جامعة الجزائر

معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي

1989-1980

بحث

مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم التنظيم

إعداد الطالبة: صبيحة بخوش

تحت إشراف الدكتور: جيلالي اليابس

مارس 1991

الإهداء

إلى :

أبي وأمي

إخوتي وأخواتي .

الإهداء

إلى :

أبي وأمي

إخوتي وأخواتي .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

عرفت البلاد خلال السنتين الاخيرتين بعض الاضطرابات العامة تمخضت عنها مجموعة من النتائج كان لها اثارا مختلفة على المجتمع .

و بغض النظر عن المسار الديمقراطي ـ وليد احداث اكتوبر 1988 ـ الذي فتح المجال امام التعددية الحزبية و حرية التعبير ، فان تلك الاضطرابات كشفت عن الاختلالات الكامنة في السياسة العامة للبلاد و كذا الازمة التي يعيشها النظام و عدم قدرته على مواكبة التطورات التي يشهدها المجتمع .

و اذا كانت مختلف الشرائح الاجتماعية موزعة على قطاعات الاقتصاد الوطني قد تحركت لغرض او آخر خاصة فيما تعلق الامر بزيادة الاجور او تنحية بعض المسؤلين ، فان ما ميز القطاع الفلاحي هو ان المعنيين بالامر لم يقوموا من اجل تحسين الاوضاع بالمفهوم المتداول عند البعض و انما تحركوا لاسترجاع ما سلب منهم ايام الحكم الديكتاتوري ـ على حد تعبيرهم ـ بطرق غير عادلة ليعاد توزيعها في الثمانينات على من لا علاقة لهم بالفلاحة .

وضع متميز كهذا يجعلنا نعود الى الوراء و بالضبط الى بداية الثمانينات و تتبع مسار التنمية الفلاحية في البلاد و بالاخص الاشكالية التي طرحتها القيادة السياسية من اجل تحقيق هدف الاكتفاء الغذائي و الانحرافات التي اوصلتها الى الوضعية الحالية .

اذا عدنا للمسألة الزراعية نجدها كانت و لا تزال دائما تشكل عنصرا اساسيا في اقتصاديات التنمية بصفة عامة و ذلك للدور الذي تقوم به من احداث التوازن الاقتصادي و خلق مصدر للتراكم الراسمالي و تحقيق الاكتفاء الغذائي و هو ما يسمح للدول بالتمتع بالاستقلالية التامة في تقرير مصيرها .

و اذا كانت الفكرة السائدة لدى العديد من الدول السائرة في طريق النمو ـ و لو خلال فترة معينة ـ انه يمكن الاعتماد على قطاع واحد لاحداث تنمية شاملة كما حدث للجزائر بانتهاجها اسلوب الصناعات المصنعة للخروج من التخلف ، فان التجارب العملية اثبتت عكس ذلك .

و اذا كانت السنوات الاخيرة قد تميزت بتدهور الوضعية الغذائية لبلدان كثيرة من اطراف العالم ، فانها شهدت ايضا ازمة اقتصادية كانت ضحيتها بالدرجة الاولى البلدان المرتكز اقتصادها كلية على الريع النفطي ، و من بينها الجزائر مما شدد من تبعيتها للخارج ، و بالاخص الدول الكبرى المصنعة .

اذن مع تهميش الفلاحة خلال السبعينات و ما ترتب عن ذلك من اوضاع اقتصادية مزرية من جهة ، اضافة الى التغيير الذي حدث في القيادة السياسية للبلاد من جهة اخرى، كل ذلك كان له شديد الاثر على التوجهات الاقتصادية المستقبلية للبلاد ، و التي اعطت الاولوية للقطاع الفلاحي لما له من دور في التنمية الوطنية و بالتالي اصبحت قضية الاكتفاء الذاتي و اعادة الاعتبار للفلاحة تتصدر الاحداث الوطنية .

هل هذا يعني انه قبل ذلك الوقت كنا نعيش مرحلة من الاكتفاء الذاتي الغذائي؟

الاصل في ذلك ، انه قبل 1980 لم يكن موضوع الاكتفاء الذاتي و الاعتماد على الارض كمصدر لتراكم راس المال يطرح نفسه على الساحة السياسية بنفس الحدة بالرغم من اننا كنا نخوض تجربة الثورة الزراعية مع كل ما ترتب عنها من نتائج سلبية من جهة ، و من جهة اخرى نعاني من تبعية نحو الخارج ، لكن السبب الرئيسي يعود بصفة عامة الى وجود مصدر لتغطية تلك الواردات من الغذاء و هو الريع النفطي . الا انه بعد فترة الرخاء التي عرفتها السوق النفطية بدأت هذه الاخيرة تعرف نوعا من التقلص بفعل الضغوطات الممارسة على الدول المصدرة له و التهديد بمقاطعة استعماله . و مثل هذه التخوفات اضافة الى عوامل اخرى جعلت القيادة السياسية تعيد النظر في سياستها التنموية .

و اذا كانت الاجراءات الاولية قد تمثلت في ادخال بعض الاصلاحات على القطاع الفلاحي انطلاقا من مواقع الضعف التي اثبتها التقييم المعد من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني و التي اعتمدت في نهاية الامر عملية اعادة الهيكلة كحل للأزمة التي يعيشها القطاع ، فان الازمة الاقتصادية ذهبت بالقيادة السياسية الى ابعد من ذلك ، هذه الاخيرة رأت و ان الطريق الانجع لرد الاعتبار للفلاحة و الوصول الى مرحلة الامن الغذائي لا يكون الا بفصل استقلالية القطاع على غرار القطاعات الاقتصادية الاخرى و بالتالي التخلص من الاجراءات البيروقراطية التي طالما اعتبرت عائقا في طريق النهوض بالقطاع .

هكذا نجد و ان القطاع الفلاحي في الجزائر قد مر بمراحل مختلفة بدءا بالتسيير الذاتي فالثورة الزراعية ، اعادة الهيكلة و اخيرا تنظيم المستثمرات الفلاحية ، الا ان النتيجة المتوصل اليها في كل مرة كانت الركود و التدهور اكثر من الفترة السابقة ، اي انه و لا اصلاح استطاع الاستجابة للهدف المنشود الا و هو الاكتفاء الغذائي . هنا نتساءل عن الاسباب الخفية وراء هذا الاخفاق المتكرر ما دامت الاصلاحات متباينة و النتيجة واحدة .

- اسباب اختيار الموضوع

يبدو للوهلة الاولى و ان هذا الموضوع لا يختلف عما سبقه من الدراسات التي اجريت حول القطاع الفلاحي بصفة عامة ، لكن ما يميز تلك الدراسات هو ان معظمها درس من جانب اقتصادي او سياسي فقط و ليس هناك من الدراسات التي حاولت ربط الجانبين معا ، كذلك فان تحديدنا للفترة 80 ـ 89 تجعله متميزا عن بقية الدراسات خاصة و انه يدرس اصلاح 87ـ 19 و الذي لم يسبق و ان تعرض له اي بحث من قبل اضافة الى ذلك فان البحث يتعرض الى قضية الامن الغذائي من الجانب السياسي و الاقتصادي و هو ما لم نجده في دراسات اخرى و حتى ان وجدت فهي متوقفة عند سنة 1984 لا اكثر . بصفة عامة فان اصلاح 87ـ 19 و ما ميزه عن بقية الاصلاحات و كذا مشكلة الامن الغذائي كانا لهما اثرا شديدا في اختيارنا للموضوع .

حددت فترة الدراسة ما بين 1980 ـ 1989 لمجموعة من العوامل و هي :

- الانطلاق من سنة 1980 يعود الى كون هذه السنة اعتبرت سنة محورية في مسار التنمية الوطنية و كذا المسار السياسي للبلاد بصفة عامة .

- التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني اعطت الاولوية للقطاع الفلاحي خلافا لما كان سائدا قبل 1980 .

- عرفت هذه الفترة اصلاحين رئيسيين في القطاع الفلاحي ، احداهما سنة 1981 و هو اعادة الهيكلة و الثاني سنة 1987 و هو اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية . و ما يميزهما بصفة عامة هو و ان كانت للوهلة الاولى تبدو منفصلة عن بعضها البعض بسبب الاختلاف الشديد في الاسس القانونية التي تستند اليها ، فان التمعن في فهم تلك الاجراءات يبين لنا و ان الاوضاع التي يعرفها القطاع حاليا ما هي الا نتيجة لبعض

الاخطاء التي ارتكبت سنة 1981 و كذا التجاوزات المسجلة اثناء تطبيق قانون الثورة الزراعية ..

الاشكاليــة

اذا كانت كل الدراسات ترجع اسباب فشل القطاع الفلاحي في القيام بدوره على اكمل وجه الى اهماله من قبل الحكومة بتركيزها في الفترة السابقة على الصناعـــات المصنعة ، فاننا نرى و ان فترة عشر سنوات (80 - 89) كفيلة بنجاح هذا القطــاع خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار و ان الارض لا تحتاج الى امكانيات ضخمة مثل الصناعـة الا ان النتيجة كانت دائما سلبية .

اين يكمن اذن الخلل ؟ و ما هي دوافع تلك الاصلاحات ما دام الهدف منها دائمـــا الاكتفاء الغذائي ؟

هل مجرد تغيير نمط تسيير القطاع الفلاحي يعتبر كفيلا بتحقيق الامن الغذائي ؟

كفرضية عامة للموضوع فان :

- مشكلة الفلاحة في الجزائر ليست مشكلة امكانيات مادية بقدر ما هي مشكلة عـــدم الاستقرار في الهياكل الزراعية .

- ضعف الرؤية من قبل اصحاب القرار و ربط القطاع الفلاحي دائما بالقطاع الصناعي .

- نقص الوعي لدى المعنيين بالامر (الفلاحين) و عدم مراعاة المصلحة الوطنية ، فرغـم كل محاولات اصلاح القطاع فان الفرد او الفلاح الجزائري لم يتخلص بعد من فكـــرة المالك من جهة و الاجير - في ظل الرقابة المفروضة عليه من قبل اجهزة الدولة - مـن جهة اخرى ، و كل ذلك يعود الى عدم تحديد المالك الحقيقي للارض .

المشكلة التي لم تجد او لم تضع الدولة حلا لها منذ الاستقلال و حتى يومنا هذا هـــي ملكية الارض ، فهل الارض ملك للدولة وحدها ام للأفراد الحق في ذلك ؟

محاور البحث

للاجابة عن الاشكالية المطروحة في هذا البحث ، ارتأينا ضرورة تقسيم الموضوع الى اربعة اقسام رئيسية نتطرق في كل واحد منها الى اصلاح معين او فترة زمنية محددة .

و اذا كانت فترة البحث قد حددت بين 80 و 89 فان الانطلاق مباشرة من 1980 كـان

من شأنه ان يجعل بحثنا غير واضح المعالم نظرا لما لهذه السياسات من ترابط فيما بينها ، و لذا تطلب منا الامر التعرض في القسم الاول من البحث الى دراسة تحليلية نقدية لفترة 62 ـ 77 ، و الوقوف عند نقاط القوة و الضعف . اما القسم الثاني من البحث فقد خصص لتحليل استراتيجية التنمية الفلاحية في منظور نظام الحكم الجديد و التركيز على اعادة الهيكلة باعتبارها الطابع المميز لبداية الثمانينات ، و مادام تدخل الحكومة في اصلاح القطاع لم يتوقف عند ذلك الحد بل بادخال اصلاحات اخرى فقد خصص القسم الثالث الى تحليل اصلاح 87 ـ 19 بكل جوانبه سواء تعلق الامر بالاسباب و الاهداف او النتائج المنبثقة عن التطبيق .

و اذا كان التحليل السياسي لأي اصلاح يكشف عن مدى فهم القيادة لجوانب الضعف التي يعاني منها القطاع و كذا القوى المؤثرة في اتخاذ القرارات الحاسمة ، فان الحكم على فشل او نجاح الاصلاح يكون من خلال النتائج العملية و التي تتمثل اصلا في مدى قدرة القطاع على تلبية الحاجيات الاساسية للسكان . و من اجل تقييم السياسة المتبعة منذ 1980 فقد خصصنا القسم الاخير من البحث الى اجراء تحليل اقتصادي لها و معرفة فيما اذا استطاعت تلك السياسات كسب الرهان الاقتصادي الا و هو الامن الغذائي .

و اخيرا الخاتمة و تتضمن حوصلة لاهم النتائج المتوصل اليها ، متبوعة بجملة من الاقتراحات التي نرى و انها ضرورية لتحسين وضعية القطاع اذا كنا فعلا نبحث عن الاكتفاء الغذائي .

في النهاية لا يفوتني ان اذكر بالمشاكل و الصعوبات التي اعترضتني عند القيام بهذا البحث خاصة في الجزئين الاخيرين منه ، و كذلك عدم دقة الاحصائيات المحصل عليها ، حيث نجدها تختلف من مصدر الى اخر .

و اذا كان هذا البحث قد انجز استنادا الى توجيهات الاستاذ المشرف ، فما تجب الاشارة اليه هو انني اتحمل بمفردي مسؤولية كل ما تضمنه البحث خاصة فيما يتعلق بالاراء الواردة و كذلك الاخطاء التي يبقى تجنبها امرا نسبيا .

و الله ولي التوفيق

الباب الاول : دراسة تحليلية نقدية للفترة 62 ـ 77

اولا : الاصلاح الزراعي في الرهان السياسي

ثانيا : الثورة الزراعية بين الطموح و الواقع

ثالثا : مكانة الفلاحة من استراتيجية التنمية الوطنية

الباب الاول : دراسة تحليلية نقدية للفترة 62 ـ 77

بعد عقد اتفاقيات ايفيان اصبحت قضية مناقشة الطريق الواجب اتباعه لبناء الجزائر المستقلة ضرورة ملحة . و بالفعل عقد مؤتمر للجبهة بطرابلس (جوان 62) و فيه رسمت المحاور الكبرى لبناء الجزائر ذات التوجه الاشتراكي .

و اذا كان البرنامج قد أكد على ضرورة اقامة اصلاح زراعي (ثورة زراعية) عن طريق اتباع نمطين للانتاج احدهما مزارع الدولة و الاخر التعاونيات ، فان الوضع الذي ميز الجزائر غداة الاستقلال دفع بها الى تبني اصلاح زراعي لا علاقة له بما تم الاتفاق عليه ، اذ ادرجت مزارع الكولون تحت نظام ما يسمى بالتسيير الذاتي مهمشة بذلك بقية الاراضي و كذا الفلاحين الذين طالما وعدوا بضرورة تحسين لوضعيتهم بعد الاستقلال .

بقي الوضع على حاله الى غاية 1971 حين اعلن امر الثورة الزراعية و الذي اتبع في تنفيذها ثلاث مراحل متكاملة لتجنب كل ما قد ينجر من ردود افعال من شأنها عرقلة مسارها .

و اذا كانت الاصلاحات المتوالية على القطاع الفلاحي خاصة اصلاحات 66 و الثورة الزراعية قد هدفت الى تحسين الاوضاع الفلاحية بصفة عامة سواء تعلق الامر بوضعية الفلاحين او الانتاج ، فان هذا الامر تطلب كذلك ادراج القطاع الفلاحي ضمن سياسة التخطيط العام الذي شرع فيها سنة 1967 .

لكن و لاسباب مختلفة سواء كانت سياسية او اقتصادية ، فان القطاع اخذ يعرف تدهورا سنة بعد اخرى . فبعد ما كان العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني بفعل ما يدره من عائدات على البلاد ، فانه ما كادت تمر عشرية من الزمن على اتباع سياسة التخطيط الا ان وجدت البلاد نفسها في تبعية حادة للخارج فيما يخص الحاجيات الاساسية للمواطنين .

و من اجل اضطلاع واسع على السياسة الفلاحية المتبعة منذ 1962 و الى غاية 1977، جذورها واقعها و كذا نتائجها ، قسمنا هذا الباب الى ثلاثة محاور رئيسية ، يتعرض الاول الى اول اصلاح عرفه القطاع الزراعي ، و الثاني الى الثورة الزراعية ، و اخيرا نجري تقييما للوضعية الغذائية عشية 1977 .

الفصـــــل الاول : الاصلاح الزراعي في الرهـان السياســي

تعتبر المسألة الزراعية من بين اولى المشاكل التي واجهتها الجزائـــر غداة 1962 ، لا لشيْ و انما لعظم التركة الموروثة من جهة ،و للاعمال التي قـام بها العمال و الفلاحون من جهة أخرى، و التي ادت بالسلطة السياسية في نهايـة الامر الى الاعتراف بها تحت اسم ما يعرف " بالتسيير الذاتي " و الذي جــاء كمرسوم شامل للميدانين الزراعي و الصناعي .

واذا حاولنا البحث عن جذور هذا النمط من التسيير في تاريخ الحركة الوطنيـة الجزائرية لتعذر علينا العثور على ذلك ، فلااللجنة الثورية للاتحاد و العمل ، و لا الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية اعلنت او صرحت في برامجها بهـذا الاسلوب .

و اذا كانت هذه الاحزاب لم تتعرض لهذا الاسلوب ، فانها نادت في كثير مـن المرات بضرورة الغاء الاسلوب الاقطاعي و اقامة اصلاح زراعي يعود بالفائدة علـى الفلاحين ، لذا نجد أنه بعد مرور سنتين من الكفاح المسلح تعدت الجبهة المطلب الاساسي المتمثل في الاستقلال الى مطالب اخرى من بينها : الارض للفلاح ، القضاء على مخلفات الاقطاع . بهذا اصبحت فكرة الاصلاح الزراعي من بين الاهداف المستعجلة لبناء الدولة المستقلة . و في سنة 1958 نجد احد مسؤولي الثورة الجزائرية يصرح قائلا : " ان الملكيات الكبرى التي تشكل فخرا لاصحابها الحاليين لا يمكن لها ان تصمد اكثر من هذا ، فأمر بديهي ان تتعرض هذه الاراضي و الملكيات الاخرى الـى عملية تحديد من اجل تغيير النمط الحالي الى نمط يقوم على الصلاح الزراعي "[1]

اذا بغض النظر عن الاصول ،فان التسيير الذاتي سجل في حياة الجزائر المستقلـة فكيف تم ذلك ، و ما هي المراحل التي مر بها ؟

هذا ماسنستنتجه من خلال تحليلنا لهذا الفصل .

1- Serge koulytchisky , L'Autogestion homme et l'Etat : l'experience Algerienne .Paris :Ed mouton , 1974, P22

المبحث الاول : التسيير الذاتي بين الاختيار و الاحراج

اذا كانت فكرة الاصلاح الزراعي قد شكلت احد المبادئ التي اعتنقتهـــا الحركة الوطنية ، فاننا نجدها قد تدعمت أكثر من ذلك عندما أعلن عنها في برنامج طرابلس الذي يعتبر الوثيقة الاولى التي رسمت الخطوط العريضة لبناء الجزائـــر المستقلة .

و اذا كان هذا الاخير قد استعمل فكرة الثورة الزراعية محددا المبادئ الواجــب اتباعها لتحقيق ذلك و المتمثلة اصلا في :

- الحفاظ على الطابع الفلاحي للارض
- ضم عدد من الوحدات الزراعية من جهة و تطوير و عصرنة الزراعة من جهة اخرى
- اقامة اصلاح زراعي عن طريق تحديد الملكيات الكبرى للاوروبيين و كبار الملاك [1]

و ان كانت التوجهات الاشتراكية غامضة نوعا ما ، فان فكرة التسيير الذاتي لـــم يتعرض لها البرنامج اطلاقا ، فعند تعرضه لطرق استغلال الاراضي نجده قد حـــدد نموذجين فقط وهما : مزارع الدولة و التعاونيات .

استنادا الى هذه المعطيات ، فان السؤال المطروح هو : من اين الستمدت هـــذه التجربة او هذا النمط ؟

هذا الامر دفع بالكثير الى البحث عن جذور هذا الاسلوب ، فمنهم من ارجعه الـــى التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر . في هذا الصدد نجد قائد أحمد مسؤول الحزب يؤكد ذلك في المحاضرة التي القاها أمام اطارات حزب جبهة التحرير الوطني يوم 11 ماي 1968 قائلا : " ان الديمقراطية المباشرة التي مارسها الشعب الجزائري في الفترة التي كانت اوروبا تعيش في ظلمات العصور الوسطى هي كذلك التسييـــر الجماعي لاراضي العرش " [2]

و نفس الشئ يؤكده مصطفى الاشرف حيث يرى ان :

" اراضي العرش اوالاراضي القبلية تشكل قاعدة هذه الملكية الوطنية ،حيث نجـد

1_ Le Programme de Tripoli : 1[er] Gongres du F.L.N. adopte à Tripoli par le C.N.R.A. Juin 62.A.A.N.. 1962

2_ S.Koulytchisky , op.cit., P.27

مساحات ملك لعدد من المجموعات التي تقوم بفلاحتها تضامنيا ، و الحالة هـــذه جعلتنا نؤمن و ان الطابع الجماعي دفع بالفلاحين الى الدفاع عن الارض و الوطـــن كملك مشترك للكل " 1

اما الفريق الثاني فقد ارجعها الى نمو الوعي لدى بعض الطبقات الاجتماعية الجزائر او الى التكوين الايديولوجي لبعض المناضلين . من بين هؤلاء MICHEL RAPTIS الذي يرى و انه : "لايمكن ربط الاحداث التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال بالظـروف الموضوعية للبلاد فقط بل كذلك الى التحضير الايديولوجي لعدد من المناضلين السياسـ النقابيين و العسكريين ، و الذين لعبوا دورا كبيرا في وضع اسس النظام المسيـــر ذاتيا " 2

و هناك من ربط فكرة التسيير الذاتي بالتركيبة الخاصة للانسان نفسه ، و في هـذا المجال نجد محمد حربي يتساءل عن جذور هذا النمط بعد ما تأكد من عدم وجـــود هذا الاختيار الاشتراكي المثالي عند جبهة التحرير الوطني ، فيؤكد على ان هـــذا النمط لا يمكن ان نكون قد وصلنا اليه دون ان تكون لدينا جذوره .

" فحصول الجزائر على سيادتها لم يتم في ظروف طبيعية ، بل ان الاعمال التـــي قامت بها المنظمة العسكرية السرية من جهة ،و الهجرة الجماعية للكولـــــــون و الازمة التي عرفتها ج . ت . و من جهة اخرى ، كل ذلك ترك المجال للمبادرات الشعبية التي تمثل هدفها في استعادة ما سلب منها ، فاصبح كل شئ بين ايديهـم خاصة و ان اتفاقيات ايفيان لم تضع شروطا فيما يتعلق بذلك ، حتى و ان كانـت فانها لن تقطع عنهم الطريق ، فقد اصبحوا هم السلطة " 3

نجد اذا و ان كل فريق قد حاول ارجاعها الى نوع معين ،اما تقاليد المجتمع ، او التكوين الايديولوجي ،او طبيعة الانسان في حد ذاته .

استنادا الى هذه المقولات نستنتج ما يلي :

بالنسبة للمقولة الثانية نستخلص و انه حتى و لو كان هناك تكوين ايديولوجـــي اشتراكي فانه بعيد كل البعد عن ظاهرة التسيير الذاتي . فقد لاحظنا و ان مــن بين ما هدف اليه برنامج طرابلس هو اقامة اصلاح زراعي يأخذ نمط مزارع الدولة و نمط التعاونيات ، زد على ذلك فان ما لوحظ عشية الاستقلال هو ان لجـــــان

1_ S.Koulytchisky, op.cit., P. 27

2_ Idem.

3_ Ibid, P.31

التسيير التي شكلت في بداية الامر كانت كلها تقريبا داخل المستثمرات الفلاحية و بعد ذلك انتقلت الى المدن ، و الواقع يؤكد لنا دائما و ان النشاط السياسي يجد ارضيته في المدينة و ليس العكس . من جانب اخر نعرف و انه اذا كان النظام الاشتراكي قد غزى الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، فان الاشتراكية القائمة على اسلوب التسيير الذاتي و التي تبنتها يوغسلافيا سنة 1959 بعد القطيعة مع الاتحاد السوفياتي لم تكن معروفة لدى الغالبية ، فكيف يمكن العثور على جذورها في التكوين الايديولوجي لمجموعة من المناضلين الجزائريين.

اما فيما يخص المقولة الثالثة ،فان الوضعية غداة 1962 سمحت للكثير من المواطنين بالاستلاء على الاملاك الشاغرة ، لكن ما يميز بعضهم عن بعض هو ان هناك من استولى عليها للمنعة الخاصة كالسيارات و المنازل ،و البعض الاخر اراد الاستلاء لا من أجل ملكيتها و انما لتسييرها في غياب سلطة مركزية تقود و توجه الاقتصاد الوطني ،بل هناك من ذهب الى ابعد من ذلك ، الى كون لجان التسيير وجدت قبل الاستقلال و كان غرضها الصمود في وجه المنظمة العسكرية السرية التي قامت بتدمير كل شيء و لذا نجد و ان الشعور الذي دفع الفريق الاول يختلف تماما عن شعور الفريق الثاني .

اذا و مهما يكن من امر فكل المقولات مهما حاولت تفسير الظاهرة بربطها بعنصر معين فانها لم تكن وافية .و ما يمكن تأكيده هو ان التسيير الذاتي قد وجد مع نهاية 1962 بمعزل عن اية سلطة مركزية سياسية كانت ام اقتصادية (قائمة بهياكلها) . و اذا كان هذا صحيحا و مؤكدا فان الفريق الذي وصل الى الحكم بعد ذلك ما كان عليه الا الاعتراف بشرعية تلك الوحدات المسيرة من قبل لجان التسيير لكن مع ادخال بعض التغييرات التي تبدو في ظاهرها عمليات تنسيقية لكن في واقع الامر لعبت دورا بارزا في افراغ التجربة من محتواها ، و هذا ما يجعلنا نتساءل عما اذا كان التسيير الذاتي اختيارا ام احراجا للسلطة الحاكمة المهم أن التسيير الذاتي سجل في تاريخ الجزائر المستقلة ، فكيف كان ذلك

- من مزارع الكولون الى مزارع مسيرة ذاتيا

بالرغم من ان التسيير الذاتي قد مس الكثير من المزارع قبل الاعلان الرسمي

للاستقلال ، فان الاعتراف الشرعي لم يحدث الا باعلان الرئيس أحمد بن بلة* مراسيم مارس 1963 او مايعرف بالمراسيم التاريخية ،و التي جاءت لوضع الاسس التنظيمية لتسيير تلك الممتلكات . ما يلاحظ على الممتلكات الشاغرة انها بقت حوالي سنة كاملة تسير من طرف لجان التسيير دون تدخل من المركز ،بسبب غياب سياسة مدروسة مسبقا آخذة بعين الاعتبار تلك المعطيات ، و بفعل الصراع الحاد بين مختلف التيارات من اجل الوصول الى السلطة ،فما كان من السلطة التنفيذية المؤقتة الا ان أقرت في 24 أوت 1962 امرا يؤكد حق الملاك ، و امكانية عودتهم هذا من جهة ، و من جهة اخرى فقد اقرت خلق منصب متصرف اداري ، الامر الذي اثار غضب الاتحاد العام للعمال الجزائريين . هذا الاخير عمل كل ما في وسعه للضغط على السلطة من اجل الاعتراف بلجان التسيير ، الا ان هذا الامر كذلك أزعج جبهة التحرير الوطني التي أخذت تترقب الفرصة لابعاده عن هذه المزارع ، و قد تجسدذلك عند عقد أول مؤتمر للاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 17 جانفي 1963 ، حيث قام الأمين العام للحزب محمد خيضر بعزل القيادة السابقة و تعويضها باخرى تضم في صفوفها رجالا موالين لجبهة التحرير ، و بالتالي وضع حد لدعم الاتحاد للعملية . هذا الاخير استطاع خلال شهري جويلية و أوت 1962 تنظيم ما يقرب من 2300 عامل موزعين على 43 مزرعة في نواحي بوفاريك و وهران، و مقارنة بالعدد الضخم للمزارع و المقدر بـ 22000 ، نجد و أن تدخل ا . ع . ع . ج . كان جد محدود ، لكن ذلك ازعج جبهة التحرير الوطني [1]

هكذا نجد و ان التسيير الذاتي في الجزائر قد ارتبط في الواقع بمرحلة حكم أحمد بن بلة ، و الذي لم يكتفي باقراره في المجال الزراعي فحسب بل الصناعي ايضا ، زد على ذلك فان هذا الاسلوب اتخذ كاساس لبناء الاشتراكية في الجزائر و التي جسدها ميثاق الجزائر 1964.

---

* من بين الزعماء التسع التاريخيين المفجرين لثورة 1954 ، أول رئيس للحكومة الجزائرية في عهد الاستقلال ، حكم ما بين 63 - 65 ، ازيح عن الحكم بواسطة انقلاب عسكري قاده العقيد هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 . قضى 15 سنة في السجن و لم يفرج عنه الا بعد اعتلاء الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم ، بعد ذلك فضل المنفى ، و لم يعد الى الجزائر الا يوم 27 سبتمبر 1990 . يتزعم حاليا حزب " الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر "

1_ M.RAFFINOT, P.JACQUEMOT , Lecapitalisme d'Etat algerien . paris:Ed. F.MASPERO, 1977 , P. 265

و حول اقرار الرئيس أحمد بن بلة لاسلوب تسيير الممتلكات الشاغرة نجد و ان كلا yvon bourdet et Alain guillerm يؤكدان على ان :

" أحمد بن بلة اعترف بوجود حلين فقط لتسيير الممتلكات الشاغرة ، اما تكفل الدولة بادارتها او التنازل عنها للعمال " و يضيفا قائلان و ان الرئيس يرى " انه الآن ليس هناك اي تردد ، فالتسيير الذاتي للمؤسسات من طرف العمال قد سجل في واقع الثورة الجزائرية عن طريق العمل التطوعي و الواعي للطبقات الشعبية و الحركة العفوية للجان التسيير " [1]

من هذا التصريح نستنتج و ان الرئيس كان يرى طريقتين لحل الازمة :

الاولى و قد تعرض لها برنامج طرابلس ، اما الثانية فتستمد جذورها من واقع المعطيات التي ظهرت على الساحة ، مع نسب تماما لفكرة التعاونيات . اما فكرة اسنادها الى القطاع الخاص فقد ابعدت كلية ، و يمكن ارجاع ذلك الى مجموعة من العوامل :

- تتنافى و مقررات برنامج طرابلس الذي رسم الخطوط العريضة لبناء الدولة المستقلة

- لم يكن القطاع الخاص نتيجة لضعفه من حيث العدد و راس المال قادرا على التسيير نظرا لكون راس المال الثابت حول الى اوربا او دمر تماما بعد عقد اتفاقيات ايفيان [2]

و اذا كان الرئيس أحمد بن بلة قد تردد اشهرا قبل اقراره لاسلوب التسيير الذاتي فان الاعتراف بهذا الاخير خلق معارضة شديدة . فاذا كان البعض قد انبهروا بالنموذج اليوغسلافي و حاولوا تطبيقه ، فان العديد رأوا ضرورة تسييرها من قبل الدولة ...

في نهاية الامر نجد و ان الرئيس اختار حلا يجمع بين الحلين اللذين اعلن عنهما، و حول هذا الاختيار يرى حسين شرحبيل ان :

" الوصول بهذه الطريقة الى خلق نوع من التوافق بين التيارين كانت فرصة

---

1 _ YVON BOURDET , ALAIN GUILLERM , Clefs pour l'autogestion . Paris : Ed . F.MASPERO, 1977, P. 255

2 _ KADER AMMOUR , La voie algerienne : contradiction d'un developpement national . Paris : Ed . F. MASPERO, 1971, P. 176

التي تلاءمت تجهيزاتها مع متطلبات النظام الافضل لاستثمار مساحتها ، و على تخلف الطرح الهادف الى تخزين هذه الطاقة و تعطيل هذه التجهيزات ، و هذا النظام المتطور بحجة زيادة حجم العمالة الريفية ، و قد ثبت ان هناك امكانيات مؤكدة و في انظمة استثمار معينة لجعل حجم العمالة في مزرعة متكاملة النشاطات اكبر من حجم العمالة في الحيازات الكبيرة التي تتقاسمها " [1]

مراسيم التسيير الذاتي لم تكن اذن اختيارا بقدر ما كانت احراجا ،و سيتجلى ذلك فيما بعد . فما هي يا ترى المحاور الكبرى للمراسيم ؟

مع استقرار الوضع نوعا ما جاءت المراسيم لاعطاء الشرعية لما اصبح يطلق عليه التسيير الذاتي و بالتالي تنظيم و تسيير الممتلكات الشاغرة . و ما يلاحظ على هذا الاعتراف ان المراسيم اعدت بمعزل عن القاعدة الشعبية و عن القوة التي لعبت دورا كبيرا في هذه العملية و هي ا.ع.ع.ج.، بل درست و وضعت من طرف مجموعة ممثلة داخل المكتب الوطني للاملاك الشاغرة ، و الذي اطلق عليه فيما بعد المكتب الوطني لتنشيط القطاع الاشتراكي و الذي يضم عدد من مستشاري رئيس الجمهورية المتأثرين بالاتجاه التروتسكي [2]

باختصار فان المراسيم انقسمت الى جزئين : احداهما جاء لينظم الهيئات الداخلية و الاخر لتنظيم الهيئات الخارجية او الوصاية .

تتمثل الهيئات الداخلية في :

- الجمعية العامة للعمال : تضم كل العمال الدائمون ، و تجتمع مرة كل 3 اشهر للمصادقة على المخطط العام للمزرعة ، كذا البرامج السنوية للتجهيز : الانتاج و التسويق.

- مجلس العمال : ينتخب من طرف الهيئة الاولى ، يجتمع على الاقل مرة في الشهر من مهامه الاقرار بتوظيف العمال او عزلهم ، شراء و بيع مواد التجهيز ، القروض على المدى المتوسط و يراقب الحسابات النهائية .

- لجنة التسيير : تنتخب من قبل مجلس العمال مع تجديد الثلث كل سنة . تجتمع

---

1 - أحمد بعلبكي ، المسألة الزراعية او الوعد الراقد في ريف الجزائر . بيروت: منشورات عويدات ، 1985 ، ص 144

2 - M.Raffinot , P. Jaquemot , op. cit. , P. 267

مناسبة له نال بواسطتها ثقة الشعب " هذا من جهة ، من جهة اخرى " فان المراسيم شكلت التدخل المباشر و الحقيقي للدولة في القطاع الزراعي و الذي ساعدها فيما بعد من فرض سيطرتها على بقية القطاع " 1

و حول نفس النقطة - الاختيار - نجد و ان البعض يرجعه الى المجموعة المحيطة بالرئيس أحمد بن بلة ، و من بينها السيد أحمد محساس ، الذي يعتبر الصديق الحميم له و هو من دعاة الدولتية ، اضافة الى تولي اصحاب نفس التيار الاماكن الحساسة في الدولة . هكذا وجدت السلطة نفسها عاجزة ، الامر الذي تطلب منها عدة شهور من اجل الوصول الى خلق نوع من التوافق بين ميولات لجان التسيير و دعاة الدولتية ، و هو ما مثلته مراسيم مارس .

من ذلك نستنتج و ان وصول السلطة الى اقرار هذا النوع من التسيير ما كان الا نتيجة لمجموعة من العوامل التي سببت لها احراجا كبيرا خاصة اتجاه الفلاحين الذين ما فتئت مختلف القيادات الوطنية تعدهم باصلاح زراعي و تحسين لوضعيتهم الاجتماعية . في هذا الصدد يرى أحمد بطبدي ان : ٤٢٠٣٦٦

" اذا كانت هذه الطروحات - الاصلاح الزراعي - التي تدرج تبلورها و شاع تداولها في فكر و ممارسات الجبهة بين مؤتمر و آخر ، فان طرح و فرض صيغة التسيير الذاتي لمزارع المعمرين لا يمكن ان يفسر و الحالة هذه الا كمبادرة محرجة للاطراف الرئيسية في السلطة اكرهت على قبولها لعوامل تظافرت و كان في طليعتها القوة الذاتية في التماسك النظري و الممارسي النسبي للاتحاد العام ع ج . الذي استنفذ مجمل طاقاته لوضعها موضع التنفيذ مستندا الى التحفز الجماهيري الذي سيتلقفها في اوساط العمال الزراعيين الذين يصل تعدادهم الى حوالي 250 000 و الى الدقة المتناهية للظرف الانتقالي الذي شهد قيامها حيث وجدت السلطة الوطنية نفسها بأمس الحاجة الى تعزيز الالتفات الجماهيري من حولها ، و الى المحافظة على مستويات الانتاج و الانتاجية في القطاعات الاساسية التي تشكل القواعد الثابتة لاستقلال الاقتصاد (طاقة على التموين الذاتي و التصدير و توفير النقد النادر المطلوب) ، و مستندا ايضا الى عملية و وجاهة المحافظة على وحدة الطاقة الانتاجية في المزرعة الكبيرة

1- HOCINE CHERHABIL , " Structures agraire et pouvoir politique en Algerie de 1962 à nos jours ? THESE du 3em cycle , Institut des SC.Sociales, Université de Paris) (1982) P.

مرة في الشهر ، تعد مخطط التنمية و البرامج السنوية ، توضح التنظيم الداخلي ، تقرر القروض القصيرة المدى و نمط شراء و تسويق المواد مع العمل على حل مشاكل الانتاج .

اما رئيسها فينتخب كل سنة ، يترأس كل الهيئات المذكورة اعلاه .

- المدير : على العكس مما سبق ، فانه يعين من قبل الوصاية و يتمثل عمله في التسيير اليومي للمزرعة كما يحضر الاجتماعات كعنصر استشاري . يمثل الدولة داخل المزرعة كما يتمتع بحق الفيتو فيما يتعلق بالقرارات غير المتماشية و المخطط العام .

يطبق قرارات الهيئات المنتخبة ، يمضي كل المعاهدات و كذا الاتفاقيات المالية .*

اما الهيئات الخارجية فيمكن حصرها في الديوان الوطني للاصلاح الزراعي و فروعه المختلفة . ظهر للوجود بموجب المرسوم 90 - 63 المؤرخ في 18 مارس ، و اعتبر كجهاز من اجهزة وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي .

كلف بأداء مجموعة من المهام من بينها تنظيم و تسيير المزارع الشاغرة مع اشرافه على الاعمال المتعلقة بالمالية ، التسويق ، الانتاج و التموين .

و وفقا للمرسوم الصادر بتاريخ 3 جويلية 1963 اعتبر د.و.ا.ز. مؤسسة عمومية مستقلة تدار من قبل مجلس يرأسه رئيس الحكومة و مسير من طرف وزير الفلاحة . و فيما يتعلق بالدور الفعال الذي قام به الديوان يرى Serge koulytchisky ان :

" ما يلاحظ على هذا الجهاز انه استطاع ان يفرض سيطرته بالاعتماد على الشركات الفلاحية للاحتياط - و التي كانت مهامها موجهة قبل الاستقلال الى خدمة القطاع التقليدي- لكن مع المبادرة الجماعية للكولون بقت البنى الوحيدة الصلبة التي استطاعت الدولة الاعتماد عليها ، فأصبحت المحور الاساسي للتسيير الذاتي في شكل اجهزة للتخليص من حيث التسبيقات على الاجور ، المصاريف الجارية و كذلك شبكة للتموين ، لكن فروع الجهاز لا تتوقف عند هذا الحد بل هناك الكثير حيث نجد 181 تعاونية للعتاد و تعاونيات الاصلاح الزراعي و الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، هذه الاخيرة لعبت دور الوصاية الاقتصادية ، لكن هذا لا يعني و انها منفصلة عن الوصاية الادارية و ذلك بفعل شبكة اعضائها و الاوامر الادارية التي تسير المستثمرات المسيرة ذاتيا ، و الوثائق التي يتطلب تقديمها لادارة الجهاز " [1]

---

* لمزيد من التفاصيل حول هيئات التسيير الذاتي ، انظر كل المراجع التي تتعرض الى تجربة التسيير الذاتي في الجزائر .

1 _ S.Koulytchisky , op. cit . , P. 93/94

المبحث الثاني : التسيير الذاتي بين الغموض و الاصلاح

ما يلاحظ على تجربة التسيير الذاتي في الجزائر انها استطاعت ان تتكيف و لو جزئيا مع الظروف المستجدة ، و المشاكل التي عملت على عرقلتها من حين الى اخر . لكن المهم هنا ليس الاصلاحات في حد ذاتها بل النتائج المحققة من وراء ذلك فهل استطاعت تلك الاصلاحات القضاء على المشاكل التي اوجدتها ؟

كان من المؤكد ان الظروف الخاصة التي ميزت نشأة التسيير الذاتي لن تمر دون ترك بصماتها واضحة ، فالسرعة في اعطاء التشريعية لتلك الاعمال ادت الى خلق الكثير من التناقضات ،سواء تعلق الامر بالقوانين في حد ذاتها او الواقع العملي بالنسبة للقوانين نجدها قد حملت في طياتها سبب فناءها ، و يمكن تفسير ذلك او ارجاعه الى الرؤية الضيقة للسلطة المركزية للمشاكل التي احاطت بالقطاع فهذه الاخيرة حاولت اعطاء نوع من الحرية في تسيير الممتلكات الشاغرة تنفيذ لاحد الوعود التي طالما تكلمت عنها الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني:

ويمكن تلخيص التناقضات فيما يلي :

- مراسيم مارس لم تحدد الشروط الاساسية لعضوية العامل في الوحدة الانتاجية المسيرة ذاتيا ، و لم تفرق بين العامل الدائم و الموسمي مما نتج عنه استغلال جماعة من العمال جماعة اخرى ،و قد استطاعت الاولى بحكم المراسيم ان تحقق امتيازات جمة . التجارب اثبتت و ان الاعمال الصعبة كانت دائما من نصيب الموسميين - بالرغم من ان توظيفهم يتم في حالات محددة لمساعدة الدائميين - بينما نجد الاخرين زيادة على انتماءهم الى وحدة معينة ،يشتغلون بالمقابل في وحدات اخرى كموسميين ، زد على ذلك الاعمال التعسفية الممارسة في حق الموسميين فبمجرد اتمامهم لفترة التجربة و التي تسمح لهم بالالتحاق بالوحدة ، يتعرضون للطرد.

- المراسيم لم تحدد المالك الحقيقي للارض ،هل الدولة ام العمال ؟

المعروف ان توجيه الانتاج و وسائله تكون دائما للمالك ، فهل يفهم من ذلك و ان الارض ملك للعمال باعتبار المراسيم اعطت صلاحيات واسعة للجمعية العامة للعمال و لممثليهم في المجلس و اللجنة .

اما اذا اعتبرنا الارض ملك للدولة فانها لم تحدد نسبة الدخل و قيمة الريع الذي يعود اليها في نهاية الامر .

و مما زاد في تعقيد الامور هو ان المراسيم لم تتبع ببعض النصوص القانونية التي كان من شأنها ان تسمح بتطبيقها تطبيقا جيدا .

كذلك فيما يخص توزيع الوظائف بين الهيئات الداخلية منتخبة كانت ام معينة فانها لم تضبط بجدية ، الامر الذي ادى الى خلق نزاعات متكررة بينهما وهذا يعود الى:

- المراسيم اتخذت في سرية تامة و بمعزل عن الشرائح المعنية بالامر من جهة و عن الجهاز الذي له علاقة وطيدة بهم وهو الاتحاد العام للعمال من جهة اخرى .

- المراسيم لم تعرض على البرلمان للمناقشة و الاثراء ، و هذا ان دل على شيئ انما يدل على ان طبقة الفلاحين اعتبرت دائما وكأنها غير قادرة على تولي امورها بنفسها ، و بالتالي عملت السلطة على التحدث باسمها ، و لذا جاءت التجربة غريبة عنها . في هذا الصدد ترى السيدة ك. شولي " مساندة الفلاحين لهذاالنمط من الانتاج لم يكن بالامر السهل ،اذا اخذنا بعين الاعتبار عدة عوامل اهمها : المصطلح الجديد و الذي لم يكن قد عرف انتشارا واسعا في العالم باستثناء يوغسلافيا ، فكيف يمكن اذا لمختلف الشرائح الاجتماعية مساندة ما لا تعرف عنه شيئا " 1

هذا الوضع دفع ببعض القوى الاجتماعية من ان تلعب دورا فعالا لافشال التجربة معللة ذلك للفلاحين - على انه نمط شيوعي وبالتالي يتنافى و الاسلام .

- القرارات التي جاءت لاعطاء نوع من الحرية للعمال في تسيير الممتلكات تزامنت و الاعلان عن انشاء الديوان الوطني للاصلاح الزراعي ، و الذي اعطيت له صلاحيات واسعة لتسيير تلك الممتلكات .

- لم تحدد القرارات نمط العمل جيدا ، فمن جهة تعطي الكلمة الاولى و الاخيرة للجمعية العامة للعمال و من جهة اخرى نجد وان هذه الاخيرة تجتمع مرة كل ثلاثة اشهر ، و الايام الباقية تمارس نشاطها العادي ،فهي اذا غائبة عن الساحة . لكن كما نعلم فنشاط اي مؤسسة عبارة عن عمل متواصل طوال السنة ، اذا من يتولى ذلك العمل اثناء غياب الجمعية ؟

اما فيما يتعلق بالعراقيل الخارجية فتتمثل بصفة عامة في التصرفات البيروقاطية التي ما فتئت تصدر عن اجهزة الوصاية ، واخذت تتدعم يوما بعد آخر مما اضطر الدولة الى ادخال اصلاحات اخرى ، هذا من جهة . من جهة اخرى هناك الاجهزة

1-CLAUDINE CHAULET," La Mitidja autogereeꞓenquête sur les exploitation autogerees d'une region d'algerie" (these, lettres , Paris) (1970) P. 83

المختلفة التي كان من المفروض ان تكون مساعدة و مشجعة للعمال في تجربتهم هذه ، فغيابها ادى الى تثبيت تلك العراقيل اكثر ، و من بين هذه الاجهزة نجد :

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين : بالرغم من الدفع القوي الذي اعطاه للتجربة عشية الاستقلال ، فانه مع عقد المؤتمر الاول له و ابعاد القيادة القديمة ابتعد عن الميدان و لم يحتفظ الا بالدور الشكلي فقط .

- الحزب : باعتباره قائد الجماهير فانه لم يتدخل و اعتبر الاقتصاد شيئا لا يعنيه .

- الجيش الوطني الشعبي : بعدما منحت له بعض الاراضي في شكل تعاونيات ، فانه لم يخفي مساندته لتدخل الدولة في تسيير القطاع ، لكن اصطدامه بنمط التسيير الذاتي دفعه الى ممارسة بعض الضغوطات على لجان التسيير من اجل انتخاب بعض المجاهدين خاصة من كانوا بالخارج .[1]

و ما دامت الساحة الاقتصادية خالية من اي سلطة و التي كان بامكانها دعم تجربة التسيير الذاتي عن طريق عمليات الشرح و التوعية في صفوف العمال ، فانها كانت فرصة سانحة لاجهزة الوصاية لبسط نفوذها متجاوزة بذلك الاهداف المرسومة لها . و قد اخذت هذه الصفة نوعين من التدخل ، مباشر و غير مباشر و تتمثل في:

- الجهاز الذي اوكلت له مراسيم مارس المهمة الاقتصادية و المتمثلة في التسويق و تقديم القروض لم يكتفي بهذه الاخيرة فقط بل ذهب الى ابعد من ذلك اذ عمل كل ما في وسعه من اجل جعل هيئات التسيير الذاتي كشبكة نقل لسياسته .

- التدخل المباشر في تعيين المرشحين للانتخابات داخل المزارع في اطار ما سمي بحملة اعادة التنظيم الديمقراطي للتسيير الذاتي .

- تدخل الجهاز في عملية ضم المزارع الى بعضها البعض حيث حول ما يقرب من 22000 مزرعة الى 3000 ثم الى 2000 و بالتالي اصبحت المساحة تفوق 1000 هكتار ، وهذا ما زاد من عدم المراقبة و ما نتج عنها من اهمال و تهاون العمال في القيام بواجبهم هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان تلك العملية عقدت اكثر مهمة التسيير خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار مستوى المسؤولين الذين ليس لهم لا الخبرة و لا المعلومات الكافية حول المزارع التي اصبحت تكون المستثمرات

---

1 _ GERARD CHALIAND , L'Algerie est _ elle socialiste ? Paris : Ed. F.MASPERO , 1964 , P.63

و بالتالي خضوعهم للاوامر الاتية من الفوق . [1]

- التدخل في مهام النقابة : بالنسبة للفلاحين كان امر تشكيل نقابة ضروري من اجل الكشف عن بعض الانحرافات داخل الوحدات ، و شكلت بالفعل " الفيدرالية الوطنية لعمال الارض " لكنها لم تستطيع حل المشاكل بفعل تسرب بعض العناصر الى صفوفها . فمع عقد المؤتمر الاول لها اظهر الواقع و ان من بين 700 مندوب هناك حوالي 300 من الديوان الوطني للاصلاح الزراعي ، بل ان بعض ممثليه استقال كلية للتفرغ للنقابة و شأن الديوان حاول بتلك الطريقة البحث عن خلق سيطرة من الداخل في الوقت الذي كان فيه معظم المدراء بالتقريب غير قادرين على القيام بالدور الفعال داخل الوحدات . [2]

اذا مع مرور فترة من الزمن اصبحت كل العمليات المتعلقة بنشاط الوحدات من تموين ، قروض ، تحديد اجور العمال ، مخطط الانتاج ، الطرق و الاسس التي يتم بها التوظيف كلها منفذة من طرف الديوان و فروعه المختلفة خاصة الشركات الفلاحية للاحتياط ، هذه الاخيرة عملت على عرقلة النشاط ، فبعد ان كانت عاملا مساعدا سرعان ما تراجعت عن الهدف المنشود حيث وصل بها الامر الى غاية التدخل في لجنة التسيير و بالتالي عرقلة كل مبادرة عمالية عن طريق ايقاف التموين . [3]

نظرا الى كل تلك المشاكل التي اعاقت عملية التسيير من جهة و ادت الى خلق استياء عام في اوساط العمال و الذي انعكس سلبا على الانتاج من جهة اخرى ، رات السلطة الحاكمة الجديدة ضرورة ادخال بعض الاصلاحات عسى ان تساهم في تحسين وضعية هذه المزارع .

- الاصلاحات

تمثلت في امر 102 - 66 المؤرخ في 6 ماي 1966 و الذي جاء ليدعم دور الدولة اكثر . ففي 1 مارس 1968 تم الاعلان الرسمي عن حل الديوان الوطني للاصلاح الزراعي و جمع فروعه في المديرية الولائية للفلاحة .

على هذا الاساس فالوصاية مستقبلا ستمارس على القطاع الفلاحي من طرف الوزير

---

1 _ M.Raffinot , P. Jaquimot , op.cit. , P. 276

2 _ Ibid , P. 278

3 _ G.Chaliand , op.cit. , P. 64

عن طريق المديرية الولائية للفلاحة ، و وفقا للمرسوم 19 ـ 69 الصادر ب 15 فبراير 1969 الذي يخول له الصلاحيات التالية :

- تعيين المدراء و المكلفين بالتسيير .
- تحديد اهداف التخطيط .
- الموافقة على معايير تكاليف الزراعة .
- تحديد معايير العمل .
- تأشيرة طلبات القروض على المدى المتوسط و الطويل
- تحديد مقاييس للتسبيقات على الدخل .
- تكوين وحدات اقتصادية صالحة للعمل .
- تحديد الاسعار الاساسية لتسليمها الى هيئات التسويق .
- المراقبة التقنية و الحسابية على الملفات و في المواقع .
- مراقبة فترة الاجتماعات و مدى مصداقية القرارات المتخذة . [1]

اما اصلاحات 1975 فقد الغت منصب المدير ، و بالتالي لم يعد هناك ممثل للدولة على مستوى المزارع ، بل نجد و ان الوزير احتفظ بكل الصلاحيات بسبب عدم الغاء مرسوم 19 ـ 69 .

على هذا الاساس لا يمكن للمنتجين التحكم في توجيه الانتاج ، و الدليل على ذلك ما قاله الوزير في تقرير المخطط الرباعي الثاني :

" كل المسؤولية المعترف بها لعمال القطاع المسير ذاتيا تبقى مرتبطة بصدور النصوص التطبيقية التي تم تحضيرها و لم تتم الموافقة عليها " [2]

و اذا كانت السلطة المركزية ـ كما سلف ذكره ـ قد احرجت لتبني اسلوب التسيير الذاتي ، فهل العمال الذين بادروا بذلك استطاعوا بالفعل التمتع بالحرية الكاملة في التسيير او بعبارة اخرى ما مدى مساهمة العمال في اتخاذ القرارات؟ المتفق عليه ان سلطة اتخاذ القرار تكون دائما بين ايدي مالكي وسائل الانتاج و فيما يتعلق بالتجربة الجزائرية فانه يجدر بنا ان نحلل هذه السلطة من خلال القوانين و الواقع .

---

1 _ S. Koulytchisky , op.cit. , P.195

2 – SLIMANE BEDRANI , L'agriculture algerienne depuis 1966 : etatisation ou privatisation . Alger : O.P.U , 1982, P. 242

بما ان القطاع قد خضع لمجموعة من الاصلاحات هدفت السلطة من وراءها البحث عن استقلالية اكثر في التسيير من طرف العمال ، فهل استطاعت تحقيق ذلك ؟ اثبات او نفي ذلك يستخلص من خلال تحليلنا للقوانين الثلاث و هي 63، 69 ، 75 على مستوى المراسيم نبدأ بتحليل قرارات مارس 1963 حيث نلاحظ ما يلي : على رأس كل مزرعة هناك سلطتين احداها معينة و الاخرى منتخبة ، و لم تقر المراسيم وجود هيئة يحتكم اليها في حالة نزاع بينهما .

الظاهر من خلال القرارات ان سلطة التحكم في وسائل الانتاج تعود الى العمال و ذلك لسبب واحد و هو ان المصادقة على مخطط التنمية و البرامج السنوية للتجهيز و الانتاج ترجع الى الجمعية العامة للعمال بعد ما يتم تقريرها من قبل مجلسها المنتخب و اعدادها من طرف لجنة التسيير هذا من جهة ، من جهة اخرى يلاحظ و ان المدير يتمتع بسلطات واسعة حيث له الحق في استعمال حق الفيتو لوقف كل ما لايتماشى و المصالح العامة للدولة . يسهر على شرعية العمليات المالية و الاقتصادية ، كما انه يقوم بامضاء اوراق التعهد المالي و اوامر الدفع ، و نفس الشئ يقال على عملية تنظيم العمل حيث تعود الى المدير في نهاية الامر باعتباره السلطة الوحيدة المكلفة بمراقبة التنظيم يوميا .

لكن اذا كان هذا حال مراسيم مارس فما هو الجديد بالنسبة لاصلاحات 68 ـ 69 بالرغم من انها تؤكد على ان المدير ينفذ قرارات العمال و يقدم تقاريرا عن ذلك فانه لا يمكن في اي حال من الاحوال ان ينوب عن هيئات التسيير الذاتي التي تتولى وحدها تحديد توجهات و اهداف الوحدة الانتاجية في اطار التخطيط العام " فالغموض في الوظائف بقي دائما سائدا ما دام المدير يمكنه معارضة تنفيذ قرارات لجنة التسيير التي تبدو له و انها غير متماشية مع مبادئ و قواعد التسيير الذاتي "[1]

باختصار هذه الاصلاحات لم تأت بجديد يذكر لصالح العمال ، بل احتفظ المدير بكل الامتيازات السابقة للاصلاح ، و هذا ما اكده مرسوم رقم 19 ـ 69 المؤرخ في 15 فبراير 1969 و بالتالي جاءت لتحد اكثر من قدرة المنتجين على التحكم الفعلي في التسيير ، و المادة الثانية من المرسوم السالف الذكر تؤكد ذلك

---

1 – S. Bedrani , op. cit. , P. 241

بنصها على ان : " يحدد الوزير لهيئات مستثمرات القطاع المسير ذاتي الاهداف الواجب تحقيقها و يوافق على مخطط الزراعة المعد من قبل الهيئات المعنية بالامر " 1

و بعد مرور ست سنوات على صدور هذا المرسوم جاء مرسوم اخر ليلغي منصب المدير لكنه ابقى المزارع دائما تحت وصاية الوزارة ، و ذلك على اعتبار ان هذه الاخيرة تؤكد و ان المرسوم 19 _ 69 لم يلغى قانونيا .

هكذا نجد و ان عمال التسيير الذاتي لم يكن لهم في اي يوم من الايام سلطة التسيير .

و اذا كان الامر هكذا من الجانب القانوني فيما يتعلق بالتحكم في توجيه وسائل الانتاج فان نفس الشئ يقال عن التحكم في توجيه الانتاج و ما يترتب عنه من عملية التسويق و الاستفادة من العائدات .

فاذا كانت اللوائح و المراسيم تؤكد على دور المنتجين في تسويق منتوجاتهم و الاستفادة من الارباح فان وجود عدد من الهيئات المكلفة بعملية التسويق حالت دون تحقيق ذلك . المشكلة هنا لا تتعلق بوجود او عدم وجود هذه الهيئات بقدر ما تتعلق بالتركيبة العامة لها .

كل الهيئات اخذت الطابع الدولتي حيث نجد تمثيلا معتبرا للوزارات ، الحزب و الاتحادات على حساب التمثيل الفعلي للمنتجين . فعلى سبيل المثال تعاونيات التسويق التي تقوم بتموين السوق الداخلية ، فبالرغم من انها تضم لجان تسيير المزارع المتواجدة على مستوى الدائرة فانها مسيرة من قبل مجلس منتخب من طرف هؤلاء يضاف اليه ممثلين عن الاتحاد العام للعمال ، الحزب و التجمعات العمومية ، زيادة على ذلك فان مديرها معين من قبل الديوان الوطني للاصلاح الزراعي و حتى بعد حل هذه الهيئة فقد عوضت بهيئة مماثلة و هي الاتحاد الوطني لتعاونيات التسويق الذي يضم اتحادات التسويق الولائية و ان كانت في مجملها تحترم قواعد التسيير الذاتي من اشراك العمال في اعداد القرارات ، لكن نجد و ان المدير يبقى دائما معينا من قبل الوصاية . 2

---

1 _ S. Bedrani , op. cit. , P. 242

2 _ Ibid , P. 243

الغريب في الامر هو ان اصلاحات 1968 زادت في تعقيد الشكل ، فبدل من ان تأتي ببعض الاجراءات التي تساهم في استقلالية التسويق فانها الغت الشكل التعاوني و تعويضه بهيئة تمنح مشاركة المنتجين فيها على المستوى المحلي على هذا الاساس فالدواوين الفلاحية التي بدأت تظهر الى الوجود و تحت وصاية الوزارة لم تسمح بتدخل اي عنصر اخر في مجلس ادارتها باستثناء بعض المنتجين و المعينين من قبل الوزارة ، فمثلا تركيبة الديوان الوطني للخضر و الفواكه تضم :

- 4 ممثلين عن وزارة الفلاحة .
- 3 ممثلين عن وزارة المالية .
- 4 ممثلين عن وزارة التجارة .
- ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية .
- 6 منتجين معينين من قبل وزارة الفلاحة .
- 4 ممثلين عن العمال .

اما المدير فهو معين من طرف وزير الفلاحة .

و اذا كانت عملية التسويق تتم بهذه الطريقة اي بعيد عن مشاركة المنتجين فان عملية توزيع الارباح - في حالة ما اذا وجدت لن تكون لصالحهم كذلك . القرارات تؤكد على ان الارباح تقسم بين الدولة ، التجمعات المحلية و المستثمرة بل ان القسم الاخير يقسم بين صندوق المزرعة و الفلاحين . 1

فاننا اذا نلاحظ و ان المنتجين لم يستفيدوا و لو مرة من الحق في اصدار القرارات المتعلقة بالانتاج و التسويق ، و لم تترك لهم اية حرية في استعمال العائدات فهم بذلك مجرد اجراء عند الدولة يعيشون من خلال بيع قوة عملهم و لا على اساس بيع ناتج عملهم .

هذا واقع القرارات التي سمت دائما البحث عن استقلالية اكثر من اجل التحكم في عملية الانتاج بالقضاء على العراقيل البيروقراطية ، فهل استطاع المنتجون بالفعل التمسك بهذا المبدأ و ادخاله حيز التنفيذ ؟

---

1 – S. Bedrani , op. cit. , P. 244

الواقع العملي جاء ليجسد اثر التناقضات التي عرفتها المراسيم ، فحسب دراسات قام بها عدد من الباحثين في المجال الزراعي و بالاخص القطاع المسير ذاتيا تبين و ان المنتجين بعيدون كل البعد عن عملية التسيير و المراقبة ، فلا همّ لهم سوى الحصول على الاجر في نهاية الشهر .

الابحاث اثبتت و ان هناك الكثير من المزارع لم تجتمع منذ 1963 و لو مرة باستثناء اول اجتماع لتعيين هيئات التسيير الذاتي . نفس الشئ يقال عن بقية الهيئات ، ففي غياب الاجتماعات الدورية اصبحت مهامها غير واضحة ، و في هذا الصدد ترى السيدة ك . شولي :"ان التمييز بين لجنة التسيير و المجلس اصبح غير مفهوم و بصفة عامة فان المجلس ليست له الا سلطة ضعيفة فيما يتعلق بجباية المستثمرة " 1

الملاحظ اذا ان السلطة الحقيقية بقت متداولة بين لجنة التسيير و الممثلة في رئيسها و المدير ، فالثاني معين من قبل الوصاية و يعمل لصالح الدولة اكثر منها لصالح المنتجين بينما الاول فيبدو أقرب الى الوصاية منه الى الاعضاء الذين انتخبوه حيث يقوم بتنفيذ الاوامر الآتية من القوى دون مناقشتها ،او عرضها على منتخبيه لابداء الرأي .

هذا الموقف يأخذ عدة تفسيرات منها ما قدمه د . سليمان بدراني حيث يرجعها الى:

- المصلحة المادية المحققة من وراء المهمة التي يقوم بها (علاوات مرتفعة الاعفاء من العمل الحرفي) و بعض الامتيازات الاخرى .
- الامتيازات التي يتحصل عليها بفضل الاتصالات و الاجتماعات مع السلطات التي يمكنها تحسين وضعيته المادية .
- ايمانه القوي (المدعم بالواقع) بأن الكلمة الاخيرة تعود دائما الى الادارة باعتبارها مالكة للوسائل الضرورية لفرض سيطرتها . 2

اما فيما يتعلق بهيئات التسويق فبعد ما لاحظنا تركيبتها العضوية و التي استبعدت مشاركة المنتجين نجد و ان الواقع العملي أثبت و انها هيئات مستقلة عن المستثمرات بل انها في بعض الاحيان تتمادى في استعمال سلطتها لالحاق الاضرار

---

1 — C.Chaulet , op.cit. , P. 151

2 — S.Bedrani , op.cit. , P;

بالمستثمرات كأن تستغل القدر من الربح المفروض ان يعود على المستثمرة لتعويض عجزها .

على هذا الاساس نستنتج و ان المزارع المسيرة ذاتيا لا يمكن اعتبارها مزارع حرة كما ان افرادها لا يشكلون رأسمال جماعي يرتكز على تملك وسائل الانتاج و استخدام اليد العاملة الاضافية الى جانب عملهم ، و الحرية في التسويق الانتاج و توزيع الربح المحقق بل ما يمكن قوله هو انهم لم يكونوا الا مجرد أجراء عند الدولة حيث تسود مجالات العمل العلاقات الراسمالية و التي تفصل بين العمل المنفذ و المدير ،بل ان الانتاج لم يكن موجه حسب احتياجات المجتمع بقدر ما هو موجه حسب قانون السوق .

و اذا كانت لهذه السياسة نتائج سلبية تمثلت بصفة عامة في التدهور العام الذي لحق الفلاحة فانها تعود الى انعدام الارادة الفعلية لدى المنتجين من اجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الانتاج و ذلك بفعل القيود التي ابعدتهم كل البعد عن مواقع اتخاذ القرار و جعلهم مجرد أجراء .

نتيجة عامة للفصل الاول

كان للظروف التي اوجدت التسيير الذاتي دورا كبيرا في افراغه من محتواه الحقيقي ،بحيث اصبح مجرد اسلوب من اساليب ادارة املاك الدولة من جهة و من جهة اخرى ميزة من مميزات الاشتراكية في الجزائر . كما كان للصراعات التي احاطت به انعكاسا على موقف بعض من كان بامكانهم دعم التجربة ، فلا الجيش و لا الجبهة (الحزب) طليعة المجتمع ساند العملية .

و اذا كانت الانطلاقة غامضة نوعا ما فان ما زاد في فشله هو تعايش قطاعين جنبا الى جنب ،قطاع الدولة و القطاع المسير ذاتي .

العملية لم تأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري الذي يعتبر المحور الرئيسي لنجاح اية عملية تنموية ، فالفلاح الجزائري لم يمهد له من قبل و لم يسمع عن التسيير الذاتي . فلقد كان هدفه الوحيد دائما استرجاع ارضه ولذا نجد و ان مساندته للعملية لم تكن تهدف الى ممارسة ضغط على السلطة لكن حبه للارض و خوفه من الوقوع في المجاعة بالخصوص جعله يقوم بذلك .

ان تقييما شاملا للتجربة جعلنا نتأكد و ان التسيير الذاتي في الجزائر يختلف تماما عما يعنيه الاسم ، فتبني هذا الاسلوب لم يكن الا مجرد عملية لتنظيم القطاع. و مهما يكن من امر فدراسة معمقة للمجتمع الجزائري من جميع جوانبه توحي لنا بفكرة مفادها وانه في مثل تلك الظروف اقرار التسيير الذاتي يعتبر من الاخطاء الكبرى التي ارتكبتها السلطة الحاكمة انذاك .

تجربة مثل تلك لا تلد مع اعلان الاستقلال بل تكون نتيجة تطور المجتمع و المتمثل في نمو الوعي الفردي من جهة و الجماعي من جهة اخرى حتى يصبح قادرا على تحمل مسؤولية التسيير و الانتاج . لكن العكس وقع في الجزائر حيث انطلقنا من النهاية محاولين البحث عن الظروف الملائمة بعد ذلك ، و هو ما تمثل في البحث المستمر و التدريجي لما يعرف باستقلالية الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتي متجاهلين و ان الاستقلالية تكون كأول شرط من شروط التسيير الذاتي . هذا الاخير لا يعني اعطاء بعض الصلاحيات للعمال مع تقييدها من جهة اخرى من طرف الهيئات الممثلة للدولة فهو يتنافى و وجود دولة قوية ، كما انه ليس عملية اصدار قوانين و مراسيم من طرف السلطة الحاكمة او عملية تنظيم العلاقات داخل الوحدات الانتاجية

بل صيرورة معقدة ذات مضمون اقتصادي و سياسي ـفاذا كان من الناحية الاقتصادية يعني حذف الوسيط بين المنتجين الحقيقيين و المسيرين فانه من الجانب السياسي يعني حذف كل شكل من اشكال الوصاية . لذا نجد و ان الديمقراطية الاقتصاديـــــة تفرغ من محتوّاها اذا انعدمت الديمقراطية السياسية .

و باختصار فان الجزائر لم تعرف في يوم من الايام التسيير الذاتي الحقيقي للقطاع الفلاحي بل - ان صحّ التعبير - التسيير الذاتي الدولتي لذلك القطاع .

و ما دامت اصلاحات 1962 كانت جزئية بفعل المجال الذي مسته و هو اراضـــــي الكولون فان القيادة التي جاءت بعد 1965 حاولت تعميم ذلك الاصلاح و بسطـــــه على اراضي القطاع الخاص كاستجابة لما نادت به الحركة الوطنية و اكـــــــده برنامج طرابلس الا و هو الثورة الزراعية .

فكيف تم ذلك ؟

الفصـــــل الثانــــي : الثورة الزراعيـة بين الطموح و الواقـــع

اذا كانت الظروف التي عاشتها البلاد غداة الاستقلال قد حالت دون تطبيق السياسة الزراعية التي اقرها بالاجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في جوان 1962 و المتمثلة في اقامة ثورة زراعية متبعة اسلوبين احداهما النظام التعاوني و الاخر مزارع الدولة ، فان المرحلة التي سبقت اعلان الثـــورة الزراعية 62 ـ 71 ـ تميزت باتباع سياسة انمائية فرضتها البرجوازية الصغيـــــرة و المتوسطة و التي لم تستهدف حل المسألة الزراعية و التضحية بمصالحها فـــي التملك و الاستثمار مما ابقى على الوضعية الزراعية الموروثة في القطاع التقليدي الذي يمثل $\frac{3}{4}$ سكان الريف .

و بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات وجدت الدولة نفسها امام مجموعة من المتناقضات اصبح البقاء عليها بعد 1972 امرا جد صعب ، و لذلك اعتمدت الثورة الزراعيـــة لتشكل قفزة الى الامام و لتخلق نوعا من التوازن بين اقطاب الاقتصاد الوطنـــــي. تمثلت تلك التناقضات بصفة عامة في :

- اتباع استراتيجية تنموية على المدى الطويل مرتكزة على اسلوب الصناعات الثقيلة و ما تبعه من مشاريع ذات كثافة راسمالية عالية مما ادى الى استفـادة قطاع دون اخر .

اعتماد مبدأ الاستقلال الاقتصادي و العمل على التخلص من التبعية الاقتصاديـــة نحو الخارج في الوقت الذي كانت تستورد الالات و المعدات المتطورة من الخارج مما اضعف الاعتماد على الصناعات المصنعة المحلية .

اذا مهما كانت التناقضات التي عرفتها تلك الفترة فان الثورة الزراعية أعلنــت بالفعل سنة 1971 في الوقت الذي لم تكن متوقعة فيه بنفس الحدة التي سادت فترة الستينات . فكيف حدث ذلك ؟

هذا ما سنراه في المبحث الاول محاولين بعد ذلك تقييم لتلك التجربة و معرفـة فيما اذا كانت ثورة بالفعل و هذا في المبحث الثاني :

المبحث الاول : التأطير الدولتي للقطاع الخاص

ان فهما جيد لمشروع الثورة الزراعية يدفعنا الى دراسة الاسباب او العوامل التي ساعدت على ذلك سواء منها السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، زيادة على ذلك فان التعرف على وضعية القطاع الزراعي الخاص قبل 1971 تفسر لنا احدى الاسس التي استندت لها الحكومة في اقرار المشروع .

اذا كان القطاع الحديث قد أخذ قسطا وافرا من اهتمامات السلطة السياسية ، اما بفعل الوضعية التي كان عليها في 1962 او لكونه مصدر للعملة الصعبة بفضل منتوجاته الموجهة للسوق الخارجية ، فان القطاع الخاص قد عانى من التهميش و الاهمال مما ادى الى خلق نوع من الاستياء في اوساط الفلاحين ، و في هذا الصدد يرى د . أحمد بعلبكي انه " تولد عندهم بعض اليأس و الاحباط المتأتيين عن احساسهم بأن تضحياتهم الغالية ابان الثورة الطويلة لم تؤدي الى التغيير الموعود في اوضاعهم البائسة في ظل هيمنة البرجوازية " 1

و اذا كانت الدولة قد عملت في بعض الاحيان على تقديم قدر من المساعدات للقطاع الخاص فان هذه السياسة ادت الى الاختلال و التهميش للفلاحين في الريف الجزائري حيث نجد و انه اذا كان ما يزيد عن 150 مليون دج يقدم سنويا كمساعدة للقطاع فان هذه الاخيرة تذهب في معظمها الى اصحاب الحيازات الكبيرة المتغلغلين في الادارات و القادرين على منافسة صغار الفلاحين في الحصول على هذه القروض بل استثمروها في قطاعات اخرى خارجة عن الزراعة مستفيدين بذلك من غياب نظام محكم للرقابة و المتابعة 2

و اذا كانت الدولة قد عملت في بعض الاحيان جاهدة من اجل القضاء على بعض ميزات السيطرة الراسمالية عن طريق التأميمات المختلفة و التي مست المصالح الاجنبية العاملة بالجزائر ، فان البنى الزراعية وليدة السيطرة الاستعمارية الفرنسية استمرت في العمل مدعمة من طرف البرجوازية التي يتناقض وجودها

---

1 - د . أحمد بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 210

2 - نفس المرجع ، ص 213

أصلا و عملية قيام اقتصادي وطني مستقل .[1]

نستنتج اذا و ان القطاع الزراعي التقليدي قد حافظ على نفس الصفات التي كـــان يتمتع بها في العهد الاستعماري حيث تسود العلاقات الاقطاعية و التفاوت الصارخ في توزيع الاراضي .

و اذا كانت الدولة قد حاولت في بعض الاحيان مساعدة الخواص فان ما يعادل 15 او 20% فقط من مجمل 600 الى 640 الف عائلة ريفية كان بامكانها الاستفادة من قروض التجهيز الفردي .

هذه الوضعية المزرية كانت من بين العوامل التي الحت على ضرورة التغيير الكلي للبنى الزراعية من اجل تحسين الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للفلاحين الفقـــراء.[2]

و عن استمرار وضعية القطاع الزراعي حتى 1971 او عن تأخر اي اجراء لتغيير تلك الوضعية يرى نور الدين عبدي و انه : " حتى الفترة 66 _ 67 كانت هناك حالة من التوازن بين جزء من القطاع الزراعي (قطاع الدولة) المرتبط نوعا ما بالقطاعات الاقتصادية المتطورة و بين الفلاحين او الذين يستغلون الارض من اجل حاجياتهـم و لم يلاحظ اي عمل او موقف تم اتخاذه لتغيير هذا الوضع . التوازن هذا علـــى المستوى السياسي يفسر على ان القوى المشكلة للسلطة لا تتجابهوا الا فيما يتعلـــق بالنمط الواجب اتباعه لتسيير الاملاك الوطنية التي استرجعت بعد الاستقلال ، و هذا الامر بدوره يدعم ذلك الشكل من التوازن بتركيز اهتمام القوى المتواجدة في السلطة على مشاكل التسيير و غض النظر عن المشاكل الرئيسية ".[3]

باختصار فان الاصلاح الذي اقرته السلطات الحاكمة قبل 1971 لم يكن الا اجـــراءا قطاعيا اقتصر على القطاع الكولونيالي دون مس الريف الجزائري و الذي شكل منـــذ الاستقلال ان لم نقل حرب التحرير جوهر الصراع بين القوى المتواجدة في السلطـــة . لكن الوضعية هذه لم تدم اكثر من ذلك حيث اعلنت الثورة الزراعية سنة 1971 .

---

1 _ Abdelkader Djagloul , " Huit etudes sur l'algerie " cahier du CDSH , N° 7, Universite d'oran , P. 308

2 _ Marc Ollivier , " Place de la revolution agraiae dans la stratégie algerienne de developpement" A.A.N. , C.N.R.S. , 1975 , vol 15, P. 94/95

3 _ Noureddine Abdi , " Reforme agraire et voie algerienne de developpement " REVUE TIERS _ monde, Paris vol 17 , N° 67, 1976 , P. 668

كيف حدث ذلك ؟

في 8 نوفمبر 1971 اصدر الرئيس هواري بومدين الامر المتعلق بالثورة الزراعية و كان قبل ذلك قد اعلن عن نص عام بها .

و اذا كان الفلاحون قد انتظروا كثيرا هذا الاجراء فانهم لم يكونوا يتوقعون صدوره في هذه السنة بالذات و لا بتلك الكيفية - بالرغم من ان فكرة الاصلاح كانت دائما ضمن استراتيجية التنمية المسطرة من قبل قيادة 19 جوان - حيث اعلن اصلاح زراعي سنة 1966 ثم اجل الى سنة 1967 ثم 1968 بسبب أزمة جوان 1967 كما برر ذلك النظام الحاكم و بالتالي الاغفال عنها و الالتفات الى التصنيع .

ما يلاحظ على القرار هو السرعة التي تم بها ، فلو عدنا الى التقرير العام للمخطط الرباعي الاول نجد و انه لا يشير الا الى ضرورة ثورة زراعية تهدف الى اعالة السكان الذين هم في تزايد مستمر عن طريق الاستعمال المكثف لقدرات الانتاج ، و ما يزيد في التأكيد على اعلانها المفاجئ هو غياب اي دعم لهذا القطاع او العملية في تقرير المخطط الرباعي الاول . 1

اضافة الى ذلك نجد و ان وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية كانت قد اعلنت على ان غياب هذه العملية انما يعود الى القضاء اولا على المشاكل التي يعاني منها القطاع المسير ذاتيا من نقص الاطارات و الاموال . هذا الموقف يؤكده تصريح قائد أحمد الامين العام لجبهة التحرير الوطني سنة 1970 حيث يرى و ان تبني عملية الثورة الزراعية انما يعود الى توفر ثلاثة عوامل و هي : الوقت ، المجال، و الجيل .2

و مهما يكن من امر فالعملية اعلن عنها في نوفمبر 1971 و لا الزيادة في الانتاج الزراعي تحققت و لا ضرب مصالح التحالف الطبقي (برجوازية الدولة المكونة من الصناعيين و الملاك العقاريين) الذي ترتكز عليه سلطة الدولة تم التعرض اليه ، بل على العكس من ذلك فالنظام الحاكم حاول ارجاع هذا القرار الى محاولة فك العزلة التي يعيشها الفلاحون في شكل تضامن وطني .

---

1 _ M.Raffinot , P.Jaquemot , op.cit. , P. 322

2 — H.Cherhabil , op.cit. , P. 54

دوافـــع قيـــام الثورة الزراعيـــة

شكل موضوع الثورة الزراعية محور دراسات عدة اقيمت في الداخل و الخارج و بالرغم من اختلاف جوانب الدراسة حسب الباحثين فان التأكيد حول دوافع قيامها كـــان بالتقريب واحدا . يمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

- استراتيجية التنمية المتبعة من طرف الدولة الزمت الزراعة القيام بالدور المسند اليها خاصة فيما يتعلق بامتصاص المنتوجات الصناعية المحصل عليها من المصانـــع التي اقيمت في إطار سياسة الصناعات المصنعة .

الثورة الزراعية تشكل عاملا مؤثرا في الصناعة ، فعصرنة الفلاحة و الرفع من مستوى المعيشة في الريف الجزائري يوسع السوق الداخلية و يساعد على النمو في الصناعة و اقامة وحدات انتاجية مستعملة اساليب الفلاحة العصرية سيزيد بدوره مـــــن الطلب على الصناعات الميكانيكية و الكيماوية [1].

و اخيرا فان اعادة التنظيم و زيادة الانتاج الفلاحي ينمي حول مراكز الانتاج سبكة من الصناعات التحويلية .

- مع تأميم المحروقات اصبحت الدولة تتمتع بامكانيات مالية اكثر تسمح لهــــا با لاستثمار في الزراعة .

ان قيام جهاز دولة قوي من جهة و القضاء على المصالح الاجنبية من جهة اخـــرى ساعد على ضرب مصالح القوى الاجتماعية المعرقلة للاقتصاد الوطني .

و حول دوافع هذا الاختيار يرى أحمد بعلبكي ان:

" ... و قد برزت الحاجة الى حل المسألة الزراعية في القطاع التقليدي علـــى وجه التحديد بسبب التهميش المزمن لهذا القطاع و الذي بات ينذر باستفحال التخلع القطاعي الناجم عن نمط التنمية المعتمد حتى سنة 1971 و الذي فـــاد الاقتصاد الوطني الى تخارج متزايد يهدد بارتهانات كثيرة ، و بات من المؤكـــد ان اعادة التركيز على الاصلاح الزراعي و تنمية الموارد الزراعية و الغذائيـــة يشكلان عنصرا اساسيا في الموازنة و التكامل بين القطاعات و المناطق و ذلـــك عن طريق :

1 - التخفيف من حجم و تأثير البطالة الريفية التي أخذت تغرق المدن و القطاعات

---

1 – S.Bedrani , op.cit. , P. 323

الانتاجية الاخرى

- توفير الحجم المتزايد من العملات الصعبة المطلوبة لاستراد بعض المواد الاستهلاكية الزراعية .

- رفع مستوى الدخل وتحسين معيشة الفلاحين الذين أخذ تعدادهم يزيد عن سبعة ملايين نسمة ، مما يعود الى رفع طلبهم على الصناعات المحلية .

- تحويل الاقتصاد العائلي الاكتفائي المنتشر على نطاق واسع الى اقتصاد سلعي نقدي يساهم في تنظيم و انتظام العرض و الطلب و الادخار و القروض و الاستثمار في الزراعة و الريف و في تكامل نمو الزراعة الذي تشهده القطاعات الاخرى .[1]

اذا كانت هذه هي الاسباب الاقتصادية المفسرة لذلك الاختيار ، فهناك اسباب اخرى ضمنية ساهمت في اتخاذ ذلك القرار ، و يمكن تلخيصها فيما يأتي :

بدون شك أن وصول الرئيس بومدين الى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري خلق ردود فعل متباينة في اوساط الشعب . فاذا كانت الطبقة البرجوازية قد ارتاحت لـه بفعل انها تخلصت من النظام الذي كان يهددها باصلاح زراعي ، فان المثقفين رفضوا عملية احتواء النظام من قبل هيئة عسكرية . هذه المواقف جعلت النظام الحاكم يتبع سياسة تنموية على مراحل عدة محاولا بذلك كسب ثقة الجماهير و بالتالي اضفاء نوع من الشرعية على حكمه بدءا بضرب المصالح الاجنبية ثم الوطنية (البرجوازية) و اخيرا الالتفات الى مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال و فلاحين .

لهذا كله نجد و ان مشروع الثورة الزراعية الذي اعلن عنه سنة 1966 أجل من سنة الى اخرى ، فان دلّ ذلك على شيّ انما يدل على الصراع القائم على مستوى السلطة الحاكمة حيث كان من الصعب جد أنذاك ضرب مصالح كبار الملاك العقاريين و الراسماليين الزراعيين قبل القضاء على المصالح الاجنبية من جهة و اقامة اسس الدولة القوية التي ستعتمد عليها في تنفيذ الثورة الزراعية من جهة اخرى .

و اذا كان ضرب مصالح البرجوازية الزراعية من العوامل التي عجلت باعلان الثورة الزراعية فان السبب الكامن وراء هذه العملية انما يعود الى السلوك و التصرفات التي بدت عند بعض الاشخاص بعد سقوط نظام أحمد بن بلة ، اذ اعتقد و ان تغييرا جذريا قد يحدث في البلاد خاصة بعد عملية التضييق التي تعرضت لها بعض

1 ـ أحمد بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 211 ـ 212

التنظيمات النقابية و الطلابية التي كانت تنادي باصلاح زراعي و اعتبار التسيير الذاتي مسؤولا عن تدهور وضعية الاقتصاد . و في هذا الصدد يرى أحمد بعلبكي انه :
" قد نهضت اثر عملية 19 جوان 65 فئات عديدة من الرعب الذي يملكها في ظل الشعارات والتدابير الشعبوية معتقدة ان مبرر قدوم العهد الجديد هو في وقف البحث بضرورة الاصلاح الزراعي الذي قض مضاجع كبار الملاك ، و العودة الى السماح بتملك مخلفات المعمرين المهاجرين ، و تقرير صلاحيات و امتيازات كبار موظفي الدولة و الجيش و الشركات الوطنية .
و اذا كانت توقعات بعض الملاك البرجوازيين قد لاقت معارضة نوعا ما من قبل النظام الحاكم الجديد ، فان هذا الاخير او بالاحرى " فريق وجدة " الذي التف حول بومدين وجد نفسه في صراع مع بعض الفئات التي كانت تهدف من وراء تحالفها معه لاستعادة نفوذها و مصالحها الخارجة عن حدود مروحة الخيارات الاشتراكية " 1

هناك ايضا الخلاف القائم بين النظام الحاكم و طبقة المثقفين التي لعبت دورا كبيرا في عملية الثورة الزراعية ، فهذه الفئة دخلت منذ الوهلة الاولى في معارضة مع النظام جعلته يتبع كل ما في وسعه لكسبها . و قد بلغت هذه المعارضة ذروتها حيث تم اعتقال عدد من الطلبة و اتهامهم بالانتماء الى حزب غير شرعي و هو حزب الطليعة الاشتراكية . هذا الامر جعل النظام يبحث عن الكيفية التي تمكنه من احتوائها .

اذا كانت سياسة النظام قد اعتمدت على منح كل شريحة من الشرائح الاجتماعية حقها فان المثقفين لم تكن حقوقهم ممنوحة الى الدرجة التي تجعله يكسبهم عن طريق منحهم اياها . في حقيقة الامر تركزت مطالب هؤلاء بالخصوص حول فكرة الاصلاح الزراعي و يمكن التأكيد من ذلك استنادا الى ما قاله احد الطلبة الى الصحافية جيرار شاليان عندما سألته عن مطالبهم من وراء الاضرابات المتكررة :
" اذا قام النظام بنتمة الاصلاح الزراعي فماذا يبقى للطلبة من القيام به .
لايمكن طرح المشكل بهذه الطريقة ، لا يمكن القول اننا سنقيم اصلاحا زراعيا انما يندرج في اطار عمل عام متواصل و عن طريق الرجوع الى القواعد الديمقراطية و هذا لا يمكن ان ينجح اذا لم يكن تحت ضغط الجماهير الشعبية ، و تحت قيادة سياسية

---

1 _ أحمد بعلبكي المرجع السابق ص 180 _ 181

طلائعية ممثلة بالفعل و ليس عن طريق الجهاز البيروقراطي " [1]

و يمكن القول ان مطالبة المثقفين بالاصلاح الزراعي انما يعود الى كونه - حسب اعتقادهم - كاساس من الاسس التي تستند عليها الاشتراكية ، و الى انه سيحدث نوعا من العدالة الاجتماعية ، اضافة الى ان معظم الطلبة ينحدرون من اسر ريفية و قد تأكد الطرح السالف الذكر في المساندة الكلية من طرف الطلبة للثورة الزراعية .
كما يلاحظ و ان النظام قد اعتمدلا عليهم في شرح و تفسير العملية للفلاحين .
فالثورة الزراعية شكلت مناسبة للتقارب بين النظام الحاكم و شريحتي الطلبة و الفلاحين [2]

و مهما كانت الاسباب الداعية الى قيامها فان الكثير من المحللين رأى في المشروع اتجاها اشتراكيا محضا خاصة وانه سبق بقرار التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، و في هذا الصدد يرى لارك جونسون

" الثورة الزراعية كانت ضرورية من اجل القضاء على البنى الاقتصادية كنظام الخماسة و النظام الاستعماري ، و الراسمالية . و حتى يتسنى للدولة تحقيق تنمية اقتصادية و سياسية مقبولة " ويضيف قائلا :

هدف الثورة الزراعية العامة تنظيما اشتراكيا على انقاض المزارع الاستعمارية و الاقطاعية و التي ستضع حدا للازدواجية بين القطاع التقليدي و المتطور و توجيه الانتاج بصفة عامة و رئيسية نحو تلبية الحاجات الوطنية والغاء صفة التخييب " [3]

هذه بصفة عامة الاسباب و الجو العام الذي جاءت فيه الثورة الزراعية ، فما هي الاستراتيجية المتبعة لبلوغ الهدف ؟

باعتبارها عملا طويل المدى يتم انجازها بصورة تدريجية فان مضمونها يتناول اساسا تأميم و توزيع عادل لوسائل الانتاج الزراعية من ارض و نخيل و مواشي ، و تثبيت

---

1 _ H. Cherhabil , op. cit. , P. 48

2 – Lark Johnsson , La revolution agraire en algerie : historique contenu et problemes . Research report , N° 47 scandinavian institute of africain studies, 1978 P. 23/24

3 _ Gauthier Devillers , "L'Etat et la revolution agraire en algerie" la revue française de sc. pol , Paris, N°1 1980, P. 124

حقوق صغار الفلاحين و المتوسطين الذين يفلحون ممتلكاتهم و تحديث التقنيات الزراعية و ادماج الفلاحين في جهود التنمية الوطنية بعد منحهم الاراضي ودعمهم بوسائل الانتاج .

و لتحقيق تلك الاهداف فقد كان المشرع واضحا في رسم الكيفية التي يتم بها ذلك و يمكن تلخيص الاهداف في النقاط التالية :

- احداث تغيير جذري في الارياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد .
- اعادة توزيع الاراضي و تنظيم المزارعين و وضع شروط ترقيتهم .
- قلب الاوضاع القائمة للملكية العقارية الواسعة .
- تصفية اثار الاستعمار و القضاء على الاستغلال بكل اشكاله و ذلك باعادة انشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على اساس مبدأ الارض لمن يخدمها .
- عصرنة الزراعة : لهذا الغرض عملية الثورة الزراعية تمس مساحة المزارع و تقنيات الانتاج .
- استعمال الالات الحديثة و تحسين قدرات الفلاحة من اجل الاستجابة للحاجيات الغذائية للسكان التي تعرف هي الاخرى تزايد بفضل مجهود التنمية .[1]

و للوصول الى هذا الغرض فقد راعت السلطة المركزية كل ما قد ينجم عن هذه العملية ، و قد تبلورت تلك المراعاة في تقسيم الخطة الى ثلاث مراحل .

- المرحلة الاولى : امتدت من 1 جانفي الى غاية 16 جوان 1973 ، استهدفت انشاء الصندوق الوطني للثورة الزراعية من خلال تأميم اراضي العرش ، الحبوس و الاراضي العمومية دون مس القطاع الخاص . لهذا الغرض فان تنفيذها لم يطرح اي مشكل سياسي للدولة بل عرفت نوعا من المساندة من قبل بعض الشرائح الاجتماعية التي قدمت بعض التبرعات للصندوق الوطني للثورة الزراعية .

و اذا كانت الحملات الاعلامية قد لعبت دورا كبيرا في اشهار اصحاب التبرع فان الحقيقة اوضحت وان العملية لم تكن الا دعما ايديولوجيا هدفت من وراءه السلطة المركزية خلق نوع من التضامن الوطني .

الاحصائيات بينت و ان عملية التبرع التي تمت حتى 13 جويلية 1975 احصت 2665 حالة لمساحة تقدر بـ 82265 هكتار .[2]

---

1 - عمر صدوق ، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988 ص 11

و اذا كانت هذه المرحلة قد احصت 8 ملايين هـ ، فان ما يقرب من 3 ملايين فقط قدمت للصندوق ، من بينها 800 الف هـ صالحة للزراعة . اما عملية الاستفادة فقد مست ما يتراوح بين 700 و 788 هـ منها منها 582 الف هـ صالحة للزراعة . و من بين 200 الف مسجل استفاد ما يتراوح بين 50 و 52 الف فقط ، و قد شكلت التعاونيات الزراعية الشكل الاكثر استعمالا من قبل المستفيدين على حساب الاستفادة الفردية و قد سجل في هذه المرحلة ما يتراوح بين 2600 و 2900 تعاونية تضم 97% من مجموع المستفدين و منها ما يتراوح بين 1300 و 1400 تعاونية الانتاج للثورة الزراعية اي ما يعادل 50 % من مجموع المستفدين .

- المرحلة الثانية : يمكن اعتبارها بداية الاصلاح الزراعي الحقيقي بفضل المجال الذي مس هذه المرة ، اذ عدفت الى تأميم ملكيات المتغيبين و تحديد الملكيات العقارية الكبيرة ، و قد راعت الدولة كل الظروف حتى تتجنب اية مجابهة مباشرة مع المعنيين بالامر .

و قبل الشروع في عملية التأميم أجري الاحصاء العام لاراضي القطاع الخاص ما بين سبتمبر 62 و مارس 73 ، بعد ذلك توقفت العملية لتفسح المجال للملاك من اجل اقتناء منتوجاتهم .

و قد اوضح المسح الذي أجري على انه يوجد في 13 ولاية شمالية حوالى 000 255 1 مالك من بينهم 000 673 مالك خاص و 000 582 ملاك مشتركين ،يمثلون 000 142 ملكية . و في الجنوب سجل 000 77 مالك منهم 000 58 فردي و 000 19 مشترك يمثل 6000 ملكية . [1]

حسب الاحصاء الذي تم فانه مايعادل 5، 76 % ملاك غير معنيين باجراء التأميم و التحديد ، و 20% لم يمسهم الاجراء و 2،75% ملاك متغيبين و 0،61 تحدد ملكيتهم . لكن ما يجب الاشارة اليه هو انه من خلال مقارنة نتائج المسح المعلن في افريل 1973 و الاحصائيات التي قدمتها الادارة الولائية المعنية ، لاحظت اللجنة الوطنية للثورة الزراعية ان عدد المالكين في المسح الاول يزيد بنسبة 13% عن

ان عدم اعطاء الارقام بدقة انما يعود الى عدم الاتفاق على رقم محدد ، فقد لاحظنا فرقا شاسعا بين مرجع و اخر بالرغم من التركيز على نفس الفترة .

1 - T.Benhouria , op.cit. , P. 195

عددهم في المسح الثاني ، و يعود ذلك الى تغيب عدد كبير من المالكين الراغبين في الهروب من تدابير التحديد و التأميم ؛ كذلك تراجعت نسبة المتغيبين من 3،12 الى 2،75 ، و تراجعت نسبة الملكيات التي تزيد عن الحد الاعلى في مجموع الحصص الممنوحة في بعض الولايات من 1،4 الى 0،61 [1]

و تبين ان عمليات المرحلة الثانية على الصعيد الوطني قد مست 5،15٪ من الملكيات الخاصة و تغطي ما نسبته 20،48٪ من المساحة الزراعية للقطاع الخاص.

- المرحلة الثالثة : خلافا للمرحلتين السابقتي الذكر و اللتان مستا الاراضي الزراعية عمومية كانت او خاصة فان المرحلة هذه تختلف عنهما من حيث المجال الذي تركزت حوله و هو الثروة الحيوانية . و في هذا الصدد يرى أحمد بعلبكي انه : " لم تكن مطامح هذه المرحلة أقل مكانة من تلك التي حركت التعبئة للمراحل السابقة ، فالنداء للقضاء على العلاقات الاقطاعية الكولونيالية المتمثلة في العزالة لم يعادله الا التهليل بالدعوة لانقاذ المحيط الرعوي من أخطاء الاستنزاف و التصحر من جهة ، و الدعوة من اجل الاجهاز على مواقع النفوذ التقليدية للبرجوازية الريفية الطفيلية المعادية للثورة الزراعية من جهة اخرى " [2]

و اذا كانت الدولة قد تعاملت مع الارض كعنصر رئيسي في عملية الانتاج النباتي و بالتالي قامت بتأميم الفائض منها او ملكية المتغيبين مقابل تعويضات تسدد بواسطة سندات رسمية على فترة 15 سنة و بفائدة 2،5٪ ، فانه في هذه المرحلة لم تتعرض لتأميم الفائض من رؤوس الاغنام و ذلك تلافيا لاقدام ملاكها على الاسراع بذبحها او تهريبها عبر الحدود الغربية او الشرقية و بالتالي تجد الدولة نفسها بدون ثروة حيوانية ، مما يدفع بها الى تعويض ذلك النقص بواسطة الاستراد اي انها حلت مشكلة بمشكلة اخرى .

اذا كما قلنا تجنبا لهذه الاحتمالات فقد اتبعت طريقة مخالفة ، تمثلت في تحديد الحد الاقصى من القطيع و السماح للملاك ببيع الفائض دون تحديد المهلة ،وبالتالي

---

1 - احمد بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 277

2 - نفس المرجع ، ص 286 - 287

لمزيد من التفاصيل حول مراحل الثورة الزراعية انظر :

Revue Maghreb _ Machrek . N° 69 , 1975

توفرت لهؤلاء ضمانات اكثر من ملاك الاراضي الزراعية ، حيث نصت مواد القانون الرعوي على ان :

" يستفيد الرعاة و صغار المربين من تخصيص الماشية في اطار احكام هذا الامر و لهذا الغرض فان الدولة تتولى توفير الموارد المالية اللازمة لشراء تلك الماشية و تحدد الدولة سياسة التسويق و التجهيز و الاستثمار في المناطق السهبية ، و تضع الهياكل و تتولى توفير الوسائل في مادة الانتاج " 1

زيادة على ذلك فانه في الحالات التي يسمح بها قانون الرعي باستخدام العمل المأجور الموسمي و الدائم للرعاة يستفيد العمال المأجورين من تربية الماشية في مجموع التراب الوطني من احكام التشريع الخاص بالعمل و التشريع الاجتماعي الجاري به العمل .

و على غرار المرحلتين السابقتين فان المرحلة الثالثة تبنت هي الاخرى النمط التعاوني في تربية الماشية حيث ظهرت مجموعة من التعاونيات من بينها :
تعاونية التربية الرعوية للثورة الزراعية و التعاونية الزراعية الرعوية المتعددة الخدمات في القطاع الرعوي .

و نتيجة للمهام المتعاظمة المسندة لهذه التعاونيات فقد كانت عرضة لبعض الاعمال التي تقوم بها الاجهزة الادارية و التي تعتبر منفذا لكبار الملاك و المربين ، حيث استطاعوا التصدي عبرها لاجهاض مشروعات السلطة الوطنية .

و على هذا الاساس اصبح التمثيل الديمقراطي في تسييرها امرا ضروريا و امدادها بكل الامكانيات المادية ضرورة لاستقطاب الرعاة و صغار المالكين و بالتالي انجاح الرهان الاجتماعي .

كان لهذان العاملان سببا في نجاح بعض التعاونيات في الوقت الذي عرفت فيه البقية بعض الارتباكات الناجمة عن النقص في العتاد مما اعطى فرصة اكثر للبرجوازية المتربصة لها ، حيث تولت تقديم الخدمات عن طريق ترويج عتادها و فنييها و التحريض انطلاقا من تراجع الانتاج و الانتاجية على ترك التعاونيات و النزوح نحو المدن 2

---

1 - د. احمد بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 287

2 - نفس المرجع ، ص 298

المبحث الثاني : مدى ثورية المشروع

استنادا الى ميثاق الثورة الزراعية فان هذه الاخيرة ليست مجرد عملية لتأميم الاراضي و اعادة توزيعها على الفلاحين الصغار و الفقراء ، بل عملية شاملة تهدف الى تطوير الريف الجزائري عن طريق احداث تغييرات جذرية فيه تمس كلا من الهياكل العقارية و علاقات الانتاج ، كما تهدف الى تحسين الوضعية الاجتماعية لسكان الريف و هذا كله من اجل القضاء على الفوارق او الفجوة الفاصلة بين الريف و المدينة و ادخال الريف في عملية التنمية الوطنية الى جانب القطاعات الاخرى .

اليوم و بعد مرور ما يقرب من عشرين سنة من دخولها حيز التنفيذ يمكننا اجراء تقييما لما تم انجازه بالفعل و معرفة فيما اذا كانت ثورة حقيقية ام مجرد اصلاح زراعي فقط .

و قبل تقديم هذا التقييم يجدر بنا القاء نظرة على طبيعة المشروع .

مما لاشك فيه انه لا يمكن ان تكون هناك تغييرات جذرية في اي مجال من المجالات الا اذا كانت هناك ضغوطات من قبل جهة او فئة اجتماعية تهدف من وراءها تحقيق مصالح معينة . بينما الاصلاح يكون عبارة عن قرار سياسي تتخذه السلطة الحاكمة لصالح طبقة او فئة اجتماعية معينة .

و اذا عدنا الى تحليل مشروع الثورة الزراعية امكننا تسجيل الملاحظات الاتية :

اول ما يلاحظ هو انه منذ ان اعلن سنة 1966 و الى غاية 1971 لم يسجل اي ضغط او ممارسات من قبل الفلاحين اقلقت النظام و جعلته يعجل بذلك .

لاول وهلة اذا نستنتج و انها ثورة من الفوق ،اي ثورة النظام الحاكم على كبار الملاك و البرجوازيين و ليست ثورة الفلاحين لقلب الاوضاع . في هذا الصدد و حول هذه النقطة بالذات أجاب الرئيس بومدين الصحافي المصري " لطفي الخولي " قائلا :" تريد القول او الاشارة الى عدم جدوى ثورة من الفوق ، هذا صحيح و قد اقيمت من طرف كل التجارب مهما كانت مصداقية القمة (السلطة الحاكمة) و وفائها اتجاه نفسها و شعبها . الثورة الاجتماعية لا تكون بالضغط على ماكنات الدولة و لاعن طريق قوانين و اوامر ادارية ،بل ان الجماهير الواعية و المنظمة

هي التي تساهم في دفع الثورة حسب برنامج محدد الاهداف " [1]

نستنتج من هذا ان السلطة الحاكمة في حد ذاتها تعترف بانها ثورة من الفوق لكن تؤكد و ان نجاحها يكمن في مساندة القوى الاجتماعية لها ، و هذا ان دل على شيء انما يدل على اعتراف القيادة باحتوائها لكل الشرائح الاجتماعية بل المعبر عن طموحاتها لكن هذا لا يكفي وحده لنجاحها بل لابد من دعمها .

و ما تجدر الاشارة اليه هو ان السلطة لم تكتفي بالتعبير عن مصالح هؤلاء فقط بل ذهبت الى ابعد من ذلك عندما انفردت الحزب الحاكم في تحضيرها للعملية و عدم اشراكها المعنيين بالامر . و في هذا الصدد يرى الطاهر بن حورية :

" حضرت و اعلنت كعملية عسكرية بنفس الطريقة التي اتبعتها السلطة في الاعمال الاخرى ، فالثورة الزراعية سقطت على الساحة العمومية ، ساحة نشطتها الاشاعات و الغموض (البلبلة) و الانتظار و الحذر من قبل الفلاحين .... الدولة أقرت الثورة الزراعية ، يقول العمال و الفلاحون " [2]

ما يستنتج من هذا ان ذلك الاجراء - كما يرى الكثير - يدل على الصفة البيروقراطية لهيمنة الطبقية في الجزائر ، و قد استعمل تكريس ايديولوجية السلطة الحاكمة على المجتمع او كوسيلة لبث افكارها الاشتراكية التي ما فتئ الرئيس بومدين يؤكدها من حين لاخر .

باختصار فالدولة تكلفت بأخذ هذه الفئة تحت رعايتها بهدف ادماجها في جهود التنمية الوطنية . و مقارنة ببقية الشرائح الاجتماعية فالفلاحون بدوا في تلك الفترة محرومي الحقوق ، بسبب عدم وجود منظمة جماهيرية مستقلة تجمعهم في الاطار الذي من خلاله يعبرون عن مطالبهم بل كانت دائما قوى اجتماعية اخرى تتولى تلك المطالب.

هذا ما دفع بالبعض الى القول بأن صدور أمر الثورة الزراعية يعكس بصورة اكثر التطور الذي حصل في وقت معين في توازن القوى على مستوى المجموعة القيادية الجزائرية و ليس استجابة لمصالح معبر عنها من قبل الفلاحين الفقراء .

مما سبق نستنتج و ان الثورة الزراعية لم تكن الا سياسة تسلطية من قبل النظام بهدف تحويل البنى و الهياكل الفلاحية اي فرض مجموعة من الاجراءات بهدف تحويل الريف الجزائري بهدف المساهمة في التنمية الوطنية ، و لم تكن في اي يوم من

---

1 _ H.Chernabil , op.cit. , P.13

2 _ T.Benhouria, op.cit. , P.164

الايام مطلبا من مطالب الفلاحين او بفعل ضغوطات ممارسة من قبل هؤلاء .
و اذا كانت هذه هي طبيعة المشروع المتعلق بالثورة الزراعية و الذي ينص على انها عملية جذرية و ديمقراطية : فهل تجسد ذلك على ارض الواقع ؟
لمعرفة هذا لابد من التعرض الى مجموع الاجراءات التي نادى بها المشروع و مقارنتها بما تم انجازه بالفعل .
أولى هذه النقاط الديمقراطية و التي تعتبر ذات صلة وطيدة بالعنصر السالف الذكر تتعلق باجراءات تنفيذ هذه الثورة ، هل اعتمد في انجازها على العناصر المعنية بالامر ام اسندت الى الهيئات الادارية للدولة ؟
عملية التنفيذ كلفت بها ثلاث جهات و على ثلاثة مستويات مختلفة و هي :
المستوى البلدي ، الولائي و الوطني .
اما فيما يتعلق بالتركيبة العضوية لها فيلاحظ و ان حضور المعنيين بالامر قليل جد . فبعدما ابعدوا عن مرحلة الاعداد جاءت المرحلة الثانية لتبعدهم اكثر فاسحة المجال للاطارات البيروقراطية لتلعب دورها .
و مهما كانت النسبة التمثيلية لكلا الطرفين فان عملية تنفيذ الثورة الزراعية توقفت على ثلاثة محددات وهي :
التركيبة البشرية للمجلس الشعبي البلدي و الولائي .
طبيعة الروابط المتواجدة بين اعضاء هذه الهيئات و الشرائح الاجتماعية المعنية .
طبيعة العلاقات بين السلطة المركزية و ممثليها على المستوى البلدي و الولائي.
تفسير اشمل لهذه المحددات سيتجلى اكثر عند تحليلنا لبقية العوامل .
اما فيما يتعلق بجذرية العملية ، نجد و ان محرري الميثاق قد تعرضوا في اكثر من موقع الى ضرورة احداث تغييرات جذرية في الريف الجزائري ، وبالتالي اقامة علاقات انتاج جديدة و خلق الظروف المعيشية المواتية لكن دون شرح المصطلح.
هذا الغموض يدفعنا الى التساؤلات الاتية :
- هل ضمنت العملية الارض و العمل لكل الفلاحين ؟
- هل مست عملية التأميم كل المعنيين بالامر ؟
- هل غيرت بالفعل في علاقات الانتاج السائدة ؟
- هل قضت على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ؟
- ما هي طبيعة التعاونيات المنبثقة عن الثورة الزراعية ؟

فيما يتعلق بعملية التأميم : المعروف عن التأميم انه عملية خاصة بالسياسة العليا تقوم بها الدولة من أجل تغيير بنيتها الاقتصادية تغييرا كليا او جزئيا بحيث يوضع حدا للقطاع الخاص في بعض المشروعات الصناعية او الزراعية المهمة التي تضم الى القطاع العام خدمة لمصالح الامة .

في الفقه الاشتراكي التأميم يتم دون تعويض أي انه وسيلة ثورية لاجتياز مرحلة الانتقال من الملكية الخاصة الى العامة ، و بذلك يختلف عن التأميم الراسمالي الاصلاحي الرامي الى بسط سيادة الدولة على القطاعات الاساسية للاقتصاد الوطني مقابل دفع تعويض [1]

استنادا الى هذا التعريف فالتأميم في الدول الاشتراكية انما عملية ثورية و بدون مقابل و اذا عدنا الى الجزائر نجد وان النظام الحاكم أعلن الثورة الزراعية كمرحلة من مراحل بناء المجتمع الاشتراكي ، لكن العملية تمت بمقابل على ان تسدد على فترة 15 سنة بنسبة فائدة تقدر بـ 2،5 % .

ما يلاحظ اذا هو ان الثورة الزراعية منحت الفلاحين اراضي بدون مقابل ، و منحت اصحاب الاراضي المؤممة كليا او جزئيا تعويضا عن ذلك .

هل يفهم من هذا و ان كلا الفئتين تتمتعان بثقل داخل المجتمع ؟

اذا كان القول يصدق على الفئة الثانية فانه عكس ذلك بالنسبة للاولى ، فلو كانت تتمتع بذلك الوزن لما غابت عن سرح الاحداث كل هذه الفترة الى حين تولي مطالبها من قبل السلطة المركزية . اما الفئة الثانية فيمكن القول انه بالرغم من اعتراف السلطة بضرورة تعويضها فانها لم تكتفي بذلك ، فتدخلت دورا فعالا في عرقلة العملية و ذلك بفضل نفوذها في الاجهزة المركزية من جهة و المحلية من جهة اخرى .

نستنتج مما سبق و ان السر في عملية التعويض عن الممتلكات المؤممة في اطار الثورة الزراعية انما يكمن في هدف استبعاد طابع الانتقام من المشروع .

لكن السؤال الذي يطرح : هل استطاعت الدولة تأميم كل الاراضي المعنية بالامر؟

القاء نظرة خاطفة على حصيلة المرحلتين الاولى و الثانية تبين لنا جليا ضعف النتائج المحصل عليها مقارنة بالاهداف المرسومة .

---

1 ـ عمر صدوق ، المرجع السابق ص 23

فاذا كانت المرحلة الاولى قد احصت حوالي 3 ملايين هـ من الاراضي العمومية فان الصندوق الوطني للثورة الزراعية لم يتحصل الا على 248 505 1 هـ اي ما يعادل 50،2% من مجمل المساحة . اما المرحلة الثانية فقد احصت الاراضي التي تزيد مساحتها عن 50هـ و قدرت المساحة الاجمالية لها ما يعادل 490 916 1 هـ لم يتحصل الصندوق الا على 982 410 هـ . اذن من مجمل 490 552 4 هـ حصل الصندوق على 230 916 1 هـ اي ما يعادل 42،1%.[1] هذه النتائج الضعيفة تفسر العامل الذي سبق ذكره و المتحكم في عملية التنفيذ و هو طبيعة الزوابط التي تجمع الهيئات المكلفة بالتنفيذ و الفئات المعنية بذلك .

ففيما يتعلق بمنح الاراضي ، فانه من مجموع ما يقرب من مليون فلاح بين مالك صغير و معدوم الملكية فان انجازات المرحلة الاولى لم تطل اكثر من 54 الف ، بلغ متوسط الحيازات الممنوحة لهم 14،5 هـ . اما انجازات المرحلة الثانية فلم تكن اعمق من ذلك ، ففي الوقت الذي احصي فيه وجود حوالي 45 الف مالك متغيب و حوالي 26 الف خاضع للتحديد على مساحة تقارب 000 650 1 هـ لم تطل عمليات هذه المرحلة حتى نهاية 1975 اكثر من 271 15 مالك متغيبا و 5205 مالك خاضع للتحديد .

و بينما كان من الممكن ان تصل المساحات المؤممة و المخصصة للتوزيع الى حوالي 900 الف هـ و يصل عدد المستفدين الى 75 الف ، انخفضت المساحات المؤممة و المسجلة للصندوق حتى ديسمبر 1975 الى 167 537 هـ على الصعيد المبدئي و انخفضت فعليا بسبب دعاوي الطعن و النزاعات التي قدمها حوالي 5000 مالك لتصل الى 190 353 هـ ، و يتخفض بذلك عدد المستفدين الى 700 33 شخص

اذن يلاحظ جليا محدودية اثار المرحلتين الاولى و الثانية خاصة اذا قارنا بين عدد الفلاحين المعنيين بالامر و عدد المستفدين حتى سنة 1975 و المقدر بـ 87 الف .[2]

فالنفوذ الذي يتمتع به كبار الملاك حال دون توسيع عملية الثورة الزراعية حيث تجلى ذلك بوضوح في قدرتهم على المماطلة و التهرب من النصوص التي تستهدفهم و ذلك عن طريق :

---

1 _ Dominique Badello , Strategies agro - alimentaires pour l'algerie : prospectives 2000 . Paris : Centre de Recherches et d'etudes sur les societes méditerranéennes , 1980 , P.62

2 _ أحمد بعلبكي ، المرجع السابق الذكر ، ص 278

- الامتناع عن التصريح او اعطاء تصريحات خاصة عن حجم ممتلكاتهم .

- استغلال نفوذهم في الادارة و الاجهزة المعنية ليتم تصنيفهم من بين الحالات المستثناة .

و قد ساهم في انتشار معالم التزوير التركيبة المتواطئة للاجهزة السياسية و الادارية المخولة بالتنفيذ و التي اقدمت على حل التنظيمات التعاونية تسهيلا لاربابت الانتساب و انسحاب المستفدين و استعادة كبار الملاك لاراضيهم كما حدث ذلك في مدينة بسكرة حيث حلت اربع تعاونيات للثورة الزراعية و مجموعة تحضيرية واحدة ، كما حلت في كل من معسكر و جيجل تعاونيتان للثورة الزراعية . نجد كذلك التركيبة المتواطئة للمجالس الشعبية البلدية الموسعة و التي يتغلغل داخلها كبار الملاك ففي احدى بلديات معسكر استطاع أحد كبار الملاك من استرجاع 3 هكتارات مروية مستندا الى تواطؤ رئيس المجلس الشعبي البلدي . هناك ايضا التركيبة البشرية للمجالس في حد ذاتها حيث لعبت دورا منحرفا فاذا كانت المادة 174 من الميثاق تنص على انه " لا يجوز للاشخاص المكلفين بالمشاركة في تطبيق الثورة الزراعية حيازة اية منفعة يمكن ان تشملها تدابير التأميم الكامل او الجزئي للارض و المنصوص عليها في هذا الامر "، فانه في بلدية تازمالت بولاية بجاية لوحظ ان ستة من اعضاء المجلس الشعبي البلدي الموسع لا تنطبق عليهم المادة ، كما انه في بلدية ميزور يحتل المدعو عبد الله اورباح منصب عضو المجلس الموسع و سكرتير عام للدائرة . بهذه الطريقة و بفعل هذا النفوذ تمكن كبار الملاك من التأثير على عمل الهيئات المكلفة بذلك ، و تمكنوا من حماية مصالحهم عن طريق التأخير في تسليم قرارات التأميم و المماطلة في عقد الاجتماعات المطلوبة لتنفيذ النصوص .

و لم يتوقف نشاطهم عند هذا المستوى بل تعداه الى المستوى الوطني حيث تم التأثير على اللجنة الوطنية المكلفة بالطعن .ففي احدى بلديات تيارت تمكن المدعو محمد أحمد من الحصول على قرار من اللجنة الوطنية للثورة الزراعية بكسر قرار المجلس الشعبي البلدي الموسع الذي لم يكن في صالحه ، كما قام البعض بكسر قرار الطعن الولائي بقرار تحصلوا عليه من الجنة الوطنية للثورة الزراعية . المهم انه من بين 272 طلب طعن قبلت 116 دعوى و هذا الرقم يدل اكثر على ثقل هذا النفوذ .[1]

اذا هذا كل ما يتعلق بعملية التأميم و الاستفادة التي مست نسبة 8,7% فقط من

---

1 - أحمد بعلبكي ، المرجع السابق الذكر ، ص 279

الناس الواجب تحسين ظروف عملهم و معيشتهم .

السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل تمتع المستفدون بحقهم في اختيار نمط الانتاج و نوعه ؟

قبل تحليل ظروف العمل في المستثمرات نؤكد على نقطة مهمة و هي ان السلطة الحاكمة أكدت - عن طريق الميثاق - ان الثورة الزراعية لا يمكن أن تكون مفروضة لكن تتبع الجهد الديمقراطي لجماعة الفلاحين من اجل تنظيم مستقبلهم .

حسب ميثاق الثورة الزراعية فالاراضي المؤممة توزع على المستفدين ، هؤلاء - مبدئيا - ملزمين بالعمل جماعيا ضمن تعاونيات ، اما الاستفادة الفردية فلا يمكن ان تكون الا في حالات استثنائية خاصة تلك التي يستحيل فيها العمل جماعيا . نفهم من هذا ان المستفدين لا يتمتعون بحرية استغلال الاراضي الا عن طريق التعاونيات.[1]

هذا الامر يدفعنا الى تحليل ديمقراطية المشروع ، اين تكمن هذه الاخيرة ؟

اذا كانت الدولة قد حضرت و نفذت الثورة الزراعية بمعزل عن المعنيين بالامر فان حرية التمتع بالنتائج لم تكن كذلك في متناول هؤلاء ، و في هذا الصدد يرى J.L.AUTIN ان " التغني بديمقراطية التعاونيات قد حرف مباشرة بواسطة اجرائين رئيسيين و هما :

الاول يطرح مبدءا اساسيا الذي يتم على اساسه نمط استغلال الاراضي تعاونيا اذن الاستفادة ارتبطت من المرحلة الاولى بنمط معين من التسيير ، اذ التسيير الذاتي ابعد كأسلوب للتسيير من جهة و الاستغلال الخاص للاراضي ملغى بفعل مبدأ ملكية الدولة من جهة اخرى .

الاجراء الثاني يفسر الاول عن طريق ربط التأميمات بتوزيع الاراضي و تكوين التعاونيات.[2]

بموجب هذا النمط من الاستغلال أنشأت مجموعة من التعاونيات منها :

التعاونية الزراعية للانتاج للثورة الزراعية و المجموعة التحضيرية للاستثمار ، التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك .

و اذا كانت الدولة قد حددت نمط الاستغلال فان هذا لم يمنعها من اعتبار التعاونيات مستقلة ، حيث نص الميثاق في احد فقراته على ان : " في أي حالة من الحالات ، التعاونيات الزراعية مهما كانت صفة منخرطيها ، فهي تنظيمات غير تابعة للدولة ، تتمتع بالاستقلالية في التسيير و لها وحدها تحديد القرارات المتعلقة

---

1 _ H.Cherhabil , op . cit. , P. 180

2 _ T.Benhouria , op. cit. , P.180

بالتسيير و التطور " [1]

نستنتج من هذا التعريف أن التعاونيات تتميز بمجموعة من الصفات :

غير تابعة للدولة - الاستقلالية في التسيير - استقلالية القرار - انعدام الوصاية .

و بالرجوع الى الواقع الممارس داخل التعاونيات يمكننا من الوقوف على مجموعة من العناصر خاصة تلك المتعلقة بالتسيير ، علاقات الانتاج و العلاقات مع المحيط.

من خلال النتائج الاولية للعملية نلاحظ التدخل المباشر للدولة في تشكيل التعاونيات فالتعاونية الزراعية للانتاج للثورة الزراعية التي تعتبر أكثر اشكال النمط التعاوني تطورا و التي تتماشى و المستوى المتقدم لجماعية وسائل الانتاج ، أختيرت في أغلب الاحيان من قبل الهيئات المكلفة بتنفيذ الثورة الزراعية .

في المرحلة الاولى كان هناك حوالي 1760 تعاونية زراعية للانتاج للثورة الزراعية مقابل 184 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و 600 مجموعة تعاونية تحضيرية للاستثمار ، أي ان النوع الاول شكل 66% من مجمل التعاونيات .

المرحلة الثانية احصت 1544 تعاونية من النوع الاول مقابل 184 للنوع الثاني و 179 للنوع الثالث أي ما يعادل 72% كلها تعاونية زراعية للانتاج للثورة الزراعية.

هذه النسبة المعتبرة يفهم منها و انها ميزة من ميزات التغيير الجذري الذي حدث بفضل الثورة الزراعية ، لكن ما يجب التأكيد عليه هو ان الوضعية القانونية متقدمة جد عن وضعيتها الحقيقية .

فعلى مستوى الانتاج نفسه نجد و ان الوضعية القانونية للتعاونيات الزراعية للانتاج للثورة الزراعية و المتمثلة في التمتع الجماعي لاستغلال وسائل الانتاج و الفائدة العائدة لكل واحد بقدر عدد الايام المشتغلة اصطدمت بالظروف الحقيقية لتنظيم العمل الذي بقي فرديا . فضعف المستوى - مدعما بالتقاليد الفردية في العمل - خلق تناقضا بين شكل الملكية و العائدات من جهة و الشكل الحقيقي لتنظيم العمل من جهة اخرى . هذه التناقض كان من الصعب القضاء عليها الا بتوفير وسائل الانتاج و خلق الظروف المواتية للعمل الجماعي .

فالانتقال السريع نحو نمط يتميز بالملكية الجماعية المرفوقة بالتدخل القوي للدولة في مجال توزيع العتاد و القروض طرح مشكل قدرة المتعاونين على التحكم في هذه

---

1 _ A.Djagloul , op. cit. , P. 306

التغييرات الجارية .

و الواضح هو انه كلما تحملت الدولة مشاكل هذه التعاونيات كلما خضعت هذه للوصاية اكثر ، فالسير ممنوعها للدولة ليس مشكلا في حد ذاته بقدر ما يشكل عائقا فيتوسيع النمط التعاوني . [1]

باختصار فان تحديد الدولة نسبيا لنمط الاستغلال انما حمل في طياته مجموعة من الاهداف ، فبالاضافة الى تجنب تفتيت الاراضي فانها تصبو الى توسيع سلطتها على القطاع العمومي ككل . هذا الحكم قد يجد تفسيرا له عند تحليلنا الوضعية الداخلية للتعاونيات و طبيعتها الاجتماعية .

فيما يتعلق بتنظيم العمل و المقصود به التحكم في وسائل الانتاج ، اختيار المنتوج و تسويقه ، نقدم الملاحظات الاتية :

اذا كان ميثاق الثورة الزراعية قد اعطى المستفدين حرية الالتحاق بأي نوع من التعاونيات فانه اجبرهم في نفس الوقت على التعامل مع التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات و التي تتولى عملية تقديم القروض ، التموين ،التسويق و هو ما يحد من استقلالية التعاونيات . [2]

يتضح جيدا و أن الدولة تتحكم بطريقة مباشرة و غير مباشرة في كل وسائل الانتاج الضرورية لتوجيه عمل المستثمرات . هذا التحكم يترجم ماديا عن طريق اعداد المخطط الزراعي الذي يوجب احترام المخطط السنوي البلدي ، أي ان ممثل وزارة الفلاحة يمكنه التغيير فيه .

هناك ايضا عملية توجيه رأس المال من قبل المنتجين فهي محدودة جدا ، فلا يمكنهم استعمال صندوق الاستثمار الا بموافقة السلطات البنكية او الادارية . كما ان استعمال القروض المقدمة من طرف الدولة موجه جد . نفس الشئ يصدق على الارباح في حالة ما اذا حققت حيث لا يمكن ان توزع الا في الوقت الذي تحدده الدولة . [3]

اما فيما يتعلق بتوجيه الناتج السنوي يلاحظ و ان تعاونيات الثورة الزراعية تتميز بنفس صفات القطاع المسير ذاتي باستثناء نقطتين :

1_ A.Djagloul , op.cit. , P.309

2 – M.Raffinot , P.Jaquemot , op.cit. , P.332

3_ S.Bedrani , op.cit. , P.333

- قبل امر 1 اكتوبر 1974 المتعلق بتنظيم عملية تسويق الخضر و الفواكه كانت وحدات الانتاج للثورة الزراعية تسوق منتوجاتها بصفة حرة و دون التوجه الى قطاع التسويق التابع للدولة .

- اذا كان عمال القطاع المسير ذاتيا يتقاضون اجرا عند نهاية الشهر ، فان المتعاونين لا يتمتعون بذلك و لا ببعض الامتيازات كالحق في الضمان الاجتماعي و المنح العائلية . اما فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي للتعاونيات يلاحظ و انه يختلف عن التنظيم الهرمي المتبع في القطاع المسير ذاتيا اين توجد هيئات منتخبة و اخرى معينة . فاذا كان كل العاملون مستفيدين فان هذا لم يمنع من ظهور بعض الخلافات داخل التعاونيات و هذا ما يجعلنا نؤكد و ان النتائج السلبية المسجلة ليست وليدة الجهاز البيروقراطي فحسب بل يجب ربطها بالعلاقات الانتاجية السائدة في الداخل اذ نجد و ان التركيبة الداخلية للتعاونية متعددة الانتماءات ، الامر الذي ساعد على المحافظة على نفس علاقات العمد السابقة للثورة الزراعية و التي تحددها صفة الخماسة ، الاجير أي خضوع مجموعة من المستفيدين لمجموعة اخرى. التأكيد على عدم وجود التنظيم الهرمي لا يعني الغاء منصب الرئيس ، فهذا الاخير لعب دورا لا يستهان به في حياة التعاونيات . و في دراسات قام بها بعض الباحثين لوحظ و ان الرئيس يميل لاخذ الاداره كلية دون المشاركة في العمل الزراعي بسبب حضوره الاجتماعات و اللقاءات مما ادى الى تولد بعض الاحساس لديه بالانتماء الى فئة دون فئة المتعاونين . في هذا الصدد يشير تقرير اللجنة الوطنية للثورة الزراعية في 1974 الى انه : " في بعض الحالات تركزت سلطة اتخاذ القرار بيد الرئيس وحده ، فلا الجمعية العامة و لا المجلس التسيير قاما بدورهما ، و هذا يترجم بعض التنافس و النزاع بين الرؤساء و المتعاونين "[1] هذا الامر يتعلق بسيطرة الرئيس على مجموع العمال ، و هناك ايضا سيطرة مجموعة على مجموعة اخرى .

في بعض الحالات و بفعل العدد القليل للمتعاونين امكن استعمال اليد العاملة المأجورة ، هذا الاجراء خلق نوعا من التفاوت بين الدائمين و الموسميين . ففي دراسة ميدانية قامت بها السيدة ط. بنحورية توصلت الى انه : " تصادف في بعض

---

1 - T.Benhouria , Op.cit. , P.205

الاحيان ان مجموعة قليلة العدد تتعادل كصاحب عمل حقيقي في اتجاه قوة العمل المأجور التي تقوم بأهم الاعمال ، كما انها تتقاسم الاربـــاح بطريقة يصعب علينا معرفتها "[1]

نستنتج من كل ما سبق و ان ميثاق الثورة الزراعية أقر مسبقا الحفاظ على علاقات الانتاج الراسمالية عندما سمح باستعمال اليد العاملة المأجورة ، فمن غير المتوقع قيام علاقات انتاج اشتراكية بين مجموعة تملك و اخرى تعمل .

نفس الشيء يقال على عدم تأميم وسائل الانتاج ، فهذه الاخيرة استغلت من قبـــل اصحابها للتأثير على التعاونيات خاصة في حالة فقدانها للعتاد . في هذا الصدد يرى عبد القادر جغلول ان :" المحيط الذي تتطور فيه التعاونيات حاليا يتصف باستمرار البنى الزراعية القديمة و بحضور البرجوازية الزراعية التي لم يتم تصفيتها بفعل الثورة الزراعية لكن تدعمت اكثر ، فاذا لم تجهز التعاونيات في اقرب وقت من طرف الدولة فانها تخشى الوقوع تحت سيطرة البرجوازية الزراعية ، و قد ظهر في بعض مناطق وهران استعمال جرارات الخواص في عملية حرث اراضي التعاونيات" [2]

1 _ T. Benhouria , op.cit. , P.203

2 – A. Djagloul , op.cit. , P.304

نتيجة عامة للفصل الثاني

اذا كان التسيير الذاتي كأول تجربة في الميدان الزراعي عرفتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال قد لاقت صعوبات كثيرة ان لم نقل فشلت ، و هذا بالطبع راجع لمجموعة من العوامل و التي كانت في معظمها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنشأ هذا الاسلوب ، فان الثورة الزراعية كمشروع مبرمج ضمن استراتيجية التنمية لقيادة 19 جوان 1965 يمكن القول عنها كذلك بانها فشلت في تحقيق ما كانت تصبو اليه. سبب ذلك لا يرتبط بالظروف التي جاءت فيها بقدر ما يرتبط بطبيعة المشروع نفسه . فاذا كان المشروع قد حدد الاهداف المرجوة بكل دقة فانه حمل في طياته بعض بذور فنائه . فالتركيز على البرجوازية الوطنية في تنفيذ الثورة الزراعية و ابعاد المعنيين بالامر أدى الى عدم التنفيذ و التأخر من جهة و الى نتائج متوسطة من جهة اخرى ، و هذا كله بفعل الروابط الاجتماعية بين المعني و المنفذ. لكن ما يجب التأكيد عليه في هذه الخلاصة هو انه اذا كانت الثورة الزراعية تهدف الى احداث تغييرات جذرية في الريف الجزائري ، فان الواقع أثبت عكس ذلك .

اخيرا نسجل و ان الدولة استطاعت بفضل مشروع الثورة الزراعية توسيع ملكيتها من القطاع العام حيث استولت على ما يقرب من مليون هكتار من الاراضي الزراعية المفيدة ، مع فرض وصايتها على آلاف العمال ، و هذا ما يدفعنا للقول و ان المشروع لم يكن الا اصلاحا زراعيا فقط - و ان كان اشمل من الاول - و ذلك بسبب عجزه عن احداث جذرية في الوضع الزراعي للبلاد و في ظروف معيشة الفلاحين .

الفصل الثالث : مكانة الزراعة ضمن استراتيجية التنمية الوطنية

اذا كان الاصلاح الزراعي من بين مطالب الحركة الوطنية بدءا بحزب نجم شمال افريقيا وصولا الى جبهة التحرير الوطني التي بلورت ذلك المطلب عند اجتماعها بطرابلس في جوان 1962 فان عملية التخطيط هي الاخرى لم تكن غائبة عن نظرتها لبناء الجزائر المستقلة .

بعد حسم النقاش حول النهج الواجب اتباعه ، تم في نهاية الامر الاتفاق على النهج الاشتراكي مؤكدين على انه :" بين الجمود في النظام الليبرالي و التقدم عن طريق اقتصاد مخطط يختار حزبنا التخطيط "[1]

و كان للظروف التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال دورا في عدم دخول عملية التخطيط حيز التنفيذ ، زيادة الى التغير في السلطة الذي ادى الى قلب الاوضاع. على هذا الاساس لم يتم تبني التخطيط فعليا الا سنة 1967 و هي نفس السنة التي انطلقت فيها سياسة الصناعات المصنعة .

و مهما تكن الاسباب التي حالت دون تطبيق سياسة تخطيط محكمة في السنوات الاولى للاستقلال ، فان هذه العملية اصبحت بعد ذلك ضرورة ملحة ، " هكذا نجد مجلس الثورة عبر بصفة رسمية في شهر فبراير 1966 عن الاستراتيجية الشاملة للتنمية فهذا التاريخ كان نقطة انطلاق تجربة التخطيط ، فالمخططات التي كانت عبارة عن محاولة لترجمة ملموسة لهذه الاستراتيجية اظهرت بصفة تدريجية التكثيف كهدف اساسي للزراعة "[2]

و حول هذا الاختيار (التخطيط) نجد البعض يرجعه الى الطابع المميز لحكم بومدين و هو وجود شريحة قيادية مؤمنة بعملية التصنيع بل واعية بانه لا يمكن ان يحدث ذلك الا باتباع سياسة تنموية شاملة ، و هذا يفسر الارادة التي تم التعبير عنها منذ 1965 - 1966 من طرف الحكومة لوضع نظام تخطيط يتوافق و نوعية استراتيجية التنمية على المدى الطويل [3]

---

1 _ Programme de Tripoli . A.A.N , 1962

2 — F.RIVIER , L'objectif de l'intensification de l'agriculture algerienne : Planification , Autonomie des unites agricoles du secteur socialistes et reforme du calcul economique . M.E.S.R.S. ? O.N.R.S. , P. 13

3 _ D.Badello , op.cit. , P. 65

اذا كان الاصلاح الزراعي من بين مطالب الحركة الوطنية بدءا بحزب نجم شمال افريقيا وصولا الى جبهة التحرير الوطني التي بلورت ذلك المطلب عند اجتماعها بطرابلس في جوان 1962 فان عملية التخطيط هي الاخرى لم تكن غائبة عن نظرتها لبناء الجزائر المستقلة .

بعد حسم النقاش حول النهج الواجب اتباعه ، تم في نهاية الامر الاتفاق على النهج الاشتراكي مؤكدين على انه :" بين الجمود في النظام الليبرالي و التقدم عن طريق اقتصاد مخطط يختار حزبنا التخطيط "[1]

و كان للظروف التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال دورا في عدم دخول عملية التخطيط حيز التنفيذ ، زيادة الى التغير في السلطة الذي ادى الى قلب الاوضاع. على هذا الاساس لم يتم تبني التخطيط فعليا الا سنة 1967 و هي نفس السنة التي انطلقت فيها سياسة الصناعات المصنعة .

و مهما تكن الاسباب التي حالت دون تطبيق سياسة تخطيط محكمة في السنوات الاولى للاستقلال ، فان هذه العملية اصبحت بعد ذلك ضرورة ملحة ، " هكذا نجد مجلس الثورة عبر بصفة رسمية في شهر فبراير 1966 عن الاستراتيجية الشاملة للتنمية فهذا التاريخ كان نقطة انطلاق تجربة التخطيط ، فالمخططات التي كانت عبارة عن محاولة لترجمة ملموسة لهذه الاستراتيجية اظهرت بصفة تدريجية التكثيف كهدف اساسي للزراعة "[2]

و حول هذا الاختيار (التخطيط) نجد البعض يرجعه الى الطابع المميز لحكم بومدين و هو وجود شريحة قيادية مؤمنة بعملية التصنيع بل واعية بانه لا يمكن ان يحدث ذلك الا باتباع سياسة تنموية شاملة ، و هذا يفسر الارادة التي تم التعبير عنها منذ 1965 ـ 1966 من طرف الحكومة لوضع نظام تخطيط يتوافق و نوعية استراتيجية التنمية على المدى الطويل [3]

---

1 _ Programme de Tripoli . A.A.N , 1962

2 – F.RIVIER , L'objectif de l'intensification de l'agriculture algerienne : Planification ; Autonomie des unites agricoles du secteur socialistes et reforme du calcul economique . M.E.S.R.S. ? O.N.R.S. , P. 13

3 _ D.Badello , op.cit. , P. 65

انطلاقا من وضعية القطاع الزراعي مع نهاية 1978 ، نتساءل عن الاسباب الخفية التي لعبت دورا معرقلا في طريق التطور الزراعي ،بالرغم من ان التوجهات السياسية كانت دائما واضحة و مناسبة لتنمية الفلاحة و الوسط الريفي ، بل ان الوسائل التي كانت محدودة في بداية الستينات لم تكن كذلك مع نهاية العشرية الماضية . اذا كل هذا جعلنا نتساءل عن الكيفية التي ترجمت بها هذه التوجهات على ارض الواقع ، و الطريقة التي قسمت بها هذه الوسائل و هو ما يعني دراسة للتخطيط الزراعي معوقاته و نتائجه ، او بعبارة اخرى تحليل الدور و الاهمية التي منحت للقطاع من خلال الاستراتيجية التنموية المسطرة للعشرية 67 ـ 77 ، عن طريق تجزئة هذا الفصل الى قسمين : يتطرق الاول الى التخطيط الزراعي حتى 77 و الثاني الى الوضعية الغذائية بصفة عامة :

المبحث الاول : مكانة الزراعة من مخططات التنمية 67 _ 77

لقد تطور التخطيط الزراعي بصفة ثابتة في نفس الاتجاه و عرف نفس المراحل مع التخطيط العام . ففيما يتعلق بمرحلة الاعداد فالمضمون ، الاطار المؤسساتي و الاجراءات كانت بالتقريب نفسها ، اما عملية التنفيذ فقد عرفت بعض الاختلاف خاصة فيما يتعلق بالاجراءات .

و اذا كانت المخططات الثلاثة قد حملت اهدافا و طموحات واسعة في مختلف المجالات ، فان التخطيط الزراعي بالرغم من مجموعة الاهداف التي رسمت له ، فانه أكد بالدرجة الاولى على هدف التكثيف الزراعي ، اذ اعتبر هذا الاخير من الاهداف المتوسطة المدى في بادئ الامر ثم جسد بعد ذلك في المخطط الرباعي الثاني.

و ما دام التخطيط الزراعي قد عرف نفس التطور و مر بنفس المراحل كالتخطيط العام فان ادراج الزراعة في مخططات التنمية كان سابقا لاوانه ،لا لسبب و انما لعدم التحضير المسبق لكل ما يلزم هذه العملية حتى يكتب لها النجاح و كان المخطط الثلاثي اولى تلك المخططات و التي عانت من تلك المشاكل .

- المخطط الثلاثي 67 _ 69

اعتبر كأول محاولة من اجل التفكير الشامل حول القطاع الفلاحي و كمشروع مخطط استعمل من اجل تهيئة الارضية المناسبة لاقامة المخططات المستقبلية : الرباعي الاول و الثاني .

و اذا كانت الزراعة قد ادرجت في هذا المخطط فان هذا الاخير لم يراع مختلف جوانب القطاع ، كما يلاحظ انه تميز بطابع تقني و لم يعط اهمية لاصلاحه بل حافظ على البنى و الهياكل الموروثة عن الاستعمار.كل ما جاء به عبارة عن سلسلة من النصائح الموجهة لاقامة توجيه جيد للانتاج الزراعي .

ما يمكن التأكيد عليه هو ان التحضير له لم يتم من قبل الهيئات ذات الصلة الوطيدة بالقطاع بل اعد من قبل فريق على مستوى المديرية العامة للتخطيط دون مشاركة الهيئات ذات الطابع التقني و الاقتصادي على مستوى وزارة الفلاحة .

رغم كل ذلك يلاحظ و ان الاستثمارات المخصصة للفلاحة و التي قدرت ب 1.869 مليارد ج اي ما يعادل 17٪ من مجمل الاستثمارات نفذ منها 1.606 مليار دج اي ما يعادل 85,9٪ من الاستثمارات المخصصة .[1]

- المخطط الرباعي الاول 70 - 73

اذا كان المخطط السابق قد عرف صعوبات كثيرة حالت دون رسمه بصفة حقيقية للاهداف المرجوة على المدى القصير و الراجعة اصلا الى نقص المعلومات و عدم مشاركة الهيئات المعنية بالامر في اعداده فان كل هذه المشاكل امكن تجاوزها نوعا ما في الرباعي الاول ، و تجلى ذلك من خلال الاجهزة التي شاركت و الطريقة المتبعة في اعداده . على هذا الاساس امكن تقديمه بصورة مفصلة و فعالة .
على مستوى القطاع الفلاحي فالتوازنات الرئيسية تم تأكيدها بواسطة الاعمال التي اعدت على مستوى المديرية العامة للتخطيط بوزارة الفلاحة ، الامر الذي دفع بالبعض الى اعتباره " كأول خطوة حاسمة في سياسة التنمية الوطنية الاقتصادية و قد كان واضحا من خلال الامر المتعلق بالمخطط 70 - 73 و الهادف الى تكثيف و تثبيت بنية الاقتصاد الوطني و تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد "[2]
من بين الاهداف العامة لهذه الخطة هو الزيادة في الانتاج ، تحسين العلاقة بين الزراعة و الصناعة و ذلك عن طريق توجيه الصناعة لاعطاء الزراعة ما يلزمها من وسائل انتاجية و تزويد الصناعات الغذائية بالموارد الزراعية .و قد ربط المخطط زيادة الانتاج بضرورة توسيع الاراضي المروية باعتباره عاملا من عوامل تكثيف الانتاج، حيث هدف الى زيادة 40.000 ه من الاراضي المروية و تطهير 50.000 هكتار.
لتحقيق تلك الاهداف ارصد للقطاع الزراعي 4،14 مليار دج من مجمل الاموال المخصصة لهذا المخطط و المقدرة ب 27،80 مليار دج اي ان القطاع الزراعي استفاد بنسبة تقدر ب 15٪ من مجموع الاستثمارات ، و ما يجب الاشارة اليه هنا هو انه في بداية الاعداد خصصت وزارة الفلاحة حوالي 10 ملايير دج الا ان كتابة الدولة للتخطيط

---

1 - عبد الكريم عيون ، جغرافية الغذاء في الجزائر . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 ، ص 169

2 - D.Badello , op.cit . , P.68

قامت بتخفيض هذا المبلغ الى 4 مليارات دج اضافة الى 800 مليون دج مخصصة للتعبئة المائية .[1]

الجدول رقم 1

القطاعات	ملايين دج		%
الري	1100 دج		%27
استصلاح الاراضي	420 دج		%10
زيادة الانتاج	1997دج	انتاج فلاحي 644	%48
		انتاج حيواني 450	
		العتاد 780	
		الصيد 123	
الهياكل القاعدية و ابحاث	329 دج		% 8
اعمال زراعية	29.4 دج		% 7
	4140 مليون دج		%100

قيمة الاستثمارات الفلاحية الموزعة حسب تقديرات المخطط الرباعي الاول *

باختصار يمكن القول انه مهما تعددت الاهداف الفرعية لهذه الخطة فانها هدفت بصفة رئيسية الى تكثيف الانتاج . اهتمام المخططين بهذا القطاع و في هذا المخطط بالذات فسر من طرف احد المسؤولين بكتابة الدولة للتخطيط على انه ناتج للتغيير في لشكالية التنمية حيث يرى : " لحد الان - و في اطار اقتصاد استخراجي - نجد ان الزراعة الجزائرية وجهت كل انتاجها نحو السوق الخارجية ... و على هذا الاساس فان الهدف المسند للفلاحة من هنا و صاعدا سيكون ضمان الحاجيات

1 _ D.Badello , op.cit. , P.68

2 _ André Guichaoua , " La revolution agraire algerienne :porteé et limites " Ravue Tiers _ monde . T. 17 N° 71 , 1977 , P. 588

الغذائية الضرورية للسكان الذي يعرف تزايدا مستمرا بفضل هذه المعطيات ، و سوف يترجم ذلك بواسطة تكثيف الانتاج الفلاحي الاساسي" [1]

لكن اذا كانت امال المخططين و المهتمين بهذا القطاع كبيرة ، فهل جسد ذلك بالفعل ؟ ما امكن استنتاجه من المعلومات و الاحصائيات المحصل عليها هو ان الاهداف المرسومة لم تتحقق ، فاذا قمنا بمقارنة كلا من المردودية المحققة و كذا الانتاج بتلك المتوقعة لا يمكننا التأكد من ذلك . فاذا اخذنا على سبيل المثال سنة 1973 كآخر سنة للمخطط و قارنا بالسنة القاعدية سنجد فيما يتعلق بالبقوليات مثلا ان المردودية المتوقعة لسنة 1973 قدرت ب 8،1 ق/هـ اي بزيادة 2،2 ق/هـ عن المقدار الاساسي ، اما الانتاج فتوقع ان يكون 24300 الف قنطار اي بزيادة 6100 الف قنطار ، الا ان الاحصائيات بينت و ان المردودية المحققة في هذا المنتوج مع نهاية 1973 كانت حوالي 4،6 ق/هـ اي بمقدار يقل ب 3،5 ق/هـ عن المتوقعة و ب 1،3 ق/هـ عن المقدار الاساسي ، و بالنسبة للانتاج المحقق سنة 1973 فقد قدر ب 11.150 الف قنطار اي انه انخفض ب 13.150 الف قنطار عن الكمية المتوقعة و يقل بمقدار 7.050 الف قنطار عن المقدار الاساسي .

يلاحظ اذا وجود فرق شاسعا بين الاهداف المرسومة و المحققة ، و هذا الفشل ربما يعود الى عدد من العوامل منها قلة الامكانيات المخصصة لذلك اذ لوحظ و ان القروض المستغلة فعلا في الفلاحة كانت أقل بكثير من القروض المقررة ، فالقروض التي تم الموافقة عليها قدرت ب 1410 مليون دج ، اما المستغلة فعلا فقدرت ب 1183 مليون دج .

و قد كان لهذا الخلل تأثيرا على عمليات الانجاز حيث لم يتم سقي الا مساحة تقدر ب 13500 هـ من مجمل 40000 هـ المقررة في المخطط و هو ما يعادل نسبة 33،75٪ .[2] النتائج السلبية هذه لا ترتبط بالامكانيات المادية فقط بقدر ما ترتبط كذلك بالتأخر في عدم انجاز المشاريع في الوقت المحدد لها .

---

1 – F. Rivier , op.cit. , P. 14

2 – D. Badello , op.cit. , P. 70

المخطط الرباعي الثاني 74 ـ 77

حظي هذا المخطط باهتمام واسع و دراسة بالغة الاهمية من قبل الهيئات المكلفة باعداد و دراسة المخططات ، وهذا الامر يدل على التطور الذي عرفته من جهة عملية التخطيط ككل في الجزائر ، ومن جهة اخرى الطرق الجديدة التي ادخلتها وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية في اعداد البرنامج اضافة الى الظروف الملائمة و التي نلخصها فيما يلي :

- تقوية و تدعيم مديرية الدراسات و التخطيط على مستوى وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية و التي تعتبر الخلية المركزية للتخطيط الفلاحي حيث تمثلت مهمتها في تغطية الاحصائيات الزراعية و عملية التخطيط من الاعداد الى التنفيذ .

- اعادة تنظيم مديريات الفلاحة على مستوى الولايات و التي اضيف اليها مكتب للتخطيط الزراعي و الاحصاء اطلق عليه " المديرية الفرعية للدراسات و التخطيط "

- توسيع قاعدة المعلومات الزراعية و تحسين نوعيتها .

التجارب المستخلصة من خلال التحضير و التنفيذ للمخطط الرباعي الاول من طرف الاطارات التي اصبحت تتمتع - اضافة الى التحكم الجيد في تقنيات التخطيط - برؤية واضحة للواقع الفلاحي و تقدير جيد للمشاكل .1

كل هذه المعطيات ساعدت على اعداد المخطط الرباعي الثاني بطريقة عقلانية عملت على اسهام كل الجهات المعنية بالامر كمحاولة لمعالجة المشاكل عن طريق اعداد عمل يتماشى و طبيعة المستثمرات الزراعية بمختلف انواعها .

عوامل اخرى لعبت دورا كبيرا في تهيئة الارضية المناسبة للاعداد الجيد للمخطط و هي الدراسات الميدانية التي اجريت على مستوى الوطن و التي مست القطاع الخاص ضمن المرحلة الثانية من مراحل الثورة الزراعية حيث أجري احصاء عام ما بين 72ـ 73 سمح بمعرفة نوعية المستثمرات الزراعية من حيث المساحة ، الانتاج ،الوسائل المتوفرة ، القدرة البشرية ، كمية المياه و المكننة .

من حيث الاهداف العامة للمخطط نجد و انه قد حافظ على نفس الاشكالية التي طرحت سابقا الا و هي تغطية الحاجيات الغذائية للمواطنين بصفة عامة و تحديد

1 - Mohammed Tayeb Nadir , L'agriculture dans la planification en algerie 67 - 77 . Alger : O.P.U. , 1982 , P.156

المواد الاساسية بصفة خاصة . اهداف المخطط جاءت اذا كاستمرارية لما رسم في المخطط السابق ، التأكيد هذا نجده موضحا في التقرير العام للمخطط حيث يرى : ان العمل الواجب تحقيقه من خلال المخطط هو تلبية الحاجيات التي ترتكز على فكرة تكثيف المنتوجات الرئيسية من اجل الزيادة في المردودية و الانتاج . [1]
فيما يتعلق بالاستثمارات فقد قدرت بـ 12 مليار دج من مجمل 110،22 مليار دج اي ما يعادل نسبة 11٪ من مجموع الاستثمارات المخصصة للفترة ، لكن ما يلاحظ هو انه من ناحية القيمة المطلقة نجد و ان الاستثمارات سجلت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالرباعي الاول الذي قدر بـ 4 مليارات دج بينما تراجعت النسبة المئوية من 15 الى 11٪.

الجدول رقم 2

	ملايين دج	٪
دراسات و ابحاث	100	1
الترقية العقارية	349	3
اعمال الاستصلاح	2392،2	20
انتاج حيواني	2335،1	19
الغابات	1075،1	9
عمائل قاعدية ريفية	552،2	5
العتاد	2280	19
تجهيزات الري	249	2
دواوين	1771،3	15
برامج خاصة	900	7
المجموع	12005	100

توزيع الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي خلال المخطط الرباعي الثاني 2

1 _ F.Rivier , op.cit. , P.15

2 _ D.Badello , op.cit. , P.73

تقييم المخطط

نحاول اجراء تقييما لهذا المخطط من خلال مقارنة انجازات 1977 بانجازات 1973 .

استنادا الى الجدول رقم 3 نلاحظ و انه اذا كانت بعض المنتوجات قد عرفت تحسنا او نوعا من الاستقرار فان هناك ما عرف تدهورا .

فاذا اخذنا على سبيل المثال البقوليات بنوعيها الشتوي و الصيفي نجدها قد عرفت زيادة من حيث المردودية ، اذ انتقل متوسط مردودية الهكتار الواحد من 6ق/ه اثناء الرباعي الاول الى 8،6 ق/ه اثناء الرباعي الثاني اي بزيادة 2،2 ق/ه هذا بالنسبة للنوع الاول ، اما الصنف الثاني فقد عرف هو الاخر نفس الاتجاه حيث ارتفع متوسط المردودية من 7،9 ق/ه للفترة الاولى الى 14،8 ق/ه للفترة الثانية . اما فيما يتعلق بالانتاج فقد سجل تدهورا ملحوظا ، فالصنف الاول انتقل من 17790 الف قنطار الى 2725 الف قنطار اي انه تراجع بنسبة 15،3% عن الرباعي الاول ، اما الصنف الثاني فقد عرف زيادة تقدر ب 13،3%.

بقية المنتوجات منها ما عرف نوعا من التحسن و ان لم تحقق الاهداف المرسومة و منها من حافظ على نفس المستوى السابق .

اسباب ذلك الاخفاق تعود بصفة عامة الى المشاكل و الصعوبات التي اعاقت طريق الانجاز و تتمثل في قلة الامكانيات و الوسائل و عدم الاستغلال الامثل لها ، و تتلخص في:

- القروض : يلاحظ و ان القيمة التي قدمت للقطاع في الفترات الثلاثة تفوق القيمة المقررة ، لكن ما حقق او استثمر كان اقل من ذلك . يلاحظ مثلا و ان القروض المقررة للمخطط الثلاثي كانت تعادل 1،26 مليار دج بينما الموافق عليها قدرت ب 1،35مليار بالنسبة للرباعي الاول فقد كانت 2،92 مليار دج و ارتفعت الى 5،63 مليار اثناء التنفيذ ، و بالنسبة للرباعي الثاني فقد انتقلت من 12،75 الى 16،75 مليار دج .

رغم كل ذلك فعمليات الانجاز كانت كالتالي :

بالنسبة للثلاثي انجز ما قيمته 1،39 مليار دج اي ما يعادل نسبة 100% من الاستثمارات اما الرباعي الاول فقد انجز 2،94 مليار دج اي ما يعادل 52%، و قدرت انجازات الرباعي ب 5،65 مليار دج اي ما يعادل نسبة 35 %.[1]

الزيادة في قيمة القروض الممنوحة لا يفسر على اساس ان الانجازات قد تجاوزت ما

---

1 _ Med Tayeb Nadir , op.cit. , P.113/114

كان متوقعا لكن مرد ذلك يعود الى ارتفاع تكاليف الانجاز من جهة و الى بعض المشاريع التي ادرجت اثناء تنفيذ المخطط دون أن تكون مقررة من قبل .

اذا كانت الاستثمارات الممنوحة مرتفعة عن المقررة فان القيمة المنجزة تقل عن ذلك و هذا الامر يعود الى عدم تنفيذ المشاريع المبرمجة في الوقت المحدد لها . هـــذه الخاصية لا تمس القطاع الفلاحي فحسب بل كل القطاعات الاقتصادية .

- عدم مشاركة العمال في اعداد المشروع، فكل المخططات اعدت من طرف هيئات مركزية و اخرى محلية مع ابعاد المعنيين بالامر و هم الادرى بالوضعية الفلاحيـــة نتيجة احتكاكهم اليومي بالقطاع .

- قلة المراقبة و المتابعة عند تنفيذ المشاريع زيادة الى الاجراءات البيروقراطية التي حالت دون انجازها في الوقت المحدد.

المنتـــــوج	انجاز 70 /73		اهـداف 77		انجاز 74		انجاز 75		انجاز 76		انجاز 77		متوسط الانجاز 74 / 77	
	م وهـ	ن الف ى	م	ن	م	ن	م	ن	م	ن	م	ن	م	ن
بقوليات الشتاء	6	17790	9	27000	5	2200	7	2800	6,9	3100	8	2800	8,6	2725
بقوليات الصيف	7,9	62	25,3	388	13,8	80	14,8	78	14,7	67	15,1	98	14,8	8.0,7
الخضر الجافة	4,1	346	8	1240	5,4	519	5,5	499	5,4	547	9,2	1192	6,0	689
البطاطس	71	2965	104	4400	66	3946	68	3940	64	3705	82	5836	70	4 358
البنجر السكري	180	430	266	2610	185	573	211	662	202	592	252	985	215	704
الحمضيات	100	4400	138	5275	114	4800	96	4000	96	3960	118	4530	106	4 320

اهـداف وانـجازات المخـطط الرباعـي الثانـي فـي الانتـاج الفلاحـي

Source : D.Badello ,op.cit. , P.75

المبحث الثاني : حول الوضعية الغذائية للفترة 62-77

كانت عملية تلبية الحاجيات الاساسية للسكان من بين الاهداف الرئيسية التي سعت الى تحقيقها كل الدول خاصة تلك الحديثة العهد بالاستقلال ، من اجل اكتمال استقلالها السياسي الذي يبقى رهن المساومات الدولية اذا لم تسعى الى تدعيمه بالاستقلال الاقتصادي .

من بين هذه الدول نجد الجزائر حيث اعتمدت منذ الاستقلال سياسة تنموية محددة الاهداف و متعددة المراحل ، فمن التسيير الذاتي الى الاستقلالية الى تنظيم القطاع الخاص و كل هذا من اجل تحقيق الاكتفاء الغذائي . رغم كل هذا الاهتمام فان المخططات لم تحقق اهدافها ، لكن السؤال الذي يطرح هنا : هل المقدار الضئيل المحقق من الانتاج كان كافيا لتلبية الضروريات ؟

الاجابة عن ذلك تتجلى من خلال تحليل وضعية الانتاج المحقق من جهة و الاستهلاك الغذائي من جهة اخرى مع اجراء مقارنة بينهما لابراز مدى خطورة التبعية الغذائية التي عرفتها البلاد خلال السبعينات و التي يمكن اعتبارها من العوامل الداعية لاعادة النظر في القطاع الزراعي بعد 1980 .

- تطور الانتاج ما بين 62- 77

عرف الانتاج الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال و الى غاية 1977 تدهورا ملحوظا و بالاخص بعد 1967 اي منذ ان ادرج ضمن عملية التخطيط ، و اذا كان الانتاج لكن قد عرف عجزا مستمرا فان ما زاد في خطورة الوضع هو العجز المسجل في المواد الاكثر استهلاكا من قبل افراد المجتمع مثل الحبوب و البقوليات ...الخ، يفهم من ذلك ان هدف تلبية الحاجات الغذائية الضرورية للسكان و الذي ما فتئت التوجهات و التصريحات السياسية تؤكد عليه لم يتم تحقيقه .

لاثبات هذا الامر نحاول استنطاق لغة الارقام باعتبارها المؤشر الاكثر دلالة .

استنادا الى الجدول رقم 4 يلاحظ و ان الانتاج الزراعي عرف نوعا من الركود فباستثناء الخضر الجافة و الحمضيات التي عرف انتاجها تطورا من سنة الى اخرى و ان كان طفيفا فان مادة الحبوب بنوعيها الصلب و اللين عرفت تدهورا ملحوظا مقارنة بسنة 1962 . يستنتج من هذا الوضع و ان الجهود المبذولة خلال 15 سنة

الجـــدول رقـــم 4

	القمح الصلب	القمح اللين	الخضر الجافة	السباخة	الحمضيات
62 _ 61	5600	1600	—	—	—
64 _ 63	12680	3215	390	6105	4836
65 _ 64	9180	2445	386	6835	4152
67 _ 66	4815	1466	342	5723	4003
68 _ 67	9125	3530	439	7088	4316
70 _ 69	3573	4689	369	7242	5082
72 _ 71	9119	7439	393	7120	5089
73 _ 72	6985	4595	416	9304	5071
74 _ 73	4970	4160	520	8964	5175
75 _ 74	6181	6368	744	12473	5000
76 _ 75	5463	4610	_1	—	5210
77 _ 76	5949	5886	—	—	—

1 تطور الانتاج لبعض المواد الاساسية للفترة 62 _ 77 الوحدة : الف قنطار

لم تعطي نتائج تذكر ، فاذا قارنا مثلا منتوج القمح بنوعيه الصلب و اللين بين سنة 1962 و 1977 نجد و انه بالنسبة للنوع الاول لم يعرف الا نما طفيفا حيث ارتفع انتاج سنة 1977 بمقدار 349 الف قنطار اي ما يعادل نسبة 6،2 ٪، اما النــــوع الثاني فقد عرف ارتفاعا لا بأس به على طول الفترة باستثناء حملة 66 _ 67 .
و اذا قارنا انتاج النوعين في الفترتين 1963 و 1977 نجد و ان المقدار المحقق في الحملة الثانية يقل بكثير عن الحملة الاولى ، و الجدول الموالي يبين ذلك .

1 _ M^ed El Houcine Benisaad , L'economie du developpement de l'algrie : Sous developpement et social sme . Paris : Ed : ECONOMICA , 1979 , P.287

الجدول رقم 5

المنتوج	1953	1977
القمح الصلب	6665	5945
القمح اللين	6256	5866

(1) تطور الانتاج بين سنتي 1953 و 1977 — الوحدة : الف قنطار

و قد كان للركود المسجل في الانتاج الفلاحي تأثيرا على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الاجمالي الخام في الوقت الذي كانت تعرف فيه القطاعات الاخرى و بالاخص قطاع المحروقات ارتفاعا قويا ، و الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 6

القطاع	بداية 1967	نهاية 1969	1973	1977
الفلاحة	5،2	5،6	5،6	6،1
الناتج الداخلي الخام	40،3	49،2	62،1	60،2

(2) مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام — الوحدة : مليار دج

ففي الوقت الذي استقر فيه الناتج الفلاحي بين 5،2 و 6،1 مليار دج انتقل الناتج الداخلي الخام من 40،3 الى 60،2 مليار دج ، اي ان قيمة هذا الاخير زادت خلال الفترة 67 ـ 77 بـ 7،2 % بينما الدخل الفلاحي زاد بـ 1،7 % ، و هذه النتيجة تفسر الدور الثانوي للقطاع الفلاحي في تكوين الناتج الداخلي الخام في الوقت الذي اسند للمحروقات الدور الاول

---

2 _ M[ed] Tayeb Nadir , op.cit. P.229

1 _ M[ed] El Houcine Benisaad , op.cit. , P. 97

الجدول رقم 7

	67	69	73	77
الفلاحـــة %	% 13	% 11	% 9	% 7،5

(1) نسبة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام (حسب الاسعار الثابتة 1978)

- الاستهـــلاك

استنادا الى النتائج المحصل عليها من بعض الدراسات الميدانية المعدة من طرف الجمعية الجزائرية للابحاث الديمغرافية ، الاقتصادية و الإجتماعية ، و تنبيـــم الانتاج الفلاحي و الدراسة الميدانية للاستهلاك في المناطق الريفية ، يلاحظ و ان استهلاك الفرد الجزائري من الحبوب سواء أقيس ذلك بالكيلوغرام في السنة او بالحريرات اللازمة له كل يوم يفوق كثيرا الحصة الغدائية المستحبة ، اما بقيـــة المنتوجات فاستهلاكه لها يقل عن الكمية الواجبة له . الشئ الملاحظ كذلك هو ان الفرد الجزائري يستهلك كثيرا المواد المستوردة او التي تعرف عجزا في الداخـــل بينما يقل اقباله على المواد الاخرى خاصة الحيوانية . انظر الجدول رقم 8
فبالاضافة الى استهلاكه المتزايد من المواد الاساسية و الغير متوفرة بكثرة فـــي الداخل يلاحظ و ان المجموع الكلي للحريرات المستهلكة يوميا يزيد بـ حوالي 167،5 حريرة / اليوم ، اي ان الدولة مضطرة لاستيراد هذه الكمية من الحريرات لكل فـــرد لتلبية حاجياته الضرورية . الجدول رقـــم 8 يوضح ذلك .
استنادا الى الجدول 8 يلاحظ و ان الحبوب و التي تعتبر اهم المواد استهـــلاكا لا يمكن للانتاج الوطني ان يلبي منها الا 2/3 بينما 1/3 يغطى بفضل الوارداب ، اما الحليب فيغطى بنسبة 3/2 ، و المواد الاخرى بنسبة 4/5 .
الاحصائيات المقدمة تبين لنا بوضوح حدة التبعية الغذائية التي تعرفها البـلاد بسبب المساهمة الضعيفة للانتاج الفلاحي الوطني في تغطية الحاجيات الضرورية و المتزايدة بفعل النمو الديمغرافي من جهة و التحسن في الدخل الفردي من جهة

1 – M^ed Tayeb Nadir , op.cit. , P.200

الجدول رقم ٨

	الحصة الغذائية للفرد الواحد 76/ 77 (المتوسط الوطني المحبذ)			الحصة الغذائية للفرد الواحد 76/77 (تمثل الاستهلاك الحقيقي)		
الانتاج	كغ / سنة	غ / اليوم	ح / اليوم	كغ /سنة	غ / اليوم	ح / اليوم
الحبوب	181	500	1652	238	652	1052
البطاطس	30	82	68	21،7	59	47،4
الخضر الجافة	6،5	17،5	62	4	11	40
الخضر الطازجة	40	110	33	34،6	95	26،6
الفواكه	45	125	60	28	77	62
السكر	22،5	64	251	16	43،8	176
اللحوم	17	47	76	9،1	25	49،1
الحليب	80	220	120	45	123	74
السمك	4	11	14	1،3	3،7	4،7
مواد دسمة	15	41	380	12،5	34،2	294
			2500			2667،8

(1) مقارنة الحريرات الغذائية المستهلكة و المفضل استهلاكها على المستوى الوطني ح حريرة

الجدول رقم ٩

المنتوج	نسبة الواردات الغذائية من الاستهلاك الكلي	نسبة الحريرات المستوردة
الحبوب	% 52	% 31،2
السكر	% 100	% 7،5
الحليب و منتجاته	% 60	% 1،4

(2) مساهمة الواردات الغذائية من حيث الكمية و الحريرات في الاستهلاك الكلي

1 _ Med Tayeb Nadir , op.cit. , P.244/245

2 _ Ibid , P.250/251

اخرى . فعدم تحقيق الاكتفاء الغذائي من المواد الاساسية ، وضع الدولة في مكانة جد صعبة خاصة اذا علمنا و ان معظم تلك المواد تأتي من الدول الراسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية ، كندا و غيرها من الدول .

بالنسبة للاولى (و.م. أ) يلاحظ و ان مكانتها اخذت تتدعم في التجارة الغذائية للجزائر من سنة الى اخرى ، فخلال المخطط الرباعي الاول وفرت للجزائر ما يعادل 14،2% من اجمالي الواردات الغذائية ، هذه النسبة ارتفعت الى 24،7 % اثناء الرباعي الثاني و تحتل الحبوب مكانة معتبرة من هذه الواردات ، فالجزائر تجد نفسها فيما يتعلق بهذا المنتوج تحت رحمة الامبريالية العالمية .[1]

في هذا الصدد يرى بول بالطا " ان المشكلة في السبعينات لم تكن تشكل خطورة على الوضع الحالي ، فالعائدات البترولية سمحت بتغطية الواردات ، لكن الخطر الحقيقي و الذي يعيه المسؤلون الجزائريون يكمن في تبعيتها لتلك الدول ، فالقيود التي فرضت من طرف و . م. أ على الاتحاد السوفياتي و ايران من اجل تسليمهما القمح يعتبر مثالا حيا لدول العالم الثالث .[2]

بغض النظر عن ما قد يترتب عن التبعية الغذائية من مس بالاستقلال الوطني و بالتالي التدخل في عملية صنع القرار السياسي ، فان التبعية الغذائية احدثت عجزا في الميزان التجاري الجزائري الامر الذي عطل الكثير من المشاريع التنموية . فلاستيراد المتزايد و المتواصل ادى الى عدم توازن الميزان التجاري و اللجوء الى المصادر النفطية لتغطية الواردات ، و الجدول رقم يعطينا نظرة عن تطور واردات بعض المواد الاساسية .

استنادا الى الجدول يلاحظ التزايد السريع الذي عرفته الواردات خاصة اثناء الحملة 71 / 72 بالرغم من الاهتمام الذي عرفته هذه الفترة من طرف الدولة حيث صادفت الاعلان عن الثورة الزراعية و التأكيد على ضرورة التخلص من هذا المشكل ضمن المخطط الرباعي الاول الا انه يمكن تفسير ذلك العجز الى عدم الاستقرار في الهياكل الزراعية الناتج اصلا عن الثورة الزراعية .

الوضع الغذائي المتدهور هذا يدل على ان الفلاحة كانت ضحية المخططات التي وضعت اصلا لترجمة استراتيجية تنموية معتمدة على الصناعة و مستعملة الفلاحة كعامل موازن .

---

1 _ S.Bedrani , Note sur la dependance alimentaire . Alger : C.R.E.A 1979, P.8

2 – Paul Balta , L'algerie des algeriens : vingt ans aprés . Paris: Ed: OUVRIERES , 1984 , P.

الجدول رقم 1

المنتوج	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77
الحبوب	900	700	600	400	700	1300	900	1600	1000	1300	1100
السكر	300	250	100	200	250	250	250	300	300	450	350
الحليب	200	200	250	250	250	300	300	350	350	400	450
الخضر الجافة	5	2	8	5	6	20	30	13	45	40	45
البطاطس	50	70	60	60	50	40	90	100	100	80	120
اللحوم	2	0,5	—	—	—	—	—	—	—	4	15
السمن	—	—	—	—	—	—	—	—	1,5	7	15

(1) تطور واردات بعض المواد الاساسية خلال الفترة 67 - 77 . الوحدة : الف طن

و اذا كان هذا حال الواردات الغذائية خلال العشرية 67 - 77 فان تغطيتها ما كانت ممكنة لولا العائدات النفطية التي لعبت دورا هاما في ذلك في الوقت الذي اخذت الصادرات الغذائية تتراجع سنة بعد اخرى .

ففي الوقت الذي استوردت فيه الجزائر ما قيمته 713 مليون دج من المواد الغذائية خلال المخطط الثلاثي (المؤشر 100) ، ارتفعت هذه القيمة في الرباعي الاول الى 925 مليون دج مما ادى الى ارتفاع المؤشر الى 103 ، بينما بلغت القيمة المستوردة في الرباعي الثاني 4095 مليون دج و بالتالي انتقال المؤشر الى 554 .

ارتفاع قيمة الواردات خلال فترة وجيزة لا يفسر على اساس ارتفاع سعر هذه المواد فحسب خاصة بعد الحصار الذي فرض من طرف الدول الكبرى بعد حرب 1973 بل كذلك الى الارتفاع في الكميات المستوردة .

اما الصادرات فعلى العكس من ذلك عرفت في المخطط الثلاثي نفس قيمة الواردات مما ادى الى تغطية هذه الاخيرة بنسبة 100 % بينما في الرباعي الاول سجلت ما قيمته 717 مليون دج فكانت نسبة التغطية تعادل 73 % ، و استمرت هذه النسبة في الانخفاض حيث وصلت الى 15 % اثناء الرباعي الثاني بفعل التراجع في قيمة الصادرات

---

1 _ M[ed] Tayeb Nadir , op.cit. , P.256

حيث وصلت الى 12 مليون دج ، و الجداول الموالية تبين ذلك

الجدول رقم 11

	69 / 67	73 / 70	77 / 74
الصادرات الفلاحية	0،7	0،7	0،6
الواردات الغذائية	0،7	1،1	4
العجز	0	0،4 ـ	3،4 ـ

(1) العجز المسجل في الميزان التجاري للفترة 67 ـ 77 الوحدة : مليار دج

الجدول رقم 12

	المؤشر			المؤشر		المؤشر	
	أ	ب	%	73/70	%	77/74	%
مجمل الواردات	97	116	21+	263	72+	677	333+
الواردات الغذائية و الفلاحية	103	95	6ـ	125	31+	524	415+
واردات الحبوب	126	175	37+	275	47+	494	92+

(2) تطور مؤشر الواردات الغذائية من مجمل الواردات خلال الفترة 63/77

أ : الفترة 63/66

ب : الفترة 67/69

نستنتج من الجدول انه منذ بداية العشرية 67 / 77 و معدل التموين الذاتي يعرف انخفاضا مستمرا حتى وصل الى 30 % سنة 1966 بينما الواردات الغذائية تطورت بصفة متسارعة و ان كانت بمعدل يقل عن معدل ارتفاع الواردات الكلية .

1 ـ Med Tayeb Nadir , " op.cit. , P.

2 ـ Hélène Delorme , " L'algerie ; Importation de cereales , blocage de la production et developpement de l'Etat Revue Maghreb ـ Machrek . France . N° 91 1981, P.7

كيف فسرت تلك الوضعية ؟

لحد الآن لم تقدم تفسيرات مقنعة للوضعية الغذائية التي عرفتها البلاد حيث نجد و مهما اختلفت الجهات المفسرة فانها تتفق في مجملها على ان تلك الوضعية تعود الى قلة الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي خلال المخططات الثلاث .

خبراء وزارة الفلاحة يرجعون ضعف سياسة التكثيف الزراعي الى سوء توزيع الموارد بين القطاعات حيث يؤكدون على ان الصناعة استفادت بقسط وافر من الموارد المالية في الوقت الذي تلقت فيه الزراعة قدرا ضئيلا اضافة الى ضعف الاستثمارات في هذا المجال. تخصيص مجمل الاستثمارات للقطاع العام على حساب القطاع الخاص كانت محورانتقاد من طرف البعض، و اعتبرت من قبيل العوامل المعرقلة لنشاط القطاع الخاص ، حيث يلاحظ و ان القروض المخصصة للتجهيز انخفضت من 24 % سنة 1970 الى 5 % سنة 1973 الى ان استقرت عند 3،3 % بين 1974 و 1977 لترتفع من جديد سنة 1978 لتصل الى 6،8%. و مهما اختلفت التفسيرات فانها تؤكد جميعا على عدد من العوامل أهمها : تزايد نمو السكان ، اتساع الفجوة بين الانتاج الفلاحي و الطلب على المواد الغذائية .

نتيجة عامة للفصل الاول

استنادا الى العناصر التي تم تحليلها في هذا الفصل نستنتج و ان :
عملية ادراج الفلاحة ضمن اطار التخطيط العام كانت مبادرة سابقة لاوانها ، حيث تأكد لنا و ان هذه العملية افتقرت - منذ البداية - الى العديد من المعطيات التي كان من شأنها العمل على انجاحها ، و لذا كان التخطيط الزراعي لم يكن هدفا في حد ذاته، بقدر ما كان غطاءا للتخطيط العام اي من اجل خلق توازن بين القطاع الصناعي و الزراعي ، و نظرا للاهتمام الواسع الذي اولته الدولة للصناعة خلال الفترة 67 - 77 كان ذلك انعكس سلبا على الفلاحة ، اذ شهد الانتاج الزراعي تدهورا عاما . و كان لذلك ألوقع ذلك، ان اصبحت البلاد تعرف تبعية مطلقة للخارج من اجل تلبية الحاجات الاساسية للسكان .

خاتمة الباب الاول

انطلاقا مما سبق عرضه نستنتج و انه مهما كانت الاسباب التي ادت الى اتباع اسلوب معين دون اخر و ذلك بفرض خلق نوع من التوازن بين الريف و المدينة او احداث قدر من العدالة الاجتماعية ، فان هذه الاختيارات حملت في طياتها سبب فشلها .

فلا تجربة التسيير الذاتي او الثورة الزراعية استطاعتا تغيير الريف الجزائري بالمعنى الايجابي للتغيير و لا احداث اكتفاءا ذاتيا للسكان .

مهما كانت المعوقات بيروقراطية ، تقنية ، مادية كان هناك ما هو اكثر تاثيرا في مسار التنمية و الذي لم يأخذ خلال كل تلك الفترة ، فتجربة ما يقرب من عشرين سنة لم تاخذ بعين الاعتبار الفرد الجزائري بكل مكوناته سواء كانت ذهنية ، اجتماعية تقاليد ، الارادة ... الخ ، و لم تراع تلك الوضعية الخاصة بالجزائر بجميع معطياتها الطبيعية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، اي ان الفشل يعود في اساسه الى انعدام الرؤية الواضحة من قبل القادة السياسيين و المخططين ، فلم يكن امام هؤلاء سوى الاختيارين النمط الاشتراكي و الراسمالي باعتبارهما النمطين السائدين في العالم و لم يفكروا في طريق ثالث ، و هنا نستدل باعتراف السيد بن يوسف بن خدة في شهر افريل 1991 حيث يرى و انه أخطأ عندما صوت لمبادئ الاشتراكية في برنامج طرابلس 1962 - اذ كان انذاك رئيس الحكومة المؤقتة - معللا ذلك بمجموعة من الاسباب اهمها غياب المفكرين الذين كان بامكانهم اعطاء البديل ، اضافة الى المساعدات المقدمة من قبل الدول ذات النهج الاشتراكي للجزائر . من ذلك يتضح و ان الاختيار الاشتراكي لم يكن قناعة بقدر ما كان تجاوبا و الاوضاع التي عرفها العالم انذاك .

هناك نقطة اخرى لا يجب التغافل عنها و هو ان استعجال النظام الحاكم خاصة بعد 1965 لبناء دولة قوية جعله يفرض اختيارات معينة معتمد في ذلك على قدراته الخاصة دون مشاركة بقية اطراف المجتمع في جهود التنمية .

فالنقد الحقيقي الذي نوجهه لهذه التجربة هو ان الفشل لا يكمن في كونها تجربة مستوردة ، اضافة الى الاسباب السالفة الذكر بل يكمن ذلك فيما يمكن تسميته بالاعتماد الحكومي على النفس حيث اعتمدت السلطة على اجهزة الدولة في تحقيق التنمية دون اشراك بقية القوى الحية في المجتمع .

اذا كان هذا تصرف نظام حكم سعى الى تثبيت شرعيته بأية وسيلة ، فان نظام الحكم بعد 79 حاول تجنب ذلك عن طريق اصلاح الاقتصاد الوطني ، فكيف تم ذلك ؟

الباب الثاني : استراتيجية التنمية الفلاحية من منظور نظام الحكم الجديد

اولا : القطاع الفلاحي بين القطيعة و الاستمرارية

ثانيا : القطاع الفلاحي ضمن اولويات السلطة التنفيذية

ثالثا : وضعية القطاع الفلاحي بعد اعادة الهيكلة

الباب الثاني : استراتيجية التنمية الفلاحية في منظور نظام الحكم الجديد

تمثلت فلسفة التنمية المتبعة خلال الفترة 67 ـ 77 ـ و التي ارتكزت بالدرجة الاولى على نهج اسلوب الصناعات المصنعة لاحداث استقلال اقتصادي للبلاد ـ الركيزة الاساسية التي اعتمدت عليها السلطة السياسية الجديدة غداة 1979 لوضع أسس فلسفية جديدة لرسم استراتيجية التنمية لفترة الثمانينات .

اذا كان هدف قيادة 19 جوان 1965 اقامة دولة قوية ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني و التي حاول تأكيدها عن طريق اتباع سياسة تنموية متكاملة ترجمت على أرض الواقع بثلاثة مخططات لتسييره المدى ، و باتخاذ اجراءات حاسمة تمثلت في قرارات التأميم و الثورة الزراعية ، فان النتائج غير المرضية التي سجلت في نهاية 1978 و المتمثلة اساسا في التبعية المطلقة للخارج مثلت نقطة قوة لصالح النظام الجديد . و قد كانت سنوات 78 ـ 79 حافزا قويا لذلك حيث تميزت بمجموعة من المعطيات بعضها لم يكن في الحسبان ، منها الرحيل المفاجئ للرئيس هواري بومدين و الذي بموجبه دخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها و هي مرحلة الشرعية الدستورية بدل الشرعية الثورية ، و على هذا الاساس اقيم نظام حكم يرتكز على الميثاق و الدستور .

التغيير المفاجئ لم يسمح باقامة مخطط تنموي اخر بل كان منطلقا للسلطة السياسية من أجل اجراء تقييم شامل لمرحلة سبقت و استخراج نقاط القوة و الضعف لرسم سياسة اقتصادية تنموية للمرحلة المقبلة .

و بالفعل تجسدت سياسة النظام الجديد و نظرته العملية في بناء المجتمع الجزائري ابتداءا من 1980 ، السنة التي تعتبر منعطفا في تاريخ التنمية الوطنية ، و تجلى ذلك بوضوح كل وثائق النظام الجديد و خطابه السياسي .

ما هي الأسباب الرئيسية لهذا التحول ؟ ما هو الاطار الفلسفي للسياسة الجديدة و كيف تجسد ذلك على أرض الواقع ؟

هذا ما سنتعرض له بقدر من التحليل و التأكيد من خلال الفصول الثلاث التي أدرجت ضمن هذا الباب ، و التي تدور حول وجهة نظر نظام الحكم الجديد في اصلاح القطاع الزراعي .

الفصل الاول : القطاع الفلاحي بين القطيعة و الاستمرارية

كانت السياسة التنموية و على رأسها القطاع الزراعي بفروعه المختلفة محل انتقاد من قبل نظام الحكم سنة 1979 و الذي أرجع بعض المشاكل و الصعوبات التي اعترضت مسار التنمية الوطنية الى عدم قيام القطاع الزراعي بالدور المنوط به .
الدور الضعيف هذا يرجعه النظام في الاساس الى سياسة التنمية السابقة و التي فصلت التصنيع و بالاخص الثقيل عن الفلاحة ، ايمانا منها و ان هذا الاخير كفيل بتحقيق التنمية الشاملة .
و اذا كان الاجماع التام سنة 1980 قد منح القطاع الزراعي الاولوية في مجال التنمية للعشرية المقبلة فان نمط التسيير الواجب اتباعه من أجل النهوض بالقطاع شكل نقطة اختلاف بين القوى المشكلة للسلطة المركزية .
كيف تم حسم ذلك الخلاف و ما هي الاسس التي ارتكز عليها الاصلاح الجديد ؟
هذا ما سيتضح في هذا الفصل الذي قسم الى جزئين ، يتطرق الاول الى الانتقادات و كذا الخلافات التي اثيرت حول اصلاح القطاع ، أما الجزء الثاني فهو عبارة عن خلاصة للاول حيث يتطرق الى التصور الرسمي لاصلاح القطاع الزراعي .

المبحث الاول : السياسة الفلاحية بين المراجعة و التراجع

بعد تبنيها الميثاق الوطني و الدستور سنة 1976 أصبحت فكرة عقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني من انشغالات قيادة 19 جوان كتجسيدا لتلك المبادئ لكن و لظروف متباينة أجل ذلك و لم يعقد الا سنة 1979 .
و مع وفاة الرئيس هواري بومدين ، و الفراغ السياسي الناجم عن ذلك الرحيل المفاجئ أصبح عقد المؤتمر ضرورة ملحة كاستجابة للميثاق و الدستور و لانتخاب سلطة سياسية تتسم بالشرعية الدستورية .
و بالفعل عقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني بعد شهر فقط من شغور كرسي الرئاسة (جانفي 1979) و فيه انتخبت اللجنة المركزية و المكتب السياسي و عين المرشح للرئاسة .

و على عكس القضايا السياسية المستعجلة اولى المؤتمر اهتماما للقضايا الاقتصادية ، حيث طالب بضرورة اجراء تقييم شامل لمرحلة 67 - 78 اي مرحلة التنمية المخططة ، قبل الشروع في أي اصلاح يمس قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ، على ان تقدم نتائج ذلك التقييم في مؤتمر استثنائي للحزب ينعقد بهذا الشأن . في هذا الصدد يرى M. ECREMENT ان: " سنوات 78 - 79 اي سنوات خارج المخطط سوف تعكس على نطاق واسع مجمل الانحرافات الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن نمط تخطيط و تنمية تمس أزمة . و بهذه الطريقة عند امسك الحزب بزمام الامور ، ينظم اعمال التقييم لفترة 67 - 78 ، كما يوزع المهام على مختلف لجان الحزب و وزارة التخطيط " .* 1

و بعد مرور خمسة عشرة شهرا فقط من تولي الرئيس الشاذلي بن جديد مقاليد الحكم بدأت التوجهات المستقبلية للبلاد تظهر خاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ، و قبل تقديم التقييم امام المؤتمر الاستثنائي عقدت اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و . ثلاث دورات عادية كان اهمها الدورة الثالثة التي كشفت عن بعض القضايا الجوهرية و ذات الاولوية من وجهة نظر نظام الحكم الجديد كما كشفت من جهة اخرى عن الاختلاف في وجهات نظر القوى المكونة للسلطة السياسية المركزية حول بعض الامور الحيوية .
كرست هذه الدورة لتحضير المؤتمر الاستثنائي و المخطط الخماسي الاول 80 - 84 و الى دراسة ملف الفلاحة . هذا الاخير عرف نقاشا حادا حيث انه اذا كان هناك اجماع عاما حول المشاكل و العراقيل التي تعترض سبيل تطوير القطاع الفلاحي ، كالركود في الانتاج و التزايد المستمر في التبعية نحو الخارج لتغطية الحاجيات اليومية للسكان فان هذا الاجماع لم يصاحبه انسجاما حول الطرق الواجب اتباعها لاخراج القطاع من أزمته .
" قلعيد عبد السلام ، رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب ، اقترح ضرورة اقامة مزارع الدولة منظمة و مسيرة حسب الطرق الصناعية المتبعة في الشركات الوطنية ، تطوير المكننة مراقبة مردودية الاستثمارات ، لكن كذلك تطبيق فيما بعد التسيير الاشتراكي للمؤسسات

---

1 - Marc Ecrement , Independance politique et liberation economique : un quart de siecle du developpement de l'Algerie 62 _ 85 . Alger : O.P.U , 1986 , P.271

* بعدما كانت كتابة الدولة للتخطيط ، اصبحت منذ 1979 وزارة و على رأسها السيد عبد الحميد براهيمي .

على القطاع الفلاحي . و من جهته رأى السيد ابن الشريف عندما يعتبر ممثلي التطلعات الحضارية الكبيرة و بعض الانفتاحيين ضرورة اعطاء نوع من المرونة على طرق التسيير و ذهب به الامر الى أبعد من ذلك عندما اقترح تأجير اراضي الدولة الى القطاع الخاص
اما الرأي الثالث و الاخير فقد اراد الاحتفاظ بالصيغة الثلاثية الاطراف للقطاع الفلاحي اي القطاع المسير ذاتيا ، تعاونيات الثورة الزراعية و القطاع الخاص ، مع ضرورة ادخال بعض الاصلاحات العميقة لتحسين وضعيتها الحالية "[1]

الذي يعد صفة واحدة تطلع من تطور البلاد عهد الشرعية الدستورية و تحت لواء الحزب الواحد لم يجنبها ذلك الوقوع في هذا النوع من الاختلاف بالرغم من التزام القيادة السياسية الجديدة النص بالميثاق الوطني و الدستور و اللذان نصا صراحة على انتهاج النمط الاشتراكي ، الا ان ذلك يبدو بعيدا عن البعد عن تصورات اصحابها .فكل واحد استند الى اسس و منطلقات سياسية و اقتصادية لتبرير موقفه هذا .

فالرأي الاول و هو ما عرف صاحبه ابان السبعينات بأب الصناعات الثقيلة ، أنما اراد باقتراحه ذلك اعفاء القطاع الفلاحي من الاهمال الذي عرفه القطاع المسير ذاتيا منذ سنين و ان تأكد لنا أن هذا القطاع لا يتمتع بالاستقلال الذاتي بقدر ما هو مزارع تابعة للدولة ، تخضع لأساليب تسيير مفروضة من قبل الدولة و ليس للعمال اية حرية في تسييرها . و مهما يكن من أمر فهذا الاقتراح يؤكد الارتباط الفكري و المنهجي لأحد أعضاء النظام السابق بالسياسة المطبقة خلال السبعينات و التي تزيد من تدخل الدولة و فرض سيطرتها على كافة القطاعات ، و بالتالي هيمنة البيروقراطية التي كانت من بين اسباب الفشل الذريع الذي لحق القطاع سابقا .

اما الرأي الثاني و الذي تمثل صاحبه منصب وزير الري في حكومة بومدين فان همه كان بين كبار الملاك ساعد على تغذية تلك المواقف ، و اذا كان قد التزم الصمت فيما يتعلق بمشروع الثورة الزراعية و غيرها من أساليب تسيير القطاع الفلاحي ، فاليوم أعلن صراحة معارضته لذلك و بالتالي ابعاد النهج الاشتراكي عن تسيير اجهزة الدولة ، و تبني طرق ليبرالية لأن بيع الاراضي للخواص لن يكون في صالح الفلاح الصغير ، بل ان اجراء مثل هذا سيكون بدون شك الاعتبار للبرجوازية الزراعية التي سبق لها و ان نزعت من قبل النظام السابق .

الرأي الثالث أو ان صح التعبير الرأي المحافظ رغم اعترافه بعجز القطاع عن القيام

---

1 _ Jean Pierre Durant , Le congres extraordinaire du F.L.N. 1980 chronique pol , A.A.N. , 1980 , P.565

بصورة على أكمل وجه ممكن، رأى ضرورة البقاء على نفس النمط مع ادخال بعض الاصلاحات التي مـــن شأنها النهوض بالقطاع .

و هنا يطرح التساؤل ، عما اذا يتعلق باجراء تعديل أو ادخال بعض التحسينات ؟ هل يعني تغيير أساليب التسيير ؟ اذا كان هذا هو المقصود فسيكون في اطار من الرأي الاول ، لان اقامة مزارع الدولة يعني تسليم مقاليد تسيير الانتاج من سلطة خارجية اي العمال الـــى الوصاية و هو ما نقصد به تغيير اسلوب التسيير ، ام يعني تزويد القطاع بوسائل الدعم المادية و البشرية ؟

على اي حال كان وجهات النظر المتضاربة ، و الاعلان الصريح لكل من السيدين عبد العزيز بوتفليقة و ابن الشريف عن معارضتهما المطلقة للثورة الزراعية قد أتاح الفرصة لصالـــح اختيار الثالث و بالتالي أبعدت آراء التيارين الاخرين عن الساحة .

عندما تم تبني الرأي المحافظ مع الاعتراف بضرورة ادخال بعض الاجراءات الاصلاحية التـــي من شأنها دعم القطاع .[1]

هل هذا الاختيار يعبر عن التزام تلك العهد الجديد بما تم تبنيه سابقا ؟

الاجابة الآنية غير ممكنة ، و سيتضح لنا ذلك من خلال دراسة هذا الباب .

المهم انه بهذه الطريقة حسم الخلاف و اصبح من الضروري البحث عن انجع السبل لاصلاح النظام الفلاحي و اخراجه من الحلقة المفرغة التي يدور فيها .

هكذا انعقدت الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب ج.ت.و. و مؤتمره الاستثنائي المنعقد من 15 الى 19 جوان 1980 كأولى بوادر الاصلاح .

فيما تجلت تلك البوادر ؟

قبل التعرض الى الطرق و الوسائل التي تهدف من طرف الهيئة العليا للبلاد و صاحبـــة القرار السياسي في تنظيم الاقتصاد الوطني يجدر بنا الوقوف و لو بصفة مختصرة لمحة عـــن السلبيات و النقائص التي اعترضت النمو الفعلي للقطاع و ذلك استنادا للتقييم الشامل للفترة 67 ـ 77 الذي عرضته اللجنة المركزية للحزب و عرض أمام المؤتمر الاستثنائي .

كان التقييم شاملا و كاملا لكافة القطاعات و مذكرا بالسلبيات و الايجابيات معا و قـــد كانت السلبيات الواردة في ديباجة القرار تنحصر في الاعتماد على النفط كمصدر وحيـــد للدخل و اللجوء الى المساعدات الاجنبية المالية و البشرية لتنفيذ المشاريع و ارتفـــاع

---

1 _ J.P.Durand , op.cit. , P.365

التكاليف و من ثم الاستمرار في العجز الدائم للمواد الاستهلاكية الضرورية و انتشـــار المضاربة و الانشطة التجارية و الطفيلية و الوسطاء باستغلال الوظائف العاليـــــة و المناصب الحساسة و العادات الاستهلاكية السيئة و سوء التسيير و البيروقراطية و غياب التوازن القطاعي و الجهوي الحاصل بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة ، و تركز الفعاليات الصناعية حول المناطق الساحلية ، و عدم وجود رؤية متكاملة لامكانيات الانجاز الحالي و الاستفادة من الطاقات البشرية المحلية و توزيعها توزيعا عقلانيا عبر الانشطة الاقتصادية مع انعدام التوجيه و الانسجام في الجهاز التربوي و التكوين بصفة عامة .

ما يلاحظ هو أن التقرير التقييمي ركز على السلبيات و الانحرافات اكثر مما ركز على الايجابيات بل يرى ان السلبيات أدت الى طمس كل ما هو ايجابي ، و هذا عرقلة المؤسسات عن اداء وظيفتها الاجتماعية و الاقتصادية على أحسن وجه .

الملاحظ ايضا ان ما ذكر من سلبيات و اختلالات من قبل اللجنة المركزية للحزب ، تتداخل فيما بينها و تتشابك بكيفية من شأنها أن تؤدي الى تجميد سلطة القرارات السياسيـــة و افراغها من محتواها .

كل هذه المتناقضات يرجعها التقييم الى الظروف غير المناسبة و الرؤية السيئة للمشاكل الاقتصادية و هذا القصور المركزي ، و عدم الانسجام في التنمية ، و نوجز ذلك فيما يلي :

- الظروف التي انطلقت فيها برامج التنمية .
- الاسلوب التشريعي لاجهزة التخطيط و الانضباط .
- انعدام التلاحم الشامل للسياسة الاقتصادية تحت تأثير سياسات قطاعية مستقلة .
- الاستخدام للموارد المالية كحلول لمشاكل التنمية .[1]

أما فيما يخص القطاع الفلاحي و اختلال التوازن الذي يعرفه فقد أكد التقييم المقدم امام المؤتمر الاستثنائي على :

ضعف الانتاج الفلاحي و الذي لم يرق الى المستوى المطلوب حيث لم يستفد من مختلـــف الامكانيات اللازمة لتطويره ، و الى عدم تكييف البرامج و الاعمال المطبقة في هذا المجـــال مع مستلزمات الانتاج ، و مشاريع المنتجين ، كذلك و رغم كل الاجراءات و الاصلاحات التي

---

1 ـ لائحة التقييم المقدمة امام المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير جوان 1980 المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، الاقتصادية و السياسية ، المجلد 17 ، العدد الثالث ، سبتمبر 1980 ، ص 576

بسب القطاع العام على مراحل مختلفة بما في ذلك قانون الثورة الزراعية، و المساعـــــدة التي استفاد بها على حساب القطاع الخاص فان انتاجيته لا زالت ضعيفة .

الجدول الموالي يبين ذلك :

الجـــدول رقـــم ٤٤

	69/70	70/71	71/72	72/73	73/74	74/75	75/76	76/77	77/78	78/79	79/80
القطاع المسير ذاتيا	7،50	[illegible]	6،00	7،20	7،50	10	10،2	8،20	7،72	7،07	9،56
قطاع الثورة الزراعية	—	—	—	—	[illegible]	7،05	6،70	6،00	4،15	6،52	6،14
القطاع الخاص	[illegible]	6،07	5،00	4،25	5،97	7،50	5،50	6،41	[illegible]	5،10	7،14

(1) مردودية القطاع الفلاحي خلال الفترة ٦٩ / ٨٠ الوحدة : قنطار / هكتار

و هذه النقائص يرجعها التقييم الى مركزية التسيير و تطبيق البرامج الفلاحية و تفويض جوانب هامة بتحديد من الظروف الملموسة لمختلف مناطق الانتاج و التسيير و عدم مرونة هياكل التأطير .

و اذا كان التقييم يرجع ضعف الانتاج في القطاع الفلاحي العمومي الى ما سلف ذكره، فان القطاع الخاص لا يعود الى نقص وسائل الدعم البشرية و المالية فقط بل كذلك الى سياسة الدولة في التقليص من هذا القطاع ، حيث يلاحظ و انه منذ الاستقلال عملت على تدعيــــم القطاع العمومي بكل الوسائل ، فبعد اقامة نظام التسيير الذاتي على اراضي المعمريـــن وسعت من نفوذها باعلان الثورة الزراعية على اراضي الدولة و المتغيبين و اراضي المستثمرين

---

1 ـ محمد بوجيدي ، ((القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية)) ، رسالـــــة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر) (1987) ص 75

عملية المتابعة القضائية بحجة التسيير السيئ لمؤسسات الدولة .

و وعيا منها بالمخاطر التي تهدد التوازن الداخلي و كذا الخارجي للاقتصاد و الركـــود المستمر للانتاج الفلاحي ، و القيود المعرقلة فان مراجعة الاختيارات السابقة للقطـــاع بكل جوانبه سواء كانت من حيث نمط التسيير او اجهزة الوصاية ، ظهرت مرتبطة بثلاث مقاربات جسدت المحاور الكبرى للسياسة الجديدة .

فيما تمثلت تلك المحاور ؟

المبحث الثاني : تنظيم القطاع حسب تصور القيادة الحزبية

نتيجة للاوضاع الصعبة التي يعرفها القطاع الفلاحي بصفة عامة و المتمثلة في :

- انعدام التوازن في العالم الريفي بصفة عامة و الانتاج الفلاحي بصفة خاصة ، و الحالة الخطيرة التي يعاني منها و المترتبة عن خطورة النقائص الموجودة في أهم عوامـــل الانتاج و هذا التأخير الكبير المسجل بالنظر الى تزايد الاحتياجات الوطنية من المـــواد الغذائية

- نتيجة للتبعية المتزايدة للخارج و المنذرة بالخطر من اجل تغطية احتياجاتنا اليوميـــة و بسبب النمو المتزايد و النقص من عمل الارض الذي يعود اصلا الى عدم التوازن بيـــن النشاطات الانتاجية ، حيث استولت الصناعة على اليد العاملة لما توفره لها مـــــن امتيازات ، زيادة على الظروف الاخرى بجميع انواعها عنه :

اوكلت اللجنة المركزية للحزب مهمة تحسين و توفير المحيط الملائم لذلك الى الحكومـــة و الهيئات التشريعية لاتخاذ الاجراءات اللازمة و المستعجلة لتدارك ذلك العجز ، اذ نصت في احدى فقرات لائحة الفلاحة على :

" تسخير جميع الوسائل و في اقرب الآجال من اجل اعداد و تنفيذ مخطط وطني متكامـــل و متناسب للتنمية الفلاحية و على المدى البعيد ، و ذلك بدءا من المخطط الثالث بهدف تلبية الحاجيات للسكان الى اقصى حد و ترقية العالم الريفي و تحقيق اهداف الاستقلال الاقتصادي " (1)

و لتحقيق ذلك فقد رأت اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و ضرورة العمل على توفير الظـروف الملائمة بالقضاء النهائي على العراقيل - سابقة الذكر - بجميع انواعها ، و هذا منح الفلاح نوع من الحرية في تحمل المسؤولية الانتاجية .

و وعيا منها بما يعانيه القطاع الفلاحي من هروب اليد العاملة خاصة الشباب ، فقد رأت ضرورة اتخاذ احتياطات لحل هذه المشكلة و هو العمل على رد الاعتبار للعمل الفلاحي و الذي لن يتأتى الا باحساس الفلاح بان المالك الحقيقي للارض ، اذ نصت في احدى فقراتها على:

---

1 - نص اللائحة الفلاحية المصادق عليها من قبل اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و في دورتها الثالثة المنعقدة من 7 الى 9 ماي 1980 مجلة المجاهد الاسبوعي الصادرة بتاريخ 23 ماي 1980 العدد 1032

"اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية حتى يكون عقد الاستفادة بمثابة تكريس للمنتج الفلاحي بوصفه مستغلا كامل الحقوق و مسؤولا يتمتع بالاستقرار و الاستمرارية و التحكم الكامل في النشاطات المرتبطة بالاراضي التي يخدمها وفقا لشروط الامن المطلوبة "[1]

اضافة الى هذه المحاور الكبرى التي تعرضت لها اللجنة المركزية نجد و ان التقييم الذي اعدته اللجنة الاقتصادية التابعة للحزب قد شكل معها البوادر الاولى لاصلاح القطـــاع الفلاحي ، و بما ان التقييم مس القطاع بأطرافه القانونية الثلاث ، فان ضرورة اصلاحه تطلبت من السلطة اعادة النظر في كل تلك الجوانب .

- النقطة الاولى : اعادة النظر في الملكية العقارية

تأكد جليا للسلطة السياسية و ان الملكية العقارية وحدها غير كافية لتطوير القطاع و تحقيق الاكتفاء الغذائي ، فمن غير المنطقي تصور حدوث تنمية بمجرد اعطـــاء الارض للفلاح ، في تصريح لوزير الفلاحة و الصيد البحري انذاك ، السيد سليم سعـدي ، و يضيف قائلا و ان " الملكية اذا كانت تعتبر شرطا ضروريا فانها غير كافية لحـــل مشكلة التخلف الذي يعرفه القطاع "

فملف توزيع الاراضي الذي اعتبر لفترة طويلة محور كل السياسة العقارية للنظام ، ازيـح من اهتمامات الحكومة ليترك المجال مستقبلا للتفكير حول شروط تنظيم الانتاج حيث اصبح ضروريا البحث عن العوامل المعرقلة لتنمية المردودية بعيدا عن عمليات توزيع الاراضـي بل في شروط الاستصلاح ، و كذا طبيعة الهياكل المستحدثة لضمان الاستغلال الامثـل . فبالاستناد الى الواقع الذي يؤكد ركود قطاع الدولة و النتائج السلبية له و السياسيـة غير المتجانسة و المحيط ، في منطق هذه الهياكل (البنى) الاجتماعية على المسؤوليـن الاقرار تدريجيا بضرورة البحث عن اصل سوء التسيير [2]

النقطة الثانية : بعث القطاع العمومي

المحور الثاني الذي تعرضت له عملية التقييم و بالتالي اعادة النظر فـــي طرق تسييره يتعلق بالقطاع الفلاحي بشطريه المسير ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية

---

1 - لائحة الفلاحة ، المرجع السابق الذكر .

2 - FRANCOIS BURGAT , " L'Etat et l'agriculture en Algerie : Vers de nouveaux equilibres . in the MAGHREB REVIEW , Vol 8,N° 3 / 4 , 1983 , P.86 .

باعتبار القطاع النموذجي باهتمام واسع من قبل الدولة ، الا انه لم يستطع الوصول الى تحقيق نتائج معتبرة ، و هذا الامر دفع بالمسؤولين الى البحث عن طرق تسيير انجع .

أ - القطاع المسير ذاتيا

تعود جذور او بوادر اعادة النظر في التسيير الذاتي كنظام داخلي للمزارع الى ربيع 1980 ، اشهر قليلة قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب ج.ت.و. و ذلك في التقرير التقييمي الذي أعدته اللجنة الاقتصادية للحزب ، حيث نصحت و لاول مرة - ودون أي تخوف من تحمل ما قد ينجم عن ذلك سياسيا - التخلي عن الهياكل المسيرة ذاتيا منذ 1962 و تطبيق نمط عصري يشبه التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، ضمن عملية اعادة هيكلة عامة للمزارع . و للاشارة فقط فان اللجنة كانت تعمل تحت رئاسة السيد بلعيد عبد السلام.[1]

و رغم علمها المسبق للنتائج التي قد تنجر عن هذا التراجع السياسي ، فاللجنة المركزية لم تتردد في التصديق على عدالية نظام التسيير الذاتي مع التأكيد و لاول مرة على الانتقادات التي طالما وجهت له .

فمن أجل تسيير حسن و تحكم أكثر عقلانية في هذا القطاع الذي يمس مساحة تقدر بمليوني هكتار ، فقد تم التركيز على اعادة هيكلة الوحدات المكونة له ، و ذلك بتجزئتها الى وحدات أقل حجما . فاذا كانت هذه الاخيرة تتجاوز في معظمها 1000 هكتار ، فقد اعتبرت هذه المساحة الشاسعة سببا رئيسيا في سوء التسيير و قلة التحكم فيه : فقد نص القرار على " اعادة هيكلة الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا قصد التوصل الى وحدات سهلة الاستغلال و في متناول التحكم البشري ".[2]

لكن التحكم البشري هذا ربطته اللجنة المركزية بتوفر اليد العاملة الشابة و الفنية لانها ترى و ان اعادة الهيكلة دون تدعيمها بالاطار الفني انما يحافظ على نفس نمط التسيير السابق ، و بالتالي تكون ... المشكلة اكثر من الاول ، و قد عبر القرار عن ذلك في احدى الفقرات اذ يرى " ادخال طاقات بشرية شابة و تحسين مستواها التكويني و التكفل بالمشاريع المتعلقة بحق العمال المسنين في التقاعد " و " تدعيم التأطير الفني و السعي من أجل الادماج التدريجي ضمن مجموعة العمال بوصفهم منتجين ".[3]

---

1 - F. Burgat , op.cit. , P.86

2 - نص اللائحة الفلاحية ، المرجع السابق

3 - نفس المرجع

حسب هذا القرار فان التسيير الداخلي سيحتفظ به أي التسيير الجماعي للوحدات الانتاجية كما تنص على ذلك قرارات التسيير الذاتي قبل ذلك ، على ان تتمتع هذه الاخيرة باستقلالية اكثر . و لم يتوقف الاجراء عند الاصلاحات الانتخابية فحسب بل تعداه ذلك الى تحسين الظروف الاجتماعية لانجاح اهداف الانتاج ، حيث تقرر وضع حد للاحتلال اللامشروع للبنايات التابعة الفلاحية و للمساكن التابعة للقطاع الاشتراكي باتخاذ اجراءات لتطهيرها .
باعتبار بان التغيير الجديد يدور حول اعادة هيكلة القطاع بهدف تحسين الفعالية الانتاجية و التسيير العقلاني بناءا على مقاييس تأخذ بعين الاعتبار العوامل التقنية و الاقتصادية و شروط المشاركة و تقدم المنتجين في تسيير المزارع و استمرارية التحويل و الترقية الاجتماعية المستمرة للفلاحين .

ب ـ تعاونيات الثورة الزراعية

ليس القطاع المسير ذاتيا وحده المعرض لهذه الانتقادات ، بل حتى الثورة الزراعية 1971 و تطبيقها الفعلي 1972 كانت محور تقييما و نقدا حيث وصفت النتائج المترتبة عنها بسوء [illegible] ، [illegible] سنوات من انشاء اول تعاونية لتربية المواشي متعلقة بالمرحلة الثالثة ، يشير البعض الى [illegible] تراجعها و ركودا في عدد من التعاونيات .
و كان النقد و التقييم هنا اكثر من سابقيها حيث يلاحظ و ان الطريقة التي طبقت بها لم تتفق و [illegible] مع طبيعة النتائج المحصل عليها في التي وصفت بسوء النية ، فالتغيير حولها يدعى ـــ مستقبلا ـــ المسؤولين الى التساؤل عن مدى تطابق الانجازات المحققة و اهداف تحقيق الانتاج بل اساسا التطابق مع ما ينتظره مرجعي الاصلاح .
حيث ما تم تجاوز كل العراقيل و التصدي لمختلف المواجهات التي كان من الممكن حدوثها اثناء تطبيق المرحلة الثانية من مراحل الثورة الزراعية و المتعلقة بتأميم اراضي الخواص عند [illegible] الانشاء السريع لعدد من التعاونيات الفلاحية ـــ النموذج الذي اعتبر احسن طرق الاستغلال و بالاخص تعاونيات الانتاج للثورة الزراعية ــ و تكون عملها محور الانتقادات الموجهة للقطاع . في هذا الصدد يرى كاتب مقال :
" ... لكن الاجتهاد المتمثل في استمالة عدد لا بأس به من الفلاحين و انشاء التنظيم التعاوني انما كان على حساب نوعية النتائج المحصل عليها " و يضيف قائلا " ... من

أجل تحرير السير الحسن للثورة الزراعية في مخططاتهم ، فإن المشرفين المحليين اعطوا تعليلا على مبادرة – و إن كانت صغيرة – يبدو و إن ليس لها أية علاقة بتفكيرهم على التحكم في الاخطار البشرية و الاجتماعية لهذه المرحلة الحاسمة من مراحل اعلان الاصلاح [1] و مع اقرارنا بضرورة هذا التقييم ، فالمسؤولين على القطاع الفلاحي اختير استخراج النتائج ، و قد جاء ذلك واضحا في تصريح لوزير الفلاحة و الصيد البحري ، سليم سعدي حيث يرى : " لقد اولينا اهتماما قليلا لقابلية الحياة للوحدات الانتاجية المنشأة ، عند كان الهم الأول لدينا هذا هو تعاونيات الانتاج للثورة الزراعية ، وهذا ستثبت بالمؤكد ان التعاونيات اذا كانت منطلقة من كبار السن ، فهذا يشكل عبئا لا يمكن للشباب تحمله ، و اكثر من ذلك فإن الانتاج المتين في تعاونيات الانتاج للثورة الزراعية و الذي اعتبر الاحسن من قبل المشرفين على العملية .

الاصلاح شيبان اكثر تقدما و التي تتسم بجذعة اكثر لوسائل الانتاج ، يعرف اليوم بعض نواقص و عوائق العالم الريفي . زيادة على ذلك يضيف قائلا : " ان المستفيدين لم يكونوا مهيئين ثقافيا و تقنيا لتسيير النظام داخل هذا الاطار " [2]

اما باستخراج الدروس من التقييم الاولي ، اصبح اعادة النظر في القطاع و طرق تسييره امرا بديهيا ، و تجلى ذلك بوضوح في اللائحة الفلاحية التي درستها اللجنة المركزية في دورتها الثالثة حيث طلبت الهيئات الحكومية و التشريعية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لخلق نوع من التوازن و التواصل بين انماط التسيير و الواقع الريفي المعاش ، و كذا البحث عن أنجع الطرق لرفع المردودية في تعاونيات الفلاحية للانتاج ، بل اللجوء الى حلها في حالة ما اذا اثبتت عجزها ، و قد نص القرار صراحة على :

استكمال المرحلتين الاولى و الثانية في اقرب الآجال للتمكن من :

البدء في اعادة الهيكلة العقارية

رفع الحظر عن المعاملات العقارية و ذلك بغية تأسيس مزارع اكبر قابلية للحياة و اكثر انتاجا في اطار الحدود التي يحددها القانون .

تحرير و تشجيع مبادرات الفلاحين .

ـ دراسة و اتخاذ الاجراءات التقنية الكفيلة بضمان مردودية اكبر لتعاونيات الانتاج

---

1 – F. Bu got , op.cit. , P.66

2 – Idem

الزراعي و التفكير في احتمال تحويل المزارع التي تأكد عدم قابليتها للحياة و ذلك بمساعدة المتعاونين [1]

و من أجل تطبيق فعال لهذه القرارات رأت اللجنة المركزية ضرورة تصفية كافة القضايا المتعلقة بالثورة الزراعية في مراحلها الاولى حتى لا يحدث هناك تشابكا في الامور السابقة و اللاحقة ، و من هذه القضايا :

- استفادة الفلاحون الذين سبق لهم و ان طبقت عليهم تدابير تصحيح المساحة من فائض القيمة التي هي حصيلة وسائلهم الخاصة دون ان يتعرضوا لتحديد المساحة من جديد و ذلك بهدف تشجيع تكثيف الانتاج .

- ان تسلم الاراضي الصالحة او المغروسة و الاشجار المثمرة او النخيل و المؤممة التي كانت مساحتها او عدد اشجارها دون الحد المحدد و التي لم يتم توزيعها ، تسلم مباشرة الى أقرب منتج

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تطبيق عادل و سليم للثورة الزراعية و ان تشجع تجميع الاراضي بكل الوسائل و تحارب تجزئتها الى قطع صغيرة ، كما يجب المحافظة على الاستغلال العائلي لهذه الاراضي بمجرد استلامها ، و الشروع في استغلالها من طرف المستفيدين منها .

- ان يصبح كل مواطن يملك ارضا بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون . [2]

من خلال هذه الاجراءات يلاحظ و ان سياسة جديدة من الدعم قد ارتسمت ، تمثل فيها الشروط المرتبطة بالمردودية - مستقبلا - مكانة تعود فيها الاولوية للابعاد الاجتماعية للتحولات الزراعية ، و ما يلاحظ اكثر كذلك هو ان الخطاب الاقتصادي اصبح المعبر الرئيسي عنها ، مبعدا بذلك الخطاب السياسي الذي ميز الثورة الزراعية .

التفكير حول اعادة النظر في طرق تسيير الانتاج الفلاحي السوسي امتدت الى ابعد من ذلك عندما مس الوضع المسيطر للدولة القطاع الخاص ايضا و الذي يلاحظ و انه سيفتح افاقا جديدة مستقبلا لتطوير هذا القطاع .

---

1 - لائحة الفلاحة ، المرجع السابق الذكر .

2 - نفس المرجع .

النقطة الثالثة : التأكيد على دور القطاع الخاص

المحور الثالث في التقييم المعد من قبل مسؤولي القطاع الفلاحي يتعلق بحركية و اهمية القطاع الخاص ، حيث لوحظ و انه لم يتلقى اي تشجيع من قبل السلطة السياسية خلال العشرين سنة الماضية .

ففي الوقت الذي كرست فيه الدولة مساعدات و اهتماما واسعا للقطاع العمومي وبالاخص الثورة الزراعية (فترة السبعينات) ، فان القطاع الخاص عرف تهميشا معتبرا و الدليل على ذلك التناقص المستمر في القروض المقدمة له خلال تلك الفترة .

القروض المتوسطة المدى المقدمة له من طرف البنك الوطني الجزائري و التي قدرت سنة 1970 بـ 67.623.925 دج انخفضت الى 65.515.200 دج سنة 1974 . اما القروض الطويلة المدى فقد انخفضت من 256.395.65 دج الى 788.900 دج في نفس الفترة .

و رغم كل ذلك فان 700 000 مستثمرة التابعة للقطاع الخاص تمكنت من المحافظة على مستوى الانتاج و مكانتها في الانتاج الوطني ، و يرى F.BURGAT ان سبب ذلك ربما يكون كرد فعل على ظهور قطاع الثورة الزراعية المتميز بمردودية ضعيفة رغم دعمه من طرف الدولة ، و الى البحث عن النجاح باعطاء دروس في الفعالية الاقتصادية .

اذن رغم ذلك التهميش فالقطاع الخاص انتج سنة 1966 ، 60 % من الحبوب و 40 % من الخضر ، و في سنة 1979 ، 60 % من الحبوب و 60 % من الخضر و 85% من الحليب و 90 % من اللحم .[1]

يلاحظ و ان ليس هناك فرقا كبيرا بين سنتي 1966 و 1979 بالرغم من ان هذه الاخيرة عرفت ارتفاعا في حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص .

و مع بداية المخطط الخماسي الاول ، يلاحظ و ان نوعا من المصالحة الحقيقية بدأ يجمع الدولة بالقطاع الخاص الذي بدأ يمهد له بمجموعة من الاجراءات كان اثرها حسنا مصادقة اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و في ديسمبر 1981 على اللائحة المتعلقة بالقطاع الخاص و التي بها دخل هذا الاخير عهد الشرعية على الساحة الوطنية .[2]

و على هذا الاساس حثت اللجنة المركزية الحكومة على ضرورة تبني سياسة واضحة فيما

---

1 - F.Burgat , op.cit. , P. 87

2 ـ انظر :

لائحة اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و ، حول القطاع الخاص . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ،الاقتصادية و السياسية ، المجلد 19 ، العدد 2 ، جوان 1982 ، ص 376

يتمثل بدعم و مساعدة الدولة له في المجالات التقنية ، التنظيمية ، البشرية و المالية بصفة اجمالية ، اعادة الاعتبار للزراعة الخاصة و العمل على دمجها في التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة ، بالاضافة الى العمل على جعل اراضي القطاع الخاص تستفيد اكثر من اعمال استصلاح الاراضي التي تتكفل الدولة بها مع ضرورة حمايتها من أي شكل من اشكال التقليص .

و الامر المثير للاهتمام حول ليبرالية القطاع الخاص ، هو الاجراء المتمثل في رفع الحظر عن المعاملات العقارية بالرغم من ان هذه النقطة تظل في اطار الثورة الزراعية موضوع اجراءات جد متشددة تهدف الى الحيلولة دون تشكيل الملكيات العقارية الكبيرة ، هذا من جهة ، من جهة اخرى اعادة النظر في معايير تحديد الملكية حيث طالبت اللجنة المركزية في هذا الاطار بضرورة تعديل المقاييس التي تتم في المستقبل بموجبها تحديد الملكيــة و الاستفادة و جعلها اكثر انسجاما مع تغييرات المداخيل و ظروف المعيشة ، و كذلك استصلاح الاراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية التي لم تستغل بعد وادماجها السريع في حقل الانتاج و ذلك باتخاذ من التدابير التي من شأنها ضمان للمستفيد دخلا يتماشى و مستوى الاجور الوطنية و ظروف المعيشة .[1]

و الاجراء الاخر في هذه السلسلة من الاجراءات المتفتحة على ليبرالية القطاع هو مطلب اللجنة المركزية و في اطار تشجيع القطاع الخاص الوطني ، اعادة النظر في النصـوص التنظيمية المتعلقة بتنظيم و تسيير احتكار الدولة للتجارة الخارجية من اجل تحسيـن نظام التموين لدى المتعاملين في الاقتصاد الوطني ، و بالتالي الاستجابة لاحد اهم مطالب المنتجين الخواص الذين طالما عانوا من ذلك و عدم فعالية اجراءات التموين بالمـوارد الزراعية ، قطع الغيار ، او اي عامل من عوامل الانتاج :

هذا بصفة عامة كل ما يتعلق بنظرة القيادة السياسية الجديدة الى كيفية تنظيم القطـاع الفلاحي ، و الذي لم تتوقف عند ذكر المحاور الكبرى للاصلاح بل حاولت تدعيم ذلـك باقرار جملة من الاجراءات ذات الارتباط الوثيق بنجاح هذا الاصلاح ، و المتمثلة فـي عملية التموين ، التسويق ، باعتبارهما من بين أسس النجاح .

---

1 - انظر :
- لائحة الفلاحة ، المرجع السابق .

التمويل

اعتمادا على دراستها و معاينتها للصعوبات التي يعاني منها القطاع الزراعي عند اقترحت اللجنة المركزية انشاء مؤسسة مالية مختصة ، و يعني ذلك انشاء مصرف زراعي يركز اهتمامه فقط على هذا النشاط دون الاهتمام بغيره من القطاعات الاخرى ، و الفقرة الدالة على ذلك تقول : " في المجال المالي ، وجوب تكييف الاجراءات المتعلقة بالقطاع المالي كي يستجيب للشروط الخاصة بالقطاع الفلاحي و الاهداف المتعلقة للتنمية الريفية " [1]

و تنص اللائحة صراحة في معرض اقتراحها لانشاء مؤسسة خاصة بالتمويل بقولها :

" ان يتم انشاء مؤسسة مالية مختصة للاضطلاع بمهمة تمويل الحاجيات الخاصة بالقطاع و من ذلك لصالح اعمال التنمية و التجهيز او الاستغلال لجميع الوحدات الفلاحية للانتاج او المنتجات و كذلك الوحدات و المؤسسات ذات النشاط المرتبط بالقطاع الفلاحي " [2]

اجراء كهذا يدل على ادراك المسؤولين الى حاجة القطاع الماسة الى مؤسسة مالية متفرغة تماما و بالتالي التأكيد على ان المؤسسة التمويلية السابقة لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بطريقة مرضية ، و هو البنك الوطني الجزائري ، الذي جمع بين نشاطه التمويلي الزراعي نشاطا موازيا لأنشطته المصرفية الاخرى .

و عند ذكر مهام تلك المؤسسة تؤكد اللجنة المركزية على ان تكون مؤسسة مالية مختصة أي ابعاد ظروف التداخل بينها و بين بقية القطاعات ، مهمتها الاضطلاع بتمويل حاجيات القطاع لصالح اعمال التنمية ، التجهيز ، الاستغلال ، أي انها ذات نشاط واسع يشمل عمليات البذر و الغرس ، الحصاد ، السقي و كذلك الوحدات و المؤسسات ذات النشاط الريفي بالقطاع الفلاحي ، اي الوحدات التي تتكفل بمهام المكننة و الصيانة و تصليح العتاد . و بتأكيدها على ضرورة تخفيف الاجراءات ، انما يفهم من ذلك و ان هنالك اتفاق جماعي بعدم الرضى عن الاجراءات الادارية السائدة و ما تتصف به من بيروقراطية و تعقد .

التسويق

امام الضرورة الملحة لتلبية الحاجيات الوطنية ، و امام وجوب ضمان مداخيل المنتجين و الحفاظ على القدرة الشرائية و القضاء على الوسطاء الذين لعبوا دورا لا يستهان به في عملية التسويق ابان المرحلة السابقة ، حيث تمكنوا من فرض سيطرتهم على السوق

---

1 _ لائحة الفلاحة ، المرجع السابق .

2 _ نفس المرجع .

خاصة الاسعار ، بفضل التنظيم المحكم و الفعال الذي يميزه عن النظام التعاوني من جهة و مقاومتهم لاية محاولة لفرض الرقابة عليهم من قبل الدولة من جهة اخرى .

اذن نظرا لكل هذا ، و ناعتراف منها بالدور الفعال لعملية التسويق ، رأت اللجنـــة المركزية ضرورة اجراء تغيير جذري في نظام التسويق خاصة في مجال الخضر و الفواكـــه و جعله يتماشى و متطلبات السوق ، و اعداده للتطور التدريجي نحو التحكم فيه علـــى احسن وجه بمجرد توفر الوسائل المادية و البشرية . الا ان اللجنة ربطت حرية التسويـــق ببعض المجالات التي لا يمكن تجاوزها و هي :

- حرية التسويق لا تنفي دور الدولة في ان تلعب دورها كاملا خاصة فيما يتعلق بالمـــواد الاستراتيجية حيث أقرت : اضطلاع الدولة بوظيفة انتظام السوق فيما يتعلق بالمـــواد الاستراتيجية على اساس علاقات تعاقدية مع المنتجين .

- تحديد عملية الاسعار من قبل الدولة و ليس على اساس عمليتي العرض و الطلب .

و للقضاء على الوسطاء ، فقد سمح لتجار التقسيط باقامة تعاونيات شراء في سبيل القضاء نهائيا على كل اشكال الوساطة و الوسطاء و السماح للمنتجين ببيع المنتجات الاخرى في السوق .[1]

و الاعتراف الاول بفاعلية التسويق الحر انما يعود الى افريل 1981 تاريخ رفع الحظـــر عن المنتجين باللجوء الى التعاونيات الزراعية للانتاج من اجل تسويق منتوجاتهم ، و السماح لهم باقامة شبكات توزيع خاصة بذلك . كما منح اعضاء قطاع الثورة الزراعية الحق فـــي التعاقد بكل حرية مع الغير ، اي مع الخواص .[2]

---

1 _ لائحة الفلاحة ، المرجع السابق .

2 _ F.Burgat , op.cit. , P.89

نتيجة عامة للفصل الاول

من خلال التحليل اتضح جيد و ان السياسة الفلاحية التي طبقت على القطاع الزراعي بجميع فروعه منذ الاستقلال و الى غاية 1978 قد وضعت موضع شك و تفكير حيث لم تتوانى السلطة السياسية الجديدة و عن طريق اللجنة الاقتصادية لحزب جبهة التحرير الوطني من التشكيك في طرق التسيير بل كذلك في الطرق و المبادئ التي ارتكزت عليها تلك السياسة .

و اذا كانت عملية اعادة التنظيم قد كشفت عن اختلاف وجهات نظر القوى المكونة للسلطة المركزية ، الامر الذي دفع الى عدم الموقف باتخاذ موقف موحد ، وصفناه بالمحافظ ، و ابعاد التيارين الاخرين فان ذلك الرأي كشف هو الاخر عن نيته في تبني - بالتخريب - المبادئ التي نادى بها غيره ، و هذا ما دفعنا - سابقا - الى القول بأن موقفه يتسم بالغموض . و بالفعل جاءت قراراته متشابكة و متداخلة فيما بينها . فكيف ترجمت تلك السياسة على ارض الواقع ، او كيف استجابت الهيئات الحكومية و التشريعية لمقررات السلطة السياسية ؟

الفصل الثاني : القطاع الفلاحي ضمن أدبيات السلطة التنفيذية

استجابة لمقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثالثة حول القطاع الفلاحي و كذا اللائحة المتعلقة بالقطاع الخاص ، قامت السلطات الحكومية (التنفيذية) باتخاذ اجراءات استعجالية ، منها ما تعلق باصلاح القطاع الفلاحي العمومي في بادئ الامر متبوعا بعد ذلك باجراءات تشريعية متعلقة بمنح الشرعية للخواص في اطار ما يعرف بقانون استصلاح الاراضي و حيازة الملكية العقارية لسنة 1983. و للتعرف اكثر على السياسة الفلاحية الاصلاحية التي أقرت منذ بداية الثمانينات ، و مدى تجاوبها و القرارات السالفة الذكر ، يجدر بنا التعرض الى أهم المحاور التي ارتكزت عليها هذه السياسة في هذا الفصل و ذلك بتقسيمه الى جزئين ، يتطرق الاول الى اعادة الهيكلة من الجانب النظري و كذا المصادر السياسية ، اما الثاني فيتعرض الى اعادة هيكلة المحيط .

المبحث الاول : اعادة الهيكلة كحل للازمة

بعد عملية التقييم الشاملة ، و تصور القيادة السياسية الجديدة لما يجب ان يكون عليه وضع الاقتصاد الوطني ، يبدو جليا و ان الاجماع قد استقر على ضرورة اصلاح القطاع الفلاحي بجميع اطرافه ، بدءا بالقطاع العمومي على ان تتواصل العملية فيما بعد على مراحل .

- المرحلة الاولى : اعادة هيكلة القطاع العمومي

التعرض باسهاب الى المحاور الكبرى لهذه العملية ،يدفعنا اولا و قبل كل شئ الى التحدث عن المصطلح ، فماذا يقصد باعادة الهيكلة ؟

حسب المعجم الفرنسي فاعادة الهيكلة تعني " اعطاء تنظيم جديد على المستوى الاقتصادي او التقني " 1

نفهم من هذا التعريف ادخال تعديلات على الهيكلة الاصلية ، اي على جملة من العناصر

---

1 _ DICTIONNAIRE ROBERT

المختلفة المكونة لجسم معين و المترابطة مع بعضها البعض ، بحيث لا يكون لأي عنصر معنى او وظيفة بمعزل عن بقية العناصر ، و ما دامت هذه العناصر مرتبطة و متناسقة فحدوث خلل في اي واحد منها انما يؤدي الى اختلال وظيفة الجسم .

و كتتمة لذلك نورد التعريف الذي قدمه مصطفى مرضي حيث يرى : " ينتسب مفهوم اعادة الهيكلة للمنهج البنيوي الذي يتاسس على الطروحة أن الظواهر كيفما كان نوعها و اي ما كان مجالها لا يمكن فهمها الا ضمن كل يشتمل على عناصر مترابطة ترابطا ضروريا يؤدي كل منها دورا او وظيفة محددة ترمي مجموع تلك الوظائف الى استقرار الكل و الحفاظ على توازنه "[1]

ما يستنتج من هذا ، انه تعريفا مجردا و ناقصا لانه يركز على ان وظيفة بنية معينة تكون بتناسق الاجزاء المكونة لها و بالتالي تنكر اية علاقة لهذه البنية بالمحيط الخارجي (الظواهر الاجتماعية) التي يؤطرها و يسيرها بمنطق معين بغية الوصول الى هدف محدد و عليه فالقيام باعادة الهيكلة لا يعني اعادة ترتيب العناصر المكونة لتلك البنية بل يتطلب كذلك اعادة النظر في تلك العلاقات الاجتماعية و منطق ممارستها باحلال محلها منطق اخر يختلف عن سابقتها و يتماشى و متطلبات العناصر التي اعيد فيها النظر .

في هذا الصدد يضيف مصطفى مرضي قائلا :

" ... و بناءا على ذلك تكون اعادة الهيكلة لشيء ما ناقصة ان اقتصرت على عنصر او عناصر مادية محددة من البنية الزراعية دون أن تشمل بقية العناصر الاخرى ، فان اكتفى فقط باستبدال عناصر من البنية بعناصر اخرى ، و ترك المنطق السائد لاشتغالها على حاله فاننا سنكون امام اصلاحات محدودة لا تمس جوهر عملية البنية في عمقها ، و بما ان البنية الزراعية لا تشكل ا لا بنية من كل فان ترك البنى الاخرى على حالها في ارتباط وظيفي بالقطاع الزراعي لن يؤدي الا الى اعادة انتاج الافرازات السابقة التي استهدفت عملية اعادة الهيكلة "[2]

لماذا اعادة الهيكلة دون غيرها من الاصلاحات ؟

سلف الذكر و ان الخلاف الذي وقع بين مختلف القوى المكونة للتشكيلة السياسية و وصلنا الى ان التيار الذي استطاع الصمود هو ذلك المطالب بالمحافظة على القطاع الفلاحي

---

1 - مصطفى مرضي ، تأملات حول اعادة الهيكلة . مطبوعة ، جامعة وهران ، 1983

2 - نفس المرجع ، ص 4

بفروعه الثلاث مع ادخال بعض التحسينات عليه .

و اعادة الهيكلة كحل مطروح انما يعبر عن فهم القادة للازمة التي يعيشها القطاع الفلاحي ككل ، اي جملة العناصر المكونة له و التي لم تعد قادرة على القيام بدورها كما ينبغي و هذا الفشل انما يعبر عنه بقلة المردودية في الهكتار الواحد ، و بالتالي انخفاض الانتاج مما يترتب عنه اللجوء للخارج من اجل تغطية الحاجيات الوطنية خاصة ذات الاستهلاك الاساسي كالحبوب حيث نسجل مثلا استراد الجزائر في الفترة الممتدة بين 74 - 77 ما يقدر بـ 50 % من الاحتياجات الوطنية بعدما كانت سنة 67 - 69 حوالي 28% .[1] هذا الركود لا يعود الى قلة المردودية فحسب بل كذلك الى هجرة اليد العاملة الفلاحية و توجهها الى المدن الكبرى حيث امتصت من قبل الصناعة بسبب الامتيازات المقدمة لها من طرف هذه الاخيرة .

على هذا الاساس فاختيار اعادة الهيكلة كحل للازمة ، انما ارتكز على بعض الاسس :

- اعادة الهيكلة كنفي للهياكل و نمط التراكم السابق .

من هذه الزاوية فاعادة الهيكلة ما هي الا استجابة او كرد فعل على البنى و الهياكل غير المتماشية و اهداف الانتاج و المتمثلة بالقيود الداخلية و الخارجية و التي تعمل على عرقلة انتاجية القطاع الزراعي .

و حسب السلطة السياسية (حزب ج.ت.و.) فالعملية تهدف الى :

- وضع حد للتنمية غير المتجانسة للقوى المنتجة الفلاحية و غير الفلاحية و الذي كثيرا ما اعتبر سوء توزيع الاستثمار سبب في ذلك .

- وضع حد للتنمية غير المتساوية للمناطق الاقتصادية و الطبيعية (مدن ، ارياف) و الى تمركز القدرات البشرية الوطنية في المناطق النائية .

- وضع حد لتعدد انماط التسيير الاقتصادي للانتاج الفلاحي على مستوى قطاع الدولة حيث يوجد مثلا ثلاثة اشكال و هي ، تعاونيات قدماء المجاهدين ، الثورة الزراعية ، التسيير الذاتي .

استنادا الى ذلك فأزمة القطاع تطرح كنقص في الاهتمام الذي قدم للقطاع من طرف الدولة .[2]

---

1 _ REVOLUTION AFRICAINE , du 8 au 14 juin 1984 , N° 1059

2 _ Abdelmadjid Djenane , " La restructuration du secteur agricole d'Etat : discours et pratique " (These de magister, Institut de sc economique, Universite d'Alger) (1985) P.94

ـ اعادة الهيكلة كوسيلة لتكثيف و تحديث القطاع الفلاحي .

من هذا المنظور ، فاعادة الهيكلة تهدف الى اقامة مخطط حقيقي لتحديث المستثمرات الفلاحية مع ضرورة الوصول الى وحدات انتاجية ذات نظام اكثر تكثيف و مخطط تجهيز و استثمار و تأطير كذلك .

هذا التعريف ايضا يبين انه من اجل الوصول الى تكثيف الانتاج لا بد من تزويد القطاع بكمية معتبرة من رأس المال و بقية العوامل الاخرى .

و اذا عدنا الى الجهات الوصية (الوزارة) نجدها تعرف العملية كالاتي:

" اعادة الهيكلة ليست لها اية علاقة بتقسيم الاراضي بل هي عملية اعادة ترتيب ، تهدف الى جعل المزارع ذات حجم متناسب بصفة عامة ، فهي تتجنب الخطر المزدوج للتقسيم و التوسيع الاكثر للاراضي دون ان يكون هناك تناسب مع قدرات التسيير ، العملية تأخذ كذلك طبيعة كل وحدة انتاجية "[1]

اذن كل التعاريف تركز على انه اذا كان علاج القطاع الفلاحي يكمن في اعادة الهيكلة فان هذه الاخيرة تتطلب تزويد القطاع بمجموعة من العوامل التي من شأنها تحسين الانتاج من اموال و تجهيزات ، و لم يتعرض اي واحد منها الى اي سبب اخر اجتماعي كان او حتى سياسي بل يرجعها الى الاختلال الوظيفي التقني للهياكل و كذا القيود الداخلية و الخارجية للقطاع المنتج . و اذا كان هذا هو تفسير الدولة للعملية ، فهناك من يرى و ان العملية خلفيات اخرى ، و في هذا المجال كتب عبد المجيد جنان في رسالته حول اعادة الهيكلة :

" ... الحقيقة ان الهدف المرجو من ذلك هو استلاء الدولة اكثر على هذا القطاع ، ليس كما كان في السابق عن طريق توسيع قاعدة التراكم بفعل التأميمات ، لكن بفضل اعادة تنظيم القطاعات التابعة لها من جهة ، و من جهة اخرى المراقبة غير المباشرة للتراكم في القطاع الخاص عن طريق التكوين و التمويل "[2]

هذا بصفة عامة حول مصطلح اعادة الهيكلة ، فكيف حددت المصادر الرسمية تلك العملية و طرق تنفيذها ؟

الاجابة عن ذلك نستخرجها من التعليمة الرئاسية رقم 14 و بعض المناشير الوزارية .

---

1 - Voir : El Moudjahid , N° 4675 du 1 / 7 / 1980

2 - Abdelmadjid Djenane , op.cit. , P.98

شكل المنشور الوزاري الصادر عن وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية بتاريخ 29 جويلية 1980 و المتعلق باعادة هيكلة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا أول وثيقة حكومية جاءت لذلك الغرض ، و قد كان واضحا فيما يصبو اليه ، اذ نص صراحة على ان العملية تمس في مراحلها الاولى القطاع المسيير ذاتيا و الذي يغطي اكثر من 2 مليون هكتار من الاراضي الاكثر خصوبة .

اما الوثيقة التي يمكن اعتبارها المصدر الرئيسي للعملية هي التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 ، و كذا المنشور الوزاري رقم 707 الصادر في 15 اكتوبر 1981 و قد حددت التعليمة الوسائل و الطرق اللازمة لبلوغ الهدف المرجو ، و تتمحور حول :

- من حيث الموضوع : نجد و ان التعليمة جاءت كتنفيذ للائحة الفلاحة المقدمة من قبل اللجنة المركزية حول القطاع الفلاحي ، و يتعلق الامر هنا باعادة هيكلة القطاع المسير ذاتيا ، و تعاونيات قدماء المجاهدين ، بينما لم تتعرض الى تعاونيات الثورة الزراعية .

اما فيما يتعلق بأهداف العملية فقد حددتها الوثيقة كما يلي :

تطهير المزارع المسيرة ذاتيا و استغلال تسييرها .

توحيد القطع الارضية المجزأة لهذه المزارع

التنظيم العقاري للاراضي الزراعية للقطاع العمومي .

استثمار الموارد الزراعية الوطنية ، و تهيئة الوسط الريفي للقطاع الاشتراكي .[1]

اما فيما يتعلق بتنفيذ تلك الاهداف فقد رأت التعليمة ضرورة تطبيقها على مرحلتين متكاملتين و ان كانتا مختلفتين .

الاولى و يتم فيها اجراء الدراسات التقنية و اعداد الملفات اللازمة للعملية . اما الثانية ففيها يتم التطبيق المادي لما تم وضعه في المرحلة الاولى .

و الهدف من وراء كل ذلك هو الوصول الى خلق وحدات انتاجية قابلة للحياة اقتصاديا و ممكن التحكم فيها بشريا .

و هنا يطرح السؤال : ما هي المعايير و الاسس الواجب توفرها في الوحدة الانتاجية حتى تكون قابلة للحياة و سهلة التحكم ؟

---

1 - التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 عن رئاسة الجمهورية تتعلق باعادة هيكلة القطاع المسير ذاتيا .

اما الاجهزة المكلفة بالتنفيذ فهي : [1]

طبقا للتعليمة رقم 14 فوزير الفلاحة و الثورة الزراعية هو المكلف بتطبيق اعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي ، بحيث يشرف على اجهزة التنفيذ الممثلة في لجنتين على المستوى الولائي و الوطني .

اللجنة الولائية : يرأسها الوالي و تضم كل من :

- مدير التنمية الفلاحية و الثورة الزراعية و الغابات كنائب للرئيس .
- مدير الري .
- مدير التعمير و البناء و الاسكان .
- ممثل عن البنك الوطني الجزائري .
- ممثل عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين
- نائب مدير املاك الدولة و التنظيم العقاري .

و تتمثل اختصاصاتها في اجراء الدراسات و التحقيقات الميدانية المتعلقة بالعملية و الموافقة على الملفات و اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحقيقها . زيادة الى ذلك فانها تشكل بالتعاون مع اتحاد الفلاحين فرق عمل متنقلة تقوم بدراسة ملفات اعادة الهيكلة في عين المكان ، و كلما تطلب الامر ذلك .

على المستوى المركزي : تنشأ لجنة وطنية تحت رئاسة وزير الفلاحة و الثورة الزراعية تضم كل من :

- ممثل جبهة التحرير الوطني .
- ممثل وزارة الداخلية .
- ممثل وزارة المالية .

ممثل وزارة الدفاع الوطني .

ممثل عن وزارة العمل و التكوين المهني .

ممثلان عن وزارة الفلاحة .

- ممثل عن وزارة التخطيط .
- ممثل عن وزارة الري
- ممثل عن وزارة السكن .

---

1 ـ لمزيد من التفاصيل انظر :
التعليمة الرئاسية رقم 14 .

- ممثل عن وزارة الصحة .

- ممثل عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .

مهمتها السهر على تنفيذ التوجهات التي اقرتها الحكومة و اعطاء التوجهات اللازمة و المناسبة للجان الولائية التي تعمل على ضمان تنسيقها كما انها من جهة اخرى تفحص و تنظر في التقارير الدورية حول حالة تقدم الاشغال و اتخاذ اجراءات لتجاوز الصعوبات التي تواجهها اثناء عملية التنفيذ .

ما يلاحظ على هاتين اللجنتين هو ان الاولى تعرف تمثيلا مدراء ، بينما الثانية تمثيل وزاري مكثف .

اما المنشور الوزاري الصادر في 15 اكتوبر 1981 فقد تعرض الى الوحدات الانتاجية الزراعية المطلوب تحقيقها بعد اعادة الهيكلة و التي تتوزع على اربع انماط و نماذج حددت على النحو التالي .

- انشاء وحدات زراعية تسود فيها زراعة الخضروات ، و تمتد مساحتها من 50 هـ الى 100هـ حسب درجة التكثيف .

- وحدات تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي ، من 150 هـ الى 250 هـ .

- وحدات تسود فيها زراعة الاشجار المثمرة او زراعة الكروم ، من 150 هـ الى 200هـ

- وحدات تسود فيها زراعة الحبوب ، من 600 هـ الى 1500 هـ .

و قدر المرسوم الوزاري العدد المطلوب انشاؤه من هذه النماذج ب 5000 وحدة انتاجية جديدة من عملية اعادة الهيكلة للقطاع الزراعي التي يجب تأطيرها كما ينبغي و تزويدها بكافة الوسائل الضرورية لعملها .

و حول الطريقة التي تم بها تقسيم هذه النماذج ، يرى مصطفى مرضي و انها .

" اختيرت على ضوء معايير تقنية و زراعية محددة " ثم يضيف قائلا " يجب تسجيل ان الامر لا يتعلق بتخصص حصري لاي عبارة تسود فيها ، يعني فقط طابعها الغالب المسيطر و ليس الحصري ، و الملاحظة الثالثة هي ان هذه الوحدات يفترض فيها ان تستكمل الشروط المطلقة ، اي انشاء وحدات يسهل التحكم في عناصرها المادية و البشرية "[1]

و بالتركيز على العناصر التقنية فالاختيار استبعد المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، و كذا

---

1 - مصطفى مرضي ، المرجع السابق الذكر ، ص 6

العقلية التي تحكم سير هذه العناصر ، و التي يتطلب الامر تغييرها من اجل مسايرة البنى الجديدة و بالتالي كان التصور وحيد الجانب بحيث حاول تعديل وظيفة البنى المشكلة للقطاع بعد ان اختلت و ظيفتها ، دون الاخذ بعين الاعتبار المنطق المتحكم فيها .
اما عن الكيفية التي يتم بها بلوغ تلك الاهداف فانها تتطلب القيام بمجموعة من الاجراءات و المتمثلة في :

- ضبط جغرافية وحدات كل مزرعة مسيرة ذاتيا ، و جمع الاجزاء لتشكيل كيانا متجانسا .
- التسوية النهائية لكل النزاعات المتعلقة بالملكية ، و كذا الاحتلالات غير الشرعية للارض.
- وضع حد للاحتلال غير الشرعي للمحلات التابعة للمزارع المسيرة ذاتيا سواء كانت مخصصة للسكن او لغرض اخر .

و مهما يكن من امر فان تحليل الوثيقة يدل على ان اعادة الهيكلة تمس 3 مستويات و هي: المستوى العقاري ، الاجتماعي ، و التنظيم و التسيير ، مع اتباع اربعة طرق لبلوغ الهدف المتمثل في تحديث القطاع الفلاحي و هي :

- توحيد اشكال الملكية على مستوى قطاع الدولة .
- تشكيل مزارع متجانسة عقاريا .
- تخصيص الوحدات الفلاحية حسب نوع المنتوج .
- تجديد اليد العاملة الفلاحية المنتجة .

قطاع الثورة الزراعية

مواصلة لعملية تطهير القطاع الفلاحي و التي مست القطاع المسير ذاتيا اولا ، جاء المنشور الوزاري الصادر بتاريخ 1 مارس 1982 كتتمة لذلك ، اذ تعرض الى اعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية و الذي سبق و ان تعرضت له اللجنة المركزية في لائحتها المتعلقة بالفلاحة . و من خلال قراءتنا للوثيقة نقف عند النقاط الاتية .[1]

من حيث الموضوع : تنص على توسيع اجراءات اعادة الهيكلة لتشمل قطاع الثورة الزراعية و التي لا يمكن ان تتحقق الا بعد الانتهاء من المرحلتين الاولى و الثانية ، و ان تسبق بمرحلة دراسة معمقة لاوضاع القطاع .

---

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة و الصيد البحري ، منشور وزاري صادر في 1 مارس 1982 يتعلق باعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية .

و قد حددت الفترة اللازمة لذلك بـ 31 جوان 1981 على ابعد تقدير و بعد ذلك يشرع في اعادة الهيكلة .
فبالرغم من النتائج المترتبة عن عملية الزراعية و التي سمحت بتأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية يتكون من حوالي 1،5 مليون هكتار و ما يزيد على 1.000.000 نخلة و الذي اتاح انشاء 6 الاف تعاونية انتاجية او مجموعة شبه تعاونية لصالح 100.000 مستفيد فانه لا يزال يتسم بعدم التوازن و بنقائص عديدة تتمثل في :
تركيبته البشرية المتميزة بكبر سن المنتجين ، و بعدم التجانس ضمن مجموعات المستفيدين في اغلب الاحيان .
تركيبته الطبيعية المتميزة بتباين الاراضي و تشتيتها ، و بعد قطع الارض بعضها عن البعض و انشاء مصطنع للمزارع .
نتائجها الاقتصادية المتميزة بعجز معظم تعاونيات الانتاج للثورة الزراعية ، و تزداد هذه العوائق من جراء نقص التأطير و عجز المحيط المكلف بالدعم و الاسناد مما جعل كل عمل تنموي مشكوك فيه . .
نتيجة لكل هذا اصبح من الضروري علاج القطاع ، و علاجه تمثل - حسب السلطة السياسية - في اعادة هيكلته .
اما من حيث الاهداف فالعملية ترمي بصفة عامة الى:
السعي الى القضاء على التباينات العقارية ، و العمل على انشاء مؤسسات فلاحية عصرية مجهزة بتأطير مناسب .
و باختصار فالمقصود في نهاية الامر من هذه العملية هو الوصول الى احداث قطاع فلاحي اشتراكي موحد يقوم على تنظيم و قوانين تسير بطريقة مطردة .
و لتطبيق مختلف مراحل و اجراءات العملية سطرت منهجية خاصة لذلك . فقد تمت اعادة هيكلة التعاونيات الزراعية لانتاج الثورة الزراعية ضمن منهجية خاصة مرت بمرحلتين :
المرحلة الاولى : خاصة بالدراسات التقنية و الاقتصادية و المالية و التي تعتبر ضرورية للشروع في العملية و يتم ذلك على فترتين .
- الفترة الاولى و فيها يتم اجراء تحقيق على الاراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية و جمع المعلومات الخاصة حولها و المتمثلة في طبيعتها ، المساحة ، الشكل العقاري ، الري ، المنشآت الفلاحية و ذلك بهدف تعيين التعاونيات القابلة للاستمرار

و تحديد التدابير اللازمة لانشاء وحدات جديدة ، و تعيين التعاونيات التي ينبغي حلها و كيفيات التحويل التي تكون بتجميع عدة تعاونيات او بادماج بعضها مع بعض او بتوزيعها على الافراد للاستغلال الفردي .

اما الفترة الثانية و فيها يتم الفصل بين التعاونيات التي ابرز التحقيق امكانية بقاءها حسب الخاصيات المذكورة سابقا ، و غيرها من التعاونيات غير القابلة للحياة .

بالنسبة للنوع الاول ، فانها تكون موضوع دراسة معمقة لاعادة هيكلتها مع تبني نفس الاسس و المقاييس التي اتبعت في اعادة هيكلة القطاع المسير ذاتيا .

اما النوع الثاني فسيكون هو الاخر موضوع دراسة مفصلة قصد منحها على اساس الحد الادنى و الاقصى الذي تحدد مقاييسه و معاييره التقنية فيما بعد .

و على هذا الاساس فقد اقر ضرورة الاخذ بعين الاعتبار امكانية استرجاع حقوق الفلاحيـــن الذين تحصلوا على قرار لجان الطعن لفائدتهم .

المرحلة الثانية : تناولت اجراء عمليات الهيكلة الجديدة التي تتم بموجب قرارات ادارية يصدرها الولاة بناءا على اقتراحات لجان اعادة الهيكلة و بعد مداولات المجالـــس الشعبية البلدية .

اما اجهزة التنفيد فتنحصر في لجنتين احداها ولائية و الاخرى وطنية .

فبعد ان برهنت على فعاليتها اثناء الشروع في عملية اعادة هيكلة القطاع المسير ذاتيا، اعتبرت اللجنة الولائية الهيئة المخول لها النظر في الملفات التقنية الاقتصادية المقترحة من طرف فرق اعادة الهيكلة ، و لذا رأى المنشور ضرورة توسيعها الى : 1

ممثل عن امانة المحافظة لحزب ج.ت.و.

رئيس المجلس الشعبي الولائي .

ممثل محلي للمنظمة الوطنية للمجاهدين .

تتمثل اختصاصاتها في اجراء الدراسات و التحقيقات الميدانية ثم تخيير المستفدين بيـن الاستفادة الفردية او الاندماج في قطاع التسيير الذاتي . هذا الخيار لا يتفق و مبدأ الاستغلال الجماعي الذي ينص عليه قانون الثورة الزراعية الذي جعل الاستفادة الفرديـــة استثناءا ، و من ثم يتبين طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف السياسي في الثـــورة الزراعية باعادة هيكلتها و هو ما يفهم ايضا من التعليمة الوزارية التي ركزت علــــى ضرورة الاستعمال المشترك للوسائل المشتركة مثل المياه ، الى ان يتحصل المستفـــدون

---

1 ـ عمر صدوق ، المرجع السابق الذكر ، ص 66

على وسائلهم الخاصة ، حيث نرى ان هذا الاستعمال المشترك مؤقت و متوقف على مدى اكتفاء المستفدين بوسائلهم الخاصة .

المرحلـة الثانيـة : توسيع القطاع الفلاحي

لم تتوقف عملية اصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة اعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن انجع السبل للرفع من مردودية، فقط ، بل تعداه الى ابعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة .

اذن كاستجابة لبقية قرارات اللجنة المركزية خاصة في الجزء المتعلق بالثورة الزراعية فانها اضافة الى عملية اعادة هيكلة هذا القطاع ، اقرت ضرورة ان يسمح كل مواطن يصلح ارضا بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبق للقانون .

و التزاما من الحكومة و الهيئات التشريعية بتنفيذ تلك المقترحات ، فقد صدر القانون المتعلق باستصلاح الاراضي و حيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13 أوت 1983 ، فما هي المحاور الكبرى لهذا القانون ؟

فيما يتعلق بالهدف ، فان القانون يهدف الى تحقيق امرين اثنين :

- تشجيع المواطن على استصلاح و استغلال اقصى ما يمكن من الامكانيات الزراعية في البلاد .

- اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل مواطن يستصلح ارضا بوسائله الخاصة و هذا ما يتفق و المبادئ الاقتصادية في الاسلام و التي تجعل من اصلاح الارض و استغلالها مباشرة سببا كافيا و مشروعا للتملك و ذلك استنادا الى حديث الرسول صلى الله عليه و سلم - " من احيا ارضا مواتا فهي له " و يعتبر هذا تشجيعا للملكية الفردية في اطار القانون

ما يستنتج من هذين الهدفين هو العمل على توسيع الاراضي الزراعية الذي يؤدي بدوره الى زيادة القدرة الانتاجية في المجال الزراعي ، و بالتالي المساهمة في تحقيق الامن الغذائي.

من حيث المحتوى فان :

حيازة الملكية لا يمكن ان تكون الا بالاراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح و المدرجة

---

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الشعبي الوطني ، القانون رقم 83 - 18 الصادر في 13 أوت 1983 . يتعلق باستصلاح الاراضي و حيازة الملكية العقارية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية) ، عدد ، الصادرة في 16 اوت 83

ضمن الملكية العامة و الممكن استخدامها بعد اجراء الاستصلاح ، و بعد ذلك يمكن نقل الملكية العقارية للقائم بالاعمال مقابل دينار رمزي يدفع لخزينة الدولة ، و برنامج خاص للاستصلاح و انجاز هذا البرنامج في مدة اقصاها 5 سنوات .

اما فيما يتعلق بالاراضي فيستثنى منها :

اراضي قطاع التسيير الذاتي و اراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية المعدة للزراعة ؛ اضافة الى الغابات و مساحات الحلفاء و كذا الاراضي المخصصة لمشاريع الاستثمارات العمومية المختلفة .زيادة الى الاراضي الداخلة في المناطق العمرانية و اراضي القطاع الخاص و الاراضي المخصصة للجيش .

اما الاشخاص المسموح لهم بذلك فهم ، كل شخص طبيعي يتمتع بحقوقه المدنية او شخص معنوي يتمتع بالجنسية الجزائرية

و عند تحديده لمفهوم الاستصلاح ينص القانون على انه :

" كل عمل من شأنه جعل اراض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال "

و يمكن ان تنصب هذه الاعمال على اشغال تعبئة المياه و التهيئة ، تنقية الاراضي و التجهيز و السقي و التخفيض و الغراسة و المحافظة على التربة قصد اخصابها و زرعها . و لا تقتصر مبادرة الاشخاص على مجرد استصلاح الاراضي بل تتعداه الى امكانية انجاز محلات ذات الاستعمال السكني مخصصة للمزارع و عائلته ، و بنايات الاستغلال و كل ملحق عادي بالمزرعة .

اما حجم مشاريع الاستصلاح فيخضع لجملة من الضوابط منها :

توفير الاراضي و المياه ، مع قابلية الحياة الاقتصادية في المزرعة ، اضافة الى تحديد موقع الاراضي المطلوب استصلاحها .

و اذا كانت فائدة المستصلح من وراء كل ذلك هي حق الاستفادة من الملكية ، فانه زيادة على ذلك يمكنه الحصول على دعم من قبل الدولة في شكل مساهمات قابلة للتسديد في شكل اعتمادات مخصصة لتمويل برنامج الاستصلاح كما يمكنه الاستفادة من الاعفاء من الرسوم و الحقوق و الاتاوي المفروضة على مواد التجهيز و اللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح او استغلال الاراضي التي اصبحت منتجة .

كيفية حيازة الملكية

يتم ذلك وفقا لاجراءات ادارية و قانونية محددة و هي :

طلب الحيازة : يقدم الراغب في حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح طلب الى امانة اللجنة التقنية للدائرة التي يرأسها رئيس الدائرة ، و يجب ان يرفق الطلب بملف يوضح المنطقة المرغوب فيها و مساحتها ، و برنامج الاستصلاح المزمع انجازه . و بعد دراسة الملف من قبل الهيئات الادارية و القانونية ، يحال على المجلس الشعبي للبلدية المعنية و ذلك في اجل اقصاه شهرا واحدا .

التداول في الطلب : اعتمادا على رأي اللجنة التقنية يتولى المجلس الشعبي البلدي التداول في ملف طلب الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح و ذلك في مهلة 15 يوما ثم يحول الى الوالي .

قرار الحيازة : يقوم الوالي باصدار قرار القبول او الرفض لحيازة الملكية العقارية الفلاحية في مهلة اقصاها 3 اشهر ، و في حالة عدم صدور قرار الوالي بعد مضي 3 اشهر يعد حق الحيازة مكتسبا ، و على البلدية ان تبلغ المعني بالامر و تمنحه حق الاستفادة ثم تبلغ البلدية بدورها الوالي ليصدر قراره لتأكيد الامر الواقع . و في حالة الرفض يحق للمترشح ان يطعن في قرار الرفض وفق التشريع الساري المفعول من مجرد تظلم الى طعن امام الجهة الادارية الى طعن قضائي امام الغرفة الادارية .[1]

اما وثيقة الحيازة النهائية للملكية يتحصل عليها القائم بالاستصلاح بعد 5 سنوات المحددة لانهاء عملية الاستصلاح ، و ذلك بتقديم طلب الى نيابة مديرية املاك الدولة مرفقا بقرار الحيازة و مخطط قطعة الارض و مداولات المجلس الشعبي البلدي.

ما يلاحظ على هذا القانون انه تعرض لكل الاجراءات اللازمة لحيازة الملكية العقارية لكنه من جهة اخرى لم يشر الى الحالة التي لا ينجز فيها المعني بالامر عملية الاستصلاح بعد فترة 5 سنوات ، فهل تنزع منه الارض ؟ ام تعطى له فرصة اخرى لمواصلة الاشغال دون الحصول على وثيقة الحيازة النهائية الا بعد الانتهاء من ذلك .

ما دام القانون استند الى حديث الرسول - صلى الله عليه و سلم - السالف الذكر فان قضية اهمالها او عدم انجازها في الوقت المحدد افتى الاسلام فيها .[2]

فمثل هذه الاراضي التي تعتبر اراضي موات ، فأصلا تعود ملكيتها للدولة ، تملكها لمن

---

1 - عمر صدوق ، المرجع السابق الذكر ، ص 60

2 - لمزيد من التفاصيل انظر :

د. محمد عبد المنعم الجمال ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي . بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1980 ، ص 190 - 192 .

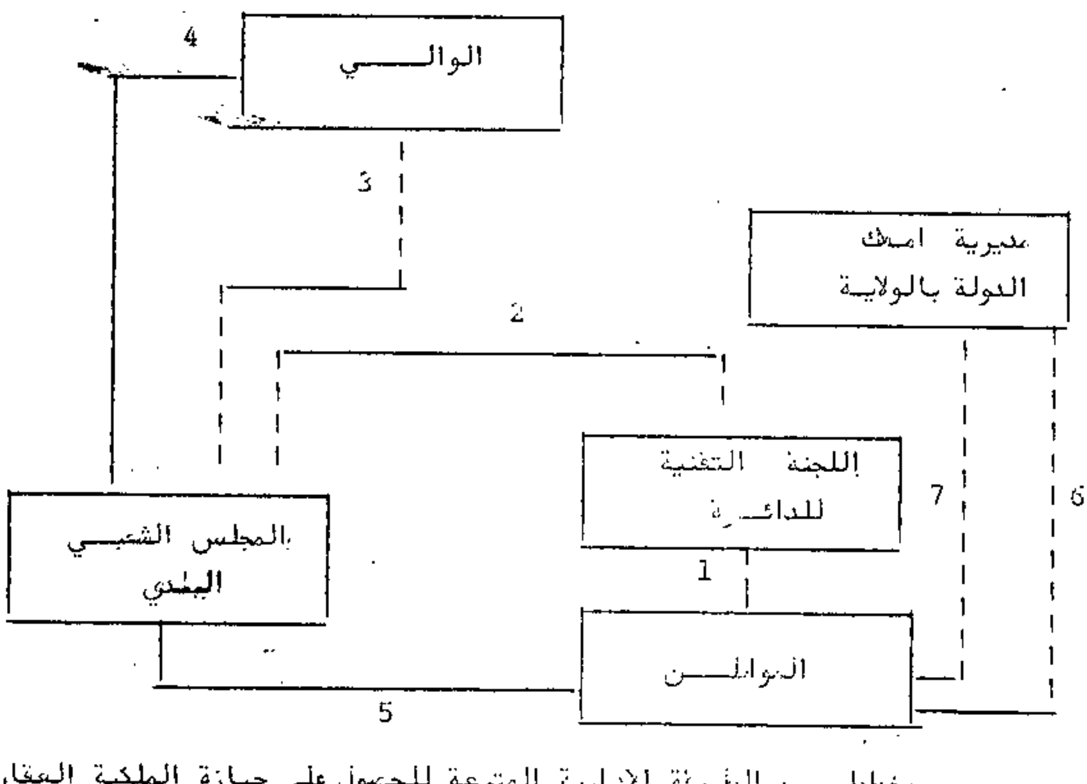
تشاء بقصد احيائها ، مع ثبوت الحق لكل فرد في الدولة مسلما او ذميا ان يستولي على اي قدر منها لاحيائه ، فيكون مالكا لها ملكية خاصة ، و لكن استمرار هذه الملكية متوقف على حالتين :

- ان يقوم باحيائها خلال ثلاث سنوات من وضع يده عليها .
- الا يهمل زراعتها بعد ذلك 3 سنوات متوالية .

و اذا اخل بأحد هذين الشرطين عادت ملكيتها للدولة ، و كان لغيره من المسلمين ان يستولي عليها لنفس الغرض فتكون ملكا له بنفس الشروط .

اما عن طبيعة القانون و عن مدى تطابقه و قانون الثورة الزراعية القاضي بمنح الارض للفلاحين لخدمتها ، يلاحظ و انه لا يتماشى معه ، و هو الامر الذي جعل المشرع ينص في المادة 19 من القانون 83 - 18 المتعلق بحيازة الملكية الفلاحية على الغاء المواد 158 الى 165 و المادة 168 من مواد قانون الثورة الزراعية .

و ما يجب الاشارة اليه ايضا هو ان الدولة تتحمل اعباءا كثيرة في انجاز هذه العملية و تتمثل بصورة خاصة في توفير المياه بحفر الابار ، تمديد القنوات و بناء السدود الصغرى و تقديم المساعدات المالية في شكل قروض بفوائد منخفضة مع توفير العتاد الفلاحي.



مخطط يبين الطريقة الادارية المتبعة للحصول على حيازة الملكية العقارية

المبحث الثاني : اعادة تنظيم المحيط

لم تقتصر نظرة القائمين على القطاع الفلاحي على اعادة هيكلة الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع المسير ذاتيا ، و قطاع الثورة الزراعية بل كذلك الى اعادة تنظيم اجهزة التسيير الداخلية و اجهزة الوصاية من جهة و الى خلق اجهزة اخرى و دعم القطاع من جهة اخرى .

و اذا كانت السلطات المعنية بالامر رأت و ان عملية اعادة هيكلة الوحدات الانتاجية كشرط ضروري و ان كان غير كاف ، فهذا الامر تطلب منها اعادة النظر في اجهزة التأطير و العمل بغرض التخفيف من السلطة الممارسة على الوحدات الانتاجية و بالتالي منحها استقلالية اكثر في التسيير .

ففيما تمثلت عملية اعادة هيكلة المحيط ؟

من اهم التحولات المنبثقة عن عملية اعادة هيكلة المصالح الادارية ذات الارتباط الوثيق بالقطاع الفلاحي هي تلك الاجهزة ذات الوصاية المباشرة على الوحدات الانتاجية ، و لهذا نجد و ان التغييرات حصلت على مستوى الدائرة .

- قطاع التنمية الفلاحية

نظرا لطابعها الاداري و لتمركزها بمقر الولايات ، اصبح من الصعب على مديريات الفلاحة المتابعة المستمرة للوحدات الانتاجية و التنسيق و المساعدة التقنية ، لهذا السبب انشأ قطاع التنمية الفلاحية :

الهدف من انشاءه هو تفصيل مديرية التنمية الفلاحية و الثورة الزراعية و الغابات الى قطاعات قصد المتابعة المباشرة و المراقبة السهلة للوحدات الانتاجية.

و القطاع عبارة عن جهاز تقني اقتصادي يعمل تحت وصاية مديرية التنمية الفلاحية التي تتدخل في منطقة ذات عدد محدد من البلديات يجمع ما بين 20 الى 30 وحدة انتاجية و يتم انشاؤه في الاماكن ذات التواجد الكبير للوحدات الانتاجية الفلاحية . اما فيما يخص مجال تدخلاته فانها تكون في مجموع الوحدات بغض النظر عن صفتها القانونية .[1]

و بما انه جهاز وصاية فتدخله يأخذ صفة سلطة ، و لذا تكون له علاقة مباشرة مع الوحدات و المعاهد .

---

1 _ S M. N°958 du 15 sept 1982 , Objet : Mise en place des "S.D.A"

تتمثل مهمة القطاع في تنمية الفلاحة بوصفه قريب من المزارع و بامكانه تقديم المساعدة و اعطاء الحلول التطبيقية لمشاكل التسيير و مساعدتهم على انجاز المخطط الفلاحي ، زيادة على ذلك يضمن المهام التالية :

في ميدان التخطيط و التنمية

في ميدان التسيير و التنظيم و المحاسبة .

في ميدان الانتاج .

في ميدان التمويل و الاستغلال و الصيانة و المحافظة على التجهيز الفلاحي .

في ميدان التهيئة الريفية و التجهيز .

في ميدان التسويق .

و للقيام بالمهمة المسندة اليه ، جهز القطاع بتنظيم خاص يضمن له القيام بهذه المهمة فهو يتوفر على ادارة يرأسها مدير القطاع و خمس دوائر تتولى كل منها مرحلة من مراحل الانتاج بالتنسيق في نفس الوقت مع مختلف الدوائر ، و تحتوي كل دائرة على رئيس مختص في الميدان بمساعدة تقني ، و تتمثل انشطة الدوائر في:

التخطيط و التسيير ، الانتاج الحيواني و النباتي ، و التهيئة الريفية و الري الفلاحي .

ما يلاحظ على التركيبة العامة لقطاع التنمية الفلاحية هو الطابع التقني المميز له حيث نجد و انه انطلاقا من المديرية الى غاية الدوائر الخمسة كلها مؤطرة من قبل مهندس في احدى الاختصاصات الفلاحية بمساعدة عدة اعوان تقنيين دائما من نفس التخصص .

المستوى المالي

و كنتيجة للاهمية التي اعطيت للقطاع الفلاحي مع مطلع الثمانينات ، تم انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و ذلك بموجب المرسوم رقم 82 ـ 106 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 ، و هذا ردا على مقترحات اللجنة المركزية التي طالبت بانشاء مؤسسة مالية مختصة .

فيما يتمثل دور هذه المؤسسة ؟

نستخلص مهمة البنك استنادا الى المادة الرابعة من المرسوم 82 ـ 106 التي نصت على انه :
تتمثل مهمة البنك الفلاحي خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف اشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل ، و في منح القروض و المساهمة فيما يأتي طبقا لسياسة الحكومة :

ـ تنمية مجموع قطاع الفلاحة .
ـ تطوير الاعمال الفلاحية التقليدية و الزراعة الصناعية .

و يتولى على الخصوص استخدام وسائله الخاصة و الوسائل التي تزوده بها الدولة .
اذن من المهام الاولية للبنك هو تمويل كل مشاريع الحملة الخاصة بالمزارع الفلاحية في مختلف القطاعات القانونية و بطلب منها .
و ما دامت المزرعة ذات كيان مستقل فانها قبل بداية كل حملة تتقدم للهيئات المسؤولة بطلب الى البنك يتضمن مخطط تمويل مصحوب بمخطط الانتاج السنوي و كل الادلة التي تسمح للبنك بالتقييم الموضوعي لحالة الاستثمار و هذه الوثائق قبل ان تقدم الى البنك لا بد من مصادقة هيئات التسيير التابعة للمزرعة عليها خاصة مخطط التمويل ، الذي يكون بمثابة طلب قرض للحملة او الموسم الفلاحي .
و ما تجب الاشارة اليه هنا هو ان خلق البنك الفلاحي لا يعني بالضرورة خلق وظيفة جديدة لان عملية تمويل القطاع الفلاحي كانت في السابق تابعة للبنك الوطني الجزائري اذ كان يوجد الى جانب فروعه الاخرى فرعا خاصا بالفلاحة ، لكن كثرة المهام التي يؤديها البنك جعلته يولي كل اهتماماته للقطاعات الاخرى خاصة الصناعة على حساب القطاع الفلاحي . و لذا فانشاء البنك جاء كنوع من التخصص و كتقريب للمؤسسة من المستثمرات و كذا التخفيف من اجراءات التمويل المعمول بها سابقا .
فبالنسبة للبنك الوطني الجزائري ، كان مجال عمله يقوم على مساعدة المزارع الا بعد التحقق من قدرتها على التسديد في الوقت المناسب ، و وفقا للشروط التي يضعها ، بينما الوحدات التي تعاني عجزا ماليا ، و كذا غير القادرة على الالتزام بشروط البنك فلا يمكن لها الحصول على دعمه ، و بالتالي فالبنك يشجع الوحدات الرابحة و يهمل تلك الخاسرة .
اما النظام الجديد فيبدو و انه يحاول البحث عن انجع الطرق التي تجعل العلاقات

واضحة بينه و بين القطاع محددا بذلك شروط التعامل و مختلف انواع المساعدات .

فما هي منهجية تعامل البنك مع القطاع ؟

يتمثل ذلك في اتباع مجموعة من الخطوات للوصول الى الهدف النهائي و هو الحصول على القرض

- بعد ان يقدم طلب القرض يقوم مجلس ادارة البنك بتحديدقواعد الاختصاص اللامركزية في مجال منح القروض

- يقيم الطلبات استنادا الى الوثائق المرفقة بالملف و المتضمنة الحاجيات ، و الحالة المالية للوحدة ، و في نهاية الدراسة تظهر للبنك حالة الوحدة من بين 4 حالات ممكنة :

اما ان تكون في وضعية مالية متزنة و هنا لا يبدي البنك اية ملاحظة

اما ان تكون في وضعية مالية متزنة مع ملاحظة ان المخططات التقديرية للتمويل يعتقد انها غير صالحة للوحدة .

الوحدة محققة خسارة من قبل و لكن الملف الخاص بالتمويل جيد . و ان وضعيتها في تحسن:

اما ان تكون خاسرة و ليس ثمة اي مؤشر يدل على انها تبذل جهودا للوصول الى حالة التوازن.

بعد ان يتبين له ذلك يتخذ البنك موقفا اتجاه الوحدة بمنحها او عدم منحها القروض، فاذا كان هناك اتفاق تقدم القروض ، و في حالة العكس يرفض البنك القيام بتمويل الوحدة على اساس انها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها امامه ، و يتولى فرع الولاية للبنك البث في ذلك ، و في حالة الرفض يقوم بتسليم قرار برفض تمويل الحملة الى كل من الوحدة و الولاية و كذا السلطات المحلية الوصية التي تقوم باتخاذ اجراءات مناسبة لاعادة تمويل الوحدة [1]

و من اجل السماح للبنك بمباشرة اعماله في احسن الظروف فقد اكدت التعليمة الرئاسية على التصفية المالية للوحدات الانتاجية حيث نصت على ضرورة ايقاف الكتابات المالية للمزرعة و الحسابات الجارية و الميزانية و التوزيع الفعال و الاخذ على العاتق كل الديون و انشاء الحالة المالية و الحسابات البدائية لكل مزرعة .

فالدولة بادرت الى امتصاص العجز المالي الذي عرفته معظم الوحدات الانتاجية من قبل حتى تتضح العلاقة جيدا في تعامل البنك مع تلك الوحدات و حتى ينطلق القطاع الفلاحي المعاد هيكلته في النشاط بفعالية و اسس و معايير موحدة .

---

1 - محمد بوبيمي، المرجع السابق ، ص 214

لهذا الغرض قدمت خزينة الدولة للبنك الوطني الجزائري ما قيمته [illegible] مليون دج من اجل تطهير القطاع الفلاحي العمومي ، كما نصت المادة 7 من قانون المالية لسنة [illegible] على السماح للوزير بتقديم قروض لا تتجاوز ٥ ملايير دج كحد اعلى من اجل اعادة الهيكلة .

<u>نتيجة عامة للفصل الثاني</u>

من خلال التحليل امكننا استنتاج ما يلي :

- اعادة الهيكلة لم تكن الا عملية قامت بها الدولة معتمدة في ذلك على الاطـــارات التكنوقراطية ، فهي اذن قرارا من فوق الادارة - اتخذ في المكاتب - على اساس خرائط و معطيات تقنية محضة ، فلم يلاحظ منذ بداية العملية و ان المعنيين بالامر قد استشيروا او شاركوا فيها ، و هو الامر الذي لا يعمل على بلوغ الاهداف المسطرة في اطار سياســة اعادة الهيكلة هذا من جهة ، من جهة اخرى نسجل و ان العملية تمت بسرعة مما يجعلنا نفكر في الطريقة التي تمت بها ، و الشيء الممكن تأكيده هو ان العملية لم تمر بمرحلة الدراسات الدقيقة الخاصة بالمجالات البشرية ، الجغرافية كما نصت على ذلك التعليمة بل يمكن ان تكون قد اقتصرت على جمع الملفات فقط .
- حددت اعادة الهيكلة الازمة التي يعيشها القطاع من جانب واحد اعتبرته رئيسيـــا و هو الجانب التقني ، واهملت الجانب الاجتماعي و الاقتصادي للمنتجين الذيـــن يلعبون دورا مهما في عملية الانتاج .

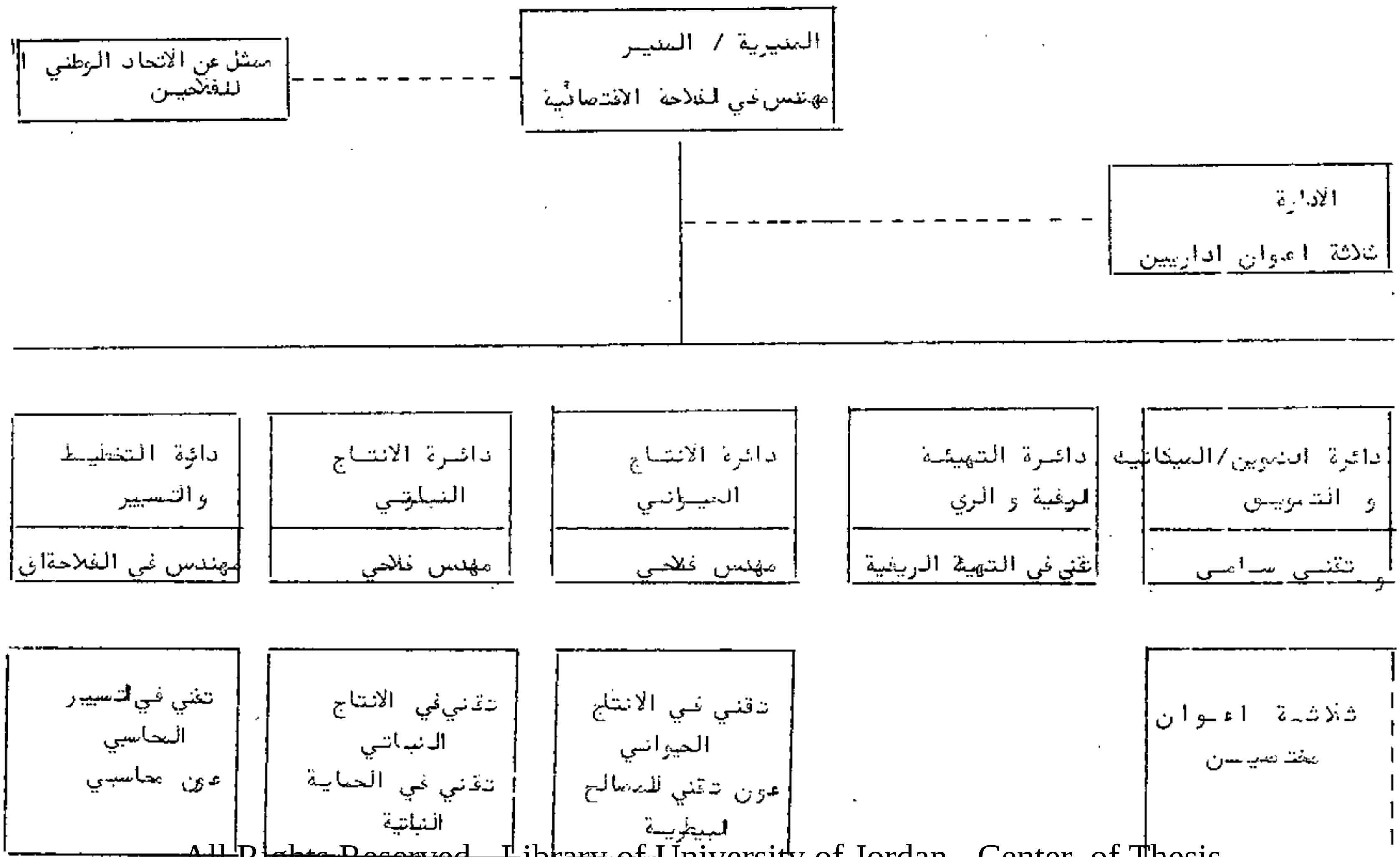
فاذا كانت العملية اذن تهدف من وراء ذلك الوصول الى تنظيم يكون اكثر استقلاليـــة فان اجراءات مثل هذه المتبعة و كذا بعض التغييرات التي مست اجهزة التسييـــر الداخلي و الوصاية من شأنها ان تعرقل لا محال عمل هذه الوحدات .

كيف تم اذن التطبيق العملي لهذه الحلول ؟

ما هي الوضعية التي اصبح عليها القطاع بعد اعادة الهيكلة ؟

هذا ما سنتعرض اليه في الفصل القادم .

الهياكل والتأطير : الهيكل العام لقطاع التنمية الفلاحية



الفصل الثالث: وضعية القطاع الفلاحي بعد اعادة الهيكلة

نحاول في هذا الفصل التعرض الى النتائج العملية المنبثقة عن عملية اعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي ، و كذا نتائج عملية توسيع القطاع عن طريق حيازة الملكية العقارية ، اضافة الى معرفة الوضعية الداخلية للوحدات الانتاجية المعاد هيكلتها و مدى مساهمة المنتجين في اتخاذ القرار و بالتالي تحقيق الاستقلالية التي طالما نادت بها النصوص الرسمية عند كل اصلاح .

المبحث الاول : النتائج العملية لاعادة التنظيم

كان للاجراءات المتخذة في مجال اعادة الهيكلة العقارية ان انشأت وحدات فلاحية ذات نظام قانوني موحد اطلق عليها المزارع الفلاحية الاشتراكية ، و هي وحدات منبثقة عن اعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية . و قد بلغ عدد الوحدات المنشأة حوالي ٣٤٤٣ وحدة فلاحية اشتراكية ، منها ١٧٣ تولدت عن اعادة هيكلة مزارع الثورة الزراعية و تمتد على مساحة تعادل ١١١.٣٤٣ هكتار من مجموع ١١١١.١١٥.١ هـ ، اي ان نسبة المساحة المعاد هيكلتها بلغت ٥،٣٢ % ، و وصل متوسط المساحة في كل واحدة منها الى ٠،٤١٧١ هـ في حين كان في السابق يصل الى ١١٤٢٠ .

اما فيما يتعلق بمزارع التسيير الذاتي ، فبعد عملية التقسيم و التقليص التي تعرضت لها المزارع اصبح متوسط المساحة يعادل ٦٧٧ هـ بعدما كان يفوق ١١٥٥ هـ ، اما الاراضي المتبقية و المقدرة بحوالي ١١١.٧٧٧ هـ فقد كانت موضوع استفادة فردية .

و قد ورد في تصريح لوزير الفلاحة " ان اعادة الهيكلة في قطاع الثورة الزراعية قد ادت الى الحفاظ على تعاونية انتاجية ، و ان الاراضي غير المدمجة كانت محل ملاحيات فردية تقدر ٣٤٣.٣٤٥ هـ نظرا لتبعثر الاراضي المعنية " [1]

من خلال هذا العرض البسيط عن العملية امكننا استخراج بعض الملاحظات :

- بالرغم من ان التعليمة الرئاسية قد حصرت العملية كمرحلة اولى في القطاع المسير

---

1 - مصطفى مرسي ، المرجع السابق الذكر ، ص 7

ذاتيا و تعاونيات قدماء المجاهدين ، الا ان التطبيق ابى الا ان يشمل تعاونيات الثورة الزراعية و التي سبق و ان اشرنا الى ضرورة هيكلتها كمرحلة ثانية وفقا للمنشور الصادر في 1 مارس 1982 .نفهم من ذلك و ان قطاع الثورة الزراعية كان معنيا بالامر .

- المزارع التي اعيد هيكلتها اخذت احد الاتجاهين ، منها ما ادمج في قطاع التسيير الذاتي و منها ما كان محل استفادة فردية .

الملاحظة الثانية هي انه طبقا للتصريح الذي ادلى به الوزير ، فالاستفادة الفردية كانت نتيجة لتبعثر الاراضي و هذا يتناقض مع ما قدم سابقا على اساس كونها غير قابلة للحياة . في هذا المجال يرى مصطفى مرصي ان " مؤشر تبعثر اراضي الثورة الزراعية هو مؤشر لطبيعة التطبيق البيروقراطي للثورة الزراعية التي اتسمت بالارادوية و الاتجالية ، دون سابق معرفة حقيقية و علمية لشروط تنصيب التعاونيات ، و ان اعادة الهيكلة هذه تطرح نفسها من هذه الزاوية كأداة علاجية لتقصيرات ملاحظة لنتاج التطبيق البيروقراطي التكنوقراطي " 1

و الجداول الموالية - صفحة 112 - تبين وضعية القطاع الفلاحي قبل و بعد اعادة الهيكلة .
و من ذلك نستنتج ان :

1 % فقط من اراضي الثورة الزراعية بقت على شكل تعاونيات زراعية للانتاج للثورة الزراعية اي ما يعادل 91 تعاونية على مساحة تقدر ب 13.119 هكتار .

68 % من اراضي هذا القطاع شكلت محور الاستفادة الفردية ، اي ما يعادل 453.869 ه .

28 % حولت الى مزارع فلاحية اشتراكية ، و ادمجت في قطاع التسيير الذاتي و بقى ما يعادل 400.000 ه اي ما نسبته 35% من اراضي نفس القطاع بدون توزيع .

بغض النظر اذن عن عملية الجمع و التقليص التي تعرض لها القطاع الفلاحي الاشتراكي، نلاحظ و ان هناك شبه حل لقطاع الثورة الزراعية . فمن خلال الجدولين نستنتج و ان المساحة الكلية لتعاونيات الانتاج الثورة الزراعية اصبحت لا تمثل الا 0،5 % من مجمل مساحة القطاع الاشتراكي المعاد هيكلته .

اما فيما يتعلق بعمال تعاونيات الانتاج الثورة الزراعية و البالغين 60 سنة عند تاريخ حل التعاونيات ، لم يكن لهم الحق في الحصول على الاستفادة الفردية بسبب انهم

---

1 - مصطفى مرصي ، المرجع السابق الذكر ، ص 13

قبل اعادة الهيكلة

القطاع المسير ذاتيا		قطاع الثورة الزراعية					
عدد الوحدات الانتاجية	المساحة بالهكتار	التعاونيات الزراعية للانتاج للثورة الزراعية				اراضي ص و ث غير موزعة	المساحة الكلية الاراضي ص و ث ز
		عدد الوحدات الانتاجية	المساحة بالهكتار	عدد الوحدات	المساحة بالهكتار		
2099	2.306.131 هـ	4952	1.266.556 هـ	135	8692 هـ	9005 هـ	1.276.452 هـ

بعد اعادة الهيكلة

القطاع المسير ذاتيا		قطاع الثورة الزراعية				
عدد المزارع الفلاحية الاشتراكية	المساحة بالهكتار	التعاونيات الزراعية للانتاج الثورة الزراعية المتبقية		استفادة فردية بالهكتار	الوحدات المسيرة في شكل مزارع فلاحية اشتراكية	
		العدد	المساحة		العدد	المساحة
3034	2.330.501	51	13.119	453.659	364	353.066

Source :

Ali Zazou Khelaf, " Le developpement de l'agriculture algerienne 67 / 86 : Essai d'evaluation "

(These pour le Doctorat de 3ème cycle [illegible] sc Eco

اصبحوا غير قادرين على مواصلة العمل ، لكن الدولة اعطت امكانية تعويضهم بأحد افراد عائلتهم من الذكور ، اذا ما توفرت فيه شروط الاستفادة . زيادة على ذلك فقد قدمت للعمال المتقاعدين بعض الامتيازات منها منحة التقاعد .[1]

هذا فيما يخص اعادة الهيكلة العقارية لمزارع القطاع الاشتراكي .

في نفس المجال دائما مست عملية اعادة الهيكلة كذلك الاطار المؤسساتي ، و يستخلص ذلك مما نشر في الصحف الوطنية ، مثلا اشارت جريدة المجاهد اليومية الصادرة بتاريخ 10 ماي 1981 الى مصادقة مجلس الوزراء على اعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على اساس ثلاثة مبادئ و هي :

التخصص في النشاط ، لامركزية التسيير و مشاركة المنتجين في التسيير .

اما الدواوين المنبثقة بفعل العملية فهي :

- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي : و تتمثل مهمته في توزيع العتاد الفلاحي ، و كذا قطع الغيار مع تجديد العتاد و التجهيزات اللازمة للمزارع و ضمان خدمة ما بعد البيع ، زيادة الى ذلك فانه يتولى مهمة تكوين الميكانيكيين ، السائقين و رؤساء المخازن .

- الديوان الوطني للاحتياط و الخدمة الفلاحية : و هو جهاز عوض الشركة الفلاحية للاحتياط سابقا ، يقوم من جهة بتموين القطاع الفلاحي بالاستهلاك الوسيطي (الاسمدة ، المواد الكيماوية) و من جهة اخرى انتاج وسائل التغليف ، التموين بالمواد الغذائية للمناطق الصحراوية و كذا عملية التخزين .

- الديوان الوطني للانعام : احتفظ بمهمته الاولية المتعلقة بتغذية الانعام ، مع توزيع نشاطه عن طريق خلق ستة دواوين ، ثلاثة منها جهوية للنشاط و ثلاثة دواوين اخرى خاصة بانتاج اللحوم على المستوى الجهوي .

التنسيق بين هذه الدواوين مضمون من طرف لجنة التنسيق و التنشيط على مستوى وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية .

الدواوين الجهوية للنشاط تتمثل مهمتها في :

انتاج و تسويق عوامل الانتاج الوسيطية ، تموين المنتجين بالتجهيز المادى و المنتوجات الخاصة بالنشاط ، اضافة الى المساعدة على اقامة تعاونيات مختصة .

اما الدواوين الجهوية لانتاج اللحوم الحمراء فتتمثل مهمتها في :

تنمية الانتاج ، تحويل و توزيع اللحوم الحمراء ، ترقية و تسويق المنتوجات نصف منتجة

---

1 - Ali Zazou Khelaf , op.cit. , P.350

و مشتقات اللحوم ، زيادة على دعم المنتجين على المستوى التقني .
و الهدف من وراء عملية تنظيم هذه الدواوين هو خلق اجهزة متخصصة في مجال واحد و بالتالي اعفاء المؤسسة الام من القيام بكل المهام . و الديوان الوطني لتغذية الانعام يعطينا مثالا عن ذلك ، حيث تفرع منه :
فرع تغذية الانعام ، فرع انتاج الدواجن و البيض ، و فرع انتاج و توزيع اللحوم .[1]

مستوى التسيير و تنظيم العمل
لتدعيم اكثر لاستقلالية الوحدات الانتاجية من جهة و القضاء على اشكال الاستغلال غير المنظم من جهة اخرى ، فقد دعمت المزارع بالاطارات تقنية مع العمل على دمجها ضمن مجموع العمال بوصفهم منتجين .
و ما دام تحسين المردودية يرتبط دائما بمدى استعمال الطرق العلمية الحديثة و التي هي من مهام المهندسين و التقنيين ، فقد تم تنصيب ما يقرب من 2000 مهندس و 4500 عون محاسب ، و 1900 ميكانيكي لدى الوحدات الانتاجية مباشرة ، كما تقرر ارساء وسائل التسيير و فسح المجال لمشاركة العمال في اعداد المخططات الانتاجية . و اذا كان ذلك العدد يعبر عن مدى دعم القطاع بالاطارات التقنية ، فانها في الواقع غير كافية ، اذ انه نجد في كثير من الاحيان مزارع تشتكي من نقص او انعدام التأطير التقني وواذا كانت العملية قد عرفت دفعا لا بأس به للاطارات اتجاه المزارع في بداية الامر فانه سرعان ما تراجعت عن ذلك . القضية لا تتوقف عند قلة تكوين تلك الاطارات بل الى توجهها الى القطاع الفلاحي ، و الجدول الموالي يبين لنا الفرق بين العدد المكون فعلا و الموجود على مستوى المزارع الفلاحية الاشتراكية سنة 1965 .

الجدول رقم 14

		مهندس الدولة المعهد القومي للزراعة	مهندس التطبيق المعهد التكنولوجي الزراعي	تقني
العدد الاجمالي المكون		1 100	4 500	9 000
الموجهون الى المزارع	المجموع	3	1 5 2 6	2720
في 1 جوان 1965	% المجموع المكون	0.0	33	30

Source: H.N.A. ROUSTOUMI , Les cahiers de la reforme. Alger: ENAG , T2 P. 73

1 – A.Djenane , op.cit. , P.125

الان من خلال الجدول يظهر جليا و ان العدد الاجمالي للمهندسين و التقنيين المكونين و الموجهين الى المزارع الفلاحية ليس له الا تأثيرا ضعيفا على تأطير المزارع . لهذا السبب نجد في المتوسط مهندسا واحدا لكل وحدتين انتاجيتين ، و عونين في التحكم لكل ثلاثة وحدات .[1]

و فيما يتعلق بطرق التسيير نجد و ان الوحدات الانتاجية قد حافظت على نفس الهياكل السابقة مع ادخال بعض التغييرات خاصة فيما يتعلق بلجنة التسيير .

يتكون العام من الهيئات التالية :

- الجمعية العامة للعمال و تضم مجموع عمال المزرعة .
- مجلس العمال منتخب من قبل الجمعية العامة للعمال .
- لجنة التسيير و تضم بالاضافة الى ممثلي العمال ، المهندس المسير و التقني و المحاسب و بالتالي عوضت منصب ممثل الوصاية (المدير) الذي عزل سنة 1975 بالمهندس المسير .

المستوى الاجتماعي

تتمة لعملية اعادة هيكلة القطاع الفلاحي ، و تفاديا لاي عمل او نزاع قد ينجر عن هذه العملية فقد كان لزاما على المعنيين بالامر القيام بعملية التطهير الاجتماعي للمزارع . و قد شكل هذا التطهير محورا من محاور العملية ، حيث جرى تحديده رسميا و شرع في تطبيقه في آن واحد .

و حسب المنشور الوزاري الصادر في 25 اكتوبر 1981 فقد تم تعريف الاشخاص المحتلين للمنشآت و الميادين الزراعية كما يلي :

" يعتبر غريبا عن المزرعة و محتلا لها كل شخص طبيعي لا ينتمي الى الجماعة العمالية او شخص اعتباري سواء كان ينتسب الى القطاع الخاص ام لا ، و الذي يستغل بصورة غير قانونية ملكية عقارية زراعية تابعة او غير تابعة للتسيير الذاتي خاصة المحلات ذات الاستعمال السكني او الاستعمال المهني الى مباني سكانية او اخرى "[2]

اما من حيث حجم هذه الظاهرة فقد جاء في تقرير لوزارة الفلاحة في شهر اكتوبر 1981 ان عدد المزارع هو 3166 مزرعة .

---

1 - H. Roustoumi , op. cit. , P. 74

2 _ مصطفى مرغني ، المرجع السابق الذكر ، ص 9

عدد المباني السكنية المحتلة بصورة غير شرعية 97.686

عدد المباني السكنية خارج المزرعة 56.749 مبنى

عدد المباني السكنية داخل المزرعة 23.350

عدد المباني على تلك اراضي صغيرة مفصولة عن المزرعة 15.587 [1]

اما تجديد اليد العاملة فتتوقف على وضعية القطاع الفلاحي ، حيث وجد سنة 1980 ان ما يعادل 60 % من العمال تفوق اعمارهم 60 سنة ، و لذا تطلب الامر ادخال يد عاملة شابة و متخصصة ، الامر الذي يستلزم احالتها على المعاش .

و تقرر ان يحال ما تقدر 13000 عاملا على المعاش سنة 1981 على ان يتم اخراج 60000 سنة 1984 ، حيث سجل ان من بين 200.000 عامل في القطاع الدولة هناك 66 % سنة 1982 يتراوح سنهم ما بين 60 و 65 سنة ، مع امكانية تقديم قطعة ارض لهم للاستغلال العائلي تتراوح ما بين 500 و 1000 م^2 ، كما تقرر ان يستفيد عمال هذا القطاع من الضمان الاجتماعي كبقية القطاعات الاخرى .

و عملية انعاش القطاع الفلاحي (اجتماعيا) لا تتوقف على تغيير اليد العاملة المنتجة بل كذلك بالمحافظة على البعض منها لكن بتحسين وضعيتها و تثمين شروط انتاجها .

و من التدابير المتخذة في هذا المجال ، ارتفاع الحد الادنى من الاجر المضمون الى 41،92 دج ، بعد ان كان سنة 1976 ، 26 دج اي بنسبة 65 % ، اضافة الى التحسن الملحوظ في المنح العائلية حيث ارتفعت الى 40 دج في الشهر للطفل ، و هذا في حدود 4 اطفال . كذلك اوليت عائلاتهم اهتماما واسعا حيث اصبح بامكان ارامل العمال الزراعيين ابتداءا من شهر جانفي 1982 الحصول على نفقة التقاعد و التي تسدد مهما كان سن العامل المتوفي بشرط ان تتوفر شروط معينة و من بينها ، ان يكون قد عمل 10 سنوات في القطاع :

لكن ما يلاحظ على عملية تجديد قوة العمل هو ان هناك فرقا شاسعا بين العدد المكون من الاطارات و العدد الواجب احالته على التقاعد ، حيث ان هذا الاخير يفوق بكثير العدد الاول ، و خروج اولئك من القطاع سوف يؤدي بدون شك الى حدوث فراغ كبير داخل المزارع مما يترتب عنه نتائج سيئة . بالاضافة الى هذا الفراغ يلاحظ و ان تدعيم القطاع بالاطارات جد ضعيف ان لم نقل منعدم ، زيادة الى هروب اليد العاملة المنتجة مباشرة

---

1 ـ مصطفى عرضي ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥

الى القطاعات الاخرى .

و من اجل توفير الامكانيات الضرورية لانجاح عملية اعادة الهيكلة وبالتالي الرفع من الانتاج ، الامر الذي من شانه التقليص من التبعية نحو الخارج ، عملت السلطات المعنية بالامر لا على تطعيم القطاع بالاطارات التقنية ، و تجديد اليد العاملة فحسب بل ذهبت الى ابعد من ذلك باقرارها انشاء مزارع الدولة و المزارع النموذجية التي تقوم بعمليات البحث من اجل تشجيع الانتاج و العمل على تكثيفه .

مزارع الدولـــة

انشأت بموجب مرسوم صادر بتاريخ 16 جانفي 1982 ، و اقيمت اساسا على اراضي القطاع المسير ذاتيا و كذلك اراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية ، و في بعض الحالات على اراضي تعاونيات الانتاج للثورة الزراعية التي تم حلها . و تتمثل مهمتها باختصار في : ضمان استخدام امثل لعوامل الانتاج عن طريق استعمال المكتسبات العلمية الاكثر نجاحا .
اما من حيث التسيير ، فتدار من قبل مدير معين من طرف وزير الفلاحة و يعمل تحت وصاية ديوان مختص في المجال التقني .
من ناحية التنظيم الداخلي ، فانها تختلف عن مزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية حيث نجد و ان مشاركة العمال تأتي في المرتبة الثانية . تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي . و على هذا الاساس فانها تساهم في الرفع من مستوى القطاع الفلاحي عن طريق كونها :

- وسيلة دعم لادخال التطور التقني .
- تساهم في التكوين المهني و تحسين المستوى .
- تطبق و تنشر نتائج البحث العلمي و التقني في الوسط الريفي .
- تنشر النماذج المتعلقة بانجاز الاختيارات في ميدان الانتاج . [1]

المزارع النموذجيـــة

عبارة عن مزارع مدمجة في نظام المزارع الفلاحية الاشتراكية ، مشكلة بذلك وحـــدة قاعدية في المزرعة المسيرة ذاتيا المعاد هيكلتها .

1- F.Burgat , op.cit. , P.90

فبعد اعادة الهيكلة يمكن للمزرعة الجديدة الاحتواء على عدد من الوحدات القاعدية يتراوح بين 1 و 5 .

تعرف المزارع على انها وحدة مختصة جد تعمل تحت وصاية معهد تقني يهتم باختصاصاتها . من مهامها القيام بالتجارب على التقنيات الفلاحية و كذا فيما يتعلق بعملية تربية المواشي تماشيا و طبيعة الارض و مميزات المنطقة الفلاحية التي تقام بها التجارب ، بعد ذلك تقوم بعملية توزيع المجهود التقني على مجموع العمال .

بصفة عامة فان المهمة الرئيسية للمزارع النموذجية تتمثل في البحث عن مختلف العمليات المتعلقة بالتكثيف ، و على هذا فهي تسهر على :

- ان تستعمل الوحدات الانتاجية و المزارع عوامل الانتاج من البذور و غيرها استعمالا فعالا.
- انتقاء و انتاج البذور بطريقة صحيحة .

تعميم الحماية الصحية على مجموع الوحدات الانتاجية . 1

كخلاصة عامة اذن للنتائج الاولية لاعادة الهيكلة نلاحظ و ان هذه العملية التي جاءت كحل للازمة التي يعيشها القطاع الفلاحي، انما اتبعت هدفا جمع كل الشروط التقنية و الاقتصادية المناسبة للزيادة في فعالية الوحدات الانتاجية ، و يبدو ذلك واضحا من خلال تركيز العملية على ضرورة توحيد اشكال الملكية على مستوى القطاع العمومي الفلاحي و دعم القطاع بكل الوسائل التي من شأنها العمل على تحسين وضعيته ، و لذلك اعتبرت اعادة الهيكلة كشرط ضروري و ان كان غير كاف لتنظيم القطاع الفلاحي ، و محو كل اثار البيروقراطية التي طالما عرقلت نشاطه .

نتائج توسيع القطاع الفلاحي

فيما يخص نتائج عملية توسيع القطاع الفلاحي عن طريق استصلاح الاراضي و حيازة الملكية العقارية نورد بعض الارقام التي تحصلنا عليها .

حتى 1985 ، يشير التقرير الاولي انه تم توزيع 76.700 هكتار على 18.000 مستفيد منها :

54.500 هـ موزعة على 14.200 مواطن من ولايات الجنوب (ادرار، بشار، بسكرة ،ورقلة)

20.700 هـ وزعت على 4000 مستفيد من الهضاب العليا (الجلفة ، النعامة ، مسيلة ، سعيدة ، تيهرت) .

1_ A.Z.Khelaf , op.cit , P.356

1.500 هـ وزعت على 250 مواطن من ولايات الشمال (المدية ، تيز وزو ، البويرة ، بجاية)[1]
اما التقييم الذي تدمه وزير الفلاحة في شهر ماي 1989 فقد اكد انه :
تم توزيع 250.000 هـ على 57.000 مستفيد و ان من هذه المساحة استصلحت فعــــلا 95.000 هـ ، و دخلت 71.000 هـ منها في الانتاج ، اي انه ما يعادل 38 % من الاراضي الموزعة تم استصلاحها و ان 28 % فقط من المساحة الكلية الموزعة دخل فعلا في الانتاج.
اما فيما يتعلق بالتمويل ، فقد صرح الوزير بأن قيمة القروض بلغت 862 مليـــون دج لفائدة 7000 مستفيد ، كما خصص عدد كبير من الجرارات و المعدات و السيـــارات لذلك البرنامج .[2]

1 - عمر صدوق ، المرجع السابق الذكر ، ص 62
2 - جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 22 ماي 1989 ، رقم 7946

المبحث الثاني : المستثمرات الفلاحية بين هدف الاستقلالية و ثقل الوصاية

اعادة هيكلة القطاع الفلاحي و تدعيمه بالوسائل المادية و البشرية الضرورية لذلك كان الهدف من وراءها الوصول بالقطاع الى وضعية احسن من الفترة السابقة خاصة فيما يتعلق بالتسيير ، الوضعية المالية و المردودية .
فهل استطاعت الاجراءات المتخذة على كل المستويات من دفع القطاع الى تحقيق الاهداف التي طالما رسمها المسؤولين ؟ هل قضى بالفعل التنظيم الجديد على العراقيل البيروقراطية التي اعتبرت سببا في تدهور الانتاج ؟
اجابة كافية عن تلك الاسئلة يتضح من خلال التعرض الى وضعية القطاع بعد عملية اعادة الهيكلة و الوقوف على النتائج الايجابية و السلبية لاجراء في الاخير تقييما شاملا .

الوضعية الداخلية للوحدة الانتاجية المعاد هيكلتها
حسب بعض التقارير التي اعدت من قبل بعض المهتمين بالقطاع الفلاحي تبين و ان وضعيته قد عرفت تدهورا يفوق في بعض الاحيان وضعيته خلال السبعينات وذلك على مختلف المستويات
- من ناحية الانتاج
بصفته المعبر الرئيسي عن الوضع ، نورد بعض الامثلة عن ذلك :
فيما يتعلق بمتوسط مردودية الحبوب في الهكتار ، فقد انخفضت من 8 ق / د للفترة 78 / 82 الى 7،7 ق / د خلال الفترة 83 /85 بالنسبة للقطاع الاشتراكي ، بينما نجد القطاع الخاص قد حافظ بالتقريب على نفس المعدل لنفس الفترة اذ انتقلت من 5،7 ق / د الى 5،8 ق / د. و بالنسبة للخضر الجافة فقد انتقلت مردودية الهكتار من 3،8 ق/د الى 2،1 ق/د (في نفس الفترة) للقطاع الاشتراكي ، اما القطاع الخاص فقد انخفضت مردوديته من 6،2 الى 5،8 ق/د . 1
الشئ الملاحظ هنا هو ان المردودية عرفت انخفاضا محسوسا في للقطاع الاشتراكي مقارنة بالقطاع الخاص الذي يلاحظ و انه حافظ على نفس المستوى بالتقريب . و اذا كان هذا واقع القطاع في فترة الثمانينات ، فنفس الشئ يقال عن فترة السبعينات ، اذ ان :

1- H.Roustoumi , op. cit. , P. 21

القطاع الاشتراكي عرف انخفاضا ملحوظا مقارنة بفترة السبعينات ، اما القطاع الخاص فقد حافظ على توازنه احيانا مع ارتفاع المردودية احيانا اخرى .
وضعية مثل تلك تجعلنا نبحث عن سبب هذا التدهور سواء من حيث طرق تسيير القطاع او من حيث تزويده بالامكانيات اللازمة .

- الناحية المالية

اذا كان القطاع الفلاحي قد عانى من العجز المالي خلال فترة السبعينات ، فان الدولة حاولت تجاوز تلك المشكلة مع مطلع الثمانينات عن طريق اتخاذ اجراءات جديدة ، بحيث الغيت الديون السابقة للمزارع و منحت حرية التسويق مع ادخال اطارات جديدة ذات تكوين علمي يسمح بالاستعمال الامثل لوسائل الانتاج ، و بالتالي القضاء على كل عمل من شأنه اعاقة سير الوحدة الانتاجية ، و رغم كل ذلك فالقطاع الفلاحي سجل عجزا ماليا معتبرا . الارقام التالية تبين لنا عدد المزارع الفلاحية الاشتراكية العاجزة و قيمتها المالية .

متوسط 1983 / 1984 : عدد الوحدات الخاسرة 2667 من مجموع 3212 اي ما يعادل 83 % من المجموع .

متوسط 1985 / 1986 : عدد الوحدات الخاسرة 2336 من مجموع 3410 اي ما يعادل 69 % من المجموع .

اما من حيث القيمة المالية للعجز فقد سجلت .

متوسط 1983 / 1984 : قدرت بـ 2085 مليون دج .

متوسط 1985 / 1986 : قدرت بـ 1821 مليون دج . [1]

و حسب التقارير المعدة من طرف المختصين في الميدان فان اسباب ذلك تعود الى مجموعة من العوامل .

فاذا كان القطاع الفلاحي على مستوى العشرين سنة الماضية محققا عجزا ماليا ، فان ارتفاع تكاليف المستثمرات خلال الثمانينات قد زاد من قيمة ذلك العجز . و بصفة عامة يمكن اعتبار هذا الارتفاع في المواد و كذا التكاليف الى الزيادة في السعر عند الانتاج و ثمن

---

1 _ H. Roustoumi , op.cit. , P. 27

عوامل الانتاج ، و نتيجة لذلك فمعظم المنتوجات سجلت ركودا باستثناء البعض منها .
اضافة الى هذا الوضع فان التشغيل بصفة عامة (دائم ، موسمي) تدهور من سنة الى اخرى و هذا ما يؤكد و ان الزيادة في تكاليف اليد العاملة يعود الى ارتفاع قيمة الاجر اليومي و ليس الزيادة الكمية في عدد العمال .
الاختلال في التوازن المالي للقطاع الفلاحي العمومي يترجم بالعجز المستمر المسجل منذ 1975 و الى غاية 1986 حيث قدر ب 13 % سنويا ، و ان كان سنة 1984 قد وصل الى حد 17 % سنويا ، كذلك فانه اذا كانت سنة 1985 قد عرفت انخفاضا نوعا ما في العجز ، فان هذا الاخير بقي يتمحور حول ما يعادل 2 مليار دج سنويا . و بصفة عامة فان متوسط المزارع العاجزة بقي يتراوح فبي حدود 75 % ،و حتى في السنوات الجيدة فان المعدل يفوق 60 %.
اما فيما يتعلق بالربح الاجمالي المحقق من قبل بعض المزارع الرابحة و التي تعادل 1/4 العدد الاجمالي فانه تطور بطريقة مختلفة مقارنة بالعجز الاجمالي .
فبعد ركود العائدات خلال الفترة الممتدة بين 1975 و 1983 حيث قدرت ب 166 مليون دج سنويا ، ارتفعت سنة 1986 الى 843 مليون دج . [1]
التدهور اذن في الوضعية المالية لم يقتصر على فترة معينة بل بالتقريب كل المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي رغم تعرضه لجملة من الاصلاحات مثل اعادة الهيكلة ، تحرير التسويق و تحسين وضعية التأطير .

- من حيث صنع القرار
معرفة الهيئة المكلفة بصنع القرار داخل الوحدة الانتاجية الفلاحية يعطينا فكرة عامة عن القوى المسيطرة في الداخل و مدى تجاوبها و اهداف الوحدة .
من اهداف اعادة الهيكلة الوصول الى وحدات انتاجية مستقلة ، و هذا لا يمكن له ان يحدث الا اذا كان القرار من صنع المنتجين المباشرين .
فهل استطاعت العملية تحقيق ذلك الاستقلال ؟
معرفة ذلك يدفعنا الى دراسة كيفية عمل الاجهزة الداخلية و كذا اجهزة الوصاية .
الجديد في المزارع المعاد هيكلتها هو انها حافظت على نفس التسلسل الهرمي لاجهزة التسيير الداخلية مع احداث بعض التعديلات التي من شأنها دعم القطاع الفلاحي .

---

1 - H.Roustoumi , op. cit. , P. 37

فالجمعية العامة للعمال و مجلس العمال و كذا لجنة التسيير بقت كما هي بينما اضيف لكل هذه الاجهزة المهندس المسير ، فهو عضو كامل الحقوق في كل تلك الهيئات ، و في نفس المرتبة مع الرئيس المنتخب من قبل العمال ، اضافة الى تقني او اثنين في الفلاحة .
و مما لا شك فيه هو انه اذا كانت الجمعية العامة للعمال و مجلسها يوافقان على الاقتراحات المقدمة من قبل لجنة التسيير فان الكلمة الاولى و الاخيرة تعود لها بفضل الاعضاء المكونين لها و بحكم قربها من الوصاية . و بالاضافة الى الدور الذي تلعبه فالنظام الجديد اعطى مكانة معتبرة للمسير الذي عوض منصب المدير الذي الغي سنة 1975.
و اذا كان المدير قد لعب دورا كبيرا في التقاع المسير ذاتيا ، و اعتبر من بين اسباب عرقلته ، فهل ان المسير قام بدور ايجابي داخل المزرعة ؟
استنادا الى القرار رقم 521 الصادر عن وزارة الفلاحة بتاريخ 18 جويليه 1981 نستخرج مهام و مجالات تدخل المهندس المسير .[1]
عضو كامل الحقوق داخل الوحدة الانتاجية الفلاحية ، يتمتع بدور مزدوج فهو :
اولا ، يمثل الدولة على مستوى المزرعة لانه معين من طرفها .
ثانيا ، عضو في الجمعية العامة للعمال على عكس العمال الموسميين ، و كذا بعض الدائمين ، كما انه عضو في كل هيئة من هيئات التسيير الداخلية و له الحق في التصويت ، و هو ما لم يشاهد في النصوص السابقة المتعلقة بالثورة الزراعية ، اذ ان المدير او المكلف بالتسيير يشارك في كل الاجتماعات لكن بصوت استشاري .
الشئ الغامض هنا هو انه عضو في جمعية العمال و معين من قبل الدولة ، فاذا استندنا الى الشطر الاول فيمكن للوحدة الاستغناء عنه في حالة عدم كفاءته ، لكن ما يلاحظ هو ان ذلك غير ممكن بسبب انه معين من قبل الوزارة و هي وحدها التي لها الحق في نقله و الحكم على كفاءته .
زيادة الى كل ذلك فالمهندس المسير مطالب بتطبيق قرارات اجهزة التسيير في فائدة ترقية العمال و تحسين المصادر الفلاحية للوحدة الانتاجية التي ينتمي اليها . فهو اذن في نفس الدرجة مع الرئيس ، يحضر الاجتماعات و له صوت متداول ، يضمن ادارة الجلسات و يحضر كل العناصر اللازمة لذلك . اما عن دوره في التنظيم العام للمزرعة فهو :

---

1 - لمزيد من التفاصيل حول دور المهندس المسير ، انظر :

_ Décision relative a la mission et aux attributios de l'ingenieur gestionnaire : N° 521 / sa du 18 juillet 1981.

- يقترح على الجمعية العامة للعمال ميثاقا تنظيميا يتماشى و خصوصيات الوحدة مع الاخذ بعين الاعتبار التوجهات المحددة من طرف الوزارة في ميدان تنظيم الوحدات كما يحدد مراكز السلطة و العلاقات التدرجية و امتيازات كل واحد .

- يقوم بعرض نظام تضمين للعمل المنجز و للمردود المحصل عليه و يسهر على تطبيقه مع تمتعه بالسلطة التأديبية .

يقوم المهندس رفقة الرئيس و بالتعاون مع المصلحة التقنية التابعة لمديرية التنمية الفلاحية بتجهيز مخطط التنمية و مخطط الانتاج السنوي لوحدته لا يعرضه فيما بعد على الاعضاء الكفاة للوحدة من اجل المصادقة عليه ، و يبقى للرئيس و المهندس اتخاذ التنظيمات اللازمة للتطبيق .

ملاحظة

نستنتج مما سبق ذكره و ان المهندس المسير يحتل مكانة مرموقة و انه الممثل الوحيد للمزرعة امام الغير ، زيادة الى الصوت الذي يتمتع به ، اذ باستطاعته ان يتخطى صوت لجنة التسيير و مجموع العمال . فالمكانة الممنوحة له اذن تتعدى كونه عضوا في مجموع العمال . و اضافة الى مشاركته في عمليات التحضير و التخطيط فهو المسؤول الاول في المزرعة ، و على هذا الاساس فقد انتشر دور الاجهزة الاخرى امامه خاصة لجنة التسيير التي كانت تتمتع بصلاحيات هامة في مرحلة تحضير المخططات و اصبحت تتمتع بدور المناقشة و الموافقة بعد الاعداد .

و اذا كان القرار رقم 521 يساوي بين المهندس و الرئيس فان المهام بينهما غير محددة فكلاهما يتمتع بخبرة ميدانية لكن مع اختلاف المستوى التعليمي . فاذا كان الاول يقوم بالاعمال الادارية فان الثاني يمضي فقط .

و من خلال الواقع تبين جيدا و ان علاقة المهندس بلجنة التسيير ما هي الا علاقة اجتماعات حيث يرى فيها ضرورة للامضاء و المداولة في الوقت الذي يرى فيها الرئيس بأنها ذات صلاحيات في التخطيط و اعداد البرامج .

و اذا كانت لجنة التسيير تقوم بالمداولات و المناقشة فان الكلمة النهائية تعود الى المهندس بسبب تقديمه لمخطط تقني محض يدفع بلجنة التسيير الى الاعضاء في نهاية الامر و يعتبرها غير كفأة للاستشارة و لكن وجودها من الزامية النصوص .

فاذا كان التسيير المقترح بعد اعادة الهيكلة يهدف اولا و قبل كل شئ الى رفع الانتـــاج عن طريق ادخال تقنيات جديدة في التسيير و في انجاز نمط الانتاج تبعا لاختيارات و استغلالات معينة مع استعمال وسائل انتاج . عقلانية اكثر ، فان هذا التنسيق يهـــدف الى اختيار نمط انتاج معين بامكانه تحقيق عائدات مرتفعة . و اختيار هذا النمط داخل المزارع انما يعود الى التنسيق بين مختلف اجهزة التسيير ، لكن كيف تضمن هذه الاخيرة مشاركة العمال بوصفهم اكثر الناس علما بالواقع و اول المعنيين بالامر ؟

اذا كانت النصوص تولي اهتماما واسعا لمشاركة العمال في اتخاذ القرارات ، فان الواقع اثبت عكس ذلك ، ففي كثير من الاحيان تتخذ القرارات من طرف المهندس المسير دون علم المعنيين بذلك ، و لذا تأتي القرارات في كثير من الاوقات بعيدة عن الواقع .

فالمشاركة في التسيير و التحكم في القرار تبدو منعدمة و ذلك للاختلاف في المستوى بين المهندس و العمال ، فالاول اصبح يشكل وصاية عليهم بل ان هؤلاء يرون فيه المسؤول الاول ولا يخالفون اوامره لا لشئ و انما لكونه معين من قبل الدولة .

من هنا يتضح جيد و انه من ناحية التسيير فالمزارع المعاد هيكلتها حافظت على نفس الاجهزة مع غموض دور كل منها باستثناء المهندس المسير المحمي بفضل القانون .

هذا من ناحية المشاركة الدخلية للعمال ، لكن هل استطاع التنظيم الجديد الافلات مـــن قبضة البيروقراطية (الوصاية) ؟

اذا كان النظام الجديد قد حاول التخفيف من الاعمال البيروقراطية التي قيدت عمـــل الوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا و ذلك بانشاء قطاع التنمية الفلاحية ليكون اقرب مـــن الوحدات و تكون مساعداته بجميع اشكالها قائمة على اساس منطقي ، فقد عمل هو الاخـــر - و لو في بعض الاحيان - على عرقلة العمل و ذلك بتدخله في الامور الداخلية للوحــــدة الانتاجية و تقديمه المساعدة بمعزل عن المعرفة الحقيقية للاحتياجات و يتجلى ذلك فيما يلي:

عمل الوحدة يتم على مستويات مختلفة خاصة مخطط التنمية و برنامج الانتاج الفلاحـــي و كما سلف الذكر ، فالمهندس يقوم بتحضير المخطط وفق المقاييس المعطاة من طـــرف الوزارة ، لكن قطاع التنمية الفلاحية يقدم المنهجية الضرورية لتنفيذ تلك المخططـــات و مشاريع الاستشار و يسهر على تطبيقها في الوحدات الانتاجية و يشارك ايضا في انجـاز

مخطط التنمية و كذا تقييم الاحتياجات المالية و كيفية الحصول على القروض ، زد علــــى فانه يتدخل في عملية التوظيف ، اذ ان الوحدة ليس لها الحق في تشغيل اي شخـص اذا اقتضت الضرورة بل الامر يعود الى قطاع التنمية الفلاحية الذي يرفض في كثير من الاحيــان ذلك باعتباره يزيد من المصاريف ، اضافة الى العتاد الذي تشكو المزارع من نقصه و الذي يقوم القطاع في اغلب الاوقات بعدم شراءه . و ما دام يملك معلومات كافية عن مجموع المزارع ففي اغلب الاحيان يساعد الوحدات الرابحة بينما تلاقي الوحدات الخاسرة بالرفض.

على هذا الاساس فقطاع التنمية الفلاحية يتدخل في كل اعمال المزرعة سواء كانت ادارية ام تقنية ، و في هذا الصدد يرى عبد المجيد جنان ان " قطاع التنمية الفلاحية الذي قدم رسميا على انه يتحمل مسؤولية الاستجابة لكل المتطلبات التقنية و الاقتصادية للوحــدات الانتاجية لم يترك للمنتجين الا وظيفتهم الاولى و هي عملية الانتاج " 1

و ما دام يقوم بدور مزدوج اداري و تقني ، فانه عوض الاجهزة السابقة لاعادة الهيكلــــة و هي مديرية التنمية الفلاحية في المجال للاداري و تعاونيات الزراعية البلدية للخدمات في المجال التقني الاقتصادي .

لذا فقطاع التنمية الفلاحية ما هو الا جهاز يجمع بين الاثنين الا انه يختلف عنهما فـــي كونه يسير من قبل اطارات تقنية حتى فيما يخص المجال الاداري .

مما سبق ذكره يبدو جيدا و أن انشاء قطاع التنمية الفلاحية انما جاء كاستجابة لتمركــز اكثر لسلطة القرار الاقتصادي اي الى مراقبة اكثر لنشاط المزارع من طرف الادارة ، فهــو يلعب دورا هاما في تنظيم الانتاج الفلاحي مباشرة و في تمركز مجموع العلاقات القائمـــة بين الوحدة الانتاجية و هياكل الدعم .

فقطاعات التنمية الفلاحية التي كان عددها 100 سنة 1982 ، هل هدفت حقيقة الى محــو الاثار البيروقراطية كما ركزت على ذلك النصوص الرسمية ؟

من خلال المهام التي تقوم بها و المدعمة بالنصوص فان قطاع التنمية الفلاحية لم تقـــض على تلك الاثار لان تمركز القرار بين يدها و بيد المهندس انما يعتبر اجراءا بيروقراطيــا عرقل عمل الوحدات ، كما وقف في طريق المنتجين للحيلولة دون المساهمة في اتخـــــاذ القرارات و هي الامور التي عانى منها قطاع الدولة قبل 1980 ، حيث أدى الانفراد فـــي

---

1) A.Djenane , op. cit. , P. 116

اتخاذ القرارات المصيرية للوحدة الانتاجية الى عدم التناسق بينهما و بين العمل المبذول من قبل المنتجين ، او الى عدم تماشي تلك القرارات و الاهداف الرئيسية للمزرعة .
لهذا الامر فان الهدف المرسوم من قبل الوصاية و المتمثل في ضرورة تكثيف الانتاج او تحقيق اي هدف انتاجي اخر يبدو و انه لم يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الاقتصادية ، التقنية و خاصة هدف الوحدة و المنتجين و المتمثل في تحقيق اكبر دخل ممكن .
و اذا كان هذا دور اجهزة الوصاية فان الوضعية التي آلت اليها القطاع الفلاحي انما ترتبط بمجموعة من العوامل منها :
- النظام الجديد لم يقض على فكرة العامل الاجير ، فالنمط السابق بقي ساري المفعول فالمنتج يتحصل في نهاية الشهر على الاجر بغض النظر عن الوضعية المالية ، و هذا ما ادى بالمنتجين الى التهرب من المسؤولية .
- قروض الحملة الانتاجية تقدم بصفة عادية مهما كانت الحالة المالية ، و في حالة رفض البنك لذلك فخزينة الدولة تقوم بتسديد الديون .

نتيجة عامة للفصل الثالث

واقع المزارع الفلاحية بعيلتها لا يعطينا صورة واضحة على ان تلك المزارع استطاعت فعلا الوصول الى الهدف الذي طالما رسمته السلطة السياسية ، فواقعها بعد اعادة الهيكلة لا يختلف كثيرا عن وضعها سابقا و ربما امكننا القول و انها تدهورت اكثر من الاول . فالمحافظة على التسلسل الهرمي السابق من جهة و تطعيمها من جهة أخرى ببعض الاطارات التقنية سواء كان على مستوى التسيير الداخلي او من خلال التأطير الخارجي كل ذلك ادى الى خنق تلك المزارع و تهميش العمال و هم المنتجون المباشرون. هذه الامور لم تكن اصلاحات بالمعنى الحقيقي للاصلاح او بالمفهوم الذي ارادته الدولة (السلطة) و انما مجرد اجراءات تنظيمية حاولت تغيير اوضاع القطاع عن طريق تعويض الوظائف و المناصب الملغاة سابقا بأخرى ، و ان كانت ظاهريا تختلف عن سابقتها فانها في الاصل ما هي الا صورة طبق الاصل لها و ان حملت اسماءا مختلفة .
اضافة الى النتائج السلبية الناجمة عن عملية اعادة الهيكلة فان هذه الاخيرة ادت الى تقليص قطاع الثورة الزراعية لصالح القطاع المسير ذاتيا .

خاتمة الباب الثاني

اذا كان التقييم المعد من قبل اللجنة الاقتصادية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني جاء شاملا لكل ايجابيات و سلبيات النظام السابق بصفة عامة و السياسة الاقتصادية بصفة خاصة ، و الذي شكل في نهاية الامر قاعدة ارتكز عليها النظام الجديد لرسم المحاور الكبرى لبناء جزائر الثمانينات ، كما يمكننا تأكيده بعد مرور عشرية من الزمن هو انه بقدر ما كان غفرا للسلطة في كشف تلك العيوب و العراقيل ، فانها لم تستطيع اخذ الدروس الناجعة لبناء الاقتصاد الوطني .
فالتركيبة المتباينة للقوى المكونة للسلطة السياسية المركزية و كذا ضعف الرؤية حول ما يجب ان يكون عليه واقع القطاع الفلاحي ، اضافة الى محاولة بعث قطاعات الاقتصاد الوطني دفعة واحدة و خضوعها لنفس نمط التسيير كان له شديد الاثر في وصول القطاع الى ما هو عليه الآن .

فاصلاح القطاع الذي انطلق من :

- اعتبار المشكلة تقنية و بالتالي حلها يتطلب تقليص الوحدات الانتاجية من حيث المساحة و تطعيمها بالاطارات التقنية لم يساهم في حل ازمة القطاع الفلاحي .
- ان تهميش الفلاحين عن التفكير حول اصلاح القطاع اولا و ابعادهم عن مركز اتخاذ القرار كان له تأثيرا على منحى سير نشاط الوحدات الانتاجية .
- اعتبار الفلاح دائما أجيرا ، بتلقيه الاجر عند نهاية كل شهر رغم التأكيد على ضرورة مشاركته في سير الوحدة الانتاجية جعله يتهرب عن تحمل المسؤولية .

و مهما كانت النتائج المترتبة عن اعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي فان العملية سمحت للدولة بمراقبة اكثر للقطاع خاصة بعدما ادمجت تعاونيات الثورة الزراعية ضمن القطاع المسير ذاتيا ، و بالتالي اصبحت تتحكم بقطاع زراعي يمتد على مساحة تقدر ب ٣ مليون هكتار .

و اذا كانت نظرة السلطة حول اصلاح القطاع قد ارتكزت مع بداية الثمانينات على اعادة هيكلته ، فان التدهور المستمر له مع بداية النصف الثاني من العشرية المنصرمة ، سمحت لهذا النظام باعادة النظر في تلك الطرق و تبني نظاما اكثر استقلالية من الاول .
فعلى اي اساس يرتكز النظام الجديد ؟

الباب الثالث : القطاع الفلاحي بين اعادة التنظيم و الخوصصة

اولا : التصور العام لاصلاح القطاع الفلاحي العمومي

ثانيا : اعادة التنظيم بين التصور التشريعي و الاقرار الحكومي

ثالثا : المستثمرات الفلاحية بين المعاناة المادية و التهديدات الخارجية

الباب الثالث : القطاع الفلاحي بين اعادة التنظيم و الخوصصة

كان للظروف الداخلية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال و الى غاية الثمانينات دورا كبيرا في تبني نمط معين من الانتاج و كذا طرق تسيير املاك الدولة، كما لعب الاتجاه العام للسلطة الحاكمة هو الاخر دورا في تدعيم تلك الاختيارات ، كما كان لنمط تسيير مؤسسات الدولة خاصة الصناعية منها اثرا على القطاع الفلاحي .

هذا القطاع عرف تطورا تنظيميا معتبرا سواء من حيث القوانين او الهياكل ، و تم ذلك تماشيا و مقتضيات التغير الاجتماعي و متطلبات السياسة الداخلية للبلاد بصفة عامة و الاقتصادية بصفة خاصة .

فبعد ما هيكلت اراضي الكولون في اطار التسيير الذاتي مشكلة بذلك القطاع الفلاحي العمومي ، اعيد هيكلتها سنة 1981 بسبب النقائص الناجمة عن نمط التسيير الاول ، و لم تكد تمضي 5 سنوات على هذه العملية حتى صدر القانون الرامي الى اعادة تنظيم كل المزارع التابعة للدولة .

و اذا كانت المواثيق و النصوص الرسمية للبلاد تنص على ضرورة اعادة النظر في طرق تسيير الاقتصاد الوطني كلما تطلب الامر ذلك ، فان ذلك لا يعني ابدا الخروج عن التوجهات الكبرى للدولة ، كما لا يعني خضوع كل القطاعات دفعة واحدة الى نفس الاصلاح بل لا بد من ان يعدل او ينظم كل قطاع وفق محيطه الخاص و العوامل المتحكمة فيه دون ان يؤدي ذلك الى حدوث نوع من الاختلال في الاقتصاد الوطني .

الفصل الاول : التصور العام لاصلاح القطاع الفلاحي العمومي

كان للوضعية المزرية التي آلت اليها اغلبية المستثمرات الفلاحية و المتمثلة في التدهور المستمر للانتاج و تزايد الديون ، اثرا على الوضعية الغذائية للبلاد التي اصبحت في تبعية مطلقة للخارج .

هذه الحالة ليست وليدة سنوات 85 - 86 ، لكن الواقع انه قبل ذلك الوقت كان الريع النفطي كفيلا بتغطية حاجياتنا من المواد المستوردة ، و بالتالي لم يكن هناك خوفا - باستثناء الحالات الطارئة التي يستعمل فيها الغذاء سلاحا في وجه الدولة المستوردة لموقف معين - ، لكن الانخفاض المذهل لاسعار النفط كان له اثرا سلبيا على ميزانية الدولة التي لم تعد قادرة على تغطية العجز المسجل في الميزان التجاري . في هذا الوقت بالذات اخذت قضية الازمة الاقتصادية تتصدر الاحداث الوطنية ، و هو الامر الذي تطلب اعادة النظر في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني .

عدم قدرة القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الغذائي تطلب حسب الهيئات المسؤولة اعادة النظر فيه و مبرراتها في ذلك كثيرة .

و نظرا لحداثة الموضوع و قلة المراجع التي تكلمت عنه ، ان لم نقل انعدامها سوف نركز في تحليلنا لهذا الفصل على الوثائق الرسمية خاصة الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني حول مشروع قانون متعلق بكيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة لاملاك الدولة و يحدد حقوق المنتجين و واجباتهم ، و كذا المنشور الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 30 أوت 1987 .

و سوف نحاول في هذا الفصل التعرض الى الدواعي الرسمية لاعادة التنظيم و الاجراءات التي اعتبرت ضرورية لذلك .

المبحث الاول : دوافع و مبررات اعادة التنظيم

تتمثل مبررات اعادة تنظيم القطاع الفلاحي حسب ما اعلنته الحكومة فيما يلي :

- تكوين المدخل

حسب المادة 11 من الامر 75 - 42 المتعلق بالتسيير الذاتي فان " كل عضو من المجموعة يتلقى جزءا من عائدات المستثمرة المسيرة ذاتيا تماشيا و العمل المبذول و النتائج المحققة " . فخلال السنة يحصل العمال على تسبيق يحدد على اساس الدخل النهائي او المتوقع للمزرعة . لكن الواقع اثبت عكس ذلك ، فالوضعية المالية للمزرعة ليس لها أي تأثير على تكوين دخل العمال ، فالدخل مضمون مهما كانت النتائج بفعل القرارات الادارية التي دخلت حيز التنفيذ منذ انطلاق تجربة التسيير الذاتي و هي في تناقض مع مبادئه الاساسية ." [1]

فالدخل محسوب على اساس عدد ايام العمل و ليس على اساس الانتاج ، و نفس الشيء بالنسبة للتمويل الانتاجي ، حيث يلاحظ ان القروض المخصصة للحملة مقدمة بصفة اتوماتيكية و مهما كانت الوضعية المالية للمزرعة ، و كل ذلك يعود الى انعدام الخطر بتوقيف المساعدة البنكية ما دامت خزينة الدولة كفيلة بتغطية العجز المقدر ب 20 مليار دج زد الى ذلك فان مناصب العمل غير المنتجة (الحراس ، رئيس الحظيرة ...) و التي بلغ عدد ايام العمل فيها الحد الاقصى ارتفعت الى ما يزيد عن 30 % من اليد العاملة الدائمة للمزرعة . هذا كله اثر سلبا على الوضعية العامة للمزرعة .

هذه الوضعية ادت بالحكومة الى اجراء تجارب على بعض المزارع محاولة الربط بين الدخل و الناتج ، و يؤكد تقريرها المقدم امام المجلس الشعبي الوطني انها تحصلت على نتائج سليمة ، فالمزارع التي سجلت عجزا قدر ب 60 مليار دج سنة 1986 ، سجلت ربحا قدر ب 27 مليار دج سنة 1987 .

---

1 _ Exposé des motifs de projet de loi N° 87/19 du 8/12/87 in les cahiers de la reformes . ENAG , T2 , 1989 , P.117

- التدخل في تسيير المستثمرات

نصوص التسيير الذاتي تؤكد على الاستعمال الحر لوسائل الانتاج من طرف المنتجين (المادة 3 ، الامر 75 ـ 42) و كذلك " مسؤولين عن تسيير المستثمرات الفلاحية المسندة اليهم (المادة 4 ، الامر 75 ـ 42) و ذات انتفاع غير محدود (المادة 2 ، نفس الامر) ، لكن الذي حصل في الميدان هو تدخل المحيط في تسيير الوحدات خاصة في المجالات الاتية : اعداد مخطط الانتاج ، تحديد الاستثمارات و توجيه التجهيزات ، تسويق المنتوجات الفلاحية و اختيار المرشحين في انتخابات هيئات التسيير .[1]

فسواء قبل 1980 او بعدها ، مخطط الانتاج يعد من طرف هيئات خارجة عن المزرعة . فمثلا قطاع التنمية الفلاحية يقوم في كثير من الاحيان بفرض مخطط معين دون مراعاة المعطيات الداخلية . كما ان عملية اعادة الهيكلة لم تقض على تلك السلبيات ، فمنصب المهندس المسير عرقل العملية اكثر مما ساعد ، هذا الاخير ما هو الا صورة طبق الاصل لمنصب المدير الذي اعتبرته اصلاحات 1975 سببا في فشل القطاع و عملت على الغائه . كذلك فعملية اختيار المرشحين في انتخابات هيئات التسيير كانت دائما من بين العوامل المعرقلة ، اذ ان التمثيل في معظم الحالات لا يعبر عن واقع المزرعة بسبب انه لا يتم على اساس الكفاءة و الخبرة بل على اساس معطيات ذاتية محضة .

- ميوع المسؤولية

كان لنظام تكوين الاجور و التدخلات المتعددة للمحيط و الاجراءات البيروقراطية دورا كبيرا في تهرب المنتجين المباشرين عن ممارسة المسؤولية و تركها لاشخاص اداريين اكثر منهم منتجين . فغياب عامل الربط بين الانتاج و الدخل جعل المنتجين مجرد اجراء و بالتالي لا دخل لهم في حياة المزرعة ما دام الدخل مضمون مهما كانت الوضعية للمزرعة ، فاذا كان الاجر ضمانة للعمال فانه في نفس الوقت عائقا للانتاج . هذا الوضع خلق نوعا من التقسيم داخل المزارع بين العامل المنتج مباشرة و العامل المسير مما اثر سلبا على التنظيم الداخلي للمزارع .

- الحجم الكبير للمزارع

اذا كانت مختلف الوثائق الرسمية للدولة قد اشارت الى ضرورة اعادة تنظيم قطاعات

---

1 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، رقم 10 ، الصادرة يوم 4 فبراير 1988 (الجزائر: المجلس الشعبي الوطني) ص 2

الاقتصاد الوطني كلما تطلب الامر ذلك ، فان التعرض للقطاع الفلاحي من طرف الدستور و الميثاق الوطني و كذا النصوص القانونية لم ينظر الى الحجم الامثل للمزرعة لا بصفة عامة و لا تماشيا و نوعية المحصول .

و بالرغم من اعادة الهيكلة التي شرع فيها سنة 1981 و الهادفة الى خلق وحدات انتاجية قابلة للحياة اقتصاديا و سهلة التحكم بشريا عن طريق تقليص حجمها ، لم تستطيع بلوغ هدفها . فحسب التقرير الحكومي يوجد حوالي 3400 مزرعة معدل مساحة الواحدة 800ه مع عدم التجانس احيانا . هذا الحجم شكل مصدر صعوبات لفلاحة كل المساحات و الاشراف على جميع الاعمال ، و تطبيق تقنيات التكثيف و تحقيق الاستثمارات الضرورية لصيانة وسائل الانتاج . 1

و نتيجة لاتساع المساحة كان عدد العمال في كل مزرعة مرتفعا (المتوسط 40 عاملا) و كلهم بعيدين عن المشاركة الحقيقية في حياة المزرعة ، باستثناء اعضاء لجنة التسيير .

- ركود الانتاج

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في توفير وسائل الدعم و الاسناد للقطاع فان هذا الاخير عرف ركودا في الانتاج خاصة المنتوجات الاستراتيجية (الحبوب، البقوليات ....) لفترة طويلة ، و ان كانت تختلف حسب نوع المنتوج اضافة الى التناقص المستمر في المردودية . على هذا الاساس اصبحت المزارع لا تتجاوب مع متطلبات السوق من جهة و مع التخطيط الاداري المسطر من جهة اخرى .

- عجز المستثمرات

استنادا الى التحليل المحاسبي للقطاع المسير ذاتيا ، تبين و انه خلال الفترة الماضية (عشرين سنة) عرف القطاع بمجمله عجزا مستمرا بل ان اغلبية المزارع لم تستطيع المحافظة على توازنها المالي رغم المساعدات المقدمة لها من قبل الدولة من حين لآخر ، بل و الفاعها للديون في بعض الاحيان مثل ما حدث عند تطبيق اعادة الهيكلة .

و اذا كانت بعض الوحدات قد عرفت تحسنا في وضعيتها المالية فان العجز الاجمالي السنوي المسجل في الوحدات العاجزة ارتفع الى 13 ٪ ، حتى وصل الى 2 مليار دج . 2

---

1 - الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، ص 2

-H. Roustoumi , op.cit. , P.118

- Ibid , P. 119/120

هذه باختصار المبررات الرسمية (الحكومية) لاعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، لكن الملاحظ هو ان مجمل الاسباب ذات ارتباط وثيق بالتنظيم الداخلي للقطاع ، و كأن هذا الاخير يعيش بمعزل عن بقية القطاعات و بالتالي لا يؤثر و لا يتأثر ، و مجرد القضاء على تلك الاسباب تعيده الى وضعه الطبيعي . هذا التبرير دفع بنا الى البحث عن العوامل الاخرى و التي يمكن ان يكون لها دخل في ذلك الاصلاح و نوجزها فيما يلي :

- اعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي انما تدخل في اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ككل فبعد ان مست عملية اعادة الهيكلة سنة 1981 كل القطاع الاقتصادي ، جاءت سنة 1987 و التي اعتبرت سنة الاصلاحات لادخال تعديلات على المؤسسات العمومية و هو ما تطلب بدوره تعديل القطاع الفلاحي .

التغيير الشامل للاقتصاد الوطني يدل على ان هناك عوامل مشتركة بين تلك القطاعات اثرت سلبا على عملها .

اولى هذه العوامل هو كونها قطاعات عمومية (تابعة للدولة) ، هذه الاخيرة تتحمل وحدها النتائج سواء بالربح او الخسارة ، اي ان خزينة الدولة تقوم بتصفية العجز كما تضمن استمرار دفع اجور العمال ، و لم تبادر و لو مرة واحدة بغلق وحدة انتاجية بسبب عجزها و هذا كله شجع على الهروب من المسؤولية .

خزينة الدولة تتكون في الاساس من عائدات النفط و الذي يشكل ما يفوق 90 % من الدخل الاجمالي للبلاد ، اهتزت بفعل الضربة القوية التي تعرض لها السوق النفطي سنوات 1980 و بلغت اشدها سنة 1986 . هذا الوضع الاقتصادي المتأزم و الناتج اصلا عن انهيار اسعار النفط ادى الى توقف الكثير من الوحدات عن العمل و هذا دفع بالدولة الى البحث عن سبيل اخر يساعدها على تخطي الازمة ، و جاءت فترة اعادة التنظيم و منح الاستقلالية كحل لها . مبرراتها في ذلك تعود الى كون القطاعات الاقتصادية كثيرا ما اشتكت من العراقيل البيروقراطية و الضغوطات الممارسة عليها من قبل المحيط بصفة عامة مما دفع بها في كثير من الاحيان الى المطالبة بالقضاء على تلك المعوقات .

- الفلاحة كمصدر للعملة الصعبة : اذا كانت السلطات الوصية واعية منذ زمن بعيد بقيمة الفلاحة ، و ما قد تحققه من عملة صعبة للبلاد فان اهتماماتها انصبت في العشريتين

الماضيتين على اقامة صناعة متينة بهمشة بذلك الفلاحة . و مع بداية الثمانينات عادت الفكرة من جديد و تجسد ذلك في تبني نمط انتاج يقوم على الصناعات الخفيفة خاصة الغذائية لما توفره من منفعة للمواطنين . لكن استمرار الدخل المعتبر للمحروقات جعلنا في مأمن من الوقوع في المجاعة ، و جاءت سنة ١٩٨٦ واضعة البلاد امام الامر الواقع مؤكدة لها مدى الاختلال و عدم التوازن في اقتصاد الدول المعتمدة على مصدر واحد للدخل خاصة تلك المتعلقة بالثروة الزائلة .

ما دام اذن المصدر المعتمد عليه غير مضمون ، فهذا دفع بنا الى الالتفات نحو الفلاحة باعتبارها قطاع استراتيجي و ثروة دائمة .

- ضمان الاكتفاء الغذائي : و هو ذو صلة وثيقة بالعنصر السابق ، فمن خلال الاحصائيات المتوفرة تأكد و ان البلاد فيهتبعية مطلقة للخارج خاصة الدول الامبريالية العظمى (الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ...) و هذا الامر من شأنه تعريض البلاد الى اي خطر خاصة و ان تلك الدول اصبحت لا تتردد في اشهار سلاح الغذاء في وجه الكثير من دول العالم الثالث ، لانه السبيل الوحيد للضغط عليها . فمشكلة القوة العسكرية لم تعد نافعة بقدر الغذاء ، و ذلك يعود الى كون كل الدول بما فيها الفقيرة اصبحت تختزن ارقى و احدث الاسلحة .

و من اجل تجنب اية مجابهة كانت و لاي سبب ، اصبحت قضية تحقيق الاستقلال الغذائي للشعب ضرورة ملحة خاصة و ان هذا الاخير لا يزال يعرف ارتفاعا ملموسا في نسبة عدد المواليد (٣ ٪ سنويا) و من تهميش الفلاحة و الانخفاض في ايرادات البلاد فانه سيتعرض الى المجاعة لا محالة اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لذلك.

و من جهتنا نرى و انه اضافة الى كل ما سبق ذكره ، فعملية تنظيم القطاع الفلاحي لا تزال مرتبطة كل الارتباط بتنظيم بقية القطاعات الاقتصادية ، فلم نشهد منذ الاستقلال - و لو مرة واحدة - و ان القطاع الفلاحي لقي اهتماما من قبل السلطة السياسية بمفرده ، فكل مرة تطرح فكرة اعادة النظر في طرق تسيير الاقتصاد الا و تشمل القطاعات جميعا . فالتسيير الذاتي مس كلا من الفلاحة و الصناعة ، نفس الشئ بالنسبة لاعادة الهيكلة ، و اخيرا ارتبطت فكرة اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية باستقلالية المؤسسات .

فرغم اختلاف المجالين سواء من حيث تابع الانتاج او اليد العاملة ، و علاقة كل واحد منهما بالمحيط و الشروط الداعية لاستمرار وجوده الا انهما يخضعان دائما الى نمط واحد من التنظيم ، و هذا ان دل على شيء انما يدل على الرؤية الضيقة للسلطة السياسية التي لم تحاول اعطاء كل مجال حقه بالرغم من الوسائل المتوفرة لديها . كذلك تركيزها على الجانب التقني اكثر مما تركز على العنصر البشري باعتباره المحرك لأي نشاط مهما كان . فمهما توفرت الوسائل المادية تعتبر غير ناجعة اذا لم تدعم بالعقل البشري المتحكم . فالشيء الملاحظ هو ان هناك تفاوتا كبيرا بين العقلية المسيرة و ما يجب ان يسير و لو عدنا قليلا الى الوراء نجد انه بالرغم من الاصلاحات المتكررة التي ادخلت على القطاع الفلاحي فانه لم يستطيع الوصول الى نتيجة ايجابية .

ما السبب في ذلك ؟ هل قلة الامكانيات أم عدم صلاحية الأساليب المتبعة ؟

الاجابة المطلقة عن ذلك تعتبر امرا صعبا ، لان الفشل تشترك فيه مجموعة من العوامل لكن مع بعض التفاوت النسبي .

و بغض النظر عن كل تلك الاسباب التي أدت الى اعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، فان ما نؤكد عليه هو ان العملية طرحت في فترة تميزت باعطاء الاقتصاد الوطني الكثير من الحرية او ما يعرف برفع الوصاية عنه . فبعد ما خضع سنوات عديدة لسيطرة الدولة الامر الذي اعتبره الكثير سببا رئيسيا في التدهور العام ، دخل عهدا جديدا من الاستقلالية كسبيل لتحقيق الفعالية الاقتصادية .

هل يمكن اعتبار ذلك الاجراء عاملا قويا لتحقيق ذلك ؟ ام ان تهرب الدولة من المسؤولية و القاءها على عاتق المسيرين لتسيير النشاط ؟

ما يمكن تأكيده هو انه اذا كانت الاستقلالية تخلق نوعا من الفعالية و التزام الافراد بالعمل اكثر من الاول ، فانها من جهة اخرى قد يترتب عنها الكثير من السلبيات .

هذه باختصار الدوافع و المبررات لاعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، فما هي اذن الاجراءات الواجب اتباعها للوصول الى ذلك التنظيم ؟

المبحث الثاني : اجراءات اعادة التنظيم

نتيجة لكل تلك الاسباب تم طرح مشروع اعادة تنظيم* المستثمرات الفلاحية كعلاج للخلل الوظيفي الذي يعاني منه القطاع .

و من اجل الوصول الى الهدف المنشود و المتمثل في اقامة مستثمرات فلاحية تتمتع بالاستقلالية في كل الاعمال ، و تجنبا لأي خلاف قد ينشب عن عملية اعادة التنظيم فقد رأت الهيئات الوصية ضرورة وضع خطوات مرحلية و متكاملة لانجاح ذلك .

و سنركز على المنشور الوزاري المشترك الصادر في 30 أوت 1987 و كذا التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 27 ديسمبر 1987 للتعريف بالجهات المكلفة بالعملية و المراحل اللازم اتباعها .

المرحلة الاولى : التنظيم الداخلي

و فيها يتم الشروع في التنظيم داخليا عن طريق تكوين جماعات المنتجين و اللجنة الداخلية لاعادة التنظيم

1 ـ تكوين جماعات المنتجين

استنادا الى المنشور الوزاري المشترك فانه يتم في مرحلة اولى توزيع العمال الدائمين و المؤطرين للمزرعة الأم على مجموعات ، و يراعى في ذلك التقسيم الاختيار الحر حسب تناسب و ميولات الاعضاء ، كما يراعى عدم التدخل الخارجي .

تتكون الجماعة في الاصل من 3 اعضاء كحد ادنى على الا يتجاوز الحد الذي بامكانه اعاقة العمل . تتولى المجموعة المسؤولية المباشرة و كذا التحكم في جميع الانشطة المرتبطة بالانتاج .

و يقصد بالعمال الدائمين اولئك الذين يتمتعون بالصفات التالية :

- ان يكونوا قد مارسوا اعمالا في المزرعة حتى الموسم 86 / 87 .
- العمال التقنيون (المهندسون ...) سواء كانوا عمالا مباشرين بالمزرعة الاشتراكية ام موظفين بقطاع التنمية الفلاحية .

---

* لمزيد من التفاصيل حول اجراءات اعادة التنظيم انظر :
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة و الصيد البحري ، وزارة المالية و وزارة الداخلية ، منشور يتعلق بكيفيات تطبيق تدابير اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي ، 30 أوت 1987

بالاضافة الى حالات اخرى تمس كل من سبق لهم العمل بالقطاع و هم الآن اما :
- في وضعية انتداب لاسباب تقتضيها مصلحة الخدمة في هياكل اخرى تابعة للقطاع الفلاحي.
- معنيون بتقليص عدد العمال خلال الموسم 86 / 87 في اطار تطبيق التعليمة رقم 1114 الصادرة بتاريخ 9 نوفمبر 1986 و المتعلقة بمردودية المزارع الاشتراكية .
على هذا الاساس تحدد قائمة المستفدين من طرف رئيس العمال و المسير (المهندس) بالتنسيق مع الجمعية العامة لعمال المزرعة الأم .[1]
ما يلاحظ هنا هو ان العمال المتوقفون عن العمل مثلا سنة 1986 و كذا المتحصلون على التقاعد في نفس السنة معنيون من الاستفادة .

2 - اللجان الداخلية

ينص المنشور الوزاري المشترك على تكوين لجان داخلية لاعادة التنظيم و هي لجان مؤقتة تمارس مهامها في الفترة الانتقالية .
فبعد تكوين المجموعات الجديدة في المستثمرة الأم ، تنشأ اللجان الداخلية مشكلة من ممثل واحد عن كل جماعة ، و بذلك تحل هيئات التسيير السابقة لاعادة التنظيم و التي تصبح عديمة المفعول ، باستثناء الرئيس و المهندس اللذان يستمران في مهامهما لضمان تسيير المزرعة حتى تتم اقامة المستثمرات الفلاحية الجديدة بصورة قانونية و نهائية .
تتمثل مهام اللجنة الدخلية التي تضم اضافة الى الممثلين الرئيس و المسير في :

أ - صلاحيات في اعادة التنظيم

و تتمثل في توزيع اراضي المزارع بين الجماعات الجديدة ، تخصيص وسائل الانتاج الممتلكة من قبل المزرعة الاشتراكية و تحديد شروط الاستخدام المشترك للهياكل و التجهيزات غير القابلة للتوزيع ، و تقديم العون للاجهزة المكلفة بتعيين حدود المستثمرات الفلاحية الجديدة و رسمها و تقييم الممتلكات ، و كذلك اقتراح عدد من العمال الزراعيين او الشبان للاستفادة من الاراضي المتبقية بعد عملية التقسيم .

ب - صلاحيات في مجال التسيير

الى جانب قيامها باعمال اعادة التنظيم ، فاللجان الداخلية تمارس مهمة اتخاذ القرارات اللازمة لاستمرار النشاط العادي في المزرعة خلال الفترة الانتقالية و كذا متابعة اعمال

---

1 - المنشور السابق الذكر ، ص 2

- التنفيذ بالتنسيق مع المسير و الرئيس .

كيفيات توزيع الاراضي و وسائل الانتاج

تتولى الجماعات الجديدة توزيع الأراضي بحرية و عدل مع مراعاة تجانس المستثمرات من جهة ، و من جهة اخرى ضرورة تماشي حجم الاراضي الممنوحة و طاقة عمل الجماعة المسندة اليها . كما تلزم الجماعات المستفيدة من خدمة الارض مباشرة و المحافظة على طابعها الفلاحي .

فيما يخص الاراضي الزائدة اي التي تتجاوز طاقة عمل الجماعات او بسبب عزلتها فيرى المنشور الوزاري ضرورة منحها لجماعات جديدة بناءا على اقتراح اللجنة الداخليـــة لاعادة التنظيم ، كما ان الاراضي التي يمكن استغلالها جماعيا بسبب صغر الحجم او العزلة فتمنح بصفة استثنائية على اساس فردي، و في كلتا الحالتين يستفيد منها :

- العمال الموسميون مع مراعاة الاقدمية في المزارع الفلاحية الاشتراكية .
- الشبان الفلاحون ، ابناء المزارعون ، و خريجي التكوين الفلاحي .[1]

تخصيص التجهيزات و الهياكل الاساسية

بعد ضبط عمليات توزيع الاراضي على الجماعات الجديدة المنبثقة عن اعادة تنظيم المزرعة الأم تتولى اللجنة الداخلية المكلفة باعادة التنظيم ، تخصيص المعدات ، الادوات ، المباني و المنشآت و المواشي و غيرها من عوامل الانتاج ، مع مراعاة مدى توفرهـــا و احتياجات المستثمرات الجديدة . اما الوسائل غير قابلة للتوزيع فيكون استغلالها جماعيا . و في كلتا الحالتين حددت التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 27 ديسمبر 1987 اسس التنازل عن الاملاك .

فيما يتعلق بالعتاد و التجهيزات فقيمتها الدنيا تحدد على اساس :

50 % من قيمة الاقتناء بالنسبة للاملاك المحصل عليها ابتداءا من 1982 .

40 % من قيمة الاقتناء بالنسبة للاملاك المحصل عليها بين 1979 / 1981.

30 % من قيمة الاقتناء بالنسبة للاملاك المحصل عليها بين 1974 / 1978 .

20 % من قيمة الاقتناء بالنسبة للاملاك المحصل عليها قبل 1974 .

اما الهياكل و التجهيزات التي لا يمكن توزيعها ، فتقيم على الاسس السابقة على ان

---

1 ـ المنشور السابق الذكر ، ص 3

تتقاسم جماعات المنتجين المبلغ المطابق بنسب عدد المنتجين .

اما اجراء دفع مبلغ الممتلكات المتنازل عنها فيتم من خلال تحديد أجل تسديد يضبط بين جماعات المنتجين و البنك الفلاحي ، اخذا بعين الاعتبار القدرات المالية للوحدات الجديدة بطرقة تسمح لها بالعمل بصورة طبيعية و لضمان تسديد قيمة الاملاك المتنازل عنها.[1]

كيفيات منح اراضي المستثمرات الفلاحية الجديدة

بعد استكمال كل الاجراءات الاولية من تكوين الجماعات الجديدة و توزيع الممتلكات تصبح ضرورة تعيين الحدود امرا حتميا حتى تتمتع بالطبيعة القانونية . تتولى المهمة مصالح مسح الاراضي بتعيين الحدود الخرائطية للمستثمرات الفلاحية الجديدة و وضع علامات تجسيد هذه الحدود في الميدان من قبل تقني راسم للحدود تابع لمصلحة مسح الاراضي تحت قيادة اللجنة التقنية المحلية . و تتمثل مهمة هذه الاخيرة في :

- توفير جميع الوثائق و البيانات المفيدة لوضع حدود الوحدات الجديدة المنبثقة عن اعادة التنظيم و رسمها و ذلك بالاتصال مع اللجنة الداخلية لاعادة تنظيم المزارع .
- القيام عند اللزوم باثبات اتفاق الجماعة المعنية و المالكين المجاورين على الحدود الفاصلة لاراضيهم و التوفيق بينهم قدر الامكان في حالة اختلافهم .
- أبداء الرأي المدعوم بجميع الوثائق و لا سيما الشهادات و مستندات الملكية الى اخره في المنازعات التي يتعذر تسويتها بالتراضي .

و ما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان عملية تعيين الحدود تتم بمحضر ممثل الوحدة المعنية بالامر و عضو من اللجنة الداخلية لاعادة التنظيم و الملاك المجاورين او وكلائهم الذين يجب ان يبينوا للعون راسم الحدود الحواجز التي تفصل بينهم .

اما قرار التخصيص (الاستفادة) فيتضمن تكوين الجماعة و المشتملات العقارية للمزرعة و قوائم الممتلكات و قيمتها ، و تسمى هذه القرارات بعقود الاستفادة (التخصيص).

ان الولاة هم المختصون باعداد قرارات التخصيص و تسليمها لكل جماعة او مستفيد و تنص هذه القرارات على الواجبات التي يلتزم بأدائها المستفدون و هي :

خدمة مجموع المساحة خدمة صحيحة .

المحافظة على الوجهة الفلاحية للاراضي .

---

1 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE , MINISTERE DE L'AGRICULTURE , DES FINANCES , DE L'INTERIEUR , Instruction du 27 Decembre 1987 , P. 76

احترام تجانس الاراضي و وحدتها .

و مقابل هذه الواجبات تنص قرارات التخصيص على منح الانتفاع الدائم غير المحدود بالاراضي و الوسائل المخصصة للمستفيدين ، و لكي تصبح عقود الاستفادة نهائية يجب ان تصدق تصديقا توثيقيا .[1]

المرحلة الثانية : عملية التحكيم و التقويم

و فيها تأخذ العملية بعدها المحلي حيث يتم تكوين لجان تقنية محلية على مستوى الولايات تتولى المساعدة التقنية و التحضيرات المختلفة و كذلك اجراءات تقويم الممتلكات و الاصلاح المالي . تضم هذه اللجان ممثلين عن الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين و عن مصالح الفلاحة و المالية و مسح الاراضي و عن قاضي او موثق ، كل هؤلاء يعينون من قبل الوالي الذي يمكن له اقامة لجان مماثلة على مستوى البلدية او مجموعات عشر مستثمرات يتم التنسيق داخل اللجنة من طرف احد اعضائها المعين من قبل الوالي .

تتمثل صلاحيات اللجنة التقنية المحلية فيما يلي :

- الجرد المادي لوسائل الانتاج التي تتكون منها املاك المزارع .
- تنصيب اللجان الداخلية لاعادة التنظيم .
- الاشراف على تكوين الجماعات و تنصيبها .
- ضبط قائمة الجماعات الاضافية و المترشحين للاستفادة الفردية و المعدة اصلا من طرف اللجنة الداخلية لاعادة التنظيم .
- تقديم المساعدة الى اللجان الداخلية و الجماعات الجديدة بشرط الا يتحول هذا الدعم الى تدخل في الشؤون الداخلية للمزرعة و لا بالاضطلاع بالمسؤوليات المسندة للمنتجين .
- اثبات توزيع الاراضي و وسائل الانتاج مع التأكيد من الطابع المتجانس الذي يجب ان تكتسبه المستثمرات الفلاحية الجديدة و من التزام كل جماعة بفلاحة جميع الاراضي المخصصة لها فلاحة صحيحة .
- تحرير محاضر المستثمرات الفلاحية الجديدة بموافقة اللجان الداخلية لاعادة التنظيم .
- التفاوض مع الجماعات في حالة الاختلاف على توزيع الاراضي و وسائل الانتاج حتى تتوصل الى حل يرتضيه الجميع .

---

1 - عمر صدوق ، المرجع السابق الذكر ، ص ٥٧ / ٥٨ .

- رفع تقرير الى الوالي قصد التحكم في كل امر يصعب حله. فيما يخص تكوين الجماعات او توزيع الاراضي .

- المشاركة في عملية رسم الحدود و التقييم المالي للممتلكات .

- تقديم تقارير عن مدى تقدم العمليات المختلفة .[1]

تنتهي مهمة هذه اللجان تجاه كل مزرعة فور اصدار الوالي لقرار توزيع الاراضي ، و من ثم يتبين كيف منحت الوالي اختصاصات واسعة في تطبيق قانون اعادة تنظيم القطاع الفلاحي. نقطة اخرى تجدر الاشارة اليها و هو نص المنشور على تأكد اللجان من التزام الجماعات بفلاحة جميع الاراضي فلاحة صحيحة ، و هنا نتساءل عن كيفية مراقبة اللجان لذلك مادامت مهمتها مؤقتة تنتهي بدخول المزرعة الوضعية القانونية الجديدة .

المرحلة الثالثة : التكوين القانوني للمزارع الجديدة

و هي مرحلة التكوين القانوني للمزارع الجديدة ، حيث تلزم كل جماعة ان تتشكل في صورة مستثمرة فلاحية جماعية يثبتها محضر مسجل يبين على الخصوص تشكيل الجماعة و الممتلكات العقارية للمزرعة و قوائم الممتلكات و قيمتها و ذلك على اساس قرار الاستفادة المعد من قبل الوالي ، و ملف تقويم الممتلكات و بيعها ، و يكون العقد محل تصديق توثيقي .[2]

المرحلة الرابعة : الاصلاح المالي للمزرعة الأم

و تتعلق بالاصلاح المالي للمزرعة القديمة ، فبمجرد تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة تحل المزرعة القديمة و تقوم المصالح المالية بالتطهير المالي لها ، و بعد هذا التطهير تصب مجموع الحواصل الناتجة من بيع الممتلكات و كذلك الفوائض المالية للمزرعة في الخزينة العمومية التي تقوم بدورها بالتكفل ببقية ضروب العجز المتراكمة في المزرعة الى غاية يوم انشاء الجماعات الجديدة .[3]

الملاحظ هنا هو ان كل المزارع تنطلق من وضعية مالية واحدة سواء كانت رابحة ام خاسرة. هذا كل ما يتعلق بالمبررات و الاجراءات التي رأتها الحكومة ضرورية لاعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي ، اما عن الاسس القانونية التي ارتكز عليها ذلك التنظيم فستكون محور الفصل الثاني من هذا الباب .

---

1 - المنشور السابق الذكر ، ص 5

2 - نفس المرجع ، ص 6

3 - نفس المرجع ، نفس الصفحة

نموذج قرار تخصيص الاراضي لجماعة منتجين

ولايــة ....

قرار تخصيص الاراضي في سورة انتفاع غير محدود لجماعة منتجين.

ان والي ولاية ....

بناءا على الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 ماي سنة 1969 المعدل و المتمم و المتضمن قانون الولاية و لا سيما المادة 150 منه

بمقتضى التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 30 أوت 1987 و المتعلقة بكيفيات اعادة تنظيم المزارع الاشتراكية .

و بعد الاطلاع على محضر توزيع الاراضي الذي يلزم جماعات المنتجين في المزرعة الاشتراكية

....

....

يقرر ما يلي

المادة الاولى : يحدد الوعاء العقاري للمزرعة الجديدة المسماة ....

....

البالغة مساحتها ....

و الواقعة في بلدية ....

بالمكان المسمى ....

و المنبثقة عن اعادة تنظيم المزرعة الاشتراكية

....

طبقا للبيانات المذكورة في محضر تعيين الحدود و رسمها و مخطط المساحة المرفقة كلها في ملحق بهذا القرار.

المادة 2 : يخصص هذا الوعاء العقاري للجماعة المتألفة من المنتجين الآتية اسماؤهم

- (الاسم و اللقب ، تاريخ و مكان الميلاد) ..

- ....

.... -

المادة 3 : لكل واحد من المنتجين المذكورين اعلاه حق على الشياع و باقساط متساوية في الانتفاع غير المحدود بالوعاء العقاري المخصص.

المادة 4 : يتعين على الجماعة في مقابل هذا الانتفاع غير المحدود ، خدمة مجموعة المساحة المخصصة خدمة صحيحة ، و المحافظة على وجهتها الفلاحية و احترام تجانسها و وحدتها .

المادة 5 : يسجل الوعاء العقاري المخصص في سجل مشتملات املاك الدولة .

المادة 6 : ينشر هذا القرار في مصنف الاعمال الادارية للولاية .

نموذج قرار تخصيص الاراضي بصورة فردية

ولايـــة ....

قرار تخصيص الاراضي لانتفاع الافراد بها بصورة غير محدودة

ان والـي ولايـة ....

بناءا على الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافـــق 23 ماي 1969 ، المعدل و المتمم و المتضمن قانون الولاية و لا سيما المادة 150 منه .

بمقتضى التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 30 أوت 1987 و المتعلقـة بكيفيات اعادة تنظيم المزارع الاشتراكية .

و بعد الاضطلاع على محضر توزيع الاراضي الذي يلزم جماعات المنتجين فـــي المزرعة الاشتراكية ....

يقرر ما يلـي .

المادة الاولى : يخصص قسم ، اقسام الارض رقم ....

البالغة مساحتها ....

الواقعة في بلدية ....

بالمكان المسمى .... المقطع المسحي رقم ....

المنبثقة عن اعادة تنظيم المزرعة الاشتراكية ....

....

لينتفع بها بصورة فردية و لمدة غير محدودة المنتج الفلاحي المذكور ادناه

(الاسم، اللقب، تاريخ و مكان الميلاد)

المادة 2 : يتعين على المنتج الفلاحي في مقابل حق الانتفاع الممنوح له ، ان يفلـــح مجموع المساحة المخصصة له فلاحة صحيحة ، و ان يحافظ على وجهتها الفلاحية و يحتـــرم تجانسها و وحدتها .

المادة 3 : يثبت قسم ، اقسام الارض المخصصة في سجل مشتملات املاك الدولة .

المادة 4 : ينشر هذا القرار في مصنف الاعمال الادارية للولاية .

الفصل الثاني : اصلاح القطاع بين التصور التشريعي و الاقرار الحكومي

اذا كان المنشور الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 30 أوت 1987 كافيا - حسب الحكومة - لاعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي ، اذ شرع في العملية في شهر سبتمبر فان ذلك كله لم يمنع من ضرورة عرضه على المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه . لذا نحاول في هذا الفصل التعرض الى اهم اسس التنظيم الجديد و كذا التناقضات التي احتواها ، محاولين ابراز مدى استمرارية القواعد التي تحكم القطاع الفلاحي العمومي من جهة و من جهة اخرى معرفة الهيئة التي تعود اليها سلطة اصلاح الاقتصاد .

المبحث الاول : المحاور الكبرى لعملية اعادة التنظيم

بعد تجربة التسيير الذاتي و اعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي، دخل هذا الاخير منذ 1987 مرحلة جديدة من مراحل الاصلاح و هي مرحلة اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية[1]. ففي اطار الاصلاحات الشاملة التي مست الاقتصاد الوطني ، اريد لمصطلح اعادة التنظيم ان يكون اداة تعبير عن الوضع الجديد الواجب ان يكون عليه القطاع ، فهو اذن تصورا نظريا لوضعية الفلاحة من طرف المسؤولين الذين رأوا و ان العجز المزمن الذي يعرفه القطاع انما يعود الى اسباب تنظيمية ، لذا تطلب الامر اعادة النظر في ذلك التنظيم عن طريق ادخال تنظيم اخر يقوم على اسس جديدة . و هنا نتساءل : اعادة تنظيم ماذا ؟

القانون ينص على اعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي ككل ، و هذا الاخير عبارة عن تناسق و تكامل مجموعة من العناصر التي لا يمكن لاحدها العمل دون الاخر ، فهناك عنصر التسيير الداخلي ، العلاقات المهنية ، التمويل ، التسويق ... الخ .

فعملية اعادة التنظيم تطلبت اعادة النظر في كل تلك العوامل حتى يمكنها العمل سويا و توعية العنصر البشري بالمتطلبات الجديدة حتى لا يكون هناك قطيعة بين المادة المتوفرة و الذهنية المتحكمة (المسيرة) .

---

1 _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الشعبي الوطني ، قانون رقم 87 / 19 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر 1987 . يتضمن كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم (الجريدة الرسمية) عدد 50 ، الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 ، ص 1918 .

اذا كانت اسباب الاصلاح متعددة ، فما هي الاهداف المتوخاة من وراء هذا التنظيم ؟
ما هو التصور الرسمي للوحدات الفلاحية المعاد تنظيمها ؟
كبقية القطاعات الاخرى التي عرفت اصلاحات شاملة ، فطرح فكرة اعادة التنظيم يعني و ان الفلاحة الى غاية 1987 لم تستطيع تحقيق اهدافها التي اصبحت ضرورية جدا مع انخفاض عائدات النفط .

" فلقد كشفت طريقة التسيير السابقة بالنيابة عن الفلاح عن قصورها و حدودها ، فلم يتحقق التسيير المنسجم و بالتالي المنافسة على مستوى الانتاج ، و كذا نفسية المساعدة النهائية للدولة ، ... و بتطبيق ذلك على التكفل بالفلاحة و الفلاح ، و الفلاح و التداليف مرورا بجميع الصيغ التي اعتمدت لتخليص الفلاحة من حالة العقم الذي اصابها " [1]

و لتحليل الاهداف و الطابع القانوني ، نعود الى المنشور الوزاري المشترك الصادر في 30 أوت 1987 و كذا القانون 87 - 19 الصادر في 8 ديسمبر 1987 و المتضمن ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم و استنادا الى ذلك حددت الاهداف كما يلي :

- تحديد قواعد استغلال الاراضي الفلاحية المحددة بموجب المادة 19 من القانون 16/84 المؤرخ في 30 جوان 1984 و المتعلق بالاملاك الوطنية .
- تحديد حقوق و واجبات و مسؤولية المنتجين الفلاحين وفقا لمتطلبات الفعالية الاقتصادية لتحقيق نجاعة الاصلاح الاقتصادي الوطني .
- تحقيق توزيع عقاري للمستثمرات الفلاحية قصد جعلها سهلة التحكم ، و ناجحة اقتصاديا
- رفع الانتاج و الانتاجية من اجل تلبية الحاجيات الغذائية للسكان و احتياجات الاقتصاد الوطني .
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الاراضي و ذلك بالقضاء على العراقيل داخلية كانت ام خارجية .
- القضاء على الدخل المضمون و اقامة علاقة خاصة بين دخول المنتجين الفلاحيين و حاصل الانتاج وهو ما يعني ربط الاجور بالارباح بمدى ما يتحقق من ربح تشجيعا للعمل و زيادة الانتاج . [2]

1- احداث اقتصاد ، العدد 21 ، اكتوبر 1987

2 - القانون 87 / 19 ، المرجع السابق الذكر ، ص 1919

و في هذا الصدد كتبت مجلة احداث اقتصاد ما يلي :

" يفهم من هذا التنظيم الجديد ادخال مرونة على التخطيط و الاجراءات و ربط التخطيط بسير السوق او بعبارة اخرى اعادة النظر في قواعد التسيير السابقة عبر تثبيت مبادرة و مسؤولية المنتجين بخلق المنافسة و تخليص الدولة من اعباء المساهمة المالية النهائية المتمثلة في العجز المزمن لمشرات المزارع " 1

هل نفهم من كل ذلك نهاية مأزق النصوص و نمط تسيير استهلك اموالا كثيرة دون الوصول الى نتائج معتبرة بل نهاية تنظيم مركزي اصبح غير قادر على حل مشكل الانتاجية ؟

المؤكد ان القطاع الفلاحي قد عانى طويلا من تقايض الارادة السياسية و العراقيل البيروقراطية ، العجز ، الفوضى ، الاسعار و شبكات التوزيع جنبا الى جنب .

و لذا " استهدفت عملية اعادة التنظيم وضع الفلاحة في قلب التنمية الاقتصادية ،و يعترض في التنظيم الجديد انه انطلق من حصيلة تجارب فاشلة و نتائج سلبية ، اقتضت تنظيم يعيد النظر في العلاقات بين الدولة و الفلاح و الارض "2

اما عن الاسس القانونية لتجديد القطاع و اعطاءه دفعا قويا ، فقد تجسدت في القانون 87 - 19 الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 1987 .

يتكون القانون من 48 مادة موزعة على 4 اجزاء ، منها الاحكام العامة ، تكوين المستثمرات الجديدة و كذا التعديلات التي يمكن حدوثها و في الاخير احكام خاصة .

و لتحليل مختلف العناصر ، نحاول تقسيم القانون الى محاور رئيسية .

- المحور الاول : طبيعة الاملاك المراد تنظيمها

حسب المادة 3 من القانون 87 - 19 ، فان الاراضي المعنية بالامر او التي ينظمها القانون تتكون من مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة مع ضرورة تطابق مساحتها مع عدد المنتجين المكونين لها ، و طاقتهم على العمل و مع مناهج الانتاج المتوفرة و المستخدمة و قدرات الاراضي .

و تتضمن الاملاك الوطنية كل انواع الاستغلالات السابقة ، سواء اكانت تسيير ذاتي ام قطاع الثورة الزراعية ، باستثناء 3 انواع حددها القانون في مادته الرابعة و هي :

المزارع النموذجية ، مؤسسات التكوين و البحث و معاهد التنمية .

---

1 - مجلة احداث اقتصاد ، العدد السابق الذكر.

2 - نفس المرجع .

المحور الثاني : حق الانتفاع

نص القانون في مادتيه (5، 7) على ان الدولة تمنح للمنتجين المكونين للمستثمرات الفلاحية المنبثقة عن اعادة التنظيم حق الانتفاع الدائم على مجمل الاراضي التي تتألف منها المستثمرة ، لكن حق الانتفاع يربطه القانون بضرورة دفع اتاوة (غرامة) مالية للدولة من قبل المنتجين و لم يحدد القانون نسبة الدفع ، و ترك لقانون المالية مهمة تحديد وعاءها و طرق الحصول عليها . و يضيف القانون على انه بالنسبة للارض تحتفظ الدولة بملكيتها بينما تتنازل عن بقية الممتلكات الى المستفدين بمقابل مالي .

كل الحقوق العينية العقارية التي تمنح للمنتجين على الشيوع و بالتساوي بين أعضاء الجماعات تكون قابلة للنقل و التنازل و الحجز ، اي ان العلاقة تأخذ طابع الكراء او تأجير الارض من طرف الدولة للفلاح .

- المحور الثالث : وظيفة الدولة

استنادا الى المادة 2 من القانون 87 - 19 فالدولة تقوم بوظائف محددة في المجال الفلاحي و ذلك في اطار تحقيق التنمية الشاملة و كذا ضمان مسار وحدوي للتنمية الفلاحية و تتلخص مهامها فيما يلي :

التوجيه العام للنشاطات الفلاحية .

تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الفلاحي .

السعي الى تطوير و لامركزية ميادين الدعم و الاسناد للانتاج الفلاحي .

على هذا الاساس نلاحظ و ان الاستغلال الجماعي للاراضي محدد باطار عام مرسوم من طرف الدولة لا يمكن لهم الخروج عنه . فالدولة لا تتلقى اتاوة فحسب و ترك الباقي للمنتجين بل ان تدخل الدولة يكون خارجيا ، اي دون وجود تمثيل لها داخل المستثمرة ، و هذا الحضور الخارجي انما أخذ اطارا عاما (شاملا) بحيث لا يمكن للمنتجين التحرك بحرية الا ضمن الاطار المحدد مسبقا من طرف الدولة .

- المحور الرابع : طرق الاستغلال

حسب ما نصت عليه المادة 9 ، فمبدئيا استغلال الارض يكون جماعيا و على الشيوع و حسب حصص متساوية بين كل عضو من اعضاء الجماعات المشتركين بصفة حرة و اختيارية ، و لا يجوز

لأي عضو (منتج) ان يحصل على اكثر من حصة و لا الانضمام الى اكثر من جماعة واحـــدة . و لم يضع القانون نظاما داخليا يسير عليه الافراد بل ترك ذلك للمبادرة الخاصة . و عـــن التكوين الحر للمستثمرات يرى عمر صدوق انه " يعد هذا الاجراء تنظيميا ايجابيا لانـــه يتيح فرصة تكوين مجموعات متجانسة و متفاهمة و بالتالي متضامنة ، سيما فيما يتعلـــــق بتوزيع الدخل و استعماله الجماعي و تحديد طريقة مشاركة كل عضو في العمل " [1]

و استثنائيا يمكن ان يكون استغلال الاراضي بصفة فردية لكن حسب حالات معينة و ضمـــن الشروط المحددة في المادة 37 و 38 و هي :

- حالة وجود قطع ارضية اضافية لا يتماشى حجمها و عمل اقل الجماعات عددا (3 منتجين).
- حالة عدم امكانية دمج الاراضي ضمن مستثمرة اخرى بسبب عزلتها او بعدها .

لكن استغلال النخيل مبدئيا يكون فرديا .

تتكون المستثمرة كحد ادنى من 3 منتجين فلاحيين ، يتم ضمهم في جماعة واحدة عن طريق الاختيار المتبادل فيما بينهم لضمان حسن التفاهم و الانسجام و التكامل في العمـــــل و هذا ما نصت عليه المادة 11 من القانون .

المحور الخامس : شروط الاستفادة

تتمثل شروط الاستفادة من حق الانتفاع الدائم من الاراضي و تمليك الحقوق العينيـــــة العقارية من غير الارض، و قد حددت حسب المادة 10 في ثلاثة و هي :

- ان يكون المستفيد شخصا طبيعيا .
- التمتع بالجنسية الجزائرية .
- عدم معاداة الثورة التحريرية .

و هنا اثيرت قضية الاجانب المتمتعين بالجنسية الجزائرية و الراغبين في العمل بالقطاع الفلاحي .

و اذا ما توفرت تلك الشروط فان الاولوية يجب ان تمنح للعمال الدائمين و غيرهم مـــن مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ اصدار القانون 87 ـ 19 . كما يجب ان تمنح الاراضي لجماعات المهندسين و التقنيين الفلاحيين و العمال الموسميـــــين و الفلاحين الشباب، في حالة وجود اراضي زائدة بعد تشكيل المستثمرات الفلاحيـــــة الجماعية من العمال الدائمين ، مع احترام مبدأ الاولوية ـ في جميع الحالات ـ للمجاهدين

1 ـ عمر صدوق ، المرجع السابق الذكر ، ص 133

و ذوي الحقوق .

و مع حق الانتفاع الدائم للاراضي ، فقد منح المنتجين الحق في التنازل عن حصصهم و لكن لا يكون ذلك الا في حالة الوفاة او بعد خمس السنوات الاولى اعتبارا من تاريخ تكوين المستثمرة ، كما يشترط ان يكون التنازل لصالح عمال القطاع الفلاحي دون سواهم مع اعطاء الاولوية للعاملين في المستثمرة المعنية و الاطارات الفلاحية الشابة .

يشمل التنازل عن الحصة كل الحقوق المتعلقة بها بما في ذلك المسكن مع احتفاظ الدولة بحقها في ممارسة الشفعة اذا ما قررت ذلك .

المحور السادس : الطبيعة القانونية للمستثمرات

حسب المادة 12 و 33 من القانون 87 - 19 فان العلاقة التي تربط الدولة بجماعات المنتجين هي علاقة عقدية ، حيث يبرم عقدا اداريا يحدد قطعة الارض و كذا مبلغ الاملاك المتنازل عنها و كيفيات الدفع ، بنصه على حق الانتفاع الدائم على الشيوع و بحصص متساوية يكون العقد مكتوبا و مسجلا في سجل الحفظ العقاري . و في هذا الصدد يرى عمر صدوق : " كما يمكن ان يستنتج من وجود عقد عرفي بين اعضاء الجماعة الواحدة ، لانهم يشكلون جماعتهم عن طريق الاختيار المتبادل و بمحض ارادتهم ، لكن هذا العقد العرفي يتحول الى عقد اداري مكتوب بعدما يبرمون العقد الجماعي مع الدولة ، و يقبلون محتوى العقد الذي يتضمنه " 1

اما فيما يخص الصفة القانونية للمستثمرات الفلاحية فقد حددت في المادة (13 و 14) على انها شركة اشخاص مدنية ، تتمتع بالاهلية القانونية في الاشتراط و التعاقد و الالتزام يتساوى كل المستفيدون في الحقوق و الواجبات جماعيا و فرديا .

المحور السابع : التزامات المستفدون

حدد القانون في مواد (16 و 19) التزامات الاعضاء فيما يلي :

انتاج الخيرات خدمة للامة و الاقتصاد الوطني .

عصرنة اساليب و وسائل الانتاج .

تحسين الانتاج و الانتاجية .

استغلال كل الاراضي المخصصة استغلالا امثلا و بصفة جماعية و على الشيوع مع المحافظة على طابعها الفلاحي و تنفيذ كل عمل من شأنه ان يزيد من قيمتها .

---

1 عمر صدوق ، المرجع السابق الذكر ، ص 77

التجنب فرديا و جماعيا لكل عمل من شأنه ان يعرقل السير الحسن للمستثمرة .

المشاركة المباشرة و الشخصية في الاشغال ضمن اطار جماعي .

و اذا ما أخل احد الاعضاء بهذه الالتزامات فلا بد ان يخضع للعقوبات المنصوص عليها في المادتين 28 و 29 من القانون 87 - 19 .

ففي حالة اخلال الجماعة بالتزاماتها القانونية ، فهذا يعرضها لفقدان الحقوق و دفع تعويض عن الضرر و التلف او نقص القيمة لصالح الدولة .

اما في حالة عدم وفاء احد اعضاء الجماعة لالتزاماته فهذا يفقده حقوقه و يلزمه دفع تعويضات لصالح الاعضاء الاخرين تعويضا عن الضرر المتسبب فيه .

و من اجل توضيح الرؤية اكثر و ليكون المنتجين امام قانون واضح ، صدر المنشور الوزاري المشترك في شهر مارس 1989 و المتعلق بتطبيق المواد 28 و 38 ملزما بذلك الولاة باتخاذ مجموعة من الاجراءات التي من شأنها تطبيق تلك المواد تطبيقا عقلانيا. 1

و قد رأى المنشور ضرورة تعريف مصطلح " الفقدان " بتقدير موضوعي للمبادرات المتخذة من قبل السلطات الادارية .

و قد عرف المنشور الفقدان بأنه تضييع لحق بسبب خلل في الممارسة او عدم تكملة شرط او شكل .

على هذا الاساس ففقدان الحق انما يعتبر عقوبة لعدم الالتزام بالشروط المنصوص عليها في المواد 16، 18 ، 19 و عند اللزوم المادة 21 .

و الحقوق التي يمكن أن تضيع من قبل المنتجين هي :

حق الانتفاع الدائم للاراضي ، موضوع المادة 6 من القانون .

حق ملكية بقية الاملاك الممنوح بها وفق المادة 7 و بالشروط المحددة في المادة 8 .

و نظرا لشدة اجراء فقدان الحقوق و ما له من خسارة سواء اكان على مستوى الفرد او الجماعة فالمنشور يرى و ان التوضيح السابق من شأنه اضفاء نوع من الوضوح و كذا اعطاء تفسير موحد و بالتالي اتخاذ مبادرات منسقة .

الالتزامات الواجب احترامها من قبل المنتجين سبق ذكرها و لا يجوز الاخلال بها . اما ما جاء في المادة 21 و هو المشاركة الشخصية و المباشرة في العمل في اطار جماعي فالاخلال بهذا العنصر يمكن ان يحدث في حالة واحدة و هي التي لا تقوم الجماعة بالعمل

1_ Circulaire interministerielle relative à l'application des articles 28 et 38 de la loi 87/ 19 du 8/12 / 1987

و يسند الى افراد اخرين عن طريق الكراء.

لان هذه الحالة قد لا تؤدي لا الى الحاق ضرر او تلف ، و لهذا فهناك معايير اخرى لا بد من البحث عنها و هي ما حددت في المادة الاولى من القانون .

ب - الهيئة المكلفة بالتحري .

يرى المنشور ان تعيين هيئة لذلك انما يعد امرا مهما لانه يوفق بين امتيازات الدولة المحددة بالقانون و استقلالية المستثمرات الفلاحية المنبثقة عن اعادة التنظيم ، و قد حددت تلك الهيئات في :

- رئيس قسم مكلف بالفلاحة .
- رئيس مصلحة مكلف بالري و الفلاحة .
- رؤساء مكاتب المصلحة المكلفة بالفلاحة .
- ممثلي دائرة الفلاحة .

ج - شروط الحجز من قبل القاضي

يرى المنشور و ان عملية الحجز لا بد من خضوعها الى معايير معينة ، فلا يمكن ان يكون الحجز قياسيا خاصة عندما يكون عدم الوفاء بالالتزامات صعب التقدير ، و نفس الشيء بالنسبة للضرر او التلف عندما لا يكون هناك طبيعة (صفة) تبريرية .

استنادا الى هاتين الفرضيتين لا بد من ابلاغ المعنيين بانذار او امر باحترام القانون قبل عملية الحجز .

بالعكس هناك حالات ضرر واضحة كافية لتبرير الحجز المباشر و يتعلق الامر بـ:

كراء الارض

تحويل الطابع الفلاحي للارض .

ترك جزء مهم من المساحة بدون تبرير موضوعي .

الاجراءات المتخذة في حالة فقدان الجماعة لحقها

الزم المنشور الولاة بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعويض المجموعة المنحلة و ذلك في حالة ما اذا أكد القاضي بأن حل المجموعة وارد و بعد نفاذ كل طرق الطعن المعترف بها في المادة 29 فقد صدر بشأنها المرسوم التنفيذي رقم 89 - 551 المؤرخ في 18 افريل 90 محدد كيفيات تطبيقها .

ففي حالة اخلال عضو بالتزاماته اجاز المرسوم رفع دعوى الى القاضي من طرف احد اعضاء المجموعة او عدد منهم ، مع اضطلاع الدولة على ذلك مسبقا .[1] و اذا حكم باسقاط حـــق العضو و نتج عن ذلك نقص في عدد اعضاء الجماعة (اقل من 3) فان الاعضاء الباقـــون تحدد لهم مهلة 3 اشهر للقيام - حسب المادة 28 - باستخلاف العضو الذي سقط حقـــه او الاعضاء الذين سقط حقهم . و اذا لم يحدث ذلك فالمستثمرة تتعرض للحل مـــع امكانية ممارسة الدولة لحق الشفعة .

يترتب عن سقوط الحق المحكوم به تطبيق المادتين 31 و 34 من القانون 87 / 19 .

---

1 ـ المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 89 / 51 مؤرخ في 18 أفريل 1989 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 29 من القانون 87 / 19 ، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 19 أفريل 1989 العدد 16 .

المبحث الثاني : القانون بين الرفض و قوة الفرض

بعد مرور حوالي ثلاثة اشهر من صدور المنشور الوزاري المشترك و المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي ، عرض المشروع على نواب الامة للمناقشة و ابداء الرأي بعد ما قامت لجنة الفلاحة و الري بدراسته من قبل .

ما يهمنا هنا هو معرفة النقاط السلبية (التناقضات) التي احتواها المشروع الاولي ثم اعيدت من جديد في القانون النهائي بالرغم من تفطن النواب الى ذلك و الذي كان من المحتمل جدا ان يؤدي الى رفضه .

و اذا كان من المفروض ان يتقدم هذا الجزء كمبحث اول بسبب كونه العملية تمت قبل الصدور النهائي للقانون ، فان عدم ادخال تغييرات كبيرة من قبل المجلس الشعبي الوطني جعلتنا نجمع بين الوثيقتين (المنشور و القانون) و نستخرج التناقضات .

الاصل في مشروع القانون انه تكون من 44 مادة ، لكن بعد عرضه على لجنة الفلاحة و الري التابعة للمجلس الشعبي الوطني اضيفت له 4 مواد اخرى و هي المادة 2 ، 4 ، 5 ، 11 من القانون 87 / 19 ، و سوف نرى فيما بعد سبب ذلك ، كما عدلت بعض المواد الاخرى . و بالرغم من كل الانتقادات التي وجهت للمشروع فان القانون صودق عليه في نهاية المطاف من قبل م.ش.و. لكن ما يلفت الانتباه هو ان المتتبع جيد لمناقشة المشروع و كذا تدخلات بعض النواب يوحي له و ان المشروع كان مرفوضا من الاساس خاصة و ان الكثير منهم رأوا فيه خروجا عن بعض المبادئ الاساسية للاختيار الاشتراكي للبلاد .

قبل التطرق الى الانتقادات و ما نتج عنها من اعمال و ردود افعال في المحيط العملي - كما سنرى في الفصل القادم - نشير الى التعديلات التي مست المشروع و بالتالي الكشف عن التصور الاولي للحكومة حول تنظيم القطاع .

مست التعديلات 12 مادة و هي المادة 1 ، 2 ، 3 ، 5 ، 6 ، 7 ، 14 ، 23 ، 25 ، 26 ، 32 ، 42 . و للتذكير فان كل التعديلات تمت من طرف لجنة الفلاحة و الري التابعة للمجلس الشعبي الوطني . و بالرغم من الاقتراحات و التوصيات و كذا التخوفات التي ابداها الكثير من النواب حول المشروع ، فان صياغته تمت في النهاية بنفس الشكل

دون الاخذ بعين الاعتبار ما قدم ، و لذا جاء القانون شاملا لمجموعة من المبادئ المتناقضة فيما بينها تارة و مع بعض القوانين تارة اخرى .

ـ إذا كان القانون قد اعد من قبل الحكومة فانها تناست او تجاهلت ذكر او التعرض الى الدور اللازم ان تقوم به الدولة اتجاه التنظيم الجديد ، و قد ادى ذلك الى اضافة المادة الثانية التي تنص على المجال الذي تتحرك فيه الدولة و هو التوجيه العام للنشاط الفلاحي عن طريق تحديد الخطوط العريضة له و كذا السعي الى تطوير وسائل الدعم و الاسناد . يفهم من هذا التعديل او الاضافة ان المشروع الاولي لم يحدد مجال نشاط الدولة و الذي كان بغيابه امكانية حدوث عدم توازن في التنمية الشاملة للقطاع . فراغ قانوني كهذا من شأنه ان يؤدي الى توجه المنتجين الى انواع المنتوجات الاكثر ربحا على حساب المنتوجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب ، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني و يدفع بالدولة الى استيراد هذه المواد باستمرار و يبقيها في ركب التبعية الاقتصادية .

ـ باضافة المادة الثانية مكررة و التي تعادل المادة الرابعة من القانون ، يفهم و ان المشروع كان يرمي الى توزيع كل الاراضي دون استثناء مما اضطر اللجنة الى التعرض الى ضرورة ترك بعض الاراضي و هي التابعة للمزارع النموذجية و مؤسسات التكوين و البحث و معاهد التنمية ، و هذا كله من اجل ترك مجال لاجراء التجارب و الابحاث بغرض تطوير الانتاج الفلاحي . و من المعلوم ان كل هذه المجالات كانت ضمن الاجراءات التي مست القطاع في بداية الثمانينات . و اذا كان وضع القطاع الفلاحي لا يبعث عن الارتياح مع وجود تلك المراكز ، فكيف كان سيكون الوضع لو وزعت كل الاراضي دون ترك مجال للبحث ؟

ـ و كتكملة للمادة الثانية التي اضافتها اللجنة و المحددة لمجال تدخل الدولة لتنظيم القطاع اضيفت المادة 12 مكررة و المعادلة للمادة 16 من القانون و التي جاءت لتحدد النشاط الواجب القيام به من قبل المنتجين ، حيث ركزت على ضرورة التوجه الى تطوير الانتاج بفضل ادخال الاساليب الحديثة و هذا كله من اجل رفع الانتاج تماشيا و الهدف المرسوم و هو الحد من التبعية الغذائية نحو الخارج .

هنا نتساءل عن غياب عنصر كهذا من مشروع القانون بالرغم من كل ما قد يترتب عنه من نتائج سلبية تضر بالاقتصاد الوطني .

هذا كل ما اضافته لجنة الفلاحة و الري عند دراستها للمشروع المقدم من طرف الحكومة ¹. و اذا كانت بعض الاضافات و التعديلات قد اخذت بعين الاعتبار فان الكثير من النقاط الجوهرية التي تعرض لها النواب لم يتم مراعاتها ، و هذا ما جعلنا نتساءل عن دور المجلس الشعبي الوطني ؟ هل ان مجرد عرض المشروع امام المجلس يضفي الشرعية ؟ حسب ما استخلصناه من المناقشات التي دارت حول المشروع نفهم و ان :

- عرض المشروع على المجلس لم يكن الا اجراءا قانونيا من أجل اعطاءه الصفة الشرعية .
- القانون جاء ليكيف وضعا قائما مع القانون ، لانه شرع في التطبيق قبل المصادقة .
- في اطار الاصلاحات الشاملة التي مست الاقتصاد الوطني ، فالمشرفين على القطـــاع الفلاحي وجدوا انفسهم - كالعادة - مضطرين الى ادخال تعديلات عليه .
- هناك خضوع للسلطة التشريعية للسلطة التنفيذية و ليس العكس .

اما فيما يتعلق بالتناقضات فندرجها فيما يلي :

- كغيرها من العمليات الاصلاحية التي مست القطاع الفلاحي و اسفرت عن نتائج سلبية فان العملية الجديدة اذا كانت قد جاءت لترسم حد للخلل و سوء التنظيم الذي يعرفـه القطاع فانها هي الاخرى طبقت بنفس الطريقة ، فلم يراعى في تبنيها العنصر البشـري ، المعني المباشر بالعملية ، اذ لم يجد لها بحملات شرح و توعية ، و كذا التمهيــد بدراسات اجتماعية و تقنية و استشارة الفلاحين باعتبارهم العامل الرئيسي في نجـــاح او فشل اي اصلاح .
- حسب القانون فالمستفيدون هم العمال الناشطون اولا و كذا الموسميون و الاطـــارات الفلاحية لكن هذا كله لم يمنع المتدخلين من الاشارة الى انه قبل كل شيء تبنى الاولويـة للمجاهدين و ذويهم .

و هنا نتساءل : من هم هؤلاء المجاهدون ؟ هل العاملين بالقطاع ، و هنا يصبح التأكيد لا اساس له من الصحة ما دامت الاستفادة تلقائية ، ام انهم الفئة الموجودة خارج القطاع و هنا نجد و ان اجراءا كهذا يؤدي الى خلق نوع من عدم التوازن ، حيث يمكن ان تمنح اراضي الى مجاهد ليس له صلة بالارض .

فراغ قانوني كهذا ادى الى خلق الكثير من التجاوزات - كما سنرى فيما بعد - . و اذا كان القانون ينص على انه يجب ان تكون خدمة الارض المصدر الوحيد لرزق المستفيد ، فهذا

---

١ - لمزيد من التفاصيل حول التعديلات التي ادخلتها لجنة الفلاحة و الري انظر : الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، العدد 16 ، ص ٥

لا يتماشى و اعطاء الاولوية للمجاهدين ، لان هؤلاء اغلبهم الى العمل الممارس يوميا
يستفيدون من المنح المتقدمة لهم من قبل الدولة مكافأة من الدور الذي قاموا به خلال الحرب .
و اذا كانت الدولة كثيرا ما كافأت هؤلاء ببساتين و محلات و ارخاص لسيارات الاجرة
فالامر هنا يختلف تماما ، لان منح المجاهد ارضا كاستفادة فردية سوف يؤدي الى استعمال
اليد العاملة الاجيرة او تحويل النشاط و هو ما منع قانونيا او في شكل استفادة جماعية
فان عدم التزامه بالعمل الشخصي المباشر يتنافى و المادة ٤٤ من القانون ٨٧ / ١٩ .
- الاصل في القوانين ان لا تخرج عن الاطار العام الذي رسمه الميثاق الوطني و الدستور
لكن ما لوحظ على القانون ٨٧ / ١٩ هو انحرافه نوعا ما عن ذلك ، اذ انه عند التكلم عن
الاملاك التي تتنازل الدولة عنها للمستفيدين يرى انه يجوز التنازل عنها و توريثها او
اعطاء الغير حق الحجز و هو ما يتنافى و المادة ١٤ من الدستور التي ترى ان الاراضي
الفلاحية ملك للدولة و من الاموال العامة التي لا يجوز التصرف فيها او اكتسابها بالتقادم
او الحجز عليها .
- فيما يتعلق بالتنازل عن الحصة الممنوحة ، يرى القانون انه لا يمكن التنازل عنها قبل
٥ سنوات و بعد ذلك يمكن لكن عن طريق البيع و لمن تتوفر فيه الشروط .
هنا نسجل بعض الملاحظات :
الفرد الذي تحصل على تلك القطعة من الارض دون مقابل ، فكيف يمكن له بيعها ؟ لان
القانون ينص على التنازل عن كل ما يملك الفرد و بالتأكيد هذا الاخير سيقوم ببيع كل
الممتلكات بما فيها الارض .
اذا كان التنازل عن الارض بمبلغ مالي يعود الى كونه كان يدفع اتاوة للدولة فانه في
نفس الوقت يستفيد من خيراتها .
استنادا الى ذلك نرى و انه من الاحسن لو تعود تلك الحصة للدولة او صندوق ينشأ
لهذا الغرض و يقوم بتوزيعها على من تتوفر فيه الشروط استنادا الى القوائم الموجودة
لديه .
زيادة على البيع ، فان القانون يرى ضرورة موافقة المجموعة على الفرد المشتري ، لكنه
لم يبين الحالة التي يتم فيها الرفض .
و اذا كان التنازل بمقابل مبلغ مالي معين ، فهنا نتساءل : من يستطيع شراء الحصة

بغير القادرين ماديا ؟

اجراء كهذا سوف يؤدي مع مرور الزمن الى تمركز الاراضي في يد فئة اجتماعية معينة و هي المالكة للمال .

- حسب القانون لا يجوز للمستفيد ان يتحصل على اكثر من حصة ، و من جهة اخرى يكون فان التنازل لا يتم الا لصالح عمال الفلاح مع اعطاء الاولوية للشباب الذين استفادوا من تكوين فلاحي و للعاملين ضمن المستثمرة الفلاحية الجماعية .

من هذا نستخلص ما يلي :

هناك تناقضا بين المادة ٢٤ و ٤٤ و المادة ٤ الفقرة الثانية ، حيث انه بموجب المادة ٤٤ يمكن لعامل المستثمرة الفلاحية الجماعية الحصول على حصة البائع و هذا يؤدي الى عدم التساوي في الحصص بين افراد الجماعة .

التنازل مقابل مبلغ مالي في اغلب الاحيان لا يكون في صالح الشباب المتخرج من المعاهد و بالتالي نجد و ان القانون قد وقف حجرة عثرة في طريق الشباب من اجل الالتحاق بالفلاح ، في الوقت الذي فتح فيه المجال امام اصحاب الامكانيات للحصول على المزيد .

و ما يؤكد التناقض اكثر هو ما نصت عليه المادة ٤٥ و التي ترى و ان قبول العضو الجديد لا بد من ان ينال رضى الجماعة باستثناء الدولة و العامل في المستثمرة .

امام هذا التأكيد نتساءل عن التنازل عن الحق للدولة ، كيف سيكون دور هذه الاخيرة مادام القانون يلزم المستفيد من العمل الشخصي و المباشر ؟

- خلافا لما نص عليه قانون الثورة الزراعية من تحديد حصة الفرد المستفيد فان القانون ٨٧ / ١٩ لم يحدد حصة الفرد سواء كان من حيث انتماءه الى الجماعة او في اطار الاستفادة الفردية ، و هذا الغموض ادى الى خلق الكثير من المشاكل . اضافة الى ذلك فان المستفيدين من الثورة الزراعية تحصلوا على الارض دون مقابل ، و العكس حدث مع قانون ٨٧ / ١٩ ، فهل هذا يعني ضرب الثورة الزراعية ام انه نهاية عهد تزامنت فيها الارادة السياسية مع الاختيارات الاقتصادية ؟

- من الاسباب التي دفعتها الحكومة لتبرير الاصلاح هو تأكيدها على المساحة الشاسعة للمزارع ، الشئ الذي ادى الى انعدام المسؤولية و ضعف المراقبة ، الا انها في تحريرها للقانون اشارت الى الحد الادنى من الافراد الواجب توفره لتكون المستثمرة

الجماعية دون تحديد الحد الاعلى خاصة و انها تركت لهم حرية الاختيار ، زيادة على ذلك لـــم تحدد المساحة المطابقة لهذا العدد .

- بالرغم من تأكيد الحكومة على ضرورة توسيع التكوين الفلاحي من اجل اعطاء دفعا قويا ، فانه يمكن القول ان هذا الهدف لم يأخذ بعين الاعتبار ، و يتجلى ذلك من خـلال قراءتنا لبعض المواد خاصة المادة ٤٤ المحددة للافراد المستفيدين و كذا اصحاب الاولوية عند بناء الاراضي الزائدة . و للعلم فان المساحة الصالحة للزراعة جد محدودة و مستغلة كليا ، و اما الباقي فبالتقريب اراض قابلة للاستصلاح و ليست معدة للاستغلال مباشرة . و بما ان الاراضي الزائدة - حسب القانون - ستوزع مباشرة بعد الانتهاء من الاجـراءات الاولية على المتخرجين في معاهد التكوين في تلك السنة و كذا المتخرجين فهذا يجعلنا نتساءل عن مصير المتخرجين مستقبلا و عن كيفية اندماجهم في الجماعة الفلاحية ان هـم رغبوا في ذلك و لم تكن هناك اراض زائدة .

اذن فمشروع كهذا من شأنه ان يؤدي الى توقف تكوين الاطارات الفلاحية بعد توزيع الاراضي و الى خلق مشكل اخر و هو البطالة .

- اذا كان القانون كما ذكرنا ، ترك للافراد حرية الاختيار في تكوين الجماعات ، و لتفادي ما قد ينجم عن ذلك التكوين لو تم بطريقة عشوائية او من طرف الدولة ، فانه في نظـري الوقت حمل في طياته بعض التمايز بين الافراد ، الامر الذي قد يخلق عدم التوازن بيـن المستثمرات . اجراء مثل هذا من شأنه المساعدة على انشاء وحدات كل اعضاءها مـن المهندسين و التقنيين ، و بالتالي نكون امام قطاع فلاحي مكون من مستثمرات مسيرة من قبل فلاحين فقط و البعض الاخر من طرف اطارات ، و هذا ما يؤدي الى افتقار النوع الاول الى الدعم التقني الذي عملت الدولة كل ما في وسعها - منذ الثمانينات - من اجـل توفيره للقطاع ، وحيث اعتبر الدعم التقني من بين اسس اعادة الهيكلة .

حرية اختيار المنتجين لبعضهم البعض و حسب ميولهم قد تتعارض مع تخصصاتهـم فكيف يمكن دمج المنتج المتخصص في تربية الدواجن مثلا مع جماعة متخصصة في انتـاج الخضر و الفواكه ؟

- اذا كان المشتري يحل محل البائع في جميع الحقوق و الواجبات فهذا امر يصعب التحقيق نوعا ما من الناحية العملية ، اذ انه لو حدث و تنازل الفرد المستفيد عن حصته في الارض

هذا لا يعني بالضرورة تنازله عن المسكن ، مع العلم ان الاحكام المتعلقة بالطرد من السكن غالبا ما لا تطبق و اذا حدث و تنازل عن ذلك فانه بذلك سيسبب للغريب اكثر امام الشباب الراغب في الانتفاع بالمساكن ، لانه لن يكون في مقدوره و بالتالي سنكون امام حالات متعددة قد تؤثر سلبا على مجرى السكن .

اما ان يكون الشاب قادرا على شراء الحصة (الارض) و غير قادر على شراء المسكن فنكون امام مستثمرة ذات تركيبة مختلطة ، فليس بالضرورة من يخص يملك و بالتالي نعود الى مشكل اخر و هو الاحتلال غير الشرعي للمساكن مادام الفرد المالك لا ينتمي للمستثمرة بسبب التنازل عن الحصة . او نكون امام حالة بيع كل شئ و هنا لا يكون الراغبين في السكن على ذلك مما يؤدي الى التنازل عنها لاصحاب المال .

انضمام هؤلاء للمجموعة سيؤدي الى عدم التوازن و التناقض مع القانون ، حيث لا توجد اية ضمانة تؤكد و ان المشتري سيقوم بالعمل الشخصي و المباشر .

ما دام المشتري قادرا على امتلاك كل ذلك فهذا يعني و ان له مصدر اخر للعيش دون خدمة الارض و هذا ما حذر منه القانون بنصه على عدم الجمع بين مناصب عمل مختلفة بل يؤكد على ان تكون خدمة الارض المصدر الوحيد للعيش .

اضافة الى كل ما سبق ، فان الصفة التي تأخذها المستثمرة الجماعية كشركة اشخاص مدنية تثير بعض التساؤلات ، و قد كانت محور نقاش من قبل الكثير من النواب حيث رأوا ان هناك تناقضا بينها و بين ما تنص عليه الكثير من القوانين خاصة القانون المدني .

يرى النواب ان المادة ٣٤ تصنف المستثمرة الجماعية في عداد شركة اشخاص مدنية و تحيل تنظيمها الى القانون العام الا و هو القانون المدني ، في حين ان هذا الاخير ينص على حل الشركة في حالة وفاة احد اعضائها او انسحابه ، و هو ما لم يوضحه القانون و هذا رأي النواب و ان الصفة الممنوحة للمستثمرة الجماعية تتناقض و المادة ٤١٦ من القانون المدني . و ما دامت كذلك فهي شركة يجب ان تتوفر على من يمثلها امام الغير و القانون ١٩/٨٧ لم يحدد ذلك و ترك الحرية للافراد لتنظيم ذلك.[1] و هنا نتساءل :

من يمثل المستثمرة امام الغير و كيف يتم الاختيار و ما هي الشروط الواجب توفرها فيه ؟ - و اخيرا نتساءل و انه اذا كان العجز الكبير - حسب الحكومة - الذي تعاني منه معظم

---

١ - الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، مرجع

المزارع كان دافعا رئيسيا لتبني نمط الانتاج (التسيير) الجديد دون تجاهلها للوضعية الحسنة التي عرفتها بعض المزارع الاخرى ، كان العملية تطلب كل القطاع الحكومي . يفهم من ذلك و ان تبرير الحكومة غير كاف لاعادة التنظيم .

تبني نمط هذا اخضع المستثمرات الرابحة و الخاسرة لنفس النظام .

هذا الامر يدفعنا الى معرفة او البحث عن سبب ذلك ، اذا كنا فعلا نبحث عن رفع الانتاج و تحسين الانتاجية ، لماذا لم يحافظ على المزارع الرابحة و تشجيعها و ادخال تغييرات على البعض الاخر ؟

العبرة ليست في ان نخضع القطاع ككل الى نظام واحد ، فقد يؤدي ذلك الى تحسين وضعية كل شيء من شأنه ان يؤدي به الى الفشل كذلك ، بل الاحسن من كل هذا هو خلق نظامين او ثلاثة تتماشى و نوعية الاراضي ، المنتوج و كذا الجماعات المشرفة على ذلك .

هذه بصفة عامة التناقضات التي جاءت في ديباجة القانون ٨٧ / ١٩ ، و قبل التطرق الى التجسيد العملي انه لا بد من تقديم بعض الملاحظات على القانون .

- مرة اخرى يتعرض القطاع الفلاحي الى ادخال بعض التعديلات القانونية عليه دون ان يكون للمعنيين بالامر شأن في ذلك . فالمتتبع لاوضاع العالم الريفي قبل صدور المنشور الوزاري المشترك لا يمكنه تسجيل اي احتجاج او مطالبة بتغيير نمط تسيير المزارع بل انه لم نسجل حتى المطالبة برفع اجورهم .

اذن يلاحظ و انه اذا كانت الدولة قد قدمت تبريرات نوع ما مقنعة فيما يتعلق بتبني التسيير الذاتي و الثورة الزراعية ، فان تبني النمط الاخير ليس له اي مبرر مقنع ، خاصة و ان الاهداف التي طرحها هي نفسها تلك التي طرحت عند تبني بقية الاصلاحات .

فبعد مرور ربع قرن من الاستقلال لا زالت الدولة المعبر الرئيسي عن طموحات الفلاحين دون استشارتهم حول القرارات المتعلقة بمصيرهم .

تبرير ذلك يعود الى كون الدولة في كل مرة تأخذ الصالح العام بعين الاعتبار ، اي ان اختيارها لنمط معين او اصلاح انما يعود الى اسباب اقتصادية محضة من شأنه العودة بالفائدة على المجتمع ككل ، مبعدة بذلك دور المنتج المتحكم الاول و الاخير في طرق الانتاج .

ذلك الى عدم التخصص و التنويع في الانتاج .

- تنص المادة 47 من القانون على الغاء جميع الاحكام المخالفة له و خاصة قانون التسيير الذاتي بعد 25 سنة من التطبيق و بحكم هذا القانون الذي اعاد تنظيم القطاع الفلاحي فقد بطلت فعالية عمليات اعادة هيكلة القطاع الفلاحي التي تمت سنة 1982 و المستهدفة تطهير القطاع من سلبياته .

نتيجة عامة للفصل الثاني

من خلال تعرضنا للمحاور الكبرى للقانون 87 / 19 و المتعلق باعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع العمومي ، و كذا مداولات المجلس الشعبي الوطني امكننا استنتاج ما يلي :

- القانون جاء ليكيف وضعا قائما مع القانون ، حيث نجد و ان عملية اعادة تنظيم المزارع دخلت حيز التنفيد بموجب المنشور الوزاري المشترك الصادر في 30 أوت 1987 ، و ما كان عرضه على المجلس الا مجرد اجراء قانوني جاء لاضفاء الشرعية عليه .

- اذا كان نواب الامة قد تفطنوا الى التناقضات و العيوب التي احتواها مشروع القانون و حاولوا لفت نظر الحكومة اليها ، فان المشروع تمت المصادقة عليه مع المحافظة بالتقريب على كل التناقضات ، لكن دخوله حيز التنفيد لم يمضي دون ترك بصماته واضحة خاصة في الميادين التي عرفت من الاصل تناقضا او فراغا قانونيا .

فكيف تجسد ذلك ؟ و ماذا نجم عنه ؟

هذا ما سيكون محور الفصل الثالث .

الفصل الثالث : المستثمرات الفلاحية بين المعاناة المادية والتهديدات الخارجية

اذا كان للاسباب الخاصة و العامة التي اوجدت او انتجت السياسة الجديدة المرتكزة على اعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي دورا في عملية الاسراع في تطبيقها فان هذا التسرع ما كان ليمضي دون ترك بصماته واضحة على القطاع ، حيث تم التطبيق في فترة قصيرة شملت مختلف جهات الوطن ، دون اعطاء الموضوع حقه الكافي من الشرح للمعنيين بالامر . وقد كان لذلك العامل اضافة الى عوامل اخرى دورا في الوضعية التي اصبحت تعيشها تلك المستثمرات على مجموع المستويات ، سواء من حيث العتاد ، التمويل العلاقة مع المحيط الخارجي او العلاقات الداخلية ، زيادة على ذلك فالغموض الذي ساد القانون فتح المجال لرد فعل عنيف من قبل المنتجين الخواص او ما اطلق عليهم " بأصحاب الاراضي المؤممة " ، و هذا الفعل بدوره خلق نوعا من عدم الارتياح و الاستياء عند المستفدين الذين اصبحوا يعيشون وضعية غير مضمونة حسب تعبيرهم .

و من اجل معرفة كل تلك الاوضاع ، نحاول في هذا الفصل التعرض الى عملية تطبيق القانون و كذا وضعية المستثمرات بعد تكوينها ، و بعد ذلك نتطرق الى ردود افعال المحيط الخارجي.

المبحث الاول : حول التطبيق

اول ما تجدر الاشارة اليه هو الشروع في اعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي قبل صدور او موافقة المجلس الشعبي الوطني على مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة و ذلك استنادا الى المنشور الوزاري المشترك الصادر في 30 أوت 1987 .

و حول هذا الاجراء يرى عمر صدوق في مطبوعته حول التنظيم القانوني للقطاع الزراعي ان " تطبيق المنشور يعني الغاء قانون التسيير الذاتي و تعديل قانون الثورة الزراعية و كذلك تعديل القانون المدني ، و هو امر غير مشروع قانونا ، لانه لا يمكن لمنشور وزاري ان يلغي او يعدل قانونا يعلوه و ذلك نظرا لضرورة احترام مبدأ التدرج في القوانين ، ثم ان الشروع في تطبيق مضمون قانون قبل صدوره يعد تجاوزا لصلاحيات السلطة التشريعية " [1]

و هنا نتساءل : كيف كان سيكون مصير المزارع المعاد تنظيمها خلال ثلاثة اشهر التي سبقت

---

1 - عمر صدوق ، المرجع السابق ، ص 83

المواففة على القانون لو تم رفض هذا الاخير من قبل المجلس ؟ و كيف يمكن اضفاء المشروعية على المنشور ؟

هذا ما يؤكد لنا - ما سلف ذكره - و ان القانون جاء ليكيف امرا ليصبح واقعا لا داعي للهروب من تقنينه ، و الا كيف نفسر قبول مشروع القانون بالرغم من كل الانتقادات و الغموض الذي رآه النواب و هذا يعني ذلك و ان السلطة التشريعية لا تزال بعيدة عن خدمة الشعب ما دامت القوانين تفرض عليها .

و اذا كانت السلطة السياسية تعتبر نفسها دائما المعبر عن طموحات الشعب ، و بالاخص الفلاحين الذين اعتبرتهم عنصر غير واعي ، فان قضية الفصل بين السلطات تبقى حبرا على ورق ما دامت الامور كلها تعود الى سلطة واحدة .

مست عملية التطبيق في بدايتها اكثر من 200 مزرعة موزعة على ولايات الوطن و قد روعي في عملية التنفيذ اتباع معايير دون اخرى ، اذ ان القانون شمل بعض الاسس الواجب اخذها بعين الاعتبار مثل اعطاء الاولوية للمجاهدين و ذوي الحقوق و هو ما لم ينص عليه المنشور . فهل كان من شأن هذا الاجراء ان يعيد النظر في المستثمرات المنبثقة خلال فترة التجربة كما عبرت عن ذلك الحكومة ؟

العملية دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من 1 سبتمبر 1987 متبعة مجموعة من المراحل و الاجراءات التي سبق ذكرها . و حسب التقييم المقدم من قبل مجلس الحكومة في اجتماعه المنعقد يوم 13 ماي 1990 ، فقد تم انشاء 22356 مستثمرة فلاحية جماعية ، تضم 156548 مستفيد و 5677 مستثمرة فلاحية فردية . وقد شمل الاجراء 40 ولاية المتواجد بها القطاع الفلاحي العمومي او المزارع الفلاحية الاشتراكية ، اما بقية الولايات فلم تمس لانعدام ذلك الشرط و هي : اليزي ، تمنراست ، تندوف ، البيض ، النعامة ، بشار ، ادرار ، الاغواط .

الشئ الملاحظ على هذه العملية هو انها شكلت - منذ صدور المنشور الوزاري المشترك - محورا رئيسيا في اهتمامات الحكومة التي ما فتئت تعمل على تدعيمها بكل الامكانيات الضرورية من اجل بلوغ الهدف المنشود .

و ما يهمنا في عملية التطبيق هو معرفة وضعية المستثمرة و علاقتها بالمحيط او بعبارة اخرى كيفية سير العمل داخليا و العراقيل التي اعترضت سبيل المستثمرات .

---

1 - انظر : جريدة المساء ، الصادرة بتاريخ 14 / 15 ماي 1990

عند تكلمنا عن تقييم عملية التطبيق ، فاننا سنركز على الايجابيات و السلبيات لهذا الاجراء و توخيا للمنهجية العلمية و تسهيل الفهم نحاول تقسيم الموضوع الى اجزاء .

اولا : الوضعية الداخلية للمستثمرة

حسب القانون فالتكوين الداخلي للمستثمرة لا يقوم على اساس عقد مبرم بين المنتجين و انما تجمع هؤلاء تم عن طريق الاختيار المتبادل و التراضي و لذا اعتبرت شركة اشخاص مدنية ، فالتعامل معها يتم وفق الشروط التي تحكم الشركات المدنية و بالتالي فاعضاءها احرارا في التعامل مع الهيئات سواء كانت خاصة او حكومية لتقدم لها المساعدة وفق الشروط المتفق عليها من قبل الطرفين .
في السابق كان العنصر البشري المكون للمزرعة يضم كلا من العمال (المنتجين) ، المسيرين الاداريين و الاطارات التقنية ، اما التنظيم الجديد فلم يميز بين عنصر و اخر و انما عمل على تجميعهم مع القضاء على الهيئات المسيرة او بعبارة اخرى قضى على التسلسل الهرمي الموجود داخليا و كذا الوظائف غير المنتجة . و لذا نجد و ان كل الفئات تلاءمت مع التنظيم الجديد ليصبحوا كلهم منتجين ، و المخطط الموالي يوضح وضعية المستثمرة قبل و بعد التنظيم .[1]

المزرعة سابقا		المستثمرة حاليا
الرئيس	المسير (المهندس)	رئيس المجموعة (منتج مباشر)
	الاداريين	العمال (منتجين مباشرين)
لجنة التسيير		
العمال	عمال	
المنتجين المباشرين	الخدمات	

من هذا الشكل نستنتج و ان التنظيم الجديد قضى على مناصب العمل غير المنتجة و التي كانت تثقل ميزانية المزرعة ، و تؤثر سلبا على عائداتها ، فالجزء الاكبر من مصاريف المزرعة كانت موجهة لاجور اليد العاملة التي تؤثر او تساهم بضغط كبير في عجز المزرعة من الجانب المالي ، هذا من ناحية ، من ناحية اخرى فشكل المشاركة في تسيير المستثمرة الفلاحية

---

1 - مجلة الفلاح و الثورة ، اللسان المركزي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، العدد 139 نوفمبر 1988

متروك لتقدير الاعضاء الذين لهم القدرة على عقد اتفاقية لا يحتج بها تجاه الغير في هذا الشأن ، و اذا لم يكن هناك متصرف معين من قبل الاعضاء يصبح كل هؤلاء مسؤولين امام الغير . و ما دام لا يوجد قانون داخلي للتسيير ، و من اجل مساعدة المستفيدين اعضاء المستثمـــرة الفلاحية الجماعية فقد اقترح مشروع اتفاقية نموذجية من قبل وزارة الفلاحة على هـــؤلاء الاعضاء حتى يمكنهم عقد اتفاقية (على نفس المنوال) لتسيير امورهم [1].

و للعلم فان الاتفاقية تصبح بعد مصادقتهم عليها صالحة للاحتجاج بها من جميع الموقعيـن و في حـال عـدم احترام شروطها يسأل كل منهم امام القضاء عن مسؤوليته المدنية في عـدم تنفيذ احد شروطها . لكن غياب مثل هذه الاتفاقية او قانون داخلي يحكم العلاقات الاجتماعية (الافراد) كثيرا ما ادى الى بعض السلبيات و التجاوزات ، و ما دامت الجماعة غيـــر قادرة على ايجاد اطار عام تحكمه اسس معينة في التعامل ، فالامر هنا يتوقف على قـــوة شخصية كل فرد خاصة الرئيس . اما بالنسبة للاطارات التقنية فاذا كان وجودها ايجابيـا في بعض المستثمرات بفعل الدور الذي تقوم به من رسم مخطط الانتاج ، مراقبة الحسابـات و تقديم النصائح ، فانها في بعض الحالات الاخرى كانت ضحية لعقليات متحجرة و عـــدم التجانس بين افراد المجموعة ، مما ادى في كثير من الحالات الى التنازل عن حقوقهـم .

فحسب ما جاء في مجلة " الثورة الافريقية " على لسان السيد " ابن الحاج " مدير مركزي بوزارة الفلاحة " انه ما بين شهري سبتمبر و ديسمبر 1988 تم تسجيل حوالي 1671 حالـة تنازل ، و على مستوى قطاع اسطاوالي وحده فان اكثر من نصف التنازلات تمت من طـــرف المهندسين و التقنيين حيث لم يتمكنوا من الاندماج " [2]

و في هذا الصدد اشار احد التقنيين الى " انه يفضل العمل على مستوى هياكل الدعم احسن من المزرعة " و عن سبب اختياره لذلك يرى و ان اندماجه سيؤدي الى التزامه بالقيام بنفس الاعمال التي يقوم بها بقية العمال [3].

كذلك فانه من خلال المعاينات الميدانية التي قام بها الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين تأكد و أن معظم الاطارات التقنية تشتكي من عدم الاخذ بعين الاعتبار لمعرفتها العلميـــة و لم تكن مقياسا في عملية اعادة تنظيم القطاع ، و ان كان هذا المشكل يطرح بأقل حـــدة بالنسبة للمهندسين الذين كانوا يعملون في المزارع فانه اكثر حدة بالنسبة للعاملين في

---

1 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة ، دليل المستثمرات الفلاحية المكونة تنفيذا للقانون 87/19 ذي التاريخ 8 ديسمبر 1987 (الجزائر : وزارة الفلاحة ، 1989) ص 11

2 _ "La terre entre amour et travail" in REV AF du 30 juin 1989

3 _ Idem

مؤسسات اخرى ، و ناخذ مثالا على مهندسي المعهد التقني للمحاصيل الكبرى الذين طلبوا مساحة لتخصيصها لانتاج بذور الحبوب لكن منحت لهم مساحة قليلة جد مما ادى الى رفضهم لها . [1]

و اذا كان دمج الاطارات مع المنتجين قد ادى الى خلق مجموعات غير متجانسة الاطراف مما سبب بعض المشاكل فانه بعيدا عن فكرة التجانس هناك قضية الخلافات التي شبت بين اعضاء المجموعات ، فمن خلال ما نشر في الصحف تأكد و انه بعدما اظهر المستفدون في بداية الامر حماسا و تفاهما كبيرين للعملية مما ادى الى التسيير الحسن للمستثمرات عند الانطلاق ، فانه سرعان ما ظهرت بعض الخلافات الناجمة عن روح الاتكال على الغير ، الامر الذي ادى الى خلق مشاكل في التسيير و شغل العمال عن القيام بواجبهم .

الكثير اصبح يرفض فكرة الانضباط و يريد العمل على هواه ، ما داموا احرار - حسب رأيهم - يتوقفون عن العمل متى ارادوا و يعودون بنفس الطريقة لكن مع ضرورة الحصول على الراتب في اخر الشهر مثل بقية المنتجين .

المهم ان الاوضاع وصلت في بعض الاحيان الى حد التمرد مثلما جاءت به جريدة " المجاهد الاسبوعي " في تحقيقها حول المستثمرات الفلاحية الجماعية حيث ترى " ان كل ذلك نتيجة لتأخر القوانين التي توضح و تضبط العمل بين المنتجين فيما بينهم و بين المنتجين و الذي يعينونه للاشراف على التسيير ، و عليه فالملاحظ ان كثيرا من المستفدين يتصرفون على اساس ان كل شئ مباح و اية مشكلة او نزاع ترفع مباشرة الى المحاكم ." و تعطي الجريدة مثالا على ذلك و هو ما حصل في مزرعة شحاط باسطاوالي لتأكيد ذلك ، حيث تمرد 4 مستفدون رفضوا الامتثال الى اية محاولة لخلق نوع من التفاهم و كذا رفضهم لرئيس المستثمرة الذي اختير بالاغلبية ، فما كان منهم الا ان انفردوا منذ جوان 1989 يشتغلون على هواهم و من منطلق ان كل شئ مباح وصل بهم الحد الى تخريب بيوت بلاستيكية ، و مادام ليس هناك نص قانوني يقضي بفصل امثال هؤلاء رفعت القضية للعدالة و الخسارة يتقاسمها الجميع . [2]

و هناك حالات عديدة من هذا النوع ما فتئت الصحافة الوطنية تكشف عنها يوم بعد أخر فكثير ما يؤدي الخلاف الى تفرق افراد الجماعة حتى لم يبقى - على سبيل المثال - في

---

1 - مجلة الفلاح و الثورة ، العدد السابق الذكر .

احدى المستثمرات الا واحدا بعدما كانوا اربعة ، توجه احدهم الى العمل بالترابندو والثاني عامل بمؤسسة للبناء و الاخر مهندس هرب تماما و هذا الامر جعل المتبقي يتريث في خدمة الارض خوفا من عودة هؤلاء للاستيلاء على المحصول ما داموا في نظر القانون ملاكا ، و ما كان على ذلك العضو الا التوجه الى السلطات المعنية ، و كان ان اتخذ البنك مبادرة على المساعدة ، و نحن امام مثل هذه الوضعية نتساءل عن موقف العدالة من ذلك ؟

حسب القانون فعدم الالتزام بخدمة الارض يؤدي الى فقدان حق الانتفاع و التملك .

لماذا لم تحل المستثمرة ما دام القانون ينص على ذلك بسبب عدم توفر الحد الادنى ؟

و الى جانب عدم التفاهم بين افراد الجماعة و ما نتج عنه ، هناك وضعية اخرى عرفتها المستثمرات الفلاحية الجديدة لا تتوقف على عدم التفاهم بل في اتفاق اعضاءها على اقامة نشاطات اخرى مخالفة للفلاحة خاصة فيما يتعلق بالمباني الملحقة بالمستثمرة او عن طريق كراء الارض ، و الامثلة على هذه الحالات كثيرة لكن نورد هنا احداها و هي التي تعرضت لها الصحافة المكتوبة و هذا التلفزة و اعتبرت سابقة فريدة و خطيرة من نوعها .

يتعلق الامر باستغلال المباني العقارية في انشطة تجارية حيث لوحظ في احدى المستثمرات الفلاحية التابعة لولاية بومرداس ان 4 مستودعات استغلت لانشطة تجارية و مهنية متباينة . استغل الاول و الثاني في بيع مواد البناء و الثالث استغله مستأجره في حرفة صناعة الادوات الحديدية و الرابع في انتاج الادوات الخشبية . و الغريب في الامر هو ان هؤلاء معهم كل الوثائق الشرعية (القانونية) ، فالسجل التجاري سلم لهم من طرف الجهات المختصة و عقد الكراء ممضي من قبل افراد المستثمرة الفلاحية و مصادق عليه في مصالح الحالة المدنية للبلدية ، كما ان تسديد الكراء يؤدى بصفة منتظمة .

هذا الامر يدفعنا الى التساؤل عن دور السلطات الوصية اتجاه هذه الانحرافات و عن دور الوزارة المعنية بالامر ؟

التبرير المقدم من طرف المنتجين هو ان القانون ينص على ضرورة خدمة الارض فقط مؤكدين ان البنايات العقارية لا علاقة لها بالفلاحة و لا تتعارض و القانون 87 / 19 و يرون بأن ذلك الاجراء انما يعتبر دعما لهم لخدمة الارض اذ انهم يعقدون امالا كثيرة على الاموال العائدة لهم لشراء العتاد اللازم .

ثانيا : من حيث وسائل الدعم و الاسناد

اذا كان القطاع الزراعي عند الاستقلال يشتكي من ضعف عملية التمويل و التموين من جهة و الضغوطات الممارسة من قبل اجهزة الوصاية من جهة اخرى ، فان عملية اعادة التنظيم جاءت لتطرح المشكل بحدة اكثر و ذلك لارتفاع عدد المزارع ، الامر الذي تطلب توفير العتاد بصفة اكثر .

و بالرغم من محاولات الحكومة المتكررة للبحث عن انجع الطرق لتزويد المستثمرات بالعتاد اللازم فان هذه الاخيرة تشتكي دائما من قلته ان لم نقل انعدامه ، فهناك الكثير منها يعمل بعتاد مشترك و منها من لا يتوفر على اية وسيلة مما ادى به اللجوء الى كراءها من عند الخواص مع العلم بكل ما يترتب عن ذلك ، بل انه في كثير من الاحيان يتم الحصول عليها بعد فوات فترة الدرس او الحرث مما يؤثر سلبا على الانتاج .

و وعيا منه بتلك المشاكل فقد درس مجلس الحكومة في كثير من اجتماعاته الملف المتعلق بدعم المستثمرات الفلاحية ، و كان اجتماعه المنعقد في 15 مارس 1988 تعبيرا حقيقيا عن رغبة الحكومة في دعم الفلاحة و الوصول بها الى مرحلة الاكتفاء .

في هذا المجال اتخذت سلسلة من الاجراءات لدعم منتجي المستثمرات و تعزيز الانتاج و من بينها اجراءات ذات طابع اقتصادي تهدف الى مضاعفة انتاج الحبوب و الخضر الجافة و يتعلق الامر ب :

- الزيادة المحسوسة في اسعار الحبوب و الخضر الجافة عند الانتاج .
- تدعيم الزيادة في عملية الجني .
- تشجيع الانتاج و استخدام البذور المختارة .

و لهذه الاجراءات هدفان مزدوجان : اولهما رفع الانتاج من خلال تحفيز المنتجين بأقصى قدر في تطبيق تقنيات الانتاج ، و ثانيهما تحسين ظروف جني محصول الحبوب و الخضر الجافة . و اضافة الى ذلك صادق المجلس على برنامج لمعدات زراعية القصد منها تجهيز المستثمرات الفلاحية الجماعية الجديدة التي تفتقر لهذه المعدات .

لكن ما تجدر الاشارة اليه هو ان عملية توفير العتاد عرفت نوعا من التماطل و بالتالي لم يعرف القطاع هذا الدعم ، مما ادى الى زيادة الطلب اكثر ، و الشهادات التي ادلى بها المنتجون في الكثير من المرات تؤكد ذلك . زيادة على هذا فان الصحف

و المجلات الوطنية بما في ذلك المختصة في الميدان لم تطالعنا و لو مرة واحدة بأرقـام تبين لنا ذلك الدعم و يبدو انه الى غاية شهر مارس 1989 لم يدخل البرنامج حيز التنفيذ. ففي حديث لرئيس الحكومة السابق السيد " قاصدي مرباح " اجرته معه الاذاعة الوطنيـة أكد من جديد على ان " هناك مخططا يرمي الى تدعيم المستثمرات بالعتاد الفلاحي اللازم خاصة الجرارات و المضخات ، لما لهذه الاخيرة من دور فعال بالنسبة لفلاحتنا و ذلك عـن طريق القرض المخصص لذلك من طرف البنك الافريقي للتنمية " و لم يشر بتاتا فيما اذا كانت قد وزعت من قبل ام لا [1]

و المرة الوحيدة التي حاولت فيها الحكومة اعطاء ارقام تتعلق بالعتاد كانت في اجتماع اطارات وزارة الفلاحة المنعقد بتاريخ 5 جوان 1989 ، حيث اشار الوزير في معرض حديثه عن العتاد الفلاحي ان " هناك حوالي 5000 جرار من انتاج وطني،و 1600 جرار مستـورد بقي من برنامج السنة الماضية ، اضافة الى 5500 جرار اخرى اي ما يربو على 12000 جرار سيتم توزيعها خلال السنة 1989 هذا ان هناك الاف المضخات التي ستوزع ايضا مع اولوية ولايات الجنوب و حوالي 3000 سيارة اخرى ستستورد ، يضاف الى ذلك عتاد ضخم و مهـم سيتم استراده قريبا " .[2] بالاضافة الى ذلك منحت الوزارة المؤسسة الوطنية لانتاج العتاد الفلاحي مبلغا ماليا يقدره مليار سنتيم توجهها الى استراد قطع الغيار .

ما يلفت الانتباه في هذا التقرير هو الرقم 1600 جرار مستورد الذي قال عنه الوزير بأنـه تبقى من برنامج السنة الماضية ، و هنا نتساءل : هل كان ذلك العدد من الجرارات متوفـر و لم يوزع ام انه كان ضمن برنامج طلبات 1988 و لم يصل الا سنة 1989 ؟

مهما يكن من امر فان المستثمرات الفلاحية سواء كانت جماعية او فردية تشتكي كلها من نقص العتاد و هو الامر الذي كان من المفروض أخذه بعين الاعتبار قبل الشروع في العملية . و قد رأينا - في الباب الاول - ان عدم تماشي الامكانيات المتوفرة مع احتياجات القطاع الفلاحي ادت اضافة الى عوامل اخرى الى فشله .

كل التحقيقات التي تمت حول واقع المستثمرات الفلاحية تثبت فقره الى الامكانيات ، و هذا الوضع دفع بأحد المنتجين الى القول " اذا اعتبرتنا الدولة احرارا فلا تحرمنا من وسائـل

---

1 - جريدة الشعب ، العدد 7961 ، 28 مارس 1989

2 - جريدة الشعب ، العدد 7961، 6 جوان 1989

العمل في السوق ، ... اذ لم نجد ما نحتاجه من عتاد و قطع غيار في السوق الوطنية فأي معنى للحرية التي اعطيت لنا و نيف يطلب منا ضمان انتاج وفير و جيد "[1]

اضافة الى كل هذا هناك عملية ارتفاع اسعار مواد الانتاج حيث يؤكد المنتجون على ان هناك زيادة في اسعار البذور و الدواء و قطع الغيار تتراوح ما بين 40 % الى 2000 % و هو ما أجبر الانتاج على التدني .

و في مجرى هذا السياق - نفس المصدر - أكد رئيس مجموعة احدى المستثمرات التابعة لبودواو على انه في الموسم 1989 زرعنا الفريشة و كان من المفروض ان نحصدها في شهر جوان ، غير ان عدم تمكننا من الحصول على الحاصدة في الوقت المناسب ، جنينا المحصول في سبتمبر ، لذلك نحن الان اصبحنا نتخوف من دفن الاموال في الارض لأن لا احد يضمن النتائج [2]

ثالثا : من حيث القروض

بالنسبة لعملية تمويل المستثمرات فانها تعتمد في الاساس على سياسة القروض المقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

اذا كان الفلاح سابقا يتلقى اجرا شهريا مهما كان وضع المزرعة فانه مع النظام الجديد يتلقى كذلك - ان صح التعبير - اجرا شهريا لكن مقابل تعويض ، فالاجر الذي يتلقاه لا يقدم من طرف الدولة و انما عبارة عن قسط من القروض التي تتحصل عليها المستثمرة ، و يرد في اخر السنة بفضل عائدات الانتاج ، و هذا هو الامر الذي بقي غير مفهوم لدى الكثير من المستفدين حيث يعتقدون و انه مقدم من قبل الدولة دون معرفة بأنه يقتطع من الدخل النهائي للمستثمرة .

و اعضاء المستثمرة يقررون بأنفسهم توزيع الدخل و استعماله الجماعي ، و بهذا الصدد يمكنهم عقد اتفاقية لا يحتج بها تجاه الغير تنظم كيفية هذا التوزيع . و للحصول على تلك القروض لا بد من توفر شروط معينة :

- ان يكون في حوزة المستفيد قرار الاستفادة المسلم اليه من قبل الوالي .

- ان تكون المستثمرة موافقة للنظام (القانون) و ان يكون عدد اعضاءها ثلاثة اشخاص على

---

1 - جريدة المجاهد الاسبوعي ، العدد السابق الذكر .

2 - نفس المرجع .

الاقل او فوق ذلك و انهم يعملون متضامنين .

- ان يفتح حسابا لدى البنك الفلاحي .

- ان يفوض اعضاء المستثمرة احد اعضاءه لدى وكالة البنك الفلاحي للتنمية الريفية .

- ان تقدم المستثمرة طلب قرض عن طريق العضو المفوض لدى الوكالة المحلية للبنك الفلاحي ، و هذا الطلب عبارة عن مطبوعة يسحبها المفوض من تلك الوكالة و يملؤها بمساعدة موظف من الوكالة .[1]

بتوفر تلك الشروط امكن للمستثمر (المستثمرين) الحصول على القروض من طرف البنك المختص ، و تنقسم القروض الى نوعين ، هناك قروض الاستثمار و قروض الاستغلال .

بالنسبة للاولى فانه يشترط في المستفدين تقديم بيان عن ذمتهم المالية و تقديم تفاصيل كافية عن برنامج استعمال هذه القروض ، كذا تقديم استبيان عن حالة ذمة المستثمرة و قدرتها على السداد . ففي حالة ما اذا كانت ايجابية تمنح القروض بدون اي اشكال اما اذا ثبت العكس ، ففي هذه الحالة يمتنع البنك عن منح ذلك ، و يقوم بتقديم مساعدات في شكل نصائح من شأنها اعانة المستفدين على تحسين وضعية مستثمرتهم .

بالنسبة للثانية فمبدئيا تقدم القروض بدون اي مشكل ، و هناك حالات يطلب فيها من المستثمرين تقديم ضمانات لعدم معرفة البنك لهم جيد ، فهنا يلجأ هؤلاء الى صندوق الضمان الفلاحي بشرط ان يكون من المنخرطين فيه .

و الجدير بالذكر ان صندوق الضمان الفلاحي انشأ بموجب المرسوم رقم 82 - 87 المؤرخ في 14 افريل 1987 ، و يهدف الى تخفيض اعباء البنك من جهة و مساعدة المنتجين الذين لا يستطعون تسديد القروض في الاجال المحددة من جهة اخرى .

في هذه الحالة يلعب الصندوق دورا حاسما فيما يتعلق بتسهيل عملية منح القروض و حل الصراعات القائمة بين المستثمرات و وكالات القروض التابعة للبنك الفلاحي . و بانشاءه سيضمن مستقبلا قروض الاستثمار و قروض الموسم الزراعي كلما عجز المزارعون على دفع الديون و في هذا المضمار لا يمتنع البنك على منح قروض اخرى حتى في حالات العجز .

تتكون موارد الصندوق من حقوق الانتساب اليه و الاشتراكات و من الفوائد المرتبطة بالقروض و من حصته في صندوق التأمين على المنشآت و التجهيزات و من المساعدات الاتية من

---

1 - دليل المستثمرات الفلاحية ، ص ٥

الدولة ، و من هنا فان الصندوق يرمي الى حماية المنتجين و وكالات القروض و لاسيما في اطار سياسة التمويل الجديدة التي تسعى الدولة من خلالها الى تجسيد مبدأ لامركزية القرار و هذا يعني ا الاتصال في المستقبل القريب يكون مباشر بين البنك و الفلاح .[1]

و للحصول على ذلك الدعم يشترط في المستفدين او في الراغبين في الاشتراك في الصندوق دفع ما يلي :

- رسم قيمته 200 دج ، اما في حالة المستثمرة الجماعية فكل واحد منهم يدفع 200 دج .

- اشتراك معدله السنوي محدود بـ :

0،25 ٪ في العام اذا بلغ الدين 150.000 دج او اقل من ذلك .

0،50 ٪ في العام اذا بلغ الدين 300.000 دج او اقل من ذلك.

0،75 ٪ في العام اذا بلغ الدين 500.000 دج او اقل من ذلك .

اما اذا تجاوز مبلغ الدين 500.000 دج فان معدل الاشتراك يصبح امرا يتفاوض عليه المستفيد مع الصندوق .2

اذا كان القرض لا يتجاوز 500.000 دج فالضمانة تلقائية و اما اذا زاد عن ذلك فالضمانة تمنح بناءا على طلب رسمي يقدم للصندوق .

يقوم الصندوق بتقديم ضمان على ان الفلاح قادر على التسديد و في حالة التعهد بذلك و حدث ان عجز المستثمر عن تسديد ذلك فالصندوق يدفع ما قيمته 70 ٪ من قيمة القرض .

يتم تزويد المستثمرات الفلاحية الجماعية او الفردية بالقروض بواسطة طريقتين :

الاولى و تتعلق بقروض الاستغلال و التي تقدم بدون شروط ما عدا ضمانة الصندوق الفلاحي في بعض الحالات و هي ما يطلق عليها بالقروض القصيرة المدى ، و توجه اساسا الى اجور العمال و متطلبات الحملة و لذلك لا تلاقي صعوبات كثيرة .

اما الثانية فهي التي يطلق عليها بالقروض المتوسطة المدى ، و تكون عادة ذات حجم كبير و لذلك لا تقدم بسهولة بل تتطلب توفر شروط معينة لمنحها .

لكن اذا كان هذا ما تنص عليه التقارير الرسمية فان الواقع شئ اخر ، اذ انه من خلال التحقيقات التي تمت حول هذا الموضوع تأكد و ان المستفدين يعانون من مشكل القروض بما في ذلك القصيرة المدى .

1_ ACTUALITE ECONOMIE , N° 27, oct 1987

2 - دليل المستثمرات الفلاحية ، ص 20

اذا كانت وضعية المستثمرات خلال الحملة 87 - 88 قد سمحت لهم بالحصول على ذلك بسبب وضعيتها المالية المتزنة ، سواء كانت تلك الرابحة او الخاسرة حيث قامت الدولة بالتطهير المالي لها مع الشروع في التطبيق ، فانه بعد مرور عام اتخذ البنك موقفا من تلك التي لم تسدد ما عليها ، و هذا ما دفع بتوقف الكثير منهم عن العمل بسبب عدم تمكنهم من تحقيق دخل يضمن لهم الاستمرارية في العمل ، اضافة الى الجفاف الذي ضرب البلاد . زيادة على ذلك يلاحظ ارتفاع قيمة معدلات الفائدة ، اذ بعدما كانت تقدر ب 4،5% بالنسبة للقروض المقدمة على المدى القصير اصبحت 6% سنة 1989 . و اذا كان هذا التغيير يندرج في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة الا ان هناك شيئا من اللبس في بعض المسائل العملية و منها اختلاف نسبة التمويل الذاتي بين مختلف وكالات البنك المحلية حيث نجد بعضها يشترط دفع نسبة 50% من معدل الفائدة قبل تقديم القرض ، في حين بعض الوكالات لا تتطلب الا 30% .

و امام هذا الوضع المزري يؤكد البنك الفلاحي عن عدم تحمله المسؤولية ، فحسب ما جاء في جريدة المجاهد الاسبوعي الصادرة بتاريخ 19 جانفي 1990 تطرق رئيس احدى وكالات البنك الفلاحي الى ذلك قائلا : " لا ذنب للبنك لما يحدث داخل المستثمرات الفلاحية الجماعية . فالبنك قدم كل المساعدات المالية اللازمة للمستفيدين و دعمهم منذ الانطلاقة غير ان الذي حدث هو ان المستفيدين لم يسددوا و لا سنتيما واحدا من الدين الذي عليهم منذ سنتين ، و مع ذلك تحملنا عبء الدين و اضفنا لهم تسبيقات " بل يضيف قائلا " اننا سددنا الدين الذي عليهم و المتصل بالبلاستيك الذي اشتروه و الخاص بالزراعة المحمية فوضعية الفلاح اليوم وضعية مالك و ليس اجير . فالبنك غير مسؤول عما يحدث في المجموعة و العلاقة بينهما واضحة . و القوانين اوضح ... فالقروض سلمت لهم على اساس الاستثمار و الدعم الاولي لكن في بعض المجموعات دفنت الاموال و لم نجد لها اثرا "[1].

و مهما يكن من امر فكلا الطرفين يقدم تبريرات كافية لموقفه ، فالبنك بصفته مؤسسة تجارية لا يمكنه الاستمرار في دفع القروض دون تسديدها ، و المستثمرات لم تستطيع القيام بواجبها لقلة الوسائل بصفة عامة و الى الجفاف الذي خيم على القطاع منذ البداية .

و امام هذه الوضعية ما كان على الحكومة الا التدخل من اجل وضع حد لهذا الاشكال ، و قد تبين ذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الى المتضررين من الجفاف باعتبارها عوامل

---

1 - جريدة المجاهد الاسبوعي : العدد السابق الذكر .

خارجة عن نطاقهم .

تندرج هذه الاجراءات في اطار عملية تأمين ظروف ممارسة مهنة الفلاحة . هكذا و منـــذ شهر افريل 1990 اتخذ مجلس الوزراء قرار التدخل لصالح الفلاحين المنكوبين عن طريـــق دفع تعويضات على الخسائر التي اصابت بعض المحاصيل و هو القرار الذي صادق عليـــه مجلس الوزراء بتاريخ 6 ماي 1990 . و كتنفيذ لهذا القرار اصدرت وزارة الفلاحة تعليمة وزارية خاصة بتعويض الفلاحين المتضررين من الجفاف .

تقدم تلك التعويضات بعد تحديد قائمة المناطق المنكوبة و كذا تسجيل الفلاحين المتضررين و اسندت مهمة التعويض الى الصندوق الجهوي للضمان الفلاحي حيث يقوم باجراء تقويـم دقيق عن الخسائر التي لحقت كل منتج على حدى و ذلك على اساس تقرير خبير . يشرع فـي الدفع الفوري لتسبيقة تقدر ب 60 % من مجمل التعويضات . و قد حددت المبالغ المقدمـة في كل هكتار على الاساس التالي :

القمح 1200 دج للهكتار الواحد ، الشعير 850 دج / هـ ، البقول الجافة 1200 دج / هـ ، الطماطم الصناعية 6000 دج / هـ ، الكلأ 800 دج / هـ ، البطاطس 7500 دج / هـ ، البصل 5600 دج / هـ ، الحوامض 2500 دج /هـ ، البذور ، سعر النوع بزيادة 10 % و كذلـــك الاغراس.

يتم دفع تكملة التعويضات بعد الانتهاء من عملية التقويم الشاملة لمبالغ الاضرار والتعويضات.

اضافة الى كل ذلك اتخذت اجراءات اخرى تتعلق ب :

- اعادة تجديد قروض الاستغلال للحملة 90 / 91 بما فيها حاجات نفقات الاسر .
- اعفاء المستثمرات المتضررة بالجفاف من ضريبة حق الانتفاع .
- عدم الاحصاء في وعاء الضريبة الزراعات الاستراتيجية المتضررة بالجفاف .[1]

و بالفعل شرع في تقديم تلك الاعانات ، و كانت ولاية تالمة اولى المناطق التي استفادت من ذلك ، جوان 1990 ، حيث قدم ما قيمته 575.550 دج على 10 فلاحين تراوحت حصة الواحد ما بين 152700 دج و 101000 دج .

و حسب ما جاء في جريدة الشعب اليومية الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 1990 فانه "أسيشرع قريبا في تعويض المتضررين الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة في النصوص حيث انـــه

---

1 - جريدة الشعب ، العدد 8260 ، 22 ماي 1990 .

شرع في مراجعة اخيرة للملفات بوزارة الاقتصاد قصد الاعداد النهائي للصكوك " [1]

و اذا كانت هذه هي المبادرة التي قامت بها الحكومة لتفادي بعض المشاكل الطارئة فان الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين اتخذ هو الاخر اجراءات لمساعدة القطاع و قد تجلى ذلك بوضوح عند انعقاد المؤتمر الخامس 21- 23 ماي 1990 ، حيث طالب بالعمل على انشاء صندوق القروض الفلاحية بمشاركة الفلاحين و ذلك نظرا لما لهذا الصندوق من اهمية في عمليات تمويل القطاع ، اضافة الى ضرورة جعله منتشرا عبر كل البلديات الفلاحية.[2]

---

1 - جريدة الشعب ، العدد 8362، 26 سبتمبر 1990 .

2 - انظر :
اللائحة الاقتصادية و الاجتماعية المصادق عليها من طرف المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين و عمال القطاع الفلاحي ، 21 - 23 ماي 1990.

المبحث الثاني : حول رد فعل المحيط الخارجي

نظرا للظروف التي صدر فيها قانون 87 / 19 و كذا الطريقة التي دخل بها حيز التنفيذ ، و ما عرفته البلاد بعد اكتوبر 1988 من تغييرات على مختلف المستويات خاصة السياسية و التي فتحت الباب امام التعددية الحزبية و حرية الرأي ، كل ذلك ساعد على ظهور بعض ردود الفعل سواء من طرف المستفدين او اولئك الذين مستهم الثورة الزراعية ، الامر الذي خلق معه نوعا من الاضطراب و عدم الاستقرار في اوساط المستفدين .
و قبل التطرق الى ردود فعل المحيط نشير الى بعض الانحرافات التي ساعدت هي الاخرى على تصعيد الوضع و تصميم الخواص على استعادة اراضيهم .
تتمثل الانحرافات بصفة عامة في الطريقة التي وزعت بها الاراضي ، حيث لاحظ كلا من المستفدين و الملاك المؤممين ان هناك عددا كبيرا من الذين منحت لهم اراضي ليس لهم اية علاقة بالقطاع الفلاحي في الوقت الذي حرموا منها .
اضافة الى ذلك هناك التوزيع غير العادل حيث لوحظ و ان عددا من المستثمرات الفردية استفادت من مساحات تفوق تلك الممنوحة الى المجموعات بالرغم من ان القانون ينص على ضرورة تناسب المساحة و قوة عمل الافراد من جهة و ان تكون الاستفادة الفردية نتيجة للعزلة او صغر المساحة من جهة اخرى .
لم يتوقف الوضع عند هذا الحد بل تعداه ذلك الى طريقة منح القروض حيث قدمت الى من لا علاقة لهم بالفلاحة ، في الوقت الذي يشتكي فيه الفلاحون من نقصها . و قد اطلعتنا الصحافة الوطنية في اعداد كثيرة منها على تلك الوضعية ، و نورد اهمها :
في عددها الصادر بتاريخ 30 ماي 1989 كشفت جريدة المساء عن بعض التجاوزات من قبل البنك الفلاحي في مدينة بسكرة ، فقد جاء في ذلك العدد ان " التحريات كشفت عن 4 عمليات اختلاس في دائرة سيدي عقبة بمبلغ اجمالي يقدر بـ 5273.770.00 دج حصل منها 29 فلاحا في اطار استصلاح الاراضي من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، تقدر حصة كل واحد بـ 3.321.070.00 دج بطرق خداع من بينها تقديم ابار و ثقب قديمة على انها جديدة الى فرع المياه بالبلدية و المكلف بتاشيرات وضعيات الاشغال المنجزة .
اما التجاوز الاخر و يتمثل في توزيع اراض و قروض على 5 عمال تلقوا مبلغ 604.000.00دج

عن طريق اختراق مضامين بعض النصوص سواء كانت صادرة عن وزارة الداخلية او عن الوالي اضافة الى استفادة 5 اشخاص اخرين بمبلغ يقدر ب 1.072.500.00 دج دائما بنفس الطريقة كما كان لبعض الاشخاص ممن وصفوا بالخونة نصيب من هذه العملية حيث استفادوا من مبلغ مالي يقدر ب 276.200.00 دج .[1]

و ما كان على البنك الفلاحي اتجاه هذا الوضع ان قام بتوقيف القروض للفلاحين و التعويض الكلي للمبلغ الذي منح لهم .

من جهة اخرى كشف الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين عن بعض الانحرافات في عمل البنك الفلاحي حيث اشار الى انه في الوقت الذي توقفت المساعدات عن المستثمرات الفلاحية فانه قام بمنح القروض الى من لا علاقة لهم بالفلاحة و يرى " ان القروض قدمت لاناس تزوجوا و اشتروا سيارات و فلات دون ان يخضعوا للمراقبة و المتابعة الصارمة مع العلم ان الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين لم يشترك و لم يستشر عند شروع البنك في توزيع القروض بل ان هذا الاخير رفض حتى تقديم قوائم بأسماء المستفدين ليطلع عليها الاتحاد . و رغم كل هذا يلجأ البنك الى الاتحاد و يستنجد به لاسترداد ديونه في كل مرة يتبين فيها عجزه عن ذلك "[2]

فاذا كان لطبيعة القانون من جهة و الانحرافات في الميدان التطبيقي من جهة اخرى دورا فعالا في ظهور رد فعل عنيف خاصة من قبل الملاك المؤممين بفعل الثورة الزراعية فان احداث اكتوبر و ما نتج عنها قد عجل ببروز ردود الفعل .

تعود البوادر الاولى الى بداية 1989 اي بعد المصادقة مباشرة على دستور 23 فبراير 1989 و الذي حمل معه مبادئ جديدة لم تكن مألوفة من قبل ، و من بينها المادة 49 التي تنص على ان " حق الملكية مضمون " دون التأكيد على ضرورة اصدار نصوص توضيحية لذلك . فالعبارة جاءت صريحة و واضحة دون اي غموض ، على عكس الدستور السابق الذي يعترف بالملكية الخاصة غير الاستغلالية .

اذن استنادا الى كل الادلة الواقعية و المدعمة بالدستور ، بدأ رد الفعل الاولي بتجمع اصحاب الاراضي المؤممة بضواحي العاصمة يوم 17 مارس 1989 بعدما كان لهم لقاءا سابقا يوم 5 مارس و اخر مع وزارة الفلاحة في 15 مارس 1989.

---

1 - جريدة المساء الصادرة يوم 30 جوان 1989 .

2 - جريدة الشعب ، العدد 7948 ، 22 ماي 1989 .

التجمع ضم اكثر من 2000 شخص ممن اممت اراضيهم جاءوا من حوالي 37 ولاية يطالبون باسترجاع اراضيهم باعتبارهم الملاك الاصليين و بدعوى أن الامور تغيرت و ان الثورة الزراعية الغيت و لم يبقى اي مبرر للاحتفاظ باراضيهم من طرف اي شخص كان .

ما هي الخلفية الاساسية لهذه المطالب ؟

يمكننا استخراج ذلك من خلال التصريحات التي ادلى بها المعنيون بالامر في الاجتماع المذكور ، حيث يؤكدوا جميعا على انه " اذا كانوا في بداية السبعينات قد سكتوا عن الاراضي التي اممت و الحقت بالصندوق الوطني للثورة الزراعية فان ذلك يعود الى انها مست الكثير و بالتساوي - بالرغم من التجاوزات التي ظهرت اثناء التطبيق - و رجعت الى الدولة و الهدف منها هو النفع العام ، و هذا راجع الى ايماننا الراسخ كفلاحين بمصلحة هذا الشعب و الوطن "[1]

الا انه بعد مرور 17 سنة عن ذلك و المراحل المختلفة التي مر بها القطاع وصولا الى قانون 87 / 19 قد خلقت نوعا من الاستياء في اوساطهم حيث يرى المجتمعون ان " الشئ الذي اثار ثائرتنا و الذي لا يمكن السكوت عنه ابدا هو قانون 87 / 19 المتضمن خلق المستثمرات الفلاحية و توزيعها على الفلاحين ... هذا من الظاهر ، اما الواقع فانها وزعت على كل من هب من لا علاقة لهم بالارض " بل يروى ان هناك من تحصل على اضعاف اضعاف ما تبقى للمؤممين و يوجهون اصبع الاتهام الى كل من مسؤولي الحزب و الدولة و الجيش .[2]

استنادا الى ذلك فالامر لا يعدو بالنسبة لهم الا تراجعا عن الثورة الزراعية ، و مادام الوضع كذلك فالاحسن ان تعود الاراضي الى اصحابها الحقيقيين كما كانت قبل 1971 . و مما يزيد في ثائرة الملاك هو عدم ايمانهم بما ينص عليه القانون ، اي منح عقود الانتفاع بدل الملكية و يعتبرونه مراوغة مؤكدين " ان الواقع علمنا ان من يستولي على شئ لا يرجعه خاصة و ان اغلب المستفدين هذه المرة من الفئة التي تعودت الاستلاء على الاخضر و اليابس في كل مواقع يتواجدون فيه "[3]

و اذا كان هذا واقع رد الفعل بعد دستور 23 فبراير 1989 ، فان المتجمعين يصرون على ان رد فعلهم لم يكن نتيجة ذلك بل تدعم اكثر ، و يرون ان بوادر ذلك بدأت مباشرة بعد أوت 1987 الا ان الغموض الذي ساد العملية في بدايتها جعلنا نتريث .

---

1 - جريدة المساء الصادرة يوم 19 مارس 1989 .

2 - نفس المرجع .

3 - نفس المرجع .

و نحن من جهتنا نرى و ان تحرك الفلاحين ما هو الا نتيجة لموجة الاضطربات و عدم الاستقرار الذي عرفه المجتمع الجزائري بعد أحداث اكتوبر ، هذه الاخيرة اثبتت بما لا يدع مجــال للشك و ان السياسة الاقتصادية التي اتبعت منذ زمن لم تعد صالحة للاستمرار عليها ، و ان السلطة السياسية اصبحت غير قادرة على تحمل اعباء القطاعات العمومية خاصة بعد العجز و الازمة التي اصبح يعيشها القطاع ، الامر الذي ادى بها الى منح الاستقلالية للقطاعــات الاقتصادية الحيوية . فالعوامل التي كانت تخيف الدولة في السبعينات لم تعد اليــوم كذلك ، فاذا كانت من قبل تبحث عن شرعيتها بفضل فرض سيطرتها على القطاعات الحساسة عن طريق عملية التأميم فاليوم تغير الوضع و لم يعد يجدي نفعا .

التبرير المقدم من قبل الملاك على اساس انهم سكتوا عن ذلك ابان السبعينات لانه فـــي خدمة الشعب امرا غير صحيح ، فالواقع اثبت و ان رد فعلهم كان جد عنيف و ان لم يكــن بمثل هذه الصراحة فقد اخذ شكلا سريا تمثل في عرقلة عملية التنفيذ عدا من جهة ، مـــن جهة اخرى فان الوضع السياسي انذاك و شخصية الرئيس الراحل " هواري بومدين " كانــت لهم بالمرصاد .

اضافة الى كل ذلك فالوضع السياسي بعد اكتوبر 1988 شكل حافزا قويا لهم ، اذ اصبحــوا يستعملون الاسلام لتبرير مطالبهم مؤكدين و ان الاسلام يعترف بالملكية الخاصة و متناسيــن و انه في نفس الوقت يضع شروطا لذلك بالنسبة لمن لا يفلحها ، و هذا الخطاب من طــرف فئة من المجتمع الجزائري يعتبر جديدا نوعا ما .

هل يمكن ارجاع ذلك الى بعض التشجيعات و التحريضات من قبل بعض التشكيلات السياسية؟ التأكيد يبقى امرا نسبيا ، لكن ما نشير اليه هنا هو ان تجمعهم ذلك عرف حضور بعـــض ممثلي الجبهة الاسلامية للانقاذ نذكر على الخصوص " علي بن الحاج " في حين غابـــت التشكيلات السياسية الاخرى ، هذا الاخير دعي ليسمعوا منه كلام داعية اسلامي ذيع صيتــه في اوساط المجتمع ، لمساندة قضيتهم . لكن ما فهم من كلامه انه لا مساند و لا معـــارض مذكرا ان " الاسلام اعطى لكل ذي حق حقه ، و ان الدين الاسلامي لا يقف الى جانب الاغنياء على حساب الفقراء ، بل اعطى الفقير حقه ايضا " مضيفا " ان الاسلام يعترف بالملكيــة الفردية لان الانسان - كما يقول - لا يبدع في شئ هو لا يمتلكه " ... و لكن الاسلام يعتــرف

بالملكية في ضوابط الشرع "

و اذا اخذنا بعين الاعتبار الشعبية التي يتمتع بها شخص مثل علي بن الحاج في اوساط الجماهير في وقت اصبح فيه الشعب ساخطا على كل ما يرمز الى سياسة الحزب الواحد، لادركنا جيدا مدى التأثير الذي يمارسه على فئة مثل تلك ، و لذا فان موقفه ذلك اذا كان دعما لهم فانه في نفس الوقت مكسبا للجبهة الاسلامية حيث جلبت لها شعبية جماهيرية اكثر.

و اذا كنا قد قلنا و ان موقفه جاء غامضا نوعا ما فان التمعن جيد في تصريحاته تبين لنا و انه مساند اكثر منه معارض . فاذا كان قد ركز على الاعتراف بالملكية الفردية و مؤكدا ان الشخص لا يمكن له ان يبدع فيما لا يملك ، نفهم و انه بهذه الطريقة يبعد مسؤولية الفشل الذريع الذي لحق القطاع عن العمال باعتبارهم غير مالكين لتلك الاراضي .

و اذا كان كبار الملاك و الاقطاعيين كثيرا ما لعبوا دورا كبيرا في توجيه الحملات الانتخابية في دوائرهم - ايام الحزب الواحد - فان عمل هذا سيكون فرصة لصالح الاحزاب خاصة الاسلامية على حساب الاحزاب الاخرى و بالاخص جبهة التحرير الوطني التي يرى فيها المجتمع سبب كل تلك المشاكل و الانحرافات .

اذن اصبحنا امام خطاب سياسي اسلامي في مواجهة الخطاب السياسي لجبهة التحرير . و عن ذكر الاسلام ، فما هو موقفه من قضية ملكية الارض الزراعية و كذا عملية التأميم ؟

الشئ المؤكد ان الاسلام يعترف بالملكية الخاصة للارض لكن يربطها بعملية الاحياء و الانتاج و لذلك فقد منع السيطرة على مساحة الارض القاهرة و حمايتها بالقوة دون ممارسة عمل في احيائها و استثمارها . و من جهة اخرى فان الاسلام لم يعد الافراد الذين يبدأون عملية المصادر الطبيعية الحق في تجميد تلك المصادر و تعطيل العمل لاحيائها ، و لم يسمح لهم بالاحتفاظ بها في حالة توقفهم عن مواصلة العمل في هذا السبيل . و لذا فالاسلام كلف ولي الامر بضرورة انتزاعها من اصحابها .

و كخلاصة فالاسلام اقر الملكية الفردية للارض في بعض الحالات ، كما قام بتأميمها في حالات اخرى و جعلها ملكية عامة يستفيد منها جميع المسلمين تارة ، كما قام بمصادرة الاراضي تارة اخرى و اجاز توزيعها على المعدمين و كل هذه الاجراءات يقرها الاسلام في نطاق ما يحقق المصلحة للمجتمع الاسلامي .[1]

---

1 - محمد عبد المنعم كمال ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي . القاهرة : دار الكتاب المصري ، الطبعة الثانية ، 1980 ، ص 192 .

و اذا كان التجمع الاول كمحاولة لجمع شمل الملاك و التعريف بمطالبهم و كذا اسماع صوتهم للسلطات المعنية بالامر ، فان تجمعهم امام المجلس الشعبي الوطني يوم 22 مارس 1989 يعتبر تحذير شديد اللهجة موجه للسلطة التشريعية التي اقرت القانون 87 / 19 بالرغم من سلبيات ، فهم بذلك يحملونها المسؤولية . و قد كانت مطالبهم تستند الى ثلاثة اسس و هي : الاسلام دين الدولة و يعترف بالملكية الفردية ، الدولة تضمن الملكية الخاصة .

و بالرغم من كل تلك التحركات فان السلطة السياسية لم تخرج عن صمتها و اخذت تتماطل يوما بعد يوم ، و يمكن ارجاع ذلك الى الظروف التي طرحت فيها القضية من جهة ، و من جهة اخرى يمكن تفسير ذلك الصمت باعترافها بالخطأ المرتكب و بالتالي شرعية مطالب الملاك ، لكن ايمانها بأن الحل ليس بالسهل و ان كان ممكنا - كما سنرى فيما بعد - الزمها الصمت .

خلال تلك الفترة 1989 لم نسجل اي رد فعل او استجابة من طرف السلطة السياسية باستثناء بعض التصريحات المحتشمة لرئيس الحكومة انذاك " قاصدي مرباح " حيث اكد و انه بالنسبة لمن اشترى الارض خلال فترة الحرب التحريرية ، او كانوا خونة و صودرت اراضيهم بموجب مرسوم 1963 فلا يمكن الرجوع الى الوراء ... و الذين اممو بموجب قانون الثورة الزراعية ، فهؤلاء ايضا طبق عليهم القانون و لا يمكن التنازل عنه الا اذا غير ، فهناك من تبرع بأرضه و عددهم كبير ، كما ان عدد الاراضي المؤممة بلغت 400 الف هكتار و مثلها كانت عبارة عن اراضي عمومية تابعة للبلديات و الدولة دخلت كلها في الصندوق الوطني للثورة الزراعية ، و تحولت الى تعاونيات اشتراكية و التي اصبحت اليوم مستثمرات فلاحية "1

و ما تجدر الاشارة اليه هنا هو انه اذا كانت السلطة قد التزمت الصمت في الرد على مطالب اولئك الملاك فان هؤلاء بتحركاتهم المتكررة قد دفعوا الدولة الى اعادة النظر في الطريقة التي وزعت بها الارض ، خاصة بعدما اصبح الكل على علم بتلك التجاوزات .

و قد اثبتت التحريات التي قامت بها الوزارة انذاك - ما بين مارس و ماي 1989 - على وجود عدد من الحالات المخالفة للقانون لا يستهان بها .

فقد تأكد انه من بين 5038 مستثمرة فلاحية فردية وجد 4549 حالة بعد التحقيق قد تمت وفق احكام القانون و بالتالي تم ترسيمها و تأكيدها ، اي ان 489 حالة فقط غير قانونية .

---

1 - جريدة الشعب ، العدد 7941 ، 14 ماي 1989 .

و الحالات غير المطابقة للقانون لبعض الولايات هي كالتالي .

مستغانم 54 حالة - عين الدفلى 59 حالة - الطارف 35 حالة - باتنة 10 حالات - سيدي بلعباس 4 حالات - قالمة 4 حالات - الشلف (2) حالتان - وهران 4 حالات - تيزي وزو 6 حالات - الجزائر 13 حالة - معسكر 10 حالات .

و تشير الوزارة (التقرير) الى ان الحالات التي اعتبرت مخالفة للقانون انما تتعلق بالمستفدين الذين لديهم مصادر دخل أخرى (جمع بين مناصب العمل ، اجر ...) . و حسب الوزارة ايضا فانه بهذه العملية قد تم تطهير المستثمرات الفلاحية الفردية تماما [1]، على ان يكون تطهير المستثمرات الجماعية كمرحلة ثانية من مراحل تطهير القطاع الفلاحي .

و نتيجة لتلك الانحرافات صدرت تعليمة وزارية مشتركة متعلقة بتطهير شروط تطبيق القانون 87 /19 في جانفي 1990 .

ترى التعليمة ان التطبيق كان مصدر احتجاجات مختلفة من طرف المواطنين نتيجة للتفسيرات التي اعطيت لبعض مواد القانون خاصة المادة 10، 9 و المتعلقتين على التوالي بصفة المستفدين من القانون و الصفة الاستثنائية .

و من اجل وضع حد لتلك الاحتجاجات و الانحرافات فالتعليمة جاءت لتلزم الولاة بالسهر على التطبيق الجيد لتلك الشروط ، كما جاءت ايضا لطمأنة المستفدين بعدما تولد لديهم نوع من الخوف و الاستياء من مطالبة الملاك باستعادة الاراضي ، و لذلك تلزم التعليمة الولاة بضرورة منح المستفدين العقود الادارية المكونة لمستثمراتهم في اقرب وقت ممكن ، و المطالبة كذلك بالغاء او تعديل كل القرارات و العقود المتعلقة بالاستفادات المخالفة للقانون . [2]

بهذا اذن يتضح و ان الحكومة اذا لم ترد حسم الموقف فيما يتعلق بالمطالبة باستعادة الاراضي المؤممة ، فانها انكبت على مواصلة تحرياتها حول الاستفادات غير الشرعية .

و الشيء الغامض نوعا ما في عملية التحقيق في هذا الموضوع هو انه بعد مرور عام بالضبط عن النتائج التي قدمتها الوزارة ، كشف مجلس الحكومة في اجتماعه المنعقد في 13 ماي 90 عن الارقام النهائية التي توصلت اليها لجنة التحقيق .

فمن بين 156.548 مستفيد ادمجوا في 22356 مستثمرة فلاحية جماعية مكونة وجد

---

1 - جريدة المساء الصادرة يوم 21 ماي 1989 .

2 - انظر :
التعليمة الوزارية الصادرة عن وزارة الداخلية ، الفلاحة ، الاقتصاد و العدل بتاريخ 3 جانفي 1990 .

29234 لا تتوفر فيهم مقاييس الاستفادة القانونية .

و من بين 5677 منتج فردي وجد 1300 مستفيد لا تتوفر فيهم الشروط الواردة في القانون[1]

و هنا نتوقف لتقديم بعض الملاحظات :

- اذا اخذنا بعين الاعتبار التقييم الاول و الثاني نجد و ان هناك فرقا كبيرا بين الحالات غير الشرعية من الاستفادة الفردية يزيد عن 800 حالة .

- بين العدد الاول من الاستفادة الفردية و العدد الثاني هناك زيادة في عدد المستثمرات الفردية تقدر بـ 640 وحدة و التي يمكن اعتباهما منبثقة ما بين جوان 89 و افريل 90 . فلو كانت 640 الوحدة الجديدة كلها غير شرعية اضافة الى 489 حالة الاولى فسنكون امام 1129 حالة غير شرعية فقط .

اذن من أين تحصلت الحكومة على 1300 حالة ؟

اذا كان التقييم النهائي صحيح فهذا يدفعنا الى عدم الاعتراف بالتقييم الاول ، خاصة و انه تم في فترة قصيرة جد (افريل ، ماي 89) و بالتالي لم يكن الا عملية عملية لوضع حـــد لتحركات الاشخاص المؤمنين ، ظنا منها و ان ثائرتهم قامت لسوء التوزيع .

-كذلك اذا كانت الارقام النهائية صحيحة فهذا يعني ان السلطات المعنية بتوزيع الاراضي تتمتع بنفوذ كبير مما جعلها تتمادى في ارتكاب الاخطاء حتى بعد ما اعلنت الحكومة عـــن اعادة النظر في العملية .

الوضعية اذن اخذت تتفاقم يوما بعد اخر و المؤمنون لم يريدوا التنازل عن حقهم ، بـــل ذهبوا الى ابعد من ذلك بفعل تنظيمهم في جمعيات لوسط و شرق و غرب البلاد من اجـــل تنسيق محكم و وحدة الصف ، و كان ان اعترفت وزارة الداخلية بأول جمعية في 10 جوان 89. و ترتكز اهدافها في المساهمة على حماية الاراضي الفلاحية و تنمية الاقتصاد الوطني ، تعميم الوسائل و الطرق الحديثة الكفيلة برفع الانتاج الفلاحي بالاضافة الى الدفاع عن حقـــوق الفلاحين و لا سيما حق الملكية و التكفل بانشغالاتهم و طموحاتهم المختلفة .

ففي الوقت الذي اخذ فيه المحتجون (حركة المؤمنون) تنمو بسرعة و تتعمم ، بقت السلطة السياسية ملزمة الصمت و لم تدل بأي شئ فيما يتعلق بذلك .

و كان اول رد فعل صريح من قبلها يوم 17 مارس 1990 حيث اعلن رئيس الحكومة " مولـود حمروش " على ان القضية موضع الدراسة و ان الحكومة لن يهدأ لها بال و لن ترتاح ما دام

1- جريدة المساء الصادرة يوم 14 ماي 1990 .

فلاح واحد مظلوم .

و من خلال الوعود التي قدمت لهم من طرف الحكومة ، نستخلص و ان هذه الاخيرة عازمة على حل المشكلة بأية طريقة كانت ، و هذه القضية تطرح عدة اسئلة للتفكير .

ما هي الخلفية التي يستند اليها المؤمنون في المطالبة بتلك الحقوق ما دام القطاع المعاد تنظيمه هو القطاع العمومي ؟

الاصل في القضية هو انه قبل 1981 كان القطاع العمومي يطلق على مزارع التسيير الذاتي و التي هي في الاصل مزارع الكولون ، لكن بعد الشروع في تطبيق عملية اعادة الهيكلة ادرجت تعاونيات الثورة الزراعية في هذه العملية و شكلت مع القطاع الاول " المزارع الفلاحية الاشتراكية " . اذن اصبح الفصل بينهما امرا صعبا ، فكلها تابعة للدولة ، كذلك اصبح المستفدون من الثورة الزراعية في جمعية العمال التابعة للمزارع الاشتراكية .

و ما دامت المزارع المعاد تنظيمها قد وزعت على كل من العمال بالقطاع و كذا بعض الاشخاص ممن حصلوا عليها بطرق غير شرعية فان هؤلاء لم يتحصلوا على اراضي القطاع المسير ذاتيا فقط بل كذلك مزارع الثورة الزراعية و التي هي اصلا مقتطعة من اراضي الخواص بفعل قانون التأميم 1971 .

امام هذه الوضعية اصبح من العسير سكوت الفلاحين المؤمنين عن حقوقهم خاصة و انها وزعت على اشخاص لا علاقة لهم بالارض .

اذن يتبين جيد انه لولا الخلط الذي وقع عند تطبيق عملية اعادة الهيكلة لما كان لهذا الوضع ان يكون ، او انه لو كان اصلاح القطاع يتطلب اعادة هيكلته لكان من الاحسن هيكلة كل واحد منها على حدى .

هذه هي خلفيات المشكلة ، فماذا عن الحل ؟

قبل التطرق الى التصورات حول حل المشكلة ، لا بد من التأكيد على ان ما زاد في تفاقم الوضع هو بعض الحالات المترتبة عن الثورة الزراعية ، من نزاعات عقارية ، طعون ...الخ هذه الامور كلها لم تتجرأ اية حكومة من الحكومات السابقة على فتح ملفها و التعرض اليها و كان أن اتخذت الحكومة الحالية قرارا باعادة النظر في ذلك . و كان هذا الموضوع محور دراسة في اجتماع مجلس الحكومة ليوم 13 ماي 1990 حيث رأى :

" حرصا على تحقيق العدالة في اطار الصرامة في تطبيق القوانين ستعاد دراسة حالات

تأميم الملاك الصغار الذين يلتزمون بخدمة الارض و يجعلونها مورد دخلهم الرئيسي و يجب ان تتم الحلول التي تستخلص حسب الاوضاع المجسمة في الميدان اما الى رد الاراضي لاصحابها الاصليين و اما الى تعويضها بأراضي اخرى او بوسائل مالية اذا كان ردها يتسبب في هضم حقوق المستفدين ."[1]

هل يفهم من هذا القرار ان هناك ضغط من قبل الملاك المؤممين على الحكومة ؟ ام ان اعترافها بالاخطاء التي ارتكبت سابقا في حق هؤلاء عن طريق التأميم خطأ او بفعل بقاء الاراضي دون مستفيد جعلتها تعيد النظر في قانون الثورة الزراعية .

المهم ان اذاكانت الحكومة ترى و ان الحل ممكن و ان كان ليس بالامر السهل ، فنحن نرى و ان العملية اصعب مما نتصور . فهناك عوامل كثيرة لا بد من اخذها بعين الاعتبار .

قبل النظر او الاستجابة لمطلب المؤممين لا بد من الالتفات اولا الى الشريحة الاجتماعية الكبيرة التي استفادت من قانون الثورة الزراعية و المقدرة بـ 80.000 مستفيد مع العلم ان نصفها ادمج سنة 1982 في المزارع الفلاحية الاشتراكية .

- من حق المستفدين البقاء بالارض ما دامت قد منحت لهم وفق قانون الثورة الزراعية و الذي تعتبره الحكومة دائما ساري المفعول ، و الذي بموجبه تمكنوا من فلح و استصلاح الاراضي بل قاموا كذلك ببناء منازل و مستودعات تابعة للمزارع .

- حتى في حالة ما اذا ارادت السلطة حل المشكل عن طريق الغاء قانون الثورة الزراعية فكيف سيكون مصير اولئك المستفدين ؟ هل يوجهون الى اعمال اخرى ؟ هذا امر مستبعد ان لم نقل مستحيل لاسباب كثيرة ، ام يوجهون الى العمل في الارض عند الخواص و هذا ما يؤدي الى خلق اوضاع جاء قانون الثورة الزراعية للقضاء عليها .

- ان التحدث عن 80.000 مستفيد يعني التحدث عن اضعاف مضعفة لما لهم من اطفال و اسر يعملون على اعالتها .

اما فيما يخص الفئة الثانية (المقابلة) نورد هنا ايضا بعض الملاحظات :

- الملاحظ ان كل من اممت ارضه او تبرع بها اصبح يطالب باستعادتها .

- كلهم يطالبون باستعادة الاراضي الاصلية و ليس التعويض بمال او اراض اخرى ، و هذا ما تأكد لنا من خلال بعض التحريات (استجوابات) قمنا بها مع بعض مديريات التنمية الفلاحية على مستوى الولايات ، اذ اكدوا لنا و ان القضية لا تعدو ان تكون قضية منح ارض

---

[1] الجريدة المساء الصادرة يوم 14 ماي 1990 .

فقط بل المطالبة باراضيهم الاصلية ، و هو ما يعد امرا مستحيلا الا في بعض الحالات .
اذن فحل قضية مثل هذه تعتبر فعلا من الامور الصعبة ، بحيث تطلب من الحكومة اخذ كل الاحتمالات بعين الاعتبار و كذا النتائج التي قد تنجم عن اي اجراء كان .
و اذا كانت العملية قد خلقت نوعا من عدم الارتياح في اوساط المستفدين حيث اصبح الخوف يطاردهم من مغبة استجابة الحكومة لمطالب اولئك ، خاصة اذا اعتبرنا مبرراتهم شرعية نوعا ما ، اضافة الى بعض عمليات الاستلاء بالقوة التي يتعرضون اليها من حين الى اخر .
هذا الخوف ساعد بدوره على تدهور ظروف العمل داخل الوحدات الانتاجية . اذ اصبحوا غير واثقين في الدولة ، زيادة على عدم وجود العقود الادارية عند الفلاحين جعلهم يطالبون بذلك .
و كان اول رد فعل من طرفهم يوم 2 أوت 1990 حيث نظمت مسيرة للفلاحين بطلب من الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين و عمال القطاع الفلاحي .
هل يفهم من ذلك ان هناك عدم انسجام بين الاتحاد و الحكومة و هما من نفس التشكيلة السياسية ؟
حتى و ان اصبح الاتحاد يعبر عن كل عمال القطاع فانه يبقى دائما اقرب الى جبهة التحرير الوطني بفعل انتماء اعضاء امانته الوطنية اليها
هل ان الاتحاد باعتباره حامي حقوق الفلاحين ، اراد من وراء ذلك ممارسة نوع من الضغوطات على الحكومة بعدما بادرت بفتح الملف المتعلق بالثورة الزراعية ؟
الشئ المؤكد هو انه لاول مرة نسجل مثل هذا الفعل .
مطالب المستفدين ارتكزت على الحصول على عقود الملكية ، علما و ان المسيرة ضمت كلا من اصحاب الاستفادة من الثورة الزراعية و كذا مستفذي قانون 87 / 19 .
اذا كان الصنف الأول يطالب بعقود الملكية فيمكن اعتبار ذلك امرا شرعيا ما دام قانون الثورة الزراعية يقر ذلك . اما الصنف الثاني ، فحسب قانون 87 / 19 ليس لهم الحق في ذلك ما دام القانون ينص على منحهم عقود الانتفاع و ليس الملكية .
لكن المشكل الذي يطرح هنا ، هو ان الصنف الثاني ينقسم الى شطرين :
هناك مستفدين كانوا اصلا تابعين لقطاع التسيير الذاتي و هناك من كان من مستفدي الثورة

الزراعية و ادمج في المزارع الفلاحية الاشتراكية اثناء عملية اعادة الهيكلة سنة 1982 .
الاراضي هناك العمومية و اخرى مؤممة .
و بما دام مستفدي الثورة الزراعية لهم الحق في الحصول على عقود الملكية ، فكيف يمكن لهم الحصول عليها ما دام الفصل بينهم و بين عمال المزارع الاشتراكية امرا صعبا .
اذن يلاحظ و ان القضية اصعب مما نتصور ، فلو نظم كل قطاع على حدى اثناء عملية اعادة الهيكلة لما وصلنا الى هذا الوضع الشائك .
اما الحالات التي يمكن اعتبارها سهلة الحل هي :
- الاراضي المؤممة و غير موزعة مع بقاء اصحابها يفلحونها و كأنها لم تؤمم .
- الاراضي المؤممة و لم توزع ،فبالامكان اعادتها لاصحابها اذا ثبت و انهم امموا خطأ.
اما الاراضي التي اممت و ادمجت في القطاع العمومي او تعرضت لعملية البناء او التوزيع فلا يمكن لاصحابها استرجاعها سواء كانوا مؤممين وفق القانون او خطأ ، و في الحالة الثانية يمكنهم الحصول على تعويض مالي او ارض اخرى ، و هو ما لم يقبله هؤلاء .
و من اجل وضع حد لهذا الاشكال الذي اعاق القطاع الفلاحي اكثر من الاول انشأت على مستوى الولايات مندوبيات للاصلاح الزراعي مهمتها القيام بعملية تطهير القطاع سواء من حيث الاستفادات غير الشرعية او فيما يتعلق بانتزاعات العقارية الناجمة عن تطبيق الثورة الزراعية . و قد اسفرت العملية عن النتائج الاتية :

1 - فيما يخص قانون 87 / 19

قدرت حالات الالغاء بـ 13.952 حالة تتوزع كما يلي : [1]
- 2833 حالة الغيت بسبب عدم تناسبها و المادة 10 من القانون ، و حسب القوائم التي نشرتها وزارة الفلاحة في شهر نوفمبر 1990 ، فان تلك الحالات تشترك فيها مختلف الشرائح الاجتماعية من طلبة ، فلاحين ، مربو الماشية ، موظفون ، اطارات الحزب و الدولة ضباط الجيش ، اجانب ، ملاك عقاريين ، تجار و اصحاب المهن الحرة ... الخ
- 4511 حالة الغاء تمت لعدم احترام اصحابها لالتزاماتهم ، مما ادى الى فقدان حقوقهم و هو ما تنص عليه المادة 28 من القانون و التي سبق شرحها .
- 968 حالة الغاء ناتجة عن عدم توافقها و المادة 29 من القانون و التي تتعلق اصلا

1_ EL MOUDJAHID du 8 novembre 1990 , N° 77900 1

بفقدان الفرد حقه داخل الجماعة اذا اخل بالتزماته اتجاهها
505 حالة ناتجة عن الاخلال بالمادة 37 من القانون و المتعلقة اصلا بالمستثمرات الفلاحية الفردية التي انشأت دون توافقها و المواد 9 و 37 من القانون و التي تنص على انشاء المستثمرات الفلاحية الفردية في حالات استثنائية .
و اخيرا 5135 حالة بسبب التنازل من جهة و ترك المستثمرات بدون عمل من جهة اخرى .
و اذا كان الكل قد انتظر صدور قوائم بأسماء الاستفادات غير القانونية بفارغ الصبر ، فانه سرعان ما خابت توقعاتهم لعدم اثباتها ما كان منتظر ، و ان كانت من جهة اخرى قد كشفت عن ذلك الا انه يعتبر شيئا غشيلا لما كان متوقع ، فجاءت القوائم شاملة لمختلف الشرائح الاجتماعية .
فبغض النظر عن الاسماء التي حملتها القوائم و التي يمكن اعتبارها غير معروفة اذا ما حاولنا انتسابها للاطارات العليا في البلاد كما كان يتوقع الكثير ، فان هناك قائمة ولاية تيبازة التي كشفت عن وجود مستفدين من الاراضي و هما ابني وزير سابق ، يحملان اسم قوجيل سليم و قوجيل مصطفى ، اضافة الى ذلك هناك ابن لوزير سابق كذلك و هو زازة محمد و فيما يتعلق بصنف الجيش و الذين كثيرا ما كانوا موضع احتجاج و سخط من قبل المستفدين و كذا الملاك ، نجد و ان كل مستفيد ذو انتماء عسكري الا و الحقت به صفة متقاعد باستثناء حالة واحدة تتعلق بالسيد سنوسي حوسين الذي وصف بأنه عقيد و مدير رياض الفتح (ضمن قائمة ولاية تيبازة) . الى جانب ضباط الجيش ، كشفت القوائم عن وجود بعض الاستفادات تتعلق بأبناءهم نذكر منها اسم رفاس رفيق ابن لعقيد بالجيش الوطني الشعبي (ضمن قائمة معسكر) و مجموعة اخرى من ابناء نقيب يحملون اسم ، بن يوسف علي ، حميد و مالك ، و الحقت بهم صفة كونهم دون سن الاستفادة و ليست لهم اية علاقة بالارض . زد على الاطفال نجد و ان قائمة معسكر كشفت عن وجود امرأة مستفيدة تحمل اسم ابن دحمان المولودة كهيتان نورية ، زوجة عقيد بالجيش الوطني الشعبي .
و اذا كان الكل يتساءل عن العدد الهائل من الاستفادة غير القانونية و عن الكيفية التي تمت بها ، فما يجب التأكيد عليه هو ان هؤلاء ليس لهم اي ذنب و انما المسؤولية الكبرى يتحملها من بادر بمنحهم تلك الاراضي من ولاة ، رؤساء دوائر .... الخ ، و هو الموقف الذي عبر عنه الامين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين اثناء انعقاد

- فيما يتعلق بقوائم الاستفادة غير القانونية انظر : الصحافة الوطنية الصادرة ما بين 8 و 25 نوفمبر 1990 .

الايام الوطنية الدراسية حول الفلاحة ما بين 15 و 17 ديسمبر 1990 حيث صرح قائلا " نحن غير موافقين على نشر قوائم بأسماء المستفدين الذين هم في الاصل ضحايا ذلك التوزيع . ففي حقيقة الامر الخطأ لا يعود الى هؤلاء المستفدين لكن لمن منحهم الاراضي ، فقد فضلنا لو نشرت قوائم بأسماءهم ، فهؤلاء المستفدين لم يستولوا عليها بالقوة و انما بفعل قرار صادر عن الوالي . فأسماء الولاة و مسؤولي القطاع الفلاحي هي التي كان يجب نشرها "

- ان التمعن جيد في القوائم التي نشرت و كذا الظروف و السرعة التي تمت بها اضافة الى الاحتجاجات التي قدمت من طرف العديد من الاشخاص الذين نفوا أن يكون قد استفادوا فعلا من الاراضي مثل ما اشارت اليه القوائم تجعلنا نشك في نجاعتها و اعتبارها مجرد عملية تصفية حساب .

- في بعض الاحيان نجد و ان المبرر المقدم لإلغاء الاستفادة غير قانوني و الدليل على ذلك ما نشر في احدى القوائم (وهران) ، اذ اشير الى السيد مهدي احمد امين علي انه تقني بيطري و الذي ألغيت استفادته ، و هنا نتساءل : ما الدافع وراء ذلك ؟

حسب القانون فان فئة التقنيين و المهندسين و كل العاملين بالقطاع الى غاية صدور القانون لهم الحق في الاستفادة ، فأين يكمن اذن الخلل ؟

- من خلال اضطلاعنا على حالات الغاء الاستفادة حسب ما نشر في الصحافة الوطنية - قبل نشر القوائم - نجد ان المبررات المقدمة كلها تعود الى عدم تماشيها و مواد القانون خاصة المادة 10، 28 ، 29، 37، لكن الامر الغريب في بعض الحالات هو ان عملية الالغاء تمت على اساس ان المستفدين مجاهدون و لهم اجرا يفوق 5000 دج شهريا .

السؤال المطروح : ما هو المعيار الذي استند اليه مندوبوا الاصلاح الفلاحي لاقرار مثل ذلك الالغاء ؟

الشئ المؤكد هو ان القانون ينص على حق المجاهدين في الاستفادة دون ربطها بشروط معينة . و هذا ما يؤكد ما توصلنا اليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني عندما اشرنا الى ان الغموض الكامن في القانون من شأنه اثارة بعض المسائل التي يصعب حلها ، خاصة عند شرحنا لكيفية استفادة المجاهدين من الاراضي .

و الجدول الموالي يبين لنا توزيع حالات الالغاء حسب الولايات .

الولايات	حالات الالغاء	الولايات	حالات الالغاء
مستغانم	613	تلمسان	40
وهران	182	جيجل	39
معسكر	178	سطيف	38
غليزان	170	برج بو عريريج	37
عين الدفلى	163	خنشلة	33
البليدة	138	الجزائر	33
تيبازة	130	الوادي	21
تيارت	121	الطارف	16
بومرداس	103	سكيكدة	11
الشلف	92	باتنة	10
سيدي بلعباس	89	عين تموشنت	9
سعيدة	76	ام البواقي	3
ميلة	71	بجاية	2
قالمة	62	سوق اهراس	1
تيزي وزو	41		

الجدول رقم 15

2 - فيما يتعلق بالنزاعات الناجمة عن الثورة الزراعية

رغم مرور ما يقرب من 17 سنة عن تطبيق قانون الثورة الزراعية خاصة في المرحلة الثانية منه و التي مست اراضي القطاع الخاص ، فان التجاوزات التي حدثت بفعل القانون 87 /19 و تفاقم غضب الملاك المؤممين دفع بالحكومة الى فتح الملف المتعلق بالنزاعات العقارية الناجمة عن الثورة الزراعية .

و بالفعل ، فمندوبيات الاصلاح الفلاحي التي كلفت بتطهير القطاع الفلاحي منذ أوت 1990 استطاعت الوصول الى بعض النتائج المؤقتة التي نورد بعض الملاحظات بشأنها :

-توصلت العملية الى اعادة بعض الاراضي المؤممة الى اصحابها الاصليين - مثل ما حدث في بعض الولايات - و معظم الحالات التي تم تسويتها حسب تقارير المندوبيات ناتجة عن تأميم غير عادل او عشوائي خاصة تلك المتعلقة بحالات تأميم اراضي المجاهدين المتجاوزين 60 سنة ، ارامل الشهداء و ذوي الحقوق .

لكن الشئ الذي بدى غامضا نوعا ما هو انه رغم تأكيد الحكومة على ان الاراضي التي اممت وفق معايير صحيحة و كذا الاراضي التي تم تعويض اصحابها و كذا اراضي التبرع لن تعاد الى اصحابها ، فان ما توصلنا اليه بالاستناد الى تقارير مندوبي الاصلاح الفلاحي على مستوى الولايات هو ان كل الاراضي المؤممة ستعاد الى اصحابها بغض النظر عن مساحة الارض شريطة الا ينجم عنها مشاكل اخرى في الميدان ، حيث يضيف المندوبين ، انه من الممكن ظهور مشاكل عندما تكون المستثمرات الفلاحية قائمة على اراضي مؤممة ، و في مثل هذه الحالات يرى المندوبون انه ينبغي اما التعويض بالاراضي او بالامتيازات في الحصول على العتاد او اعادة التعيين في مستثمرات فلاحية جماعية او في مزارع نموذجية .

و قد رأت اللجان ان استرجاع الاراضي لا يكون الا شريطة تقديم التزام كتابي بارجاع مبالغ التعويض من قبل الملاك المؤممين .

و دائما حسب تقارير المندوبيات فان العملية مستمرة لتشمل اراضي العروش و البلدية .

و هنا نتساءل

- الا يعني اعادة الاراضي المؤممة بطريقة شرعية الى اصحابها ضربا لقانون الثورة الزراعية و هو ما لم يصدر بشأنه قانونا اخر يلغيه ؟

- ان اراضي العروش و البلدية هي اصلا تلك الاراضي التي لم يكن لها مالكا ، و التي اممت في المرحلة الاولى من مراحل الثورة الزراعية ، فما هو الغرض من وراء دراسة ملفاتها ؟

ان اجراء مثل ذلك يعني وان ما صرح به ممثل جمعية الملاك الاحرار - في تجمعهم امام مقر الحكومة يوم 4 اكتوبر 1990 - من انه في لقاء مع ممثلي الحكومة تم التأكيد على ان الاراضي المؤممة ستعاد الى اصحابها ، يعتبر ذو اساس من الصح و هو الامر الذي نفاه الاتحاد

الوطني للفلاحين الجزائريين بعد ذلك و اعتبر و ان قانون الثورة الزراعية لا يزال ساري المفعول دائما ما دام المجلس الشعبي الوطني لم يصادق بعد على المشروع الذي يلغيه .
فهل سنكون مرة ثانية امام تطبيق لقانون قبل صدوره مثلما حدث مع قانون 87 / 19 ؟
الاصل ان الواقع اثبت ذلك و مر على المجلس الشعبي الوطني الا تشريعه .

نتيجة عامة للفصل الثالث

من خلال تحليل وضعية المستثمرات الفلاحية في ظل الوضع الجديد ، و كذا ردود افعال المحيط امكننا استنتاج ما يلي :

- انعدام المجتمع لتقاليد في تسيير الاقتصاد الوطني من طرف الخواص و كذا عدم تجانس المستثمرات سواء من حيث الافراد او المساحة خلق نوعا من الاضطرابات داخلها ، الامر الذي نتج عنه بعض النزاعات ادت الى تنازل البعض و ترك البعض الاخر الاراضي دون عمل .
- اذا كان القانون قد جاء اصلا للتحسين وضعية القطاع ، فان الغموض الذي ميز معظم مواده ادى بالمستفدين الى التوجه الى اعمال اخرى لا علاقة لها بالارض مثل استغلال المستودعات .
- اعادة تنظيم القطاع عن طريق توزيع كل الاراضي اضافة الى سلبيات السياسة المتبعة منذ 1980 ادى الى خلق نوع من الاستياء في اوساط الملاك الذين اممت اراضيهم بموجب قانون الثورة الزراعية حيث طالبوا باستعادتها ، خاصة بعدما تأكد لهم و انها وزعت على من لا علاقة لهم بالارض . و اذا كان هؤلاء قد لعبوا دورا لا يستهان به اثناء تطبيق الثورة الزراعية 73 ، فان تحركهم سنة 1989 لم يمضي دون الاتيان ببعض النتائج ، اهمها اعادة النظر في الاراضي الموزعة من جهة و من جهة اخرى استعادة الكثير من الاراضي .
- مثل ما وقع مع الثورة الزراعية ، فان قانون 87 / 19 كشف مرة اخرى عن النفوذ الواسع الذي تتمتع به السلطات المحلية في تطبيق القوانين .

خاتمة الباب الثالث

من خلال تحليلنا لهذا الباب امكننا استخلاص ما يلي :

- اصلاح القطاع الزراعي بموجب القانون 87 / 19 انما طرح في وقت و محيط تميزا بمجموعة من المعطيات سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي . و اذا كان هذا الاخير قد تميز بصفة عامة بأزمة اقتصادية حادة فان ذلك الوضع انعكس على المحيط الداخلي اذ انه اضافة الى عوامل اخرى سجل ركود عام في الانتاج مما ضاعف من تبعية الجزائر الى السوق الخارجية و هو الامر الذي دفع بالسلطة السياسية الى منح الاستقلالية للعديد من المؤسسات و الوحدات الانتاجية بما في ذلك القطاع الزراعي .

- من خلال التمعن في مداولات المجلس الشعبي الوطني حول مشروع القانون و كذا الظروف و السرعة التي تم بها تنفيذ العملية يتضح جيد طغيان السلطة التنفيذية على التشريعية و ليس العكس ، اذ انه بالرغم من رفض النواب للمشروع فانه في نهاية المطاف تمت المصادقة عليه ، هذا من جهة ، من جهة اخرى نستنتج و ان التعليمة الوزارية جاءت اصلا لتنفيذ قبل ان تصبح قانونا و هو ما دفعنا الى القول و ان القانون جاء ليكيف وضعا قائما مع القانون .

- النتائج السلبية و الاضطرابات التي يعرفها قطاع الفلاحة حاليا ما هي الا نتيجة للسياسات السابقة و التي جاءت هي الاخرى في مجرى اصلاح الاقتصاد الوطني ككل و الى التسرع و عدم الدراسة المعمقة لجوانب القطاع .

- اذا كان من اهداف القطاع الخاص تحقيق اكبر قدر من الانتاج بهدف الربح فان تسليم القطاع الفلاحي برمته الى الخواص لن يكون في صالح الاقتصاد الوطني . ففترة 3 سنوات و ان كانت قصيرة الا انها مكنتنا من الوقوف على النتائج الاولية لتلك العملية . و اذا كانت هذه النتائج لا تعتبر معيارا كافيا الا انه ما يجب التأكيد عليه هو ان افتقار مجتمعنا الى تقاليد تسيير الاقتصاد الوطني من طرف الخواص خاصة القطاعات الحيوية لن يذهب بعيدا ، فلا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص وحده في حل المشكلة الغذائية .

- بصفة عامة فان اصلاح القطاع الفلاحي بموجب القانون 87 / 19 ما هو الا خوصصة للقطاع اكثر منه اعادة تنظيم طرق التسيير ، اذ حافظ القطاع على كل اجهزة التسيير السابقة (الاجهزة الخارجية) و لم يمس التنظيم الجديد الا المحيط الداخلي فقط .

البـاب الرابـع : استراتيجية الامـن الغذائـي للجزائـر

اولا : فلسفة الامن الغذائـي بين الاصل و التصـور

ثانيا : مكانة الفلاحة من مخططات التنمية منذ 1980

ثالثا : الامن الغذائـي بين الطموح و الواقـع

الباب الرابـــع : استراتيجيــة الامــن الغذائـي في الجزائــر

كان للسياسات المختلفة التي اتبعت في المجال الفلاحي منذ 1962 و الـى غاية 1987 هدفا رئيسيا واحدا الا و هو تحقيق الامن الغذائي للبلاد ، او بعبارة اصـح وضع حد للتبعية الغذائية المتزايدة نحو الخارج .

لهذا الغرض نجد انه منذ اعلان الثورة الزراعية إخذت قضية تلبية الحاجات الاساسيـة للسكان تظهر كهدف اساسي و بدأت تجد مكانتها من السياسة العامة للبلاد ، الا انه مـن الناحية العملية نجد و ان هذا الهدف اخذ يتراجع مع مرور السنين و تجلى ذلك بوضـوح من خلال تزايد الواردات الغذائية سواء من ناحية الكمية او الكلفة و تراجع عائـدات الصادرات الغذائية . و مع كل ذلك فالعجز المسجل في الميزان التجاري لم يكن محسوسـا من جهة و من جهة اخرى لم يكن له تأثيرا سلبيا على مسار بقية القطاعات ، و السبب فـي ذلك يعود في الاساس الى الدور الذي لعبه الريع النفطي في تغطية ذلك العجز .

و مع التطور العام الذي يشهده المجتمع و المتمثل اساسا في النمو الديمغرافي المرتفـع و التغير في انماط الاستهلاك الناتج اصلا عن تحسن القدرة الشرائية للمواطنين . كل ذلـك كان له اثرا سلبيا على القطاع الفلاحي الذي لم يستطع مسايرة تلك التغييرات .

وضع مثل ذلك خلق نوعا من القلق و عدم الارتياح في اوساط السلطات المعنية التي رأت ضرورة ادخال بعض الاصلاحات التي من شأنها الرفع من مستوى الانتاج و التصدي للمتطلبـات الاساسية للمجتمع .

و لم يتوقف عملية السعي من اجل بلوغ هدف الاكتفاء الغذائي عند ذلك الحد (الاصلاحات) بل تعدته الى تفصيل تلك الاهداف عن طريق اتباع سياسة التخطيط.

و من اجل معرفة مدى استجابة تلك الاصلاحات للهدف المنشود ، سنخصص هذا الباب الـى تحليل استراتيجية الامن الغذائي في الجزائر و ذلك عن طريق تحليل المحاور الكبرى التالية :

- الاطار الفلسفي للامن الغذائي و كيفية تصوره من طرف السلطة السياسية للبلاد.
- كيفية ترجمة تلك الاستراتيجية على ارض الواقع و ذلك بالتعرض للاهداف المسندة للقطاع من خلال المخططين الخماسيين الاول و الثاني .
- تقييم الوضعية الغذائية للبلاد خلال فترة الثمانينات .

الفصل الاول : فلسفة الامن الغذائي بين الامل و التصور

جرت العادة ان يطلق اسم دولة مستقلة على كل دولة استطاعت نزع استقلالها السياسي من المستعمر سواء كان ذلك عن طريق المفاوضات السياسية او العمل المسلح، لكن التجارب اثبتت و ان ذلك الاستقلال يبقى ناقصا اذا لم تستطع تدعيمه بالاستقلال للاقتصادي . و حال الدول المستقلة يبين كيف ان هذه الاخيرة لم تستطع الى حد اليوم التخلص من تبعيتها للخارج بصفة عامة و الدولة المستعمرة بصفة خاصة ، و يعود ذلك الى عدة عوامل منها ما هو سياسي و البعض الاخر تاريخي .

و اذا كان الجانب السياسي قد ساهم في تلك التبعية ، فان العامل التاريخي لعب دورا لا يستهان به بفعل الاندماج الذي وقع بين اقتصاد الدولة التابعة و المتبوعة - و الذي وضع كشرط من شروط الاستقلال - و اصبح الاستغناء عنه امرا صعب المنال ، مما عرقل امكانية تطويرها لبقية القطاعات .

و مع التدهور المستمر للوضعية الغذائية للعديد من الدول ، اصبحت فكرة الامن الغذائي تطرح نفسها بحدة خاصة في فترة السبعينات التي عرفت ازمة اقتصادية حادة . و اذا كانت قضية مثل هذه قديمة العهد بفضل التحذيرات الموجهة للدول المعنية بالامر من قبل المختصين في المجال الغذائي الا انها لم تأخذ مكانتها من السياسة العامة لتلك الدول الا مع اواخر السبعينات حيث اصبحت محور نقاش و جدال داخل الهيئات و المنظمات الدولية .

و الجزائر مثالا عن ذلك ، فاذا لم يكن عبء المشكلة الغذائية محسوسا في الستينات بسبب عدة عوامل فانه مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات اصبحت القضية تقلق بال الجزائر التي اخذت تستعد لمواجهتها ، و تجلى ذلك من خلال كل الوثائق الرسمية للدولة .

و من اجل تطلع اكثر و فهم جيد للتصور الرسمي لمفهوم الامن الغذائي قسمنا هذا الفصل الى:
الجزء الاول يتناول الاطار الفلسفي للاستقلال الغذائي و الشروط الواجب توفرها لتحقيقه .
اما الجزء الثاني فنخصصه الى تحليل الوظيفة الغذائية من خلال مواثيق الدولة الجزائرية قرارات الحزب و كذا الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية .

المبحث الاول : حول مفهوم الاستقلال الغذائي

كان للاوضاع المزرية التي عرفها العالم مع بداية السبعينات و الناجمة اصلا عن الازمة الاقتصادية العالمية اثرا شديدا على اقتصاد الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث . و ان كانت البشرية قد عانت من ويلات المجاعة و ندرة المواد الغذائية مرات كثيرة و على فترات متقطعة فان خطورتها اختلفت حسب الفترة الزمنية و درجة نمو المجتمعات: الا ان ما ميز اوضاع السبعينات هو ان الدول لم تتعرض الى تلك الازمة بسبب عدم قدرتها على اقتناء تلك المواد بل الى الانخفاض المذهل في الانتاج لدى اكبر البلدان المصدرة و كذا انتشار ظاهرة اشهار الغذاء كسلاح في وجه الدول .

و مع وعي الدول بالخطورة الغذائية فانها لم تحاول و لو مرة اتباع استراتيجية غذائية تسمح لها بتجنب و لو جزئيا الازمة الغذائية التي قد تفتك بها من حين الى اخر ، رغم تفطن الباحثين في الاقتصاد و المختصين في المجال الغذائي في بداية الخمسينات الى ذلك الا ان الامر تتطلب 20 سنة كاملة حتى اعطيت لذلك المجال مكانته من السياسة العامة .

و في هذا الصدد كتب الاستاذ عبد الحميد بن شريف نقلا عن MARCEL GANZIN " مؤسفا جدا التأكد بأنه كان يجب الانتظار حتى 1974 لنرى العالم كله يتخذ بصفة مفاجئة وعيا بمشكلة سوء التغذية ... فمنذ عشرين سنة و المختصين في المجال الغذائي ما فتئوا يصرخون في وجه العالم لكن دون ان يكون لذلك صدى . فاذا كان السياسيون قد قرروا في نهاية الامر اعطاء المعركة ضد سوء التغذية المكانة التي تستحقها في مخططاتها العملية فان خطوة الى الامام تكون قد تمت بذل تأكيد "[1]

و لم يتوقف الامر عند التحذير المقدم من قبل المختصين بل نجده امتد ايضا الى الهيئات و المنظمات الدولية التي ناشدت اكثر من مرة الدول و الحكومات الى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الحاجيات الغذائية لمواطنيها و ادراجها ضمن مخططات التنمية ، نذكر بالخصوص لوائح الدورة التاسعة لمنظمة التغذية و الزراعة لسنة 1957 .

و كان للوضع الاقتصادي العالمي سنة 72 و المتميز بأزمة في الغذاء وقعا على سياسات العديد من الدول . فانخفاض الانتاج الغذائي العالمي لاول مرة بـ 33 مليون طن من الحبوب

---

1 _ A.BENCHARIF ,"Les objectifs de l'economie Agro _ Alimentaire : Analyse du systeme alimentaire et formulation de stratégies". in CAHIERS du CREAD, N° 7 et 8 , 1986, P.42

عوض ان يرتفع ب 25 مليون طن ، بل انخفاض مستوى مخزون القمح لدى اهم البلدان المصدرة له من 49 مليون طن في جويليه 72 الى 26 مليون طن في جويليه 74 مع تضاعف الاسعار في نفس الفترة ب 4 مرات ، اذن نتج عن ذلك الوضع اختلال في التوازن كشف عن مدى تبعية البلدان النامية التي تعاني عجزا في المواد الغذائية الاساسية ، و سمحت للمحللين و السياسيين من اعادة الاعتبار للمشكلة الغذائية و اعادة النظر في برامجها الوطنية . وقد افضت الندوة العالمية حول التغذية سنة 1974 الى ضرورة انشاء " المجلس العالمي للتغذية " و هو هيئة تابعة للامم المتحدة و من بين اهدافه ، متابعة تطور الانتاج الغذائي العالمي و اوضاع سوق المواد الغذائية و العمل من اجل الاستجابة الفعالة لاحتياجات البلدان النامية ، لا سيما منها تلك التي تشكو عجزا مزمنا في مجال الغذاء .

ففترة السبعينات اذن عرفت بذل جهود معتبرة من قبل المعنيين بالامر لتحديد اهداف الاستراتيجية الغذائية ، لكن مع سنة 1979 يلاحظ و ان مصطلح استراتيجية غذائية فرض بصفة فعلية داخل الدول السائرة في طريق النمو خاصة الافريقية منها ، بل نجد و ان الندوات و المؤتمرات الدولية و المنظمة من قبل المجلس العالمي للغذاء سمحت باقامة دراسات حول الوضعية الغذائية و الطرق الواجب اتباعها للوصول الى مستوى غذائي مقبول و منها مصطلح الاستراتيجية الغذائية حيث تمت المصادقة عليه في ندوة " اوتاوة " بكندا سنة 1979 و هي السنة نفسها التي امتد فيها المصطلح الى الهيئات الافريقية .

و قد كان لمؤتمر " قمة لاغوس " لرؤساء الدول و الحكومات الافريقية المجتمعة في دورة غير عادية في افريل 1980 فرصة للتدارس الوضعية ، و كان هدف " مخطط عمل لاغوس " المصادق عليه في الندوة يدور حول ضرورة الوصول الى تحسن سريع للوضعية الغذائية و وضع قاعدة اساسية من اجل تحقيق الاكتفاء الغذائي خاصة فيما يتعلق بالحبوب و بقية فروع الزراعة اضافة الى تبني سياسة تعاون على المستوى الاقليمي بهدف الوصول الى الامن الغذائي .

و اذا كانت الاستراتيجية الغذائية التي ظهرت الى الوجود مع مطلع السبعينات تهدف الى الرفع من مستوى المعيشة . فماذا يقصد بها ؟ و ما هي اهدافها ؟

هل ان مجرد رسم استراتيجية غذائية يعني تحقيق الاستقلال الغذائي ؟

اذا كانت الاستراتيجية بصفة عامة تعني " توجيه مجموع الامكانيات المتوفرة من اجل بلوغ

---

1 _ عبد الجليل بلملا ، تأسيس المساعدة الغذائية و الياتها الدولية ، ضمن ملتقى حول التبعية الغذائية . الجزائر المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ، 1986 ، ص 79

هدف معين او التنسيق بين مختلف الاعمال للوصول الى الهدف " [1]

استنادا الى ذلك فالاستراتيجية الغذائية انما تعني توجيه مجمو الامكانيات المتوفرة لبلد ما و استغلالها استغلالا عقلانيا بما في ذلك الطاقات الطبيعية للوصول الى الرفع من مستوى المعيشة او بالاخرى تحقيق الاكتفاء الغذائي و هذا الهدف لا يكون الا بخلق نوع من التوافق بين الطلب و العرض الغذائي عند مستوى معين بحيث يتماشى في نفس الوقت مع:

- تلبية الحاجات الغذائية و المعيشية لكل الشرائح الاجتماعية .
- تقليص التبعية الغذائية .[2]

يفهم من خلال هذين الهدفين و ان الاستراتيجية الغذائية تعني اولا و قبل كل شئ البحث عن مصادر محلية لتحقيق الاكتفاء الغذائي ما دامت تهدف الى التخفيض من التبعية الغذائية حتى و لو كان البلد يتوفر على عملة صعبة تسمح له بالاستراد فان ذلك لا ينجيه من التبعية و على هذا الاساس فالاستراتيجية تترجم بفعل رسم سياسة غذائية محددة في الزمان و المكان و قد عرفت السياسة الغذائية بطرق عديدة و ان كانت في مجملها تلتقي حول نقاط واحدة .

فالاستاذ سليمان بدراني عرفها على انها "مجموع الاعمال التي تقوم بها الدولة من اجل ضمان العيش للسكان التابعين لها " [3]

هذا التعريف حسب الكاتب واسع جدا و يتطلب الوقوف عند مجموعة من النقاط عمل الدولة يتضمن مجموعة من المجالات خاصة الانتاج الزراعي المحلي حيث تقوم امنها بتوجيه الانتاج نحو تلبية الطلب الداخلي او نحو التصدير ... على التجارة الزراعية التي يكون لها مفعول على الكمية و طبيعة الانتاج المستهلك ...

اما الاستاذ عبد الحميد بن شريف فقد عرفها على ان السياسة الغذائية و المعيشية عبارة عن مجموعة منسقة من مبادئ و اهداف و اولويات و قرارات مصادق عليها من طرف الدولة و منفذة من طرف هيئاتها في اطار مخطط تنمية وطني من اجل الضمان لكل السكان و في وقت محدد التغذية و الظروف الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية الضرورية للعيش الملائم و الصالح العام للمجتمع [4] ...

و اذا كانت السياسة الغذائية تهدف الى الرفع من مستوى معيشة الافراد فان ذلك لا يعني

1- Petit Larouse en couleur . Paris : Librairie LAROUSE , P.878 .

2- A. Bencharif , op.cit. , P.47

3- S. Bedrani , Politique alimentaire et developpement rural: le cas de l'algerie . Alger : CREA , 1980 , P.3

و انها سياسة واحدة لدى كل الدول المعنية بالامر.

فمن الناحية التطبيقية عبارة " سياسة غذائية " تأخد تفسيرات و مضامين مختلفة متماشية حسب نظام الاولويات المحددة من قبل الحكومات و على مراحل مختلفة . و استنادا الى هذا فقد جاء في تقرير لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سنة 1981 ان " تعبير سياسة غذائية يعرف كاستراتيجية متزنة للسلطات العامة التى تأخد بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة الموجودة على مستوى قطاع التغذية و بينه و بين بقية الاقتصاد الوطني و الدولي"[1]

و الهدف من وراء رسم تلك الاستراتيجية الغذائية هو الوصول الى تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي او الحد من التبعية الغذائية نحو الخارج

لذا نجد و إن من بين الحلول المقدمة من اجل مواجهة مشاكل التموين الغذائي مصطلح الاكتفاء الذاتي الغذائي / الذي اخد مكانة من قبل كل الوثائق المنبثقة عن الهيئات الدولية و برامج تنمية المجتمعات . و هنا نتساءل :

ماذا يقصد بالاكتفاء الذاتي الغذائي ؟ و ما هي الشروط الواجب توفرها للوصول الى ذلك ؟

حول تحديد المصطلح نقول و ان السياسات الحالية اصبحت تستعمل مصطلحات متقاربة مع بعضها البعض حيث نجد كلمات الاكتفاء الذاتي ، الامن الغذائي ، فماذا يقصد بهما ؟

مع غياب مثل هذا المصطلح في القواميس فقد استندنا الى ما قدم في الموسوعة السياسية و الاشتراكية .

بالنسبة للموسوعة الاشتراكية فقد عرفت الاكتفاء الذاتي على انه " الاستغناء عن استيراد السلع و الخدمات من البلاد الاخرى بقصد انتاجها محليا " و بهذا المعنى فالاكتفاء الذاتي يعتبر هدفا مستحيل التحقيق اذ ما من بلد وهبته الطبيعة بكل ما يحتاج اليه من موارد و مزايا تجعله ينتج كل ما يشبع حاجات اهله "[2]

و نشير هنا الى ان هذه الموسوعة تستعمل الاكتفاء الذاتي كمرادف لكلمة التقشف AUTARCIE

اما الموسوعة السياسية فقد عرفت الاكتفاء الذاتي على النحو الاتي :

" هو ان يكفي البلد من الناحية الاقتصادية نفسه بنفسه ، و هو يهدف اذن الى تحقيق المساواة او التوازن بين المواد التي توجد على اقليم البلاد و بين احتياجاته الاقتصادية " و تضيف الموسوعة على انه " يمكن التمييز بين انواع عديدة من الاستكفاء بهذا المعنى . فمن حيث

---

1 - A.Bencharif , op.cit. , P.34

2 - مراد محمد حلمي ، و آخرون ، الموسوعة الاشتراكية . بيروت : مطبعة دار الكتب ، ب.ت ص 49

المدى هناك فرق بين الاكتفاء الذاتي المطلق (الذي تقطع فيه الدولة كل علاقاتها الاقتصادية مع الخارج) و الذاتي المحدود (و هو الذي يرمي الى التقليل من الالتجاء الى المعاملات الاقتصادية مع الخارج) [1]

النوع الاول غير ممكن من الناحية العملية في عالمنا المعاصر ، لان مشاهدة الوقائع تثبت و انه يكاد يستحيل ان يعتمد اي بلد في كل ما يحتاجه من انواع و كميات السلع و الخدمات على موارده الداخلية وحدها . و على العكس من ذلك فان كل الدول تعرف مرحلة او مراحل من تاريخها تحتم عليها فيها الظروف الاقتصادية او السياسية او كلاهما درجة من الاكتفاء الذاتي المحدود ، كذلك يمكن التمييز بين الاكتفاء الذاتي المحتم اي الذي تفرضه ظروف قهرية على البلاد كما في فترات الحرب ، و الارادي و الذي تطبقه الدول على نفسها طوعا في سبيل تحقيق اغراض معينة .

هذا بصفة عامة التعريف العام لمصطلح الاكتفاء الذاتي ، و على اساسه يمكننا تعريف الاكتفاء الذاتي الغذائي .

جرت العادة ان يعرف على انه " ضرورة اكل ما ننتج و ان ننتج ما نأكل "[2]

هذا التعريف عام و معقد لانه اذا كان من السهل ان نأكل ما ننتج فانه من الصعب ان ننتج كل ما نأكل . لانه من الصعب ان ينتج كل بلد كل ما يحتاج اليه .

و حسب الاستاذ مراد بوكلة فان " الاكتفاء الذاتي الغذائي عبارة عن عملية اتباع سياسة تهدف الى امتصاص العجز المسجل ليس فقط على المستوى الفردي (العجز المسجل في الامكانيات المتوسطة مقارنة بالمعايير الغذائية) لكن ايضا من وجهة نظر الميزان التجاري للدول "[3]

و اذا كان هذا التعريف شاملا فان هناك من يفرق بين الاكتفاء الغذائي المباشر و غير المباشر . فحسب مراد بوكلة دائما نقلا عن الاستاذ J.KLATZMAN في مقاله حول الاكتفاء الذاتي الغذائي ، اهداف واقعية ثان .

---

1 - عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1979 ، الجزء الاول ، ص 246 / 247 .

2 - C.Chaulet , " Un choix stratégique , le choix des tevhnologies agro nomique : Exemple de la production animal " in les Cahiers du CREAD , N° 7 et 8 , 1986, P. 115

3 - M.BOUKELLA , " La proplematique de l'autosuffisance face à l'inter nationalisation de l'economie Agro - Alimentaire " in Economie Appliqueé et dev , N° 14 , 1988 , P. 15

الاكتفاء المباشر هو ان تقوم دولة بانتاج معيشتها بمفردها مهما كان مستوى الانتاجية المحقق.
اما الاكتفاء غير المباشر فهو الذي يتحقق عن طريق تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية ايضا . معنى ذلك ان يقوم بلد ما باستراد المواد الغذائية التي يحتاج اليها بشرط ان يغطي ذلك بالصادرات من مواد غذائية اخرى و بالتالي اذا كان البلد يهدف الى الرفع من المستوى الغذائي للشعب فالاكتفاء غير المباشر يعتبر الوسيلة المثلى بشرط مكافأة صغار المنتجين و الاجراء المزارعين .[1]

هذا الهدف (الاكتفاء الغذائي) يتطلب ضرورة الاقامة التدريجية لنظام انتاجي وطني اي نظام انتاجي يسمح بالنمو الاقتصادي الذي لا يمكن للمبادلات الدولية تلبيته ، و هذا النظام يكون من بين اهدافه الاستجابة لحاجيات اكبر عدد من السكان و المتماشية اصلا مع انماط زراعية وطنية .

و اذا عدنا الى فكرة الاكتفاء المباشر و غير المباشر نرى و انه بالنسبة للاول اي تغطية ما يحتاجه المجتمع باللجوء الى الانتاج الوطني فهذا يعني و ان هناك اكتفاءا غذائيا ذاتيا اما النوع الثاني اي الاكتفاء غير المباشر فلا يمكن ان نسميه الا اكتفاءا غذائيا ، اي ان المجتمع يستطيع ان يكفي نفسه باللجوء الى الخارج .

و هناك انواع اخرى للاكتفاء الذاتي منها ، الشامل ، الجزئي ، الواسع و الضيق .

و ما دام الاكتفاء الذاتي يعبر عن العلاقة القائمة بين استهلاك المجتمع و تغطية هذا الاستهلاك بالانتاج المحلي ، فانه اذا كانت نتيجة ذلك العلاقة ايجابية تكون امام اكتفاء ذاتي عام ، و اذا كانت سلبية يعتبر اكتفاء ذاتي جزئي .

اما الاكتفاء بالمعنى الواسع فيتعلق باكتفاء الدولة بالمواد الموجهة للاستهلاك الغذائي و غير الغذائي ، اما المعنى الضيق فيتضمن الاستعمال الغذائي فقط .

استنادا الى تلك التعاريف يمكننا تسجيل الملاحطات التالية و المتعلقة بطريقة تحقيق الاكتفاء الغذائي .

- اذا كان الاكتفاء الذاتي الغذائي يهدف الى التقليص من التبعية الغذائية او امتصاص العجز المسجل في الميزان التجاري الغذائي فان هناك من الدول من لجأ الى تحقيق ذلك الهدف عن طريق بذل مجهودات معتبرة من اجل التخفيض من الواردات الغذائية لكن ليس

---

1 - M.Boukella , op.cit. , P.15

عن طريق انتاجها محليا بل بفضل فرض سياسة التقشف داخليا اي عن طريق تخفيض مستوى الاستهلاك حتى وصلت في بعض البلدان الى اقل من الحد الادنى المتفق عليه دوليا من حيث عدد الحريرات للفرد الواحد ، و الهند تعطي مثالا عن ذلك ، اذ استطاعت ان تسجل رصيدا ايجابيا بفعل تمسكها بمستوى ضعيف للاستهلاك (2000 حريرة / الفرد / يوم) مع استهلاك للبروتينات يقدر بـ 5غ لكل فرد . [1]

و هناك طرق اخرى من بينها الزيادة في حجم الصادرات من المواد الغذائية الاخرى لتغطية نفقات المواد الغذائية الاساسية للمجتمع . و اذا كانت هذه الطريقة افضل من الاولى من ناحية المعيشة (الفائدة المباشرة للفرد حيث توفر له مستوى غذائيا معقولا) فانها من جهة اخرى تعد اشد خطورة منها بسبب الضغوطات التي قد تتعرض لها في السوق العالمية ازاء تصدير منتوجاتها من جهة ، و من جهة اخرى نتيجة للمنافسة التي قد تحدث بين منتجي تلك المواد ، مما يؤدي في نهاية الامر الى ركود السلع ذات النوعية الضعيفة .

يحدث في بعض الاحيان ان تلجأ الدول الى اعادة توجيه قدراتها الانتاجية نحو ترفيه مواد التصدير على حساب المواد الضرورية للمعيشة ، و هذه الطريقة ايضا لا تنجو من الصعوبات و العراقيل ، و البرازيل ، المكسيك ، هندوراس اكبر مثال على ذلك .

على هذا الاساس نرى و ان العجز الغذائي الذي تعاني منه معظم الدول لا يعود الى ضعف انتاجية قطاعها الزراعي او الى كون اراضيها غير صالحة للزراعة بقدر ما هو ناتج عن اتباع سياسة اقتصادية ذات اهداف سياسية في الاساس ، حيث ان هناك من يفضل اللجوء الى استيراد مواد من الخارج خير من ان يقوم بانتاجها داخليا بفعل ما تتطلبه من اموال في حالة استصلاح الاراضي المعدة لذلك ، بل ان تكريس كل جهودها الى زراعة المواد ذات الرواج في الاسواق العالمية يعود عليها بالفائدة اكثر من لو قامت بانتاج المواد المستوردة .

الجدول رقم 16 - الصفحة 208 - يبين لنا ذلك في بعض دول افريقيا .

لكن السؤال المطروح : هل ان مجرد الوصول الى الاكتفاء الغذائي يعني بالضرورة ان البلد يعرف حالة من الامن الغذائي ؟

الاجابة عن ذلك تتطلب منا الوقوف عند مصطلح الامن الغذائي .

ان مصطلح الامن بصفة عامة " يعكس الوضعية التي يكون فيها المجتمع بمعزل عن اي خطر يخشاه " [2]

---

1 - M.Boukella , op.cit. , P.17

2 - Petit Larousse en couleur , P.840

الـــدول	زراعـــات معيشيـــة	زراعـــات غيـر معيشيـــة
مالـــي	1	9،6
فولطا العليـا	2	7،2
مـــلاوي	3،1	2،0
التشـــاد	1	8،6
سيراليـــون	1،4	4،9
الكونغـــو	0،1	1،9
جزر موريـــس	1،9	3،9
زوازلنـــدا	3،9	14،6
سينغـــال	1	11،3
كينيـــا	2،9	7،5

افرقيا : تطور الانتاج من 69 / 71 و 77 الى 79 (متوسط النمو السنوي %) [1]

الجدول رقم 16

و نضيف هنا تعريف الاستاذ سليمان بدراني حول الامن الشامل حيث يرى:

" انه الامن الذي يضمن - مهما كانت الظروف - دوام الامة باعتبارها امة و بوصفها كيانـــا يتخذ قراراته بكل استقلالية في المجالات الحيوية ، التنظيم السياسي ، الاقتصادي، الاجتماعي نمط التنمية ، و اشكال العلاقات مع الخارج " [2]

على هذا الاساس نقول و اننا نعرف وضعية من الامن الغذائي عندما نكون في وضعية غذائية تجعلنا في مأمن من كل خطر قد ينجم من الخارج بفعل الغذاء و هذا الامر لن يتأتى الا اذا هناك توفر دائم للمواد الغذائية الضرورية للمجتمع .

و تكملة لذلك نقول و انه ليس كل من حقق اكتفاءا غذائيا يعرف بالضرورة امنا غذائيـــا بل ان توفر هذا الاخير لا يكون الا اذا كان هناك استقلالا غذائيا او بعبارة اخرى اكتفـــاء

1 - M.Boukella , op.cit. , P.19

2 - سليمان بدراني ، " الاكتفاء الغذائي و الامن الغذائي ، التصور السياسي و الصعوبـــات العملية " في ملتقى حول التبعية الغذائية ، ص 14

ذاتي غذائي .

من ذلك نفهم و انه اذا كانت دولة ما قادرة على انتاج كل ما يحتاج اليه المجتمع من مواد غذائية ضرورية تغنيها عن اللجوء الى الخارج ، فهذا يعني و انه بالامكان توفر تلك المواد بصفة دائمة ما دام الحصول عليها لا يتطلب الاستراد و ما يترتب عن ذلك .

و حول هذه النقطة دائما ، نرى و ان توفر الامن الغذائي عن طريق اللجوء الى الخارج بفعل ما يعرف بالاكتفاء الغذائي غير المباشر يعتبر امرا مشكوكا فيه، ما دام الامن لا يطرح على الساحة الداخلية بل الخارجية بسبب الاضطرابات التي قد تطرأ على العلاقات التجارية .

و في هذا الصدد يرى الاستاذ بدراني " انه في حالة انقطاع التموينات الخارجية يجب توفر بعض الوسائل تحسبا لضمان الحصة الغذائية الامنية ، و يعد انشاء مخزونات استراتيجية من بين هذه الوسائل ، الا ان هذه المخزونات لا تغطي نظرا للتكاليف الباهضة التي تستلزمها - الا فترة زمنية محدودة - و بالتالي لا يمكن ضمان امن مستديم الا بواسطة قدرات الانتاج المحلية " [1]

حتى لو افترضنا - كما يرى سليمان بدراني - انه ليس هناك انقطاع في العلاقات ، فلابد من توفر وسائل دفع تخصص لشراء المواد الضرورية او ان تكون الايرادات قادرة على تغطية الواردات او توفر البلد على العملة الصعبة التي تسمح له باقتناء تلك المواد .

و نحن من جهتنا نضيف شرطان اخران لاستكمال الامن :

- ان تكون عائدات البلد المستورد للمواد الغذائية غير متوقفة على منتوج واحد فقط ، لانه من السهل جد ان يتعرض تصدير ذلك المنتوج الى نوع من المقاطعة التجارية مما يؤدي الى انعدام مصدر تلك الايرادات او ان يحدث اي خلل في السوق الدولية تكون له نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني الذي هو في تبعية مطلقة لتلك العائدات ، و مثال ذلك تصدير الخمور الجزائرية سنة 69- 70 و كذا التدهور الذي عرفته السوق النفطية ابتداءا من سنة 1985.

- ضرورة سيطرة الدولة على اكبر جزء من القطاع الزراعي خاصة فيما يتعلق بالموادالاستراتيجية كالحبوب ، الخضر الجافة ... الخ و ذلك لمجموعة من الاسباب :

أ - ان مثل تلك الزراعات لا يمكن تركها للخواص باعتبارها اقل المنتوجات دخلا . و ما دام هدف اولئك في غالب الاحيان الربح فليس هناك اي حافز يدفعهم لزراعة تلك المنتوجات.

---

1 - سليمان بدراني ، الاكتفاء الغذائي و الامن الغذائي : التصور السياسي و الصعوبات العملية . المرجع السابق ، ص 15

ب ـحتى في الحالات التي يتولى فيها الخواص زراعة المواد الاستراتيجية ، فلا يمكن ان نسلم و ان الدولة ستكون في مأمن ما دام هؤلاء يمكنهم الضغط على الدولة في حالة ما اذا ظهرت هناك بعض الاجراءات او القوانين تتعارض و اهدافهم المصلحية ، فمن غير المستبعد ان يقوم الخواص باشهار سلاح الغذاء في وجه الحكومة .

اذا كانت هذه هي العوامل الواجب اخذها بعين الاعتبار لتحقيق الامن الغذائي ، فانــه لا بد لنا من ان نميز بين الامن الغذائي على مستوى الفرد و المجتمع .

- يمكن للفرد ان يعتبر نفسه في مأمن غذائي عندما يستطيع ان يحصل على الغذاء الكافـــي لمعيشته اليومية . فمستوى الامن الغذائي عنده يتوقف على مقدرته على اقتناء تلك المــواد و هذه الاخيرة ترتبط في الاساس بالدخل و الاسعار و هذه الاخرى مهمة جدا لانه بامكـــان الفرد العثور على كل ما يحتاج اليه لكن مع غياب وسائل تلبية تلك الحاجات ، و حل هــذه المعضلة يرتكز اصلا على سياسة الدولة في اعادة توزيع الدخل و دعم المواد الاساسية .[1]

- اما الامن الغذائي للدولة فيعرف بقدرة نظامها الانتاجي الوطني على الضمان لمجمـــوع السكان ، و بالاخذ بعين الاعتبار مستوى تنمية المجتمع ، الحصة الغذائية الاساسية .

فهذا الامن اذن يرتبط ب :

النظام الانتاجي الوطني

الامكانيات المالية التي تسمح للدولة باللجوء الى الخارج .

طبيعة المعطيات الغذائية المنتجة داخليا و خارجيا .

و كخلاصة لذلك ، نرى و كما يرى معظم الباحثين في المجال و ان الاستقلال الغذائي للدولة انما يتحقق بتوفر مجموعة من العوامل :

- التحكم في النمو الديمغرافي عن طريق اتباع سياسة معينة لتنظيم النسل بحيث يكـــون معدل زيادة الانتاج يفوق معدل النمو الديمغرافي .

- الاستغلال الامثل للطاقات الطبيعية للانتاج ، حيث ان معظم الدول التي تعرف تبعيـــة للخارج لا يعود السبب في ذلك الى قلة الامكانيات او الى عدم جودة اراضيها بل بالعكس الى السياسات المتبعة و عدم الاستغلال العقلاني لطاقاتها الانتاجية ، و السودان اكبـــر مثال عن ذلك حيث انه بمفرده يمكنه اعالة الوطن العربي بكامله لو استغلت اراضيه احسن /

---

1 - Mouloud Slougui , " Politique algerienne en matiere de sécurité alimentaire " in Economie Appliqueé et develo ppement . N° 14 , 1988 , P. 142

استغلالا .

- استيعاب التقنيات الحديثة للانتاج و تطبيقها ، اي العمل على ادخال المكننة و الطرق العلمية للمزارع عن طريق تزويدها بالاطار التقني .

- محاربة التصحر ، اما بوضع حواجز لوقف زحف الرمال على المناطق الزراعية او عن طريق استصلاح الاراضي .

- التحسن الاقصى للموارد المائية .

- تنمية تربية المواشي على الاسس العلمية الجديدة .

محاربة اشكال عديدة من التبذير .

- تبني نمط استهلاكي يتماشى و التقاليد الشعبية و مع معطيات العلوم الطبية .

و اذا كانت هذه شروط كافية لتحقيق الاستقلال الغذائي ، فان هناك من يرى و ان البحث عن هذا الهدف بمثل تلك الشروط (الطرق) قد يدفعه الى الخسارة اكثر من الربح ، فما دام كل بلد يتوفر على الظروف الطبيعية التي تسمح له بانتاج مواد دون اخرى ، فمن الاحسن له استثمار الاموال في المبادلات التي تعود عليه بالفائدة . بعبارة اخرى يمكنه استثمار اموال و مجهودات ضخمة لتحقيق المستحيل او الانتاج بتكاليف غير معقولة و يضيع الامتيازات التي قد يتحصل عليها من التجارة الدولية .

من ذلك نستنتج و ان الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمعنى الضيق يمكن ان يكون خطرا حقيقيا اذا كان يحدث تغييرات في توجهات البلد .[1]

1-Med Tayeb Nadir ,op.cit., P.275/ 276

المبحث الثاني : الوظيفة الغذائية في العقيدة الجزائرية

بالرغم من تركيز سياسة البلاد ابتداءا من 1967 على نهج اسلوب التصنيع كوسيلة لبناء قاعدة اقتصادية متينة تسمح باقامة تنمية وطنية شاملة ، فان ذلك لم يمنع القيادة من التركيز على ان مستقبل البلاد لا يكمن في قطاع واحد بل بالتكامل بين مختلف القطاعات خاصة القطاع الزراعي نظرا لما لهذا الاخير من دور في توفير حاجات المجتمع الغذائية . و بالرغم من ان تلك الفترة تميزت بضعف استراد المواد الغذائية من جهة و توفر العملة الصعبة النادرة على تغطية تلك النفقات دون احداث خلل في الميزان التجاري من جهة اخرى فان سياستها في المجال الفلاحي ارتبطت دائما بضرورة ادخال التعديلات التي من شانها رفع الانتاج و تحسين مستوى معيشة الافراد .

فالربط بين التغيير في البنى الزراعية و تقوية القواعد المادية للقطاع و زيادة الانتاج كلها عبارات نص عليها ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971 . فهذا الاخير حدد كهدف لتنمية الزراعة " تغيير هيكل الانتاج الزراعي و ضرورة تحسين قدرات الفلاحة للاستجابة للحاجيات الغذائية للسكان التي تعرف تركيبتها نموا متزايدا بفعل الجهد الصناعي .

اعادة توجيه الانتاج مع الاخذ بعين الاعتبار اولا حاجات السكان التي ظهرت كأحد اهداف الثورة الزراعية التي" يجب ان تسمح بتصفية اثار الفلاحة الاستعمارية التي كرست معظم اراضيها للفلاحة التصديرية ، و ترك الزراعات المعيشية للاراضي الهامشية ".[1]

و اذا كان من البداهة ان يتعرض ميثاق الثورة الزراعية لمثل تلك الاهداف فان بقية النصوص و الوثائق الرسمية للدولة تعرضت هي الاخرى لذلك ، حيث نجد الميثاق الوطني 1976 المرجع الايديولوجي الاول للبلاد قد تعرض لهذه القضية باسهاب .

ففي مجرى حديثه عن المحاور الكبرى للتنمية نجد الميثاق يحدد الاهداف الكبرى للزراعة كما يلي :

" ضرورة تامين الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية ".

" الثورة الزراعية تستلزم في ميدان الفلاحة بوصفها احد المكونات الكبرى للقطاع الانتاجي تنمية تجعل القطاع الزراعي قادرا على الاضطلاع بالمهمة المنوطة به ضمن استراتيجية البناء

---

1 - لمزيد من التفاصيل يراجع :
ميثاق الثورة الزراعية

الاقتصادي للبلاد ، و هذه المهمة التي ترمي قبل كل شئ الى تأمين الاكتفاء الذاتي للبلاد بالنسبة للمنتوجات الزراعية " 1

و مع تحديده لهدف الفلاحة فالميثاق يحدد بمختلف وجهات الوظيفة الغذائية و مكانتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية . فيرى ان " المهمة الملقاة على عاتق الفلاحة في إطار استراتيجية تطورنا و تلبية حاجياتنا الوطنية من المنتوجات الفلاحية ، تطرح على صعيد الانتاج لا قضية الحجم فحسب و انما تطرح ايضا قضية التنويع ... و اذا كانت الزيادة في حجم الانتاج تلبي الطلب المتزايد من ناحية الكم ، فعناك تحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية الذي لا بد من ان يأخذ بعين الاعتبار "

" ... ان التوصل الى مستوى الحياة العصرية لا يعني فقط ان كل جزائري يجد في متناوله ما يحتاج اليه من الغذاء ليشبع ، بل ان هذه التغذية يجب ان تتجاوز حدود التعش و تصبح متوازية و متماشية مع متطلبات التنمية و كافية لصيانة جسد الانسان " 2

على هذا الاساس نجد و ان الميثاق يضع مشكل التغذية كجوهر للتنمية الفلاحية اذ ينهي :
" ان استراتيجية التنمية الفلاحية في مجموعها تتحدد و تنفذ انطلاقا من تصور معين لتغذية السكان يكون بمثابة الهدف ، و من التطور الذي يجب ان يبلغه السكان للوصول الى هذا الهدف ". 3

ما يلاحظ على هذه الفترة (بداية السبعينات) انه اذا كانت البلاد تعرف انذاك استيراد بعض المواد الغذائية فانها لم تكن في تبعية غذائية مطلقة اذ ان نسبة تغطية الاستهلاك من الانتاج الوطني مثلا فيما يتعلق بالحبوب قدرت سنة 1969 بـ 88 % نجدها قد انخفضت سنة 1975 الى 55 % . هذا الانخفاض المذهل هو الذي جعل القيادة السياسية انذاك - اضافة الى عوامل اخرى - تحاول البحث عن انجع الطرق لاعادة الاعتبار للفلاحة من اجل الاستجابة لحاجيات المجتمع ، بل نجد و ان الميثاق الوطني 76 لا يتعرض الى ضرورة توفير الحاجات بل كذلك الى ضرورة الوصول الى الاكتفاء الذاتي الغذائي .

و اذا كان هذا هو نصيب الوظيفة الغذائية من استراتيجية التنمية الى غاية 1978 ، فكيف ترجم ذلك في فترة الثمانينات التي عرفت تغييرات جذرية ، سواء منها ما تعلق بالانخفاض

---

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني الجزائري، الميثاق الوطني (الجزائر : جبهة التحرير الوطني ، 1976) ص 206

2 - نفس المرجع ، ص 208

3 - نفس المرجع ، ص 209

المدعل للمنتوجات الزراعية او تلك المتعلقة بنظام الحكم .

مع كل الاوضاع السياسية و الاقتصادية التي عرفتها فترة الثمانينات و مع تفاقم الازمــة الاقتصادية العالمية و بلوغها اشدها مع منتصف الثمانينات بانخفاض اسعار النفط الامـر الذي كان له شديد الاثر على اقتصاديات الدول المصدرة له ، عادت فكرة الاستقلال الغذائي لتطرح من جديد على الساحة السياسية و الاقتصادية .

تجسد ذلك الطرح في العقيدة الجزائرية في كل من الخطاب السياسي ، الميثاق الوطني 86 و مؤتمرات الحزب و كذا دورات لجنته المركزية .

ـ الوظيفة الغذائية ضمن برامج الحزب :

منذ اعادة الاعتبار لحزب جبهة التحرير الوطني كأعلى سلطة في البلاد ، لم يتوانى فـــي دراسة و اعطاء اهمية للاقتصاد الوطني بل انه ذهب الى حد التغيير في السياسة الاقتصادية المتبعة سابقا ، بمنح الاولوية للقطاع الزراعي و هذه المكانة تبررها السلطة السياسيـــة على اساس مجموعة من العوامل :

و كانت اولى استجابة له فيما يتعلق بقضية الغذاء سواء عن طريق العمل من اجل تلبيـــة الحاجات الاساسية او بذل قصارى الجهد لوضع حد للتبعية الغذائية في لائحة الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب المنعقدة في شهر ماي 1980 ، حيث اعتبرت هذه الاخيرة القضيـــة الغذائية كعامل من عوامل اعادة تنظيم القطاع الفلاحي و كهدف من اهداف التنظيم الجديد.

و في سياق ذكرها لعوامل او دوافع التنظيم الجديد نرى و ان نضمنها بينها :

ـ التبعية المتزايدة للخارج و المنذرة بالخطر من اجل تغطية احتياجاتنا الوطنية مـــن المنتوجات الاستهلاكية ، هذه التبعية يمكن ان يكون لها تأثيرات مباشرة على السيادة الوطنية

ـ ارتفاع كمية و حجم التكاليف التي يتطلبها الاستيراد الممنوح و الذي يتزايد سنة بعد سنة في مجال المواد الغذائية الضرورية . 1

و من خلال التمعن في مضمون اللائحة نسجل الاهتمام المتزايد الذي يوليه الحزب لقضيـــة تموين السكان بالمواد الغذائية . لكن هذا الانشغال يبدو اكثر واقعية بفعل تفطن السلطة الى المشاكل التي تعترض سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي التام . لذا نجد و ان عبارة الامـن

---

1 ـ انظر :

نص اللائحة الفلاحية المصادق عليها من قبل اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و . في دورتها الثالثة ، ماي 1980 ." المجاهد الاسبوعي ، المؤرخ في 16 ماي 1980 ، العدد 1032 .

الغذائي و الاستقلال الغذائي كلها عبارات غائبة من اللائحة مع ذكر احيانا قضية تلبية الحاجات الوطنية ، اذ تنص بعد ذكرها للاسباب الى اهداف التنظيم الجديد فترى :

- تسخير جميع الوسائل و في اقرب الاجال من اجل اعداد تنفيذ مخطط وطني متكامل و متناسب للتنمية الفلاحية و على المدى البعيد و ذلك بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان الى اقصى حد و ترقية العالم الريفي و تحقيق اهداف الاستقلال الاقتصادي .

- تجسيد المكانة الاستراتيجية للفلاحة في اطار الاقتصاد الوطني و تجنيد كافة الهياكل التابعة للحزب و الدولة من اجل كسب معركة التنمية بسرعة و تحرير اقتصادنا نهائيا .

و وعيا منها بصعوبة تحقيق الهدف فانها ترى و ان ذلك يتطلب توفير مجموعة من العوامل الضرورية لانجاح السياسة الجديدة و المتمثلة اصلا في :

- تحسين ظروف عمل الفلاح و تقوية ارتباطه بالارض الامر الذي قد يسمح له بالمساهمة في الرفع من الانتاج

- مكننة الزراعة و توسيع الاراضي الزراعية .

كخلاصة فلائحة اللجنة المركزية حول الفلاحة لا تستعمل الا عبارة تلبية الحاجات الوطنية دون تحديد نوعية تلك الحاجات ، و لم تشر الى قضية الاكتفاء الذاتي ، و هذا ما يجعلنا نرى و ان تلك الحاجات يمكن ان تلبى دون زيادة الانتاج محلية مثلا باللجوء الى الاستيراد من الخارج ، لكن نجدها تستدرك ذلك ضمنيا حين تعرضها للاسباب و ترى ان الوضع الغذائي المتأزم و التبعية المتزايدة نحو الخارج هي التي دفعت بها الى اعادة النظر في طرق تسيير القطاع . اضافة الى ذلك نجد استعمالها عبارة اقصى حد و لسنا ندري ماذا يقصد بذلك ، فهل يعني و ان الاكتفاء الغذائي يبقى من الاهداف المستقبلية ام ان ذلك يعني الوصول الى التصدير .

و لم يكد يمضي شهرا واحدا على انعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية حتى عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب و الذي قيم الوضع الاقتصادي السابق و وضع تصورا لكيفية توجيه الاقتصاد الوطني مستقبلا في مجموعة من اللوائح العامة .

و مقارنة باللائحة السالفة الذكر نجد المؤتمر قد ادخل عبارات الامن الغذائي و الحاجات ذات الاولوية للسكان .

ففي لائحة نشاطات الانتاج نص المؤتمر على ان :

" الانتاج الفلاحي ينبغي ان يسمح بتلبية الحاجيات الغذائية الاولوية للسكان و ان يخلق الظروف التي تضمن الامن الغذائي للبلاد و ان يحسن ظروف معيشة و عمل سكان الارياف"[1]

يستنتج من ذلك و ان مفهوم السلطة للامن الغذائي انما يتوقف على ضرورة توفير الحاجات الاساسية و ذات الاولوية للمجتمع .

و زيادة على تحديده لمفهوم الامن الغذائي بهذه الطريقة فانه حاول من جهة اخرى ايضاح ماذا يقصد بالحاجات الاولوية و اعطاها طابعا متنوعا ، اذ ينص دائما في لائحة نشاطات الانتاج على :

- العمل على رفع الانتاج في الامد المتوسط في ميادين العلف ، الحبوب ، الطماطم الصناعية زراعة الخضر ، البقول من اجل تلبية حاجيات السوق بصورة لائقة و التخلص التدريجي من التبعية الغذائية .

- تحسين و رفع الانتاج الحيواني ضمن تلبية الحاجيات من اللحم الابيض و البيض الخاص بالاستهلاك ، و في تحسين نسبة تلبية الحاجيات من الحليب و مشتقاته تحسنا ملموسا و في المحافظة على النسبة الحالية المتعلقة بتلبية الحاجيات من اللحم الاحمر .[2]

اذا كان الامن الغذائي قد تم ربطه بتوفير الحاجات ذات الاولوية في المجتمع ، فان الفقرات السابقة تؤكد و ان المؤتمر يطالب بضرورة توفير اكتفاء ذاتي غذائي و ليس اكتفاء غذائيا فقط ، لانه يلح على ضرورة انتاج عدد كثير و متنوع من المنتوجات سواء كانت ذات الاستهلاك الغذائي المباشر او غير المباشر كالعلف ، و بالتالي يبدو جليا رغبة السلطة في الوصول الى تحقيق الامن الغذائي و ما ينتج عنه من التقليص من التبعية الغذائية .

و لم يتوقف الامر مع بداية الثمانينات او اعتلاء القيادة الجديدة سدة الحكم و فسحها عن التصور العام لضرورة بناء مجتمع جزائري يجد فيه كل مواطن ما يحتاج اليه تبعا لشعار المؤتمر الاستثنائي " من اجل حياة افضل " بل نجد و ان المؤتمر الخامس للحزب و الذي انعقد ما بين 19 - 22 ديسمبر 1983 جاء من جديد ليؤكد و بقوة انشغال الدولة بضرورة تحقيق الامن الغذائي و الذي يمر حتما عن طريق تلبية الحاجات الضرورية ذات الاولوية للسكان و استخراج الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف

---

1 - لائحة نشاطات الانتاج ، المصادق عليها في المؤتمر الاستثنائي لحزب ج.ت.و. جوان 1980 . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، الاقتصادية و السياسية ، المجلد 17، عدد3 سبتمبر 1980 ، ص 560

2 - نفس المرجع ، ص 561

ضمن خلال اللوائح التي صادق عليها المؤتمر و كذا تقرير الامين العام للحزب يبدو جليا خطورة الوضع الذي تعيشه البلاد و ضرورة حث المؤسسات الوطنية بكل اشكالها على تدارك ذلك العجز .

في هذا المؤتمر ظهرت بوضوح فكرة الاعداد لمرحلة ما بعد البترول و الشروع في برنامج الاكتفاء الذاتي في الزراعة مع الاشارة الى عدم الاتكال على سياسة تصدير المحروقات وحدها لتغطية النفقات المتزايدة يوما بعد يوم .

و مع وعي القيادة بعدم جدية تصدير المحروقات وحدها و ما يستلزمه ذلك من تقلبات و مناورات تتعرض لها المبيعات يرى تقرير الامين العام في هذا الصدد انه :

" انطلاقا من تلك الحقيقة قررنا الحد من ربط تنميتنا الاقتصادية و الاجتماعية بتصدير المحروقات و بالتالي الحد من التبعية للبلدان التي نصدر لها . ان قرارنا هذا يستلزم ان نشرع من الآن في اعداد موارد خارجية تحل محل المحروقات ، و موارد داخلية تعوض المستوردات التي تلبي احتياجات المواطن الاساسية او متطلبات الجهاز الاقتصادي "[1]

اذن يبرز بوضوح و ان حالة التبعية نحو الخارج و ما قد يترتب عن ذلك من اجراءات تلحق اضرارا بالاستقلال الوطني دفعت بالقيادة الى ضرورة البحث عن سبل اخرى تجنبها مغبة الوقوع في تلك المشاكل و ان كان صراحة ينص على البحث عن وسائل اخرى للتصدير بخلاف المحروقات ، فانه يفهم ضمنيا و ان تركيزه على ايجاد موارد داخلية تعوض الواردات و تلبي احتياجات المواطنين يعني العمل من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي للسكان ما دام المجال الذي يعرف تبعية اكثر من غيره للبلدان الخارجية .

الوصول الى مثل تلك المراحل يرى المؤتمر و انها لن تتأتى عن طريق بذل جهود خاصة بكل قطاع على حدى بل ضرورة وجود تكامل بين هذه القطاعات ، اذ ينص :

" ان اعداد مرحلة ما بعد البترول و الشروع في برنامج الاكتفاء الذاتي في الزراعة يتطلب كل منهما تعزيز الدمج الاقتصادي "[2]

و حسب التقرير العام للامين العام للحزب المقدم امام المؤتمر يلاحظ و ان قضية تلبية الحاجات الاساسية للمواطن قد تكررت في كل مجال من مجالات الحياة ، حيث ذكرت عند

---

1 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، تقرير الامين العام لحزب ج.ت.و. المقدم للمؤتمر الخامس للحزب المنعقد بالجزائر من 19 الى 22/ 12 1983 (الجزائر : جبهة التحرير الوطني ، 1983) ص 113

2 ـ نفس المرجع ، ص 110

التعرض الى سياسة الاستهلاك ، الفلاحة و الري و عملية الدمج الاقتصادي الى اخره .
فعند تعرضه مثلا الى الاستهلاك ينص على " ان سياسة الاستهلاك خلال المرحلة القادمة يجب ان تهدف الى التحسين الكمي و النوعي في آن واحد ، كما يجب ان تجعل الاستهلاك مرتبطا بانتاجنا و بأنماط حياتنا في الوقت الذي نسهر فيه على تأمين الحاجات الضرورية بسعر مقبول و نوعية مرضية " [1]

و هنا تبرز ظاهرة جديدة و هي ان ضرورة تحقيق الاكتفاء لا يتم عن طريق توفير كل ما يحتاج اليه المجتمع فحسب بل انه لا بد من نهج نمط استهلاك معين يتماشى و تقاليد المجتمع من جهة و وفق ما ينتج محليا من جهة اخرى .
من ذلك نفهم و ان سياسة الاستهلاك الجديدة تهدف الى تحقيق اكتفاء ذاتي بالمعنى الضيق و هذا لا يعني و ان المجتمع مكتفيا ، لانه كما سبق الذكر من النادر انتاج كل ما نأكل محليا .
هذا عن تقرير الامين العام للحزب ، فماذا عن لوائح المؤتمر ؟
من خلال التمعن في اللوائح المصادق عليها يمكن اعتبار لائحة الفلاحة ، الري ، الغابات و الصيد تجسيدا لمبدأ الاستقلال الغذائي ، اذ نص المؤتمر على :
- التأكيد من جديد على الدور الاساسي للفلاحة في تحقيق الامن الغذائي من اجل دعم الاستقلال الوطني .
- الاولوية الممنوحة للفلاحة في مخططات التنمية ، و في هذا قرر المؤتمر اعطاء الاهمية المطلقة للقطاع الفلاحي في المخططات المستقبلية للتنمية و هو الهدف الذي ستتمحور حوله السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد .
- الاولوية للمنتوجات الغذائية ضمن مخططات التنمية . [2]
بهذا نجد و ان الامن الغذائي ظهر كهدف ذو امتياز في استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و التي يتم انجازها بتمحور السياسة الاقتصادية حول الفلاحة و ربط التنمية بانتاج المواد الغذائية ذات الاولوية .

- الميثاق الوطني 1986

عند تعرضه للمحاور الكبرى للتنمية الشاملة يؤكد الميثاق من جديد و بكل قوة على ان المسألة

---

1 - تقرير الامين العام للحزب ، المرجع السابق الذكر ، ص 106
2 - انظر : لوائح حزب جبهة التحرير الوطني المصادق عليها في المؤتمر الخامس للحزب المنعقد ما بين 19 و 22 ديسمبر 1983 .

الغذائية تبقى من انشغالات الثورة الجزائرية مجددا و ان الهدف الاول للفلاحة يبقى الاكتفاء الذاتي الغذائي على المدى الطويل .

و في مجرى حديثه عن معالم الثورة في المجال الزراعي يرى و ان :

" ان دخول الثورة المجال الفلاحي لسد تغيير الانظمة البالية تغييرا جذريا سيمكن من ربح المعركة الحاسمة التي تتمثل في التخلص التدريجي من التبعية الغذائية "

" ان دخول الثورة المجال الزراعي يعني وضع اسس علاقات اجتماعية جديدة في الريف كما يعني توجيه الانتاج بصورة خاصة نحو تلبية الحاجات الوطنية "[1]

و عند تعرضه للتنمية الشاملة و خاصة التنمية الريفية يرى الميثاق :

" يجب الا يغيب عن الاذهان هدف تأمين الاستقلال الغذائي و تحقيق تراكم يسمح بالتصدير"[2]

و اخيرا يخصص فقرة كاملة للاكتفاء الغذائي حيث ينص على ان :

" يتطلب الاكتفاء الغذائي مضاعفة انتاج المواد الاستراتيجية الضرورية لسد الحاجيات الاساسية للبلاد و لذلك فان القمح الذي سيظل اساس تغذية مجتمعنا فان انتاجه بكميات كافية سيبقى احد متطلبات استقلالنا الاقتصادي "[3]

و يضيف محرري الميثاق على انه ينبغي على التنمية الفلاحية ان تكون قادرة بعد تجاوز المستوى الضروري للامن الغذائي على المشاركة تدريجيا في احداث التراكم الاقتصادي الضروري لحاجات التنمية الشاملة .

من هنا يتضح و ان الميثاق يعرف الامن الغذائي بأنه يركز على انتاج المواد الاستراتيجية الضرورية خاصة القمح بكميات كبيرة .

و هنا يرى الاستاذ سليمان بدراني و ان ذلك التعريف غير شامل للامن الغذائي لانه : ما هي المواد الاستراتيجية بغير القمح و ما هي الكميات الواجب انتاجها ؟

و بتعريفه للامن الشامل فانه يصل الى تعريف الامن الغذائي على انه " يتم من خلال التوفير الدائم للمواد الغذائية بما يكفي لضمان ادنى حد من الغذاء لكافة فئات السكان "[4]

و هدف الاكتفاء الغذائي هذا - حسب ميثاق 86 - يتطلب تحديث تقنيات الانتاج و تعبئة الطاقات المادية و البشرية ، تكوين الاطارات .

---

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، حزب جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1986 (الجزائر : حزب جبهة التحرير الوطني ، 1986) ص 71 - 72

2 - نفس المرجع ، ص 73

3 - نفس المرجع ، ص 105

4 - سليمان بدراني ، الاكتفاء الغذائي و الامن الغذائي ، المرجع السابق الذكر ، ص 14

- الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية

اذا كانت قرارات الحزب من مؤتمرات و دورات اللجنة المركزية و كذا الميثاق الوطني كلها اعطت اهمية كبرى للفلاحة و خاصة للدور الاساسي الذي تقوم به من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي في الغذاء للسكان فان الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية كذلك لم يخلو من تلك العبارات و التأكيد بأن قضية الامن الغذائي لم تغب عن تصور الرئيس تتضح من خلال التركيز في كل مرة اكثر من سابقتها على ضرورة التحلي بالعمل من اجل القضاء على التبعية الغذائية .

فمنذ توليه الرئاسة نلاحظ و ان جلّ تصريحاته تعرضت الى الوضع المتدهور للزراعة و الذي يتطلب ضرورة احاطتها بالعناية الكافية حتى تتمكن من ضمان اكتفاء غذائي لشعب وصل تعداده حوالي 20 مليون مع حلول عشرية الثمانينات مؤكدا و ان هذا القطاع تعرض الى تهميش في الفترة السابقة . و اذا كانت الصناعة قد حظيت بعناية معتبرة بعد الاستقلال بالرغم من انعدام هذا القطاع من قبل فان الزراعة كانت موجودة قبل 1962 ، و لذا فاليوم سنتجه الى تدعيم الفلاحة ، و لا بد من ان نوفر لها نفس الشروط التي وفرت للصناعة و هذا هو التخطيط العلمي المدروس الذي يبني الاقتصاد على اسس سليمة و منسجمة . لكنه من جهة اخرى يؤكد على ان هذا الاتجاه لا يعني التضحية بالصناعة بل ان استراتيجيتنا و مخططاتنا في المجال الصناعي لن تتغير غير اننا سنخصص امكانيات اكثر للقطاعات الاخرى و خاصة الزراعة و المياه " سوف نجند كل الامكانيات لتطوير الزراعة و الري ، لان مستقبل الجزائر ليس في البترول ، البترول سينضب بعد زمن قصير و علينا ان نفرق بين الثروات الدائمة و الثروات الزائلة التي لا تتجدد و البترول ثروة زائلة مؤقتة يجب ان نستثمرها لتطوير الثروات الدائمة و هي الانتاج الزراعي و الصناعي و هذه هي المكاسب التي يجب علينا ان نضمنها للاجيال القادمة التي يجب ان تتمكن بقدر المستطاع من تحقيق الاكتفاء الغذائي المبني بالدرجة الاولى على انتاج ارضنا " 1

و في اجتماعه باطارات الحزب و الدولة في 8 فبراير 1980 اكد من جديد على الزامية الاعتناء بالفلاح و الفلاحة سواء من حيث رفع القيود عن الفلاح و منحه الحرية في القيام

---

1 - حديث صحفي للرئيس الشاذلي بن جديد مع مراسل جريدة " لوموند " الفرنسية ،جريدة الشعب الصادرة يوم 4 اكتوبر 1979 نقلا عن : خطب الرئيس الشاذلي بن جديد فيفري - ديسمبر 1979 ، وزارة الاعلام و الثقافة 1980 ، الجزء الاول ص 41

باعماله او عن طريق تزويد القطاع بالاكليك الضرورية لنهوضه مذكرا :

" يجب ان يتزايد الانتاج الفلاحي لانه من غير المنطقي ان نضطر اليوم الى استراد مواد غذائية نحن قادرين على انتاجها محليا و من غير المسؤول ان نعيش عالة على البترول "

" ليس من المنطقي ان تقبل جزائر الثورة اي مساومة على استقلالها ، و لكن هذا يتطلب ان نكون في موقع القوة باعتمادنا على انفسنا و بحماية ارضنا الزراعية و حسن استثمارها و تحسين تنظيماتنا الفلاحية و هكذا نتمكن من تحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية التي يمكن انتاجها بكميات هامة في بلادنا " 1

من خلال هذه المقتطفات يتضح و ان الخطاب السياسي يستعمل في كل مرة عبارة سد الحاجات الوطنية التي يمكن انتاجها محليا و ضرورة التوجه بالعناية الى بقية القطاعات خاصة الفلاحة لما لها من مستقبل زاهر .

اذن نسجل و ان اهتمام القيادة بالفلاحة يعود اساسا الى كون المصادر النفطية الحالية زائلة و ليس الى ضرورة خلق توازن اقتصادي بين مختلف القطاعات . ففي كل مرة يذكر فيها الفلاحة الا و يتم ربطها بالبترول و بتزايد الاستهلاك الامر الذي يوقع البلاد في تبعية للخارج . و في خطابه حول وضع الامة في ديسمبر 1981 يرى :

" ان امة يتجاوز استهلاكها المستورد الحجم الحقيقي للجهد الوطني هي امة ترهن استقلالها و مستقبلها و تضع نفسها محتارة شاخصة في تلك التبعية ، و هذا ما لا يمكن ان يرضاه لنفسه شعب دفع عشر عدد سكانه ثمنا للحرية و الاستقلال " 2

و مع الشروع في اعادة تنظيم الاقتصاد تجلى للقيادة و ان تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد مرهون بمدى امكانية تموين هذا القطاع بالشروط و العوامل الضرورية للنهوض به ، الا انه بعد مرور خمس سنوات عن التنظيم الجديد من جهة و تفاقم الازمة الاقتصادية ذات الاثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية من جهة اخرى ، بدأ الخطاب السياسي يأخذ نوعا من المرونة حيث ابعدت عبارات الاكتفاء الذاتي الغذائي و سد الحاجيات الى اقصى حد ممكن لتستقر على ضرورة استراد الاشياء الضرورية فقط حتى لا نثقل كاهل الميزان التجاري.

---

1 ـ خطب الرئيس الشاذلي بن جديد ، المرجع السابق الذكر ، الجزء الثاني (15 جانفي الى 31 ديسمبر 1980) ص 24

2 ـ نفس المرجع ، الجزء الثالث (جانفي الى ديسمبر 1981) ص 228

و في خطاب له عند اختتام اشغال الندوة الوطنية الثالثة للتنمية يرى و ان :
" أأكد دائما على مسؤولي المؤسسات الذين بيدهم سلطة احتكار وسائل التجهيز ، المواد الغذائية على التخفيف من الاستراد و اقتصاره على المواد الضرورية فقط حتى لا نضيع اموالا معتبرة في اشياء كمالية "[1]

و مع التدهور المفاجئ لاسعار النفط و ما احدثه من خلل في خاط التوجهات الاقتصادية للبلاد خاصة المتعلقة بالفترة الخماسية الثانية ، تتطلب ذلك كله اعادة النظر نوعا ما في الاولويات و القطاعات ذات الاهداف البعيدة المدى و الاكتفاء بالضروريات الى حين تجاوز الازمة .
" هذا التغيير غير الملائم ظهر في الوقت الذي نحن ملزمين فيه بتنفيذ المهام الرئيسية للمخطط الخماسي الثاني ، الموجه اساسا الى زيادة التكامل و الفعالية للانتاج الوطني و تغطية الحاجات الاساسية للانتاج بقدراتنا الخاصة " و نتيجة لذلك يرى الخطاب السياسي:
" سنحاول المحافظة على مستوى معين من تموين السوق الوطنية ، و في هذا الاطار وجهنا نداء للمتعاملين في التجارة الخارجية لاعادة النظر في برامج استراد الحاجات و الخدمات و السهر بأقصى قدر من الفعالية لتوزيع المواد و القضاء على الاستراد غير الضروري "[2]

نتيجة عامة للفصل الاول

مما سبق نستخلص و ان المسالة الغذائية المتمثلة اساسا في اشباع الحاجات الاساسية للسكان اولا و الوصول الى الاكتفاء الذاتي الذي يسمح بالتصدير ثانية ، شكلت محورا رئيسيا في اهتمامات القيادة السياسية سواء كانت السابقة ام الحالية .
و اذا كان الوضع الغذائي عشية الثمانينات قد دفع بالقيادة السياسية الحالية الى التأكيد في اكثر من مرة على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي كمرحلة اولى وصولا الى التصدير في مرحلة لاحقة ، الامر الذي اكدته كل وثائق الحزب و الدولة ، فان التدهور العام للقطاع الزراعي الناتج اصلا عن التقلبات في هياكله من جهة و الازمة الاقتصادية من جهة اخرى ، كل ذلك ادخل نوعا من المرونة على الخطاب السياسي الذي اصبح يؤكد على ضرورة تلبية المواد الاساسية و اقتصار الاستراد على الضروريات .
و اذا كانت هذه هي مكانة الفلاحة والامن الغذائي من الخطاب السياسي ، فكيف ترجم ذلك على ارض الواقع ؟

---

1 - REV AFRICAINE , N° 1097 , Mars 1985 1
2 - Message du president CHADLI BENDJEDID sur l'etat de la nation . Rev AF , nouvelle serie , N° 1190 , 19 decembre 1986 1

- ٢٢٤ -

الفصل الثاني : مكانة الفلاحة من مخططات التنمية منذ 1980

شكل التقييم الشامل الذي اعدته اللجنة المركزية التابعة لحزب ج.ت.و .
حول الوضعية العامة للاقتصاد الوطني ما بين 67 - 78 قاعدة اساسية للقيادة الجديدة من اجل رسم المحاور الكبرى للنهوض بالاقتصاد عن طريق ادخال تعديلات و تغييرات على مواطن الضعف التي تعاني منها مختلف القطاعات .

و قبل ذلك كانت اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية المنعقدة في شهر ديسمبر 1979 قد رسمت مشروع التوجهات الطويلة المدى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تمحور حول ضرورة عقلنة النظام الاقتصادي و العمل من اجل تلبية الحاجات الضرورية للسكان. و مراعاة للمكتسبات الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية المنصرمة و كذا الانحرافات المسجلة في وظيفة الاقتصاد الوطني فقد قدمت التوجهات العامة للتنمية للفترة 80 - 90 على انها تندرج في اطار مواصلة مسار التنمية ذو النمط الاشتراكي .

و نظرا لعدم تلبية الحاجات الوطنية المتزايدة و الى التباين في الاقتصاد الوطني، المديونية ضعف الانتاج و الانتاجية و التأثر الشديد بالظروف العالمية ، فان التلبية التدريجية لمجموع الحاجات الوطنية شكلت المحور الرئيسي الذي دارت حوله اعمال التنمية . على هذا الاساس فأهداف الانتاج للعشرية 80 - 90 ستوجه - حسب السلطة - تماشيا و تلك المتطلبات و نفس الشئ بالنسبة للتخطيط الذي اكد من جديد على طابعه الضروري .

و من اجل برمجة عقلانية لتلك المتطلبات فقد تم تقسيم الفترة 80 - 90 الى مرحلتين متكاملتين من حيث الاهداف و متساويتين من حيث المدة الزمنية . و قد ركز المشروع على ضرورة اتباع سياسة تخطيط تقوم على اساس مخططين خماسيين يمتد الاول من 80 الى 84 و الثاني من 85 الى 89 .

و اذا كان المخططان قد جاءا شاملين لمجموع قطاعات الاقتصاد الوطني فان ما يهمنا هنا هو التعرض الى القطاع الزراعي و كيفية ترجمة المخطط للاهداف المرسومة من قبل السلطة السياسية .

و للتعرف عن ذلك فقد قسمنا هذا الفصل الى جزئين يتطرق كل واحد منهما الى اهداف المخطط و نتائجه .

المبحث الاول : المخطط الخماسي الاول

حسب القانون فان المخطط الخماسي الاول الذي يندرج في اطار التوجهات الطويلة الامد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يهدف الى ضمان تغطية الحاجيات الاساسية للمواطنين و الامة عند نهاية العشرية الجارية بالاعتماد اساسا على الانتاج الوطني .

تعبئة الطاقات و المهارات الوطنية عن طريق ضمان :

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد .
- التحكم في التوازنات الاقتصادية و مقاديره العامة .
- تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة و خاصة بترقية صناعات صغيرة و متوسطة .

بصفة عامة فالمخطط يهدف الى تقليص الضغوطات و امتصاص الاختلال الاقتصادي و الاجتماعي المثبت في التقييم الشامل للمرحلة السابقة ، و كذا تذليل كل القيود التي تعتبر في الاصل المصدر الرئيسي لخلق محيط جديد ملائم و لاعطاء ديناميكية داخلية للتنمية تتماشى و مرحلة بناء اقتصاد اكثر استقلالية . و هذا الامر يتطلب زيادة سنوية متوسطة بتقدير حقيقي في الانتاج الداخلي الاجمالي نسبتها 8 % على الاقل لضمان تطورات الاستهلاك و الاستثمار بمعدل نمو مستويين متوسطين يبلغان على التوالي 8،5 % و 7 % و ذلك ضمن شروط تحد من تزايد الاستمداد الخارجي من السلع و الخدمات بنسبة سنوية متوسطة قدرها 6 % .[1]

و من اجل توضيح الرؤية و اقامة تخطيط يرتكز على معطيات حقيقية فقد اولى القانون الهيئات المنتخبة للقطاع الفلاحي و التسيير الاشتراكي للمؤسسات و المجلس الشعبي على كل من المستوى البلدي و الولائي و الوطني ضرورة مشاركة كل هيئة فيما يخصها في اعداد الاعمال المقررة في المخطط و تنفيذها و مراقبتها و تنشيطها و متابعتها وفقا للصلاحيات التي خولها لها القانون .

اما فيما يخص الفلاحة فيبدو انها اخذت مكانة معتبرة من المخطط مقارنة بالمخططات السابقة سواء من حيث الاعتمادات المالية المقدمة لها او من حيث الاهداف المرسومة .

فالمهمة المسندة للقطاع في هذه الفترة ترتكز على التقييم المعد بالنسبة لفترة السبعينات و بالتالي تتمحور حول نقطتين رئيسيتين و هما :

---

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الشعبي الوطني ، قانون رقم 80 - 11 مؤرخ في 13 ديسمبر 1980 . يتضمن مشروع المخطط الخماسي الاول (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية) العدد 51 ، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980 .

- تحسين ظروف عمل الوحدات الانتاجية .
- ادخال ثم تعميم نمط تكثيف الانتاج الفلاحي .

فالهدف المنشود ادن هو تغطية الحاجيات الغذائية للبلاد الى اقصى حد ممكن .
و من اجل الوصول الى تلك الاهداف عند اتخذت على القطاع اصلاحات تتمثل في عملية اعادة الهيكلة للقطاع العمومي و كذا الهيئات المشرفة عليه (الوصاية) .

اهداف التنمية الفلاحية

قدرت الاستثمارات المقدمة للقطاع الفلاحي للفترة الخماسية 80 - 84 ب 1، 47 مليار دج منها 23 مليار لقطاع الري اما باقي القيمة فتتقاسمها بقية فروع القطاع . و الجدول الموالي يبين توزيع الاستثمارات [1]

الجدول رقم 17

القطـــاع	القيمة بمليون دج	النسبة المئوية %
الفلاحـــة	47100	11،6 من مجموع الاستثمارات
منها :		
الغابـــات	3200	0،6
الفلاحـــة	20000	5،0
الـــري	23000	5،7
الصيـــد	900	0،2

- اهداف استعمال المساحات الزراعية

فيما يخص الاراضي المسقية فان التوسيع المقرر للفترة 80 - 84 قدر ب 45000 هكتـــار.
زراعة الاشجار على مساحة تقدر ب 145000 ه
زراعة الكروم على مساحة تقدر ب 33500 ه
اما فيما يتعلق بالخضر فالمساحة المقررة قدرت ب 21000 ه
تنمية الزراعات الصناعية على مساحة 18000 ه

1 - القانون رقم 80 - 11 المؤرخ في 3 ديسمبر 1980 ، المرجع السابق الذكر .

اما فيما يتعلق الاراضي المعرضة لاستعمال الزراعات البلاستيكية فقدرت ب 1900 هـ تطهير و تعطيل 000 50 هـ .

و فيما يخص العتاد فقد تم التركيز على ضرورة اقتناء 000 36 جرار و 000 45 حارثة دارسة .

و اذا اخذنا سنة 1979 كسنة الاساس فان الانتاج المتوقع مع نهاية 1984 قدر كما يلي :

الجدول رقم 18

المنتوج	سنة الاساس 1979				1984			الزيادة
	الوحدة	الاحتياج	الانتاج	الاكتفاء %	الاحتياج	الانتاج	التغطية %	%
حبوب شتوية	10^6 ق	48	24،9	51،9	55،8	29،7	29،2	+19
البقول الجافة	10^3 ق	1100	600	54،5	1400	1400	100	+133
البقول الطرية	10^6 ق	10،7	9،8	91،6	14،9	14،9	100	+52
منها								
البطاطس	10^6 ق	4،4	3،8	87	6،0	6،0	100	+58
الفواكه	10^6 ق	9،9	10،4	105	11،9	12،0	101	+15
الحليب	10^6 هكل	1330	715	53،1	1640	929	56،6	+30
اللحوم الحمراء	10^3 طن	142	125	88	180	146	81،1	+17
اللحوم البيضاء	10^3 طن	83	83	100	151	151	100	+82
البيض	10^3 طن[1]	37	12	32،4	62	62	100	+417
السمك	10^3 طن	38	38	100	80	80	100	+110
العسل	طن	2700	1500	55،6	4500	4500	100	+200
زيت الزيتون	10^3 ق	170	170	100	230	230	100	+35

توقعات المخطط الخماسي الاول في مجال الانتاج الزراعي مقارنة بسنة 1979

Source : S.Bedrani , op.cit. , P. 400

ما يلاحظ على توقعات المخطط من حيث الانتاج ان الزيادة المنتظرة في المواد جد مرتفعة اذ نجد و ان اقل نسبة تساوي +15 % بالنسبة للفواكه .

و في حقيقة الامر فان الزيادة المرتفعة المتوقعة تعتبر عقلانية نوعا ما و الاجراءات التي رسمها المخطط ، لكن حسب ما توقعه الاستاذ سليمان بدراني في بداية الفترة هو ان بعض

1 - M.Ecrement , op.cit. , P. 308

هذه الاهداف لن يتحقق كلية و السبب الرئيسي لذلك هو ان المنافسة بين القطاع الفلاحي وغير الفلاحي لن تكون في صالح القطاع الاول ، لان الفلاحة لم تتلقى الا 5% من مجمل الاعتمادات المالية المقررة و هذا الامر من شأنه ان يخلق ديناميكية اكثر في بقية القطاعات التي استفادت من حصص اكثر و التي ستجلب مؤسسات الانجاز و اليد العاملة المؤهلة ، اضافة الى توفرها على وسائل توطينها .[1] و الجدول الموالي يبين بعض اهداف المخطط.

الجدول رقم 19

المنتوج	الوحدة	اهداف 1984
الحبوب		
الانتاج	10^6 ق	30
البقول الجافة		
متوسط المساحة	10^3 ه	207
الانتاج	10^3 ق	1720
المردودية	ق / ه	8،3
الاستيراد	10^3 ق	0
الانتاج الحيواني		
الحليب	10^6 ل	929
اللحوم الحمراء	10^3 طن	145
اللحوم البيضاء	10^3 طن	151
البيض	10^3 طن	62

الاهداف المسندة للفلاحة خلال المخطط الخماسي الاول

Source : M.Ecement , op.cit. , P. 309

و اذا ما تحققت تلك الاهداف فان المخطط يتوقع حدوث اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية حسب النسب التالية :

1 - S. Bedrani , op. cit. , P . 395

المنتـــــــوج	الاكتفاء الذاتي المتوقع لسنة 1984
الحبـــــــوب	% 51
البقول الجافـــة	% 100
البطاطـــــا	% 100
السكـــــــر	% 4
الزيوت و الدهـــون	% 9،2
اللحـــــوم	% 89،7
البيـــــض	% 100
الحليـــــب	% 56،6

الجدول رقم 20 نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة خلال المخطط الخماسي الاول

المخطط وضع ثلاثة اصناف للمواد الغذائية تماشيا و درجة التبعية المتوقعة لسنة 1984 :

- الصنف الاول و يضم المواد التي يكون فيها اكتفاءا ذاتيا 100 % ، اي ان يتم تغطيـــة الطلب عليها بفعل الانتاج المحلي و تضم الحبوب الجافة ، الفواكه و اللحوم البيضاء .. .

- الصنف الثاني و يضم المواد المتوقع تخفيض درجة تبعيتها و هي :

الحبوب من 48 % سنة 1980 الى 46،6 % سنة 1984 .

الحليب و مشتقاته من 47 % سنة 1980 الى 43 % سنة 1984 .

- الصنف الثالث و هي المواد المتوقع زيادة درجة تبعيتها و تضم :

اللحوم الحمراء من 12 % سنة 1980 الى 19 % سنة 1984 .

و من اجل الوصول الى تلك النتائج كلها ، رأى المخطط ضرورة تدعيم القطاع بمختلف وسائل الانتاج التي من شأنها الرفع من قيمته و تحسين الانتاجية .

على هذا الاساس خصص المخطط ما يعادل 9 مليارات دج لاتمام 9 سدود في طور الانجــاز و البدء في 10 سدود اخرى ، كما تم تخصيص 5،7 مليار دج لتوسيع المساحات المسقية بمعدل 20 000 هكتار سنويا اي الوصول الى مساحة مسقية تقدر بـ 100 000 هـ مع نهاية 1984 .

اما فيما يخص البذور فالمخطط يرى ضرورة الزيادة من استهلاكها و ذلك بنسبة تفوق 2،6 عن سنة 1979 ، اما المواد الصحية فتقدر مضاعفتها بـ 1،96 .[1]

تقييم المخطط

- من حيث الاستثمارات المالية

اول ما يلاحظ في هذا المخطط هو ان الفلاحة استفادت بقيمة مالية معتبرة مقارنة بالقيمة الممنوحة لها في المخططات السابقة و ان كانت في مجملها لا تتجاوز 5% من مجمل الاستثمارات الا ان هذه القيمة التي ما فتئت تزداد من مخطط الى اخر تعرف دائما نتائج سلبية بسبب عدم استثمار مجمل الاموال المخصصة للقطاع ، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 21

السنوات / القروض	1980	1981	1982	1983	1984
التخصصات المالية المتعلقة بالتجهيز	% 46،5	% 39،0	% 58،0	% 83،7	/
التخصصات المالية للمؤسسات	% 38،2	% 52،2	% 45،6	% 75،0	/
المجموع	% 40،2	% 47،8	% 45،6	% 77،2	/

نسبة تنفيذ الاستثمارات الفلاحية خلال المخطط الخماسي الاول

Source : S.BEDRANI , L'Etat et l'agriculture en Algerie . P:7

هذا الاستهلاك المتوسط للاستثمارات او الاعتمادات المالية يعود الى عدد من الاسباب منها :

- عدم تسليم القروض في وقتها المناسب من سنة الى اخرى ، ففي اغلب الاحيان لا يتوفر المتعاملون على مبلغ التسديد الا بعد مرور جزء كبير من السنة المالية ، زد على ذلك التأخر في التحضير و اتخاذ القرارات التي تخص المشاريع .

- هو ان الاستثمار في الوسط الريفي في فترة معطاة و في اقتصاد تضعف فيه اليد العاملة المؤهلة و كذا رؤوس الاموال يصعب الامر فيما يتعلق بتنفيذ الاستثمارات مقارنة بمثيلتها

1 - S.BEDRANI , L'agriculture algerienne depuis 1966 . P.394 / 395 .

في الوسط الحضري حيث يسهل العثور على عمال في انجاز المراكز الادارية على انجاز مرافق اخرى ريفية .[1]

و العامل الاخر هو احتكار بقية القطاعات للمصادر المحدودة المتوفرة اكثر من القطاع الفلاحي ، هؤلاء يدفعون اكثر لقوة العمل و يجدون بسهولة مؤسسات الانجاز ، ولهم تسهيلات اكثر من ناحية التموين .

- الاستثمارات من الناحية الطبيعية

منذ انطلاق المخطط و في اطار تحسين ظروف عمل الاقتصاد الوطني ، و القطاع الفلاحي يعرف حالة من الاهتمام حيث بدأ يتضاعف مستوى المكننة ، فأصبح يتوفر على عدد لابأس به من العتاد ، و البذور ... الخ .

فمن 1980 الى 1984 تم اقتناء و توزيع العتاد الاتي :

الجرارات	5 000 وحدة منها 49 % للقطاع الخاص.
عتاد الحصاد	44 000 وحدة منها 50 % للقطاع الخاص.
الة الدرس	66 000 وحدة منها 33 % للقطاع الخاص.
المضخات	60 000 وحدة منها 75 % للقطاع الخاص

و قد تم الاخذ بعين الاعتبار عملية صناعة العتاد الزراعي من طرف :

- جهاز توزيع قطع الغيار .
- تنمية و تجديد شبكة الاصلاح التابعة للديوان الوطني للعتاد الفلاحي .
- تكوين المستعملين و اقامة معمل مجهز لاجراء عدد من الاصلاحات داخل المزارع الاشتراكية

و ما يلاحظ على سياسة التموين في هذا المجال ان :

- القطاع الخاص استفاد كثيرا ، حيث رفع من استهلاكه للعتاد و ضاعف ثلاث مرات من استهلاكه للاسمدة من 1971 الى 1981 .
- ان تلبية ذلك تم عن طريق اللجوء الى التموين الخارجي ، فما بين 81ـ 82 تم استيراد : 70% من العتاد الزراعي ـــ 54% من عتاد الدرس ـــ 96% عتاد الزرع و البذر

---

1 - S.Bedrani , " L'Etat et l'agriculture en algerie " Communication presenté à la conférence internationale sur les polit iques des etats en matière d'agriculture et de produ ction alimentaire en Afrique . ADDIS ABEBA, 25 - 28 sep tembre 1984 , P. 5 1

80 ٪ مواد تغذية الدواجن ـ 66٪ بذور البطاطا ـ 50٪ التموين بالاسمدة [1]

و تحليل ذلك يبين و ان :

التنمية الصناعية لم تستجب لمطالب الفلاحة ، فالسياسة الصناعية لم تأخذ في الحسبان الاختيارات المقررة بالنصوص الاساسية و مخططات التنمية .

الضعف الهيكلي لاستهلاك القروض الممنوحة يعود الى ضعف قدرات الانجاز التي هي في متناول القطاع الفلاحي و التي هي نتيجة لضعف الاستثمارات في الفروض الصناعية .

زيادة عوامل الانتاج الممنوحة للفلاحة لا تحل مشكل توزيع تلك العوامل .

من المستفيد ؟ ما هي الميكانيزمات و الوسائل الموضوعة حتى تتمكن هذه السياسة من تجسيد الهدف المتمثل في تقليص التبعية الغذائية ؟

الجدول الموالي يبين لنا نسبة تطور الانجاز الطبيعي للاستثمارات المخططة

السنة / المعدات	1980	82 / 81	1983
الجرار	٪ 56	٪ 66	٪ 62
حارثة دارسة	٪ 94	٪ 83	٪ 22
شاحنة	٪ 12	٪ 56	٪ 54
	٪ 21	٪ 49	٪ 41
اشجار الغرس	٪ 24	٪ 46	٪ 25
زراعة اشجار الفواكه	٪ 49	٪ 68	٪ 23

الجدول رقم 22

Source: S.Bedrani , L'Etat et l'agriculture en Algerie 1 P. 9

اما فيما يخص اهداف انجاز مشاريع الري و توسيع المساحات المسقية فقد عرفت هي الاخرى نتائج سلبية . فاذا كان الهدف المقرر خلال الفترة 80 ـ 84 هو الوصول الى 000 100 هـ مروية فانه لم يتحقق الا 000 20 هـ . ففي سنة 1980 ، 400 5 هـ فقط جهزت من اجل السقي و قدمت للفلاحة ، بينما كان الهدف المقر سنويا هو 000 20 هـ .

في 1982 ، 000 2 هـ فقط جهزت للفلاحة [2]

2 - S.Bedrani , op. cit.P. 18

1 - M. Slougui , op. cit. , P. 152

اما فيما يتعلق بالسدود فان الحصيلة النهائية للمخطط تبين و انه من بين 9 سدود التي بدأ العمل بها سنة 1979 ، 4 فقط تمت و الاخرى في طريق الانجاز ، بينما شرع في اشغال 12 سد جديد .[1]

-انجازات المخطط في مجال الانتاج النباتي

رغم تأكيد السلطة السياسية في كل مرة على ضرورة رفع الانتاج بغرض تلبية الحاجات الاساسية للسكان و التي تعرف تطورا ملحوظا ، و رغم الجهود التي بذلت من اجل تكثيف الانتاج و توسيع المساحات الزراعية لعدد من المنتوجات ، فان ذلك كله لم يكن له تاثيرا واضحا على مستويات الانتاج .

فالانتاج الزراعي عرف معدل زيادة سنوية ضعيف جد ، حوالي 1،8 في حين معدل النمو الديمغرافي لا يزال في حدود 3،2 ٪ و معدل زيادة الطلب على الانتاج الزراعي 6٪.

و مع نهاية المخطط الخماسي الاول كانت الوضعية كالتالي :

- ركود بعض المنتوجات

- تطور (زيادة) طفيفة في منتوجات اخرى .

- تطور ملحوظ في انتاج اللحوم .

بالنسبة للمجموعة الاولى و التي عرفت ركودا او نموا سالبا ، تضم الحبوب البقول الجافة و غيرها من الحمضيات و الخمور . فمحصول الحبوب للفترة 80 - 84 عرف تدهورا في الانتاج من سنة الى اخرى بل انه مقارنة مع سنة 1980 فقد انخفض من 24 مليون قنطار الى 14 مليون قنطار سنة 1984 اي انه انخفض بنسبة 41،6٪ مقارنة بسنة 1981.

لذلك السبب فمتوسط الانتاج لسنوات 80 - 84 لم يغط الا 32٪ من الطلب الوطني لهذه المادة و هو بعيد عن الهدف الذي رسمه المخطط و المتمثل في 53،7٪ ، و بالنظر الى التوسع الذي عرفته زراعة الحبوب .

و عن الاسباب الحقيقية لهذا التدهور يرى رابح زبيري في رسالته حول تطور و تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر ان " انخفاض الانتاج يعد ظاهرة غريبة حتى لو اخذنا بعين الاعتبار الظروف المناخية غير المواتية لثلاث سنوات 81، 82 ، 83 ، حيث قدر خلالها متوسط المساحة المنكوبة بنحو 647 الف هكتار ، اي ما يزيد عن خمس المساحة المبذورة و فضلا عن التأثير المباشر للمناخ فان انخفاض الانتاج يعزى كذلك الى الخسارة الناجمة عن

---

1 - Revolution Africaine , N° 1165 , du 27 juin au 3 juillet 1986 1

سوء تنفيذ عملية الحصاد التي قدرها المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية في دراسة نشرها عام 1983 ب 3 ق /هـ . زيادة على ذلك فان ميل الفلاحين خاصة بعد الدعم الذي تلقوه من الدولة منذ 1979 الى الانصراف عن زراعة الحبوب و التوجه الى الخضر و تربية الدواجن . [1]

البقول الجافة : رغم زيادة المساحات المزروعة من 000 120 هـ سنة 1980 الى 000 150هـ سنة 1984 و تبني برنامج تكثيف يعتمد على المكننة لتعويض اليد العاملة ، فان النتائج بقت جد ضعيفة حيث تراوحت ما بين 501 الف قنطار سنة 1981 الى 471 الف قنطار سنة 1984 . و من ذلك يلاحظ و ان الانتاج بعيد جد عن هدف المخطط الخماسي و الذي رأى ضرورة تأمين الاكتفاء الغذائي و توقيف الاستراد بـ حلول 1984 و هو وصول الانتاج الى 000 720 1 قنطار . و مع بلوغ انتاج سنة 1984 ، 471 الف ق نجد و ان الطلب الوطني لم يغطى الا بنسبة 27،38٪ .

ضعف الانتاج يعود في مجمله الى ضعف الانتاجية التي قدرت ب 2ق / هـ ، بينما كانت اهداف المخطط الوصول الى 8،3 ق /هـ .

و يشكل نفور المزارعين عن هذه المحاصيل غير المربحة كثيرا الى جانب قلة اليد العاملة سببين اساسيين لهذا الاختلال. و تلعب الاسعار المجزية لبقية المنتوجات مثلا الخضروات دورا في ذلك النفور و المقترنة بارتفاع مردودية الهكتار منها . فبينما بلغ معدل النمو السنوي لمتوسط اسعار البقول الجافة عند الانتاج 4،9٪ خلال الفترة 77 / 84 ، بلغ نظيره في الخضروات (باستثناء البطاطا) 19،1 اي حوالي اربعة اضعاف الاول .

المجموعة الثانية ذات التطور الطفيف و تضم في الاصل السباخة .

بالنسبة لهذا النوع من المحاصيل يلاحظ و ان الزيادة جد معتبرة سجلت فيما يخص المساحة حيث انتقلت من 156 الف هكتار خلال الفترة 74 ـ 77 الى 200 الف هكتار سنة 1983 هذا التحسن او هذه الزيادة كان من شأنها زيادة الانتاج اذ انتقل الانتاج الكلي من 12 [illegible] ق سنة 1981 الى 15،5مليون ق سنة 1984 ، و هو يقارب الهدف الذي رسمه المخطط و المقدر ب

---

1 ـ رابح زبيري ، " تمويل و تطور [illegible] الفلاحة في الجزائر 70 ـ 84 " (رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر)(1988)ص170

و ... الى الزيادة في الانتاجية بالاضافة الى الاهتمام

المتصاعد الذي يوليه القطاع الخاص لهذه المحاصيل التي تقابلها مداخيل محفزة نتيجة

لارتفاع اسعارها خلال السنوات الاخيرة . اضافة الى ذلك ادخال الزراعة البلاستيكية ،

فمنذ 1980 بذلت بشانها مجهودات كان لها اثرا كبيرا في مجال هذا التطور . [1]

اللحوم الحمراء : يلاحظ و ان انتاجها انتقل من 135 000 طن سنة 1980 الى 160 000

طن سنة 1984 ، و ذلك بفضل ادخال عوامل انتاج من التغذية ، الحماية الصحية و التوزيع

المكثف للشعير في المناطق السهبية . و قد قدرت نسبة تغطية الطلب ب 110 % .

المجموعة الثالثة : عرفت زيادة جد مرتفعة و منها اللحوم البيضاء التي انتقلت من

96 000 طن سنة 1980 الى 144 000 طن سنة 1984 . نفس الشئ بالنسبة للبيض حيث

انتقل من 308 مليون وحدة سنة 1980 الى 980 مليون وحدة سنة 1984 . [2]

و الجداول الموالية تبين نسبة الانتاج و المردودية المحققة مقارنة بالمتوقعة لسنة 1984.

	الانتاج المتوقع	الانتاج المحقق	%
الحبوب	30 000 000 ق	14 417 000 ق	% 46.0
البقول الجافة	1 720 000 ق	471 000 ق	% 27.3
السباخة	16 000 000 ق	15 462 000 ق	% 93.0
الحمضيات	4 200 000 ق	2 854 000 ق	% 67.0
اللحوم الحمراء	145 000 طن	160 000 طن	% 110
اللحوم البيضاء	151 000 طن	144 000 طن	% 95.3

الجدول رقم 23 مقارنة الانتاج المحقق سنة 1984 بالمتوقع .

المردودية / منتوج	المتوقعة	المحققة	%
الحبوب	8.0 ق / هـ	6 ق / هـ	75
البقول الجافة	[illegible] ق / هـ	2 ق / هـ	24
السباخة	108 ق / هـ	80 ق / هـ	74

الجدول رقم 24 مقارنة المردودية المحققة بالمتوقعة ما بين 80 ـ 84

1 - مجلة احصائيات ، العدد 3 ، جوان 84 .

2 - M.Slougui , op.cit. , P.156 .

- الجداول اعدت من طرفنا استنادا الى توقعات المخطط و التقييم المعد من طرف وزارة التخطيط

المبحث الثاني : المخطط الخماسي الثاني

حددت الاتجاهات الكبرى لهذا المخطط من قبل المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد ما بين 19 - 22 ديسمبر 1983 ، ثم جاءت لوائح الدورة 12 للجنة المركزية للحزب لتثبيتها .

و كبقية مخططات التنمية السابقة ، فالمخطط يستهدف توقع و تنظيم البرامج الرامية الى التكفل بطموحات البلاد و تلبية متطلبات البناء الاشتراكي و تقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد . و تتمثل اهدافه بصفة عامة في :

- تلبية الاحتياجات الاساسية للسكان المتزايدة عددهم بوتيرة جد مرتفعة .
- مواصلة النمو بالنسبة للانتاج و الاستثمارات مما يضمن الاهداف الرئيسية للعشرية المقبلة
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و استقلالية قرار الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية .

و ما تجدر الاشارة اليه هو ان هذا المخطط اندرج ضمن محيط اقتصادي دولي صعب جدا تميز بتطور التوترات و استمرار الازمة العالمية بل تفاقمها مع بداية 1986 .

و نتيجة لذلك الظرف المتأزم و الذي توقعه المخطط الخماسي الثاني من قبل فان ضرورة اعطاء الاولوية للقطاعات ذات الاثر المباشر على معيشة السكان و التي من شأنها الحد من التبعية الخارجية .

لهذا الغرض فقد منح المخطط الاولوية لتنمية الفلاحة و الري بخصوص مقتضيات الاستقلال الغذائي للبلاد و ضخامة الاحتياجات في هذا الميدان المرتبطة بالنمو الديمغرافي و ذلك عن طريق ازالة القيود و الحواجز على الانشطة الفلاحية و حل المشاكل التي تعترض الفلاحة و تجنيد الطاقات البشرية و المادية .[1]

و حسب التوجهات العامة لتنمية قطاع الفلاحة للفترة 85 - 89 فان ديباجة المخطط ترى و انه لا بد من التسريع في عملية التكثيف الذي شرع فيها من قبل مع مواصلة بقية النشاطات عن طريق خلق نوع من التضامن بين القطاعات و ذلك يتطلب رفع كل القيود التي حالت دون تطوير القطاع الفلاحي و ذلك عن طريق ما يلي :

---

1 - لمزيد من التفاصيل حول المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الثاني انظر :
وزارة التخطيط ، المخطط الخماسي الثاني : تقرير عام (1985 - 1989) . الجزائر : وزارة التخطيط ، جانفي 1985 .

- انجاز برامج متكاملة بما فيها عمليات الاستصلاح و السكن الريفي و ايصال الكهرباء و التزويد بالمياه الصالحة للشرب و المنشآت الاساسية الاجتماعية و التربوية و وحدات الصناعة الصغيرة و المتوسطة الفلاحية .
- تقريب هياكل الدعم من الوحدات الانتاجية و تحسين نوعية تدخلها .
- تكييف نظام التمويل مع الظروف الحقيقية للمزارع التابعة للقطاع مع ايلاء المزيد من الاهتمام الى صغار الفلاحين .
- تحسين مداخيل المزارعين في اطار سياسة وطنية لتوزيع الدخل الوطني كفيلة ببعث الانشطة الانتاجية .
- وضع سياسة للاسعار كفيلة بتشجيع الزراعات المعيشية و بالحد من الزراعات ذات الطابع التضاربي . 1

اما من حيث الامكانيات و الاهداف التي رسمت للقطاع من طرف المخطط فتتمثل فيما يلي:

الامكانيات المالية

قدرت المصاريف او الاعتمادات المالية المقررة للقطاع حسب المخطط بـ 79 مليار دج اي ما يعادل 14،3٪ من مجمل اعتمادات المخطط ، و تتوزع كما يلي :

الزراعة 30 مليار دج ـ الري 41 مليار دج ـ الصيد البحري 1 مليار ـ الغابات 7 مليار دج .

يلاحظ و ان قطاع الري استفاد بأعلى نسبة من الاستثمارات الكلية المقدمة للقطاع بنسبة 51،9٪ ، تليه الزراعة بنسبة 37،9٪ ثم الغابات 8،8٪ ، و اخيرا الصيد البحري 1،2٪ : . و بغض النظر عن القطاعات الثلاث فان الزراعة التي استفادت من 30 مليار دج اي ما يعادل 5،45٪ من مجمل استثمارات المخطط ، خصص 17 مليار منها لمشاريع جديدة و 4 مليار للمشاريع البلدية للتنمية . و قد قسمت تلك المشاريع كما يلي :

المشاريع الجديدة 17 مليار دج منها :

انتاج نباتي 3،4 مليار دج ـ انتاج حيواني 5 مليار دج ـ عتاد فلاحي 2،8 مليار دج الخدمات 3،7 مليار دج ـ معاهد و مزارع نموذجية 0،6 مليار ـ مشاريع اخرى 1،5 مليار دج.

برنامج المشاريع البلدية للتنمية 4 مليار دج منها :

انتاج نباتي 1،6 مليار دج ـ انتاج حيواني 1،3 مليار دج ـ انتاج زراعي 1،1 مليار دج . 2

---

1 ـ المخطط الخماسي الثاني ، المرجع السابق الذكر ، ص 115

2 - Algerie Selection N° 108 , 29 Nov 1985 . 2

اهداف الانتاج النباتي

مثلت المحاور الاساسية لتطوير هذا الفرع حسب المخطط الى اعتماد سياسة التكثيف بالنسبة لكافة الزراعات باستعمال الاراضي المفيدة ، و يرمي هذا التكثيف الى تفادي طريقة استراحة الاراضي كليا ام جزئيا و ذلك حسب المناطق الزراعية المناخية و الى تنمية انتاج البذور و رفع المردود و الانتاجية و تطوير المكننة و تكييفها مع الشروط الموضوعية للمردودية الاقتصادية و لوحدات الانتاج و الانظمة الفلاحية .

و من اجل الوصول الى الاهداف التي رسمها المخطط و التي سنتعرض لها من بعد ، فقد رأى ضرورة :

- توسيع المساحات الزراعية المفيذة بحوالي 000 240 هكتار منها ما يزيد عن 000 230هـ لغراسة الاشجار اضافة الى الخبوب .

- اعادة هيكلة المساحات الزراعية المفيذة حسب النسب التالية :

حسب النسب المئوية فيما يخص 1984 ، و حسب النسب المئوية و الاف الهكتارات فيما يخص سنة 1989

الجدول رقم 25

	1984	1989	10^3 هـ
الحبوب	% 45،8	% 44،6	3448،3
الخضر الجافة	% 2،9	% 4،0	305،4
زراعة العلف	% 9،7	% 11،4	883،3
زراعة السباخة	% 3،4	% 3،9	298،4
الزراعات الصناعية	% 0،1	% 0،6	48،3
غراسة الاشجاز و الكروم	% 9،2	% 10،2	788،7

المصدر : المخطط الخماسي الثاني ، التقرير العام ، ص 156

اما فيما يخص الاراضي المسقية فان التوسيع المقر خلال الفترة 85 - 89 هو 000 75 هـ مما يجعل المساحات المسقية تتربع على حوالي 000 420 هكتار .و تخصص تلك الاراضي كما يلي:

ما يزيد عن 000 39 هـ مخصصة للسباخة

ما يزيد عن 000 20 هـ مخصصة للعلف .

ما يزيد عن 000 6 هـ مخصصة للزراعات الصناعية و الحبوب الصيفية .

ما يزيد عن 000 10 هـ مخصصة لغراسة الاشجار المثمرة (حمضيات).

اما فيما يخص الانتاج المتوقع من المخطط فقد حدد كما يلي :

الجدول رقم 26

المنتـــوج	المردوديـــة ق / هـ	الانتاج السنـــوي
الحبـــوب	8،7 ق / هـ	30 مليون ق
البقول الجافقـــة	8،5 ق / هـ	2،6 "
البقول الطريـــة	95 ق / هـ	30 "
الفواكـــه	44،3 ق / هـ	13 "

المصدر : التقرير العام للمخطط الخماسي ، المرجع السابق الذكر
ـ الامانة الدائمة للجنة المركزية ، المخطط الخماسي الثاني : التوجهات و المحاور الكبرى . الجزائر : حزب ج.ت.و. ديسمبر 1985

فهذه التوقعات تهدف الى تغطية تامة لاحتياجاتنا من الخضر الجافة و الفواكه ، و حوالي 50٪ من احتياجاتنا من الحبوب . و هذا كله يقتضي حسب المخطط تطبيق برنامج عمل يتمحور حول :

توسيع غراسة الاشجار المثمرة على مساحة تقدر بـ 800 111 هـ .

انجاز 600 3 هـ للزراعة البلاستيكية .

اقتناء العتاد الفلاحي ، منه :

000 45 جرار ــ 4640 الة للحصاد و الدرس ، اضافة الى العتاد الفلاحي و الري الصغير.

الانتاج الحيواني

يتوقع المخطط الخماسي الثاني ان يصل الانتاج الحيواني الى :

228 الف طن من اللحوم الحمراء ــ 242 الف طن من اللحوم البيضاء ــ 000 132 طـن من البيض ــ 000 910 طن لمنتوجات الحليب و اخيرا 5800 طن من العسل .

على هذا الاساس رسم المخطط توقعاته فيما يخص الحصة الغذائية كما يلي :

الجدول رقم 27

المنتوج كغ / الفرد / السنة	1984	1989
الحبـــــوب	198	170
الخضر الجافـــة	6،45	9
الخضر الطريـــة	69	120
الفواكـــــه	45،8	50
اللحوم البيضاء	/	9
اللحوم الحمراء	15،35	18
الالبان و مشتقاتها ل / الفرد / سنة	76	83
البيـــــض	/	5

توقعات المخطط الخماسي الثاني فيما يخص الحصة الغذائية

المصدر : الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب ج.ت.و. المرجع السابق الذكر ، ص 64

من الجدول يلاحظ و ان المخطط يتوقع انخفاض الحصة الغذائية من الحبوب من 198 الـــى 170 كغ / سنة للفرد ، و هذا التوقع يفسره حميد ايت عمارة على اساس انطلاق المخطط من فرضية مفادها و ان الاستمرار في ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلكين سينجر عنها ـ حســب النمط الملاحظ في الدول الصناعية ـ توجه الطلب الى المواد الحيوانية ، الفواكه و الخضر على حساب المواد الاساسية .

من خلال تعرضنا لمجمل اهداف المخطط فيما يخص القطاع الفلاحي نستنتج اذن و ان هناك عدم توافق بين ما يهدف اليه المخطط من تخفيض التبعية الغذائية و برامج الانتاج المسطرة حيث يسجل تبعية في بعض المواد الاساسية .

فمثلا بالنسبة للحبوب ، المخطط سطر ضرورة تغطية ما يعادل 50% من احتياجاتنا مع نهاية

1- H.Ait Amara , " Objectifs et moyens de la [illegible] alimentaire " in Revue du C.E.N.E.A.P " Pol alimentaire et agricole de l'algerie " N° 3 , Sep 1985 1

المخطط هذا يعني و ان التبعية تفوق 50٪ بينما المخطط الاول قدر نسبة التبعية بما يعادل 46،8٪ ، اذن هناك ميل لزيادة التبعية و ليس العكس .

نفس الشئ بالنسبة للحوم الحمراء حيث قدر المخطط الاول نسبة التبعية ب 19٪ بينما المخطط الثاني قدرها ب 30٪ .

و الجدول الموالي يبين لنا نسبة الانتاج المتوقعة لسنة 1989 مقارنة بسنة 1984 . [1]

الجدول رقم 28

	اهداف 1984	اهداف 1989	نسبة الزيادة ٪
الحبوب	30 مليون ق	30 مليون ق	0
البقول الجافة	1،7 "	2،6 "	+ 51٪
الفواكه	7،6 "	13 "	+ 71٪
اللحوم الحمراء	145 000 طن	228 000 طن	+57،2٪
اللحوم البيضاء	151 000 طن	242000 طن	+60،2٪
البيض	62 مليون	132 مليون	+ 53٪
الحليب	929 مليون ل	910 مليون ل	_ 2 ٪

الجدول اعد من طرفنا استنادا الى المعطيات السابقة

تقييم المخطط 85 _ 89

_ من حيث الاستثمارات

سبق الذكر و ان الدولة خصص مبلغ 550 مليار دج من اجل تنفيذ اهداف المخطط الخماسي الثاني و التي قدرت حصة القطاع الزراعي منها ب 79 مليار دج ، الا انه و نتيجة لبعض التطورات الطارئة فقد تراجعت تلك القيمة الى ما يعادل 374 مليار دج مع نهاية 1989 كان لذلك ان تراجعت نسبة تنفيذ المشاريع المبرمجة من جهة و ادراج برامج اخرى ذات الانشغالات الاستراتيجية من جهة اخرى .

و قد كانت القطاعات المنتجة اولى القطاعات التي تضررت من تقليص الصادرات النفطية

1 - M.Slougui . op.cit. , P.148- 149

و من بينها القطاع الزراعي .

و الجدول الموالي يوضح لنا قيمة و نسبة الاستثمارات المنفذة ما بين 85 _89

الجدول رقم 29

	1985	1986	1987	1988	1989	85 _ 89
النفقات الكلية	77016	75426	69935	69446	78677	370500
الفلاحة و الري	8074	8244	8884	9349	8250	42301
منها						
الفلاحة	2650	2721	2659	2724	2810	13564
الغابات	911	804	965	875	860	4415
الري	4513	4719	4760	5750	5440	28737
هيكل النفقات الاستثمارية %	10،4	10،9	12،0	13،5	10،5	11،4

المصدر : المجلس الوطني للتخطيط ، تقرير عن تنفيذ المخطط الخماسي 85_ 89
(مشروع) اكتوبر 1990 ص 32 _ 34

و مقارنة بالقيمة المالية التي اقرها المخطط في نهاية 1984 نجد ان نسبة تنفيذ الاستثمارات قدرت حسب الجدول الموالي :

الجدول رقم 30

	المقرر	المنفذ	% نسبة التنفيذ
الفلاحة	30	13،5	45
الغابات	7	4،4	62
الري	41	28	68

المصدر : الجدول اعد من طرفنا استنادا الى المعطيات المقدمة في تقارير المخطط الخماسي 85
و التقييم 89

الانتاج النباتي

يبين التقرير الصاذر عن المجلس الوطني للتخطيط و كذا التحقيقات التي نشرت في الصحافة الوطنية ان الانتاج النباتي عرف نموا سنويا متوسطا يعادل 6،8% ، و هذه النسبة قريبة من تلك التي توقعها المخطط و المقدرة بـ 7% .

فبالنسبة لمحصول الحبوب نجد و ان معدل الانتاج السنوي كان يدور في حدود 21 مليون قنطار فيما بين 85 ـ 89. فبعد ان وصل الانتاج سنة 1985 الى حوالي 30 مليون قنطار نجده اخد في التدهور ، حيث بلغ سنة 1988 حوالي 10 ملايين ق ، و يمكن ارجاع ذلك التدهور الى الجفاف الذي ضرب البلاد خلال الفترة 86 ـ 88 و كذا حملات الجرادالتي اجتاحت الوطن سنتي 88 و 89 .

فبالنسبة لسنة 1988 كان للجفاف الذي ضرب البلاد ان خلف وراءه نتائج سلبية ، اذ قدرت المساحة المنكوبة بحوالي مليون هكتار من مجمل 3 ملايين اي ثلث المساحة ، اما الانخفاض المسجل سنة 1986 مقارنة بـ 1985 فيعود الى الجليد و قلة الامطار المتساقطة على الشرق زيادة الى الحرارة الشديدة التي ادت الى تفاقم الخسائر و بالتالي انخفض الانتاج في الشرق الى 8،6 مليون قنطار بينما كان سنة 1985 يعادل 15 مليون ، و الفضل يعود الى مناطق الوسط و الغرب التي استدركت العجز حيث عرفت زيادة تقدر بـ 4 ملايين قنطار مقارنة بسنة 1985 . [1]

نفس الشئ يقال على سنة 1989 حيث ضرب الجفاف مساحة تقدر بـ 200 812 هكتار من مجمل 000 374 3 هـ اي ما يعادل 24 % من المساحة الكلية ، و مع كل ذلك فالانتاج تعدى 20 مليون قنطار و يعود ذلك الى تطبيق برنامج التكثيف حيث نجد المردودية مثلا قد تراوحت في عدد من الولايات بين 50 و 30 ق /هـ ، بينما سجلت مناطق الشرق ما بين 13،7 و 12 ق/هـ ، و بقت منطقة الغرب بـ 5،5 ق / هـ. [2]

و امام الطلب السنوي المتراوح بين 185 و 200 كغ للفرد الواحد ، فان الانتاج المحلي لم يوفر سنة 1989 الا 89 كغ مقابل 132 كغ سنة 1985 .

و يمكن ان يفسر كذلك المستوى المتوسط للانتاج رغم الظروف القاسية الى التوسع الذي عرفه انتاج هذا المحصول في الاراضي الصحراوية حيث اسفرت عملية استصلاح الاراضي في

1 - Revolution Africaine ,

2 - Horizon 2000 , 5 Sep 1989 1

ولاية ادرار مثلا على انتاج محصول الحبوب و قدرت محاصيل حملتي 88 و 89 بما يعادل 36 000 قنطار اي بمعدل 42 ق / هـ [1]

البقول الجافة

هذا النوع كذلك و ان كان قد عرف نموا لا بأس به مقارنة بالمخططات السابقة و خاصة الخماسي الاول فان متوسط الانتاج السنوي كان يدور في حدود 54 الف طن ، و هو بعيد كل البعد عن الهدف الذي رسمه المخطط و المقدر بـ 2،6 مليون قنطار .

استنادا الى ذلك فان الانتاج خلال الفترة 85 _ 89 لم يغطي الا 30 ٪ من الاحتياجات الوطنية . و عن اسباب ذلك الضعف يرى المجلس الوطني للتخطيط ان " ضعف المردودية و ركود المساحات المستغلة يفسران الصعوبات التي تعاني منها هذه المزروعات (مكننة تقنيات زراعية غير ملائمة) او عدم عناية المنتجين بهذا النوع من الزراعات التي لا تزال في مستوى ادنى من الربح بالرغم من تشجيعات الدولة المقدمة في هذا المجال " [2]

الخضر (السباخة)

عرفت هذه المجموعة من المحاصيل تطورا ملحوظا حيث انتقل الانتاج من 000 538 1 طن سنة 1984 الى 000 100 3 طن سنة 1989 على مساحة تقدر بـ 250 الف هكتار .

و بمعدل نمو سنوي متوسط نسبته 10،7 ٪ حققت زراعة الخضر نتيجة حسنة طول الفترة كان من شأنها تغطية الحاجات الوطنية بقدر واسع .

و بانتاج سنوي متوسط بحوالي 27 مليون ق الكفيل بتحقيق هدف 94٪ المسطر نجد و ان انتاج الخضر شهد اتساعا في المساحات و التقنيات و بخاصة الزراعة تحت الاقبية التي من شأنها مضاعفة المردود بشكل محسوس . [3]

و كان لذلك التحسن ان ارتفعت حصة الفرد الواحد من 70 كغ سنة 84 الى 125،5 في 89.

و من بين هذه المجموعة نجد منتوج البطاطس انتقل من 815 الف طن سنة 1985 الى 1030 الف طن سنة 1989 مما ادى الى توقيف استراد كمية 000 300 طن التي كانت تستورد لعدة سنوات . نفس الشئ بالنسبة لمنتوج الطماطم الذي انتقل من 132 الف طن سنة 1985 الى 300 الف طن سنة 1989 .

هذا التحسن يعود الى سلسلة من العمليات كتجنيد الدولة لعوامل الانتاج و تطوير الري

---

1 _ جريدة الشعب ، العدد 8284 ، 20 جوان 1990 .

2 _ المجلس الوطني للتخطيط ، <u>المرجع السابق الذكر</u> .

3 _ <u>نفس المرجع</u> .

و الاستصلاح حيث بلغت المساحة الجديدة خلال 4 سنوات الاخيرة 90 الف هكتار ، الــى جانب استخدام تقنيات زراعية حديثة لتطوير برامج الانتاج . و يضاف الى ذلك عامل تطوير التقنيات الحديثة مثل الزراعة في البيوت البلاستيكية حيث انتقلت مساحات هذه البيوت من 100 هـ سنة 1981 الى 4700 هـ سنة 1989 .

و قد كان لهذا التطور الملحوظ ان خصصت كمية معتبرة للتصدير قدرت سنة 87 بـ 12 الف طن.[1] كما تعود تلك الزيادة الى توسيع انتاج هذا المحصول في المناطق الصحراوية حيث نجد و ان ولاية ادرار صدرت سنة 1987 حوالي 250 طن من الطماطم لاروبا و 4600 طن للداخــل و صدرت سنة 1988 الى اروبا 000 5 طن من الطماطم و 000 هـ طن من البطاطا ، و هــو الامر الذي حمل وزير التجارة على الاندهاش و الاعجاب ، فقد صرح بما يلي :

" انا في الحقيقة جد معجب بهذا العمل الذي قام به هؤلاء الرجال و النساء الذين يعملون في الصحاري و الذين استطاعوا انتزاع هذه الثمار من الكثبان " [2]

الانتاج الحيواني

مقارنة بالنوع الاول من الانتاج ، فهذا النوع عرف نموا لا بأس به ، اذ قدرت نسبة النمـو السنوي المتوسط بـ 10 % و تم تسجيل نتائج ايجابية معتبرة كفيلة بتجاوز الاهداف الانتاجية المرتقبة فيما يخص عدد كبير من المنتجات (5% النمو المتوسط المقدر في المخــطط) ففيما يتعلق بانتاج اللحوم الحمراء نجد و انها عرفت تطورا معتبرا اذ انتقلت من 166 الف طن سنة 1985 الى 235 الف طن سنة 1989 و هي تفوق قليلا الهدف المسطر في المخطط و المقدر بـ 228 الف طن بسبب زيادة رؤوس الاغنام و الابقار (+ 4%) .

اما اللحوم البيضاء فقد سجلت هي الاخرى نموا قدر بـ 12% خلال الفترة 85 ـ 89 اذ انتقل الانتاج من 162 الف طن سنة 1985 الى 231 الف طن سنة 1989 . و قد كان ذلك النمو نتيجة للاموال التي خصصتها الدولة لذلك اذ قدرت بـ 460 مليون دج للفترة 84 ـ 88 .

و بصفة عامة فان ذلك التحسن المسجل في الانتاج الحيواني يعود الى البرنامج الذي وضعته الدولة للنهوض بهذا القطاع بواسطة تطوير المناطق السهبية و تنظيم المناطق للرعويــة اعتمادا على تجديد المناطق التي تتم فيها عملية الرعي ، اضافة الى ترشيد استهــلاك الاعلاف الطبيعية و الصناعية و تنمية عملية تربية الابقار في مراكز نموذجية زيادة على ذلك الاستمرار في تكوين البيطريين و التقنيين و تطبيق طرق التربية الحديثة و التلقيح الاصطناعي.

---

1 ـ جريدة المساء ، الصادرة يوم 22 ماي 1989

2ـ احداث اقتصا ، العدد 37 أوت 1989

و الجداول الموالية تبين تطور الانتاج الزراعي خلال الفترة الخماسية و كذا تطور العتاد.

الجدول رقم 31

المنتوج / السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الانتاج النباتي					
الحبوب	2918	2402	2058	1023	2200
البقول الجافة	57	68	63	36	48
الخضر الطازجة	2180	2339	2997	2960	3100
منها : البطاطس	815	812	927	826	1030
الاعلاف	1084	1119	1168	635	1000
الحمضيات	244	253	289	339	290
عنب المائدة	82	91	159	175	138
الانتاج الحيواني					
اللحوم الحمراء	166	169	200	220	235
اللحوم البيضاء	162	162	210	255	231
الحليب 100 ل	792	833	975	970	970
البيض 0 وحدة	1675	2200	2800	2800	2800
الزراعات الصناعية	139	178	198	255	306
الطماطم	132	170	188	240	300
التبغ	3	4	5	7	2
التمور	199	189	211	200	200

تطور الانتاج الزراعي خلال المخطط الخماسي الثاني

المصدر : إلمجلس الوطني لتخطيط ، المرجع السابق الذكر، ص 50 الوحدة : القنطار

الجدول رقم 32

نوع العتاد	الانتاج سنة 85	البرنامج المسطر 86	الانتاج المحقق 86	البرنامج المسطر 87
جرار فلاحي	6250	7500	6323	7500
آلة الحصاد و الدرس	700	820	1162	1250
آلة الجمع و الربط	2819	3500	3000	3500
قاطرة فلاحية	5864	5260	5510	6050
آلة الحرث و الزرع	8942	9290	8571	6450
مشط بستاني	1960	1700	617	700

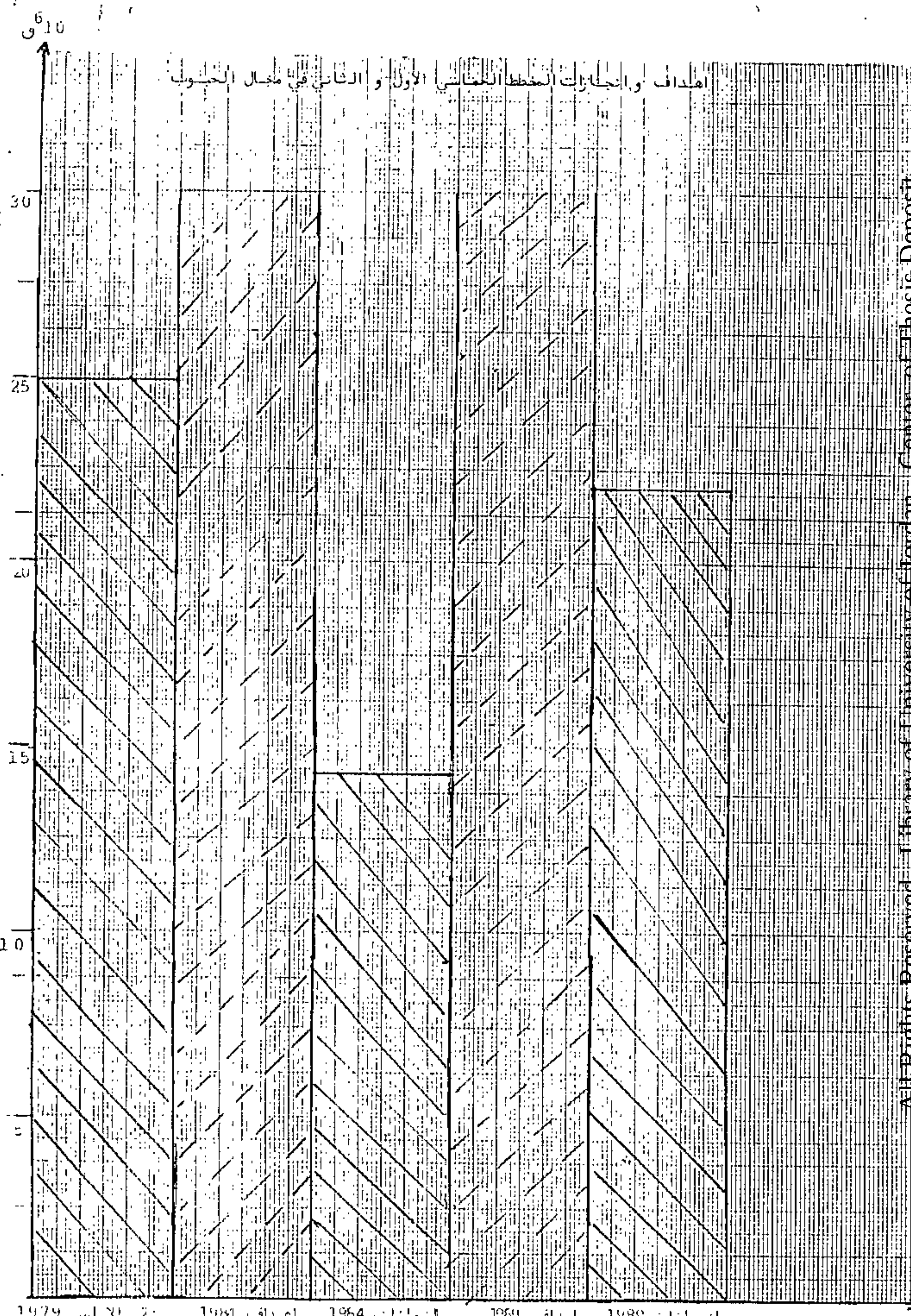
تطور انتاج العتاد الفلاحي ما بين 85 ـ 86

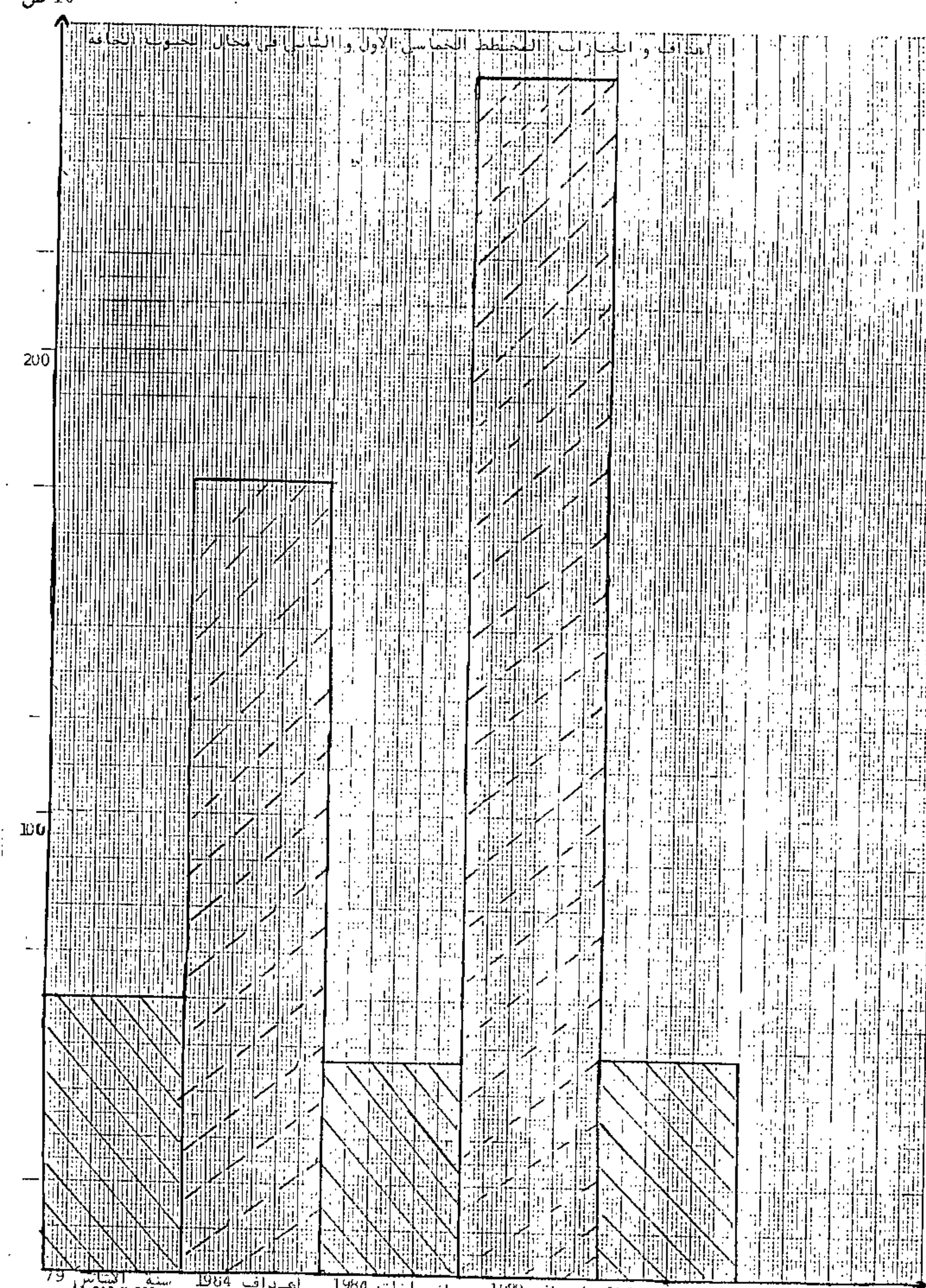
الجدول رقم 33

	ما تم استراده سنة 86	الاسترداد المتوقع لـ 87	واردات 87 حتى سبتمبر 87 بما فيها ارصدة 86
حراثية آلية	790	500	1310
جرار صغير	510	500	510
جرار مجنزر قوة 80 حصان	350	—	200
آلة غرس النبات	100	600	100
آلة غرس البطاطا	350	250	300
آلة الزرع	1020	—	—
آلة الرش سعة 300 ل	110	—	—
آلة قلع البطاطا	—	250	—

بعض انواع العتاد المستورد مابين 86 و 87

المصدر : جريدة المجاهد الاسبوعي الصادر في 14 سبتمبر 1987 ، العدد 1416


ق 10^6
اهداف وانجازات المخطط الخماسي الأول و الثاني في مجال الحبوب
30
25
20
15
10
5
1979



اهداف و انجازات المخطط الخماسي الاول والثاني في مجال الحبوب الجافة
200
100
سنة الاساس 79
اهداف 1984
انجازات 1984
اهداف 1989
انجازات 1989
A4 210 X 297 mm.

الفصل الثالث : الامن الغذائي بين الطموح و الواقع

بعد كل تلك الاصلاحات المتلاحقة التي مست الفلاحة و معها العالم الريفي و الجهود المبذولة من طرف الدولة سنة بعد اخرى من اجل الرفع من الانتاج و تحسين الانتاجية و بالتالي الوضعية الغذائية للمواطن ، هل يمكن القول اننا استطعنا الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي ام لننا في الطريق الى ذلك ؟

الواقع ان الوضعية الغذائية للبلاد في الفترة الاخيرة لا تبعث عن الارتياح ، و معالم ذلك واضحة لدى الخاص و العام و ما ندرة المواد الاساسية و ارتفاع اسعارها خاصة في السوق الموازية الا دليل قاطع عن عجز الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المتزايد .

لكن قصور الانتاج الزراعي عن تحقيق ذلك الهدف لا يعني و ان البلاد (الشعب) غير مكتفيا غذائيا او يعرف نوعا من المجاعة بل على العكس من ذلك فالبلاد تعرف حالة من الاكتفاء الغذائي لكن عن طريق الواردات من السلع التي جاءت لتغطي العجز المسجل في الانتاج الداخلي و هذه الاخيرة في معظمها قادمة من الدول الكبرى المصنعة .

و من اجل الوقوف على مدى نجاعة الاصلاحات التي نفذت منذ 1980 و التي تتجلى بكل تأكيد من خلال تقييمنا للوضعية الغذائية لفترة الثمانينات او بعبارة اخرى مدى مساهمة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي للبلاد ، سنقسم هذا الفصل الى جزئين رئيسيين: نخصص الاول الى تحليل وضعية الميزان التجاري من خلال تحليل الواردات و الصادرات الغذائية ، اما الجزء الثاني فيخصص الى تقييم الامن الغذائي خلال فترة الثمانينات مع بعض التوقعات المستقبلية .

المبحث الاول : وضعية الميزان التجاري الفلاحي

كان للتحولات الهامة التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ السبعينات و استمرارها بعد 1980 اثارا سلبية على قدرة القطاع الفلاحي على تلبية الحاجيات الغذائية المتزايدة للسكان . فالرفاه الاقتصادي الناتج اساسا عن ارتفاع اسعار النفط في منتصف السبعينات ادى الى نمو العديد من القطاعات و التي تطلبت في معظمها المزيد من اليد العاملة

الامر الذي ادى الى هجرة هذه الاخيرة من الارياف نحو المدن هذا من جهة ، من جهة اخرى فان الزيادة في دخول الافراد ادت الى ارتفاع القدرة الشرائية لهؤلاء ، و بالتالي زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية ، و كل هذا خلق انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي الذي لم يستطع مواكبة تلك التطورات .

امام هذا العجز المزمن ما كان على الدولة الا اللجوء الى السوق الخارجية من اجل الاستجابة لحاجيات المواطنين .

و لمعرفة الوضعية الغذائية خلال الفترة 80 ـ 89 فاننا سنحاول تحليلها من خلال التعرض الى :

تحليل الواردات من المواد الغذائية و ذلك بالتركيز على :

مكانة الواردات الغذائية من مجمل الواردات .

التزايد المستمر في الواردات الغذائية .

عبء الواردات الغذائية على الاقتصاد الوطني .

تحليل الصادرات عن طريق :

التدهور المستمر في الصادرات الزراعية .

مدى مساهمة الصادرات الزراعية في تغطية الواردات الغذائية .

1 ـ تحليل تطور الواردات من المواد الغذائية .

كان للعجز المسجل في المحاصيل الزراعية الاساسية دورا في لجوء الجزائر الى الاستيراد من الخارج من اجل الاستجابة لحاجيات المواطنين ، و قد عرفت تلك الواردات نموا مرتفعا سواء من حيث الحجم او القيمة ، بدءا من 1980 و الى غاية 1989 ، اذ نجد و انها انتقلت من 7،6 مليار دج سنة 1980 الى 22،2 مليار دج سنة 1989 اي ان نسبة الزيادة في كلفة الواردات قدرت ب 192٪ اي ما يعادل زيادة سنوية تقدر ب 21،3٪ . و اذا حاولنا مقارنة هذه الكلفة في نهاية المخططين الخماسيين مع سنة 1979 ـ سنة الاساس ـ نجدها قد دقرت ب 72،5٪ مع نهاية المخطط الخماسي الاول ، و 335 ٪ سنة 1989 . الجدول الموالي يوضح لنا وضعية الواردات خلال الفترة 80 ـ 89

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الكميات المستوردة (مليون كغ)	4367	3809	5300	5605	5574	6930	6255	5617	6946	9969
الكلفة (مليار دج)	7،6	9،1	9،2	9،7	8،8	10،9	8،7	8،5	10،6	22،2

الجدول 34 تطور كميات و اسعار الواردات الغذائية خلال الفترة 80 ـ 89

Source : Direction generale des douanes , Statistiques du commerce exterieure de l'algerie : de 1980 à 1989 .

يتضح من الجدول انه بعدما اخذت اسعار الواردات في الاتفاع خلال المخطط الخماسي الاول سرعان ما انخفضت مع الخماسي الثاني حيث بلغت ادنى حد لها سنة 1987 ب 8،5 مليار دج . و نشير هنا الى ان ذلك يعود الى محاولة الحكومة الحد من استيراد بعض المواد مع البقاء على المواد الاساسية . كما ان الاستقرار المسجل في الاسعار مع بداية الثمانينات رغم ارتفاع الكميات المستوردة مقارنة بالسنوات السابقة لـ 1980 انما يعود الى الانخفاض المسجل في اسعار بعض المواد الغذائية في السوق الدولية كالقمح الذي هبط سعره سنة 1981 الى ادنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية و ذلك بـ 180 دولار للطن مقابل 200 دولار في منتصف السبعينات و هو الهبوط الذي استمر خلال السنوات اللاحقة حيث قدر سعر الطن من القمح سنة 1983 بـ 165 دولار . [1]

تحليل عناصر كلفة الواردات الغذائية

لمعرفة من المسؤول عن الارتفاع في تكاليف الواردات هل الكميات ام الارتفاع في الاسعار في السوق الدولية ، سنحاول تحليل عنصري الاسعار و الكميات .

بالنسبة للكميات و استنادا الى الجدول السابق ، نجد و ان متوسط الزيادة في الكميات المستوردة قد بلغت في نهاية الفترة (سنوات 88 ـ 89) 2،06 مرة عما كانت عليه في بداية الفترة (80 ـ 81) . اما من حيث الاسعار فقد بلغ متوسط الزيادة في تكلفة

1 ـ رابح زبيري ، <u>المرجع السابق الذكر</u> ، ص 200

2 - H.Ait Amara , <u>op .cit.</u> , P.24

الواردات مع نهاية الفترة 1،96 مرة عما كانت عليه في بداية الفترة .

استنادا الى ذلك فان متوسط الزيادة في الاسعار قدر ب 0،95 مرة عما كان عليه في بداية الفترة . 0،95 x 2،06 = 1،96

من ذلك نستنتج و ان الزيادة في كلفة الواردات لا تعود الى الارتفاع في الاسعار بل الى الزيادة في الكميات الناتجة اصلا عن قصور الانتاج الزراعي المحلي .

اعباء الواردات الغذائية على الاقتصاد الوطني

يتجلى ذلك بوضوح من خلال تبيان وزن الواردات الغذائية من اجمالي الواردات و كذا كلفة الواردات الغذائية لكل فرد .

أ ـ تطور الوزن النسبي للواردات الغذائية من اجمالي الواردات

ما يلاحظ على الواردات الغذائية خلال الفترة المدروسة ان نسبة زيادتها مقارنة بالواردات الكلية عرفت تطورا ملموسا خصوصا اثناء المخطط الخماسي الثاني اذ وصلت الى 33،7٪ من اجمالي الواردات بعدما كانت سنة 1980 حوالي 18،7٪ .

و خلافا للزيادة المستمرة ابتداءا من 1985 يلاحظ و ان سنوات المخطط الخماسي الاول قد عرفت استقرارا في حدود 18،6 ٪ ، و يعود ذلك في الاصل ـ كما سبق الذكر ـ الى الانخفاض المسجل في الاسعار و ليس الكميات المستوردة . و الجدول الموالي يبين ما سبق ذكره .

الجدول رقم 35

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أ الواردات الغذائية	7،6	9،1		9،7	8،8	10،9	8،7	8،5	10،6	22،2
ب مج الواردات	40،5	48،6	48،6	49،7	51،2	49،4	43،3	34،1	43،4	70،0
نسبة الواردات الغذائية من الكل أ/ب x 100	18،8	18،7	18،8	19،5	17،1	22،2	20،0	24،9	24،6	33،7

تطور نسبة الواردات الغذائية من اجمالي الواردات — الوحدة : مليار دج

Source : Direction generale des Douanes , op.cit.

نسبة مثل تلك تعتبر كبيرة جدا بالنسبة للبلاد التي لا زالت في حاجة الى استراد الاجهزة الفلاحية من اجل تعويض النقص الذي يشهده القطاع الفلاحي .
و اذا عدنا الى الاحصائيات التي في حوزتنا نجد و ان نسبة استراد الاجهزة الفلاحية ضعيفة جد سواء من حيث نسبتها من الواردات الكلية او الغذائية . و بصفة عامة فهي لا تتجاوز1ها2٪ و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 36

السنة / الواردات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أ الواردات الكلية	40،5	48،6	49،3	49،7	51،2	49،4	43،3	34،1	43،4	70،0
ب واردات الاجهزة الفلاحية	0،39	0،61	0،50	0،53	0،50	0،38	0،38	0،18	0،15	0،22
النسبة المئوية ب/أ x 100	0،97	1،27	1،01	1،1	0،99	0،77	0،89	0،53	0،36	0،32

نسبة استراد الاجهزة الفلاحية من الوردات الكلية   الوحدة : مليار دج

Source : Direction generale des Douanes , op.cit .

من خلال الجدول يتضح و انه باستثناء السنوات الثلاثة 81 _ 82 _ 83 و التي تراوحت فيها نسبة استراد الاجهزة الفلاحية بين 1 و 1،2٪ من اجمالي الواردات ، فان بقية السنوات عرفت نسب تقل عن 1٪ ، و بلغت ادناها سنة 1989 حيث قدرت ب 0،3 ٪ من مجموع الواردات و هي الحقب بالذات التي ارتفعت فيها الواردات الغذائية الى 33٪ . و يمكن ارجاع النسب العالية لسنوات 81، 82 و 83 الى عمليات اعادة الهيكلة التي تطلبت تموين المستثمرات بالعتاد الفلاحي .

تطور كلفة الواردات الغذائية لكل فرد

يعتبر هذا العنصر المؤشر الثاني لثقل الواردات الغذائية على الاقتصاد الوطني . و اذا عدنا الى كلفة الواردات في بداية الفترة و نهايتها ، نجد و ان تكلفة الواردات الغذائية لكل

فرد قدانتقلت من 417،8 دج سنة 1980 الى 927،2 دج سنة 1989 اي ان تكلفة الواردات الغذائيـــة لكل فرد قد تضاعفت بـ 2،1 مرة عما كانت عليه في بداية الفترة .

2 ـ تحليل اتجاه تطور الصادرات الغذائية

اذا كان ضغط الطلب الداخلي على المواد الغذائية قد ادى الى زيادة الواردات من هذه المواد ، فان الصادرات الغذائية التي كان من شأنها الزيادة اكثر من اجل تغطية كلفة الواردات نجدها قد اخذت الاتجاه المعاكس حيث تدهورت عائداتها سنة بعد اخرى. فمتوسط عائداتها السنوية انخفض من 348،6 مليون دج خلال المخطط الخماسي الاول الـــى 198 مليون دج خلال الخماسي الثاني .

يمكن ارجاع التدهور في تلك العائدات الى تراجع الكميات المصدرة و الناجمة اصلا عـــن اختفاء بعض المواد من قائمة الصادرات و الى الجفاف الذي ضرب البلاد على فتـــرات مختلفة .

تحليل عناصر العائدات من الصادرات الغذائية

يدلنا على على معرفة المتسبب الرئيسي في انخفاض العائدات ، هل يعود ذلك الـــى التدهور المستمر في المحاصيل الموجهة للتصدير ام الى الانخفاض في اسعار الصادرات في السوق الدولية ؟

بالنسبة للكميات المصدرة ، يلاحظ و ان متوسط الانخفاض قدر في نهاية الفترة (88ـ89) بـ 6،17 مرة عما كان عليه في بدايتها (80 ـ 81) .

من حيث حصيلة العائدات فانها انخفضت بـ 2،96 مرة عما كانت عليه في بداية الفتـــرة و على هذا الاساس نستنتج و ان الانخفاض في الاسعار مع نهاية الفترة قدر بـ 0،36 عما كان عليه في بدايتها .

من ذلك نستنتج و ان الانخفاض في العائدات لا يعود الى ضعف الاسعار فحسب بل الـــى الانخفاض في الكميات المصدرة .

تطور الوزن النسبي للصادرات الغذائية

من خلال التمعن في مسار الصادرات الغذائية سواء من حيث الكمية او العائدات نلاحظ وان انخفاض الكميات قد ادى الى تراجع حصتها من اجمالي عوائد الصادرات الكلية . فباستثناء

السنة العارضة 1981 حيث قدرت العائدات بـ 0،93% من اجمالي العائدات ، نجدها قد انخفضت من 0،77 سنة 1980 الى 0،38 سنة 1989 . و الجدول الموالي يبين ذلك .

الجدول رقم 37

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أ عائدات الصادرات غ	0،46	0،53	0،32	0،18	0،23	0،28	0،12	0،14	0،17	0،26
ب اجمالي العائدات	59،9	57،3	52،6	53،4	59،1	51،0	36،8	39،8	46،0	68،2
% أ/ب ، 100	0،77	0،93	0،62	0،30	0،41	0،55	0،33	0،37	0،37	0،38

تطور نسبة عائدات الصادرات الغذائية من اجمالي عائدات الصادرات   الوحدة : مليار دج

Source : Direction generale des Douanes , op .cit.

مدى مساهمة الصادرات الغذائية في تغطية الواردات الغذائية

سبقت الاشارة الى ان الاكتفاء الذاتي لدولة ما يتم بطريقتين ، اما انتاج كل ما تحتاج اليه محليا او تغطية وارداتها الغذائية بالصادرات من نفس النوع .

و ما دامت الطريقة الاولى مستحيلة ، فان الطريقة الثانية تبقى الوحيدة من اجل تحقيق ذلك الهدف و هو ما يعرف بالاكتفاء الذاتي غير المباشر .

و لو اخذنا الطريقة كمؤشر لمعرفة الاكتفاء الغذائي للجزائر ، نجد و ان هذا الاخير يعرف تراجعا سنة بعد اخرى اذ انتقلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 6% سنة 1980 الى 1،1% سنة 1989 . و الجدول رقم يوضح ذلك .

من الجدول نستنتج الوضعية الغذائية الصعبة التي اصبحت تتخبط فيها البلاد بفعل تزايد الفجوة بين الواردات و الصادرات .

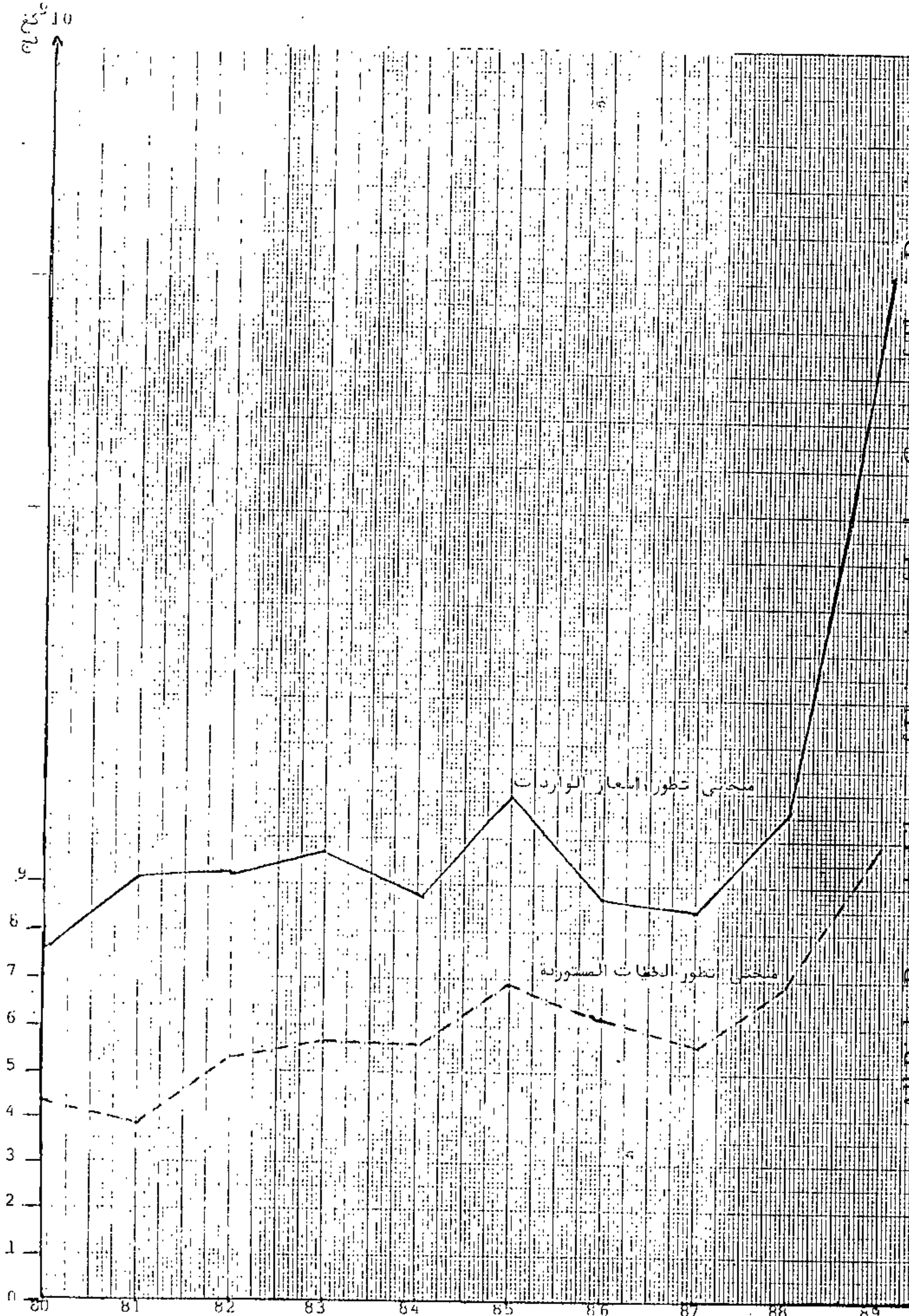
فاذا كانت العائدات من الصادرات الغذائية في المخطط الرباعي الاول تغطي تكاليف الواردات بنسبة 30% اصبحت سنة 1989 لا تغطى الا بنسبة 1،1% .

الجدول رقم 38

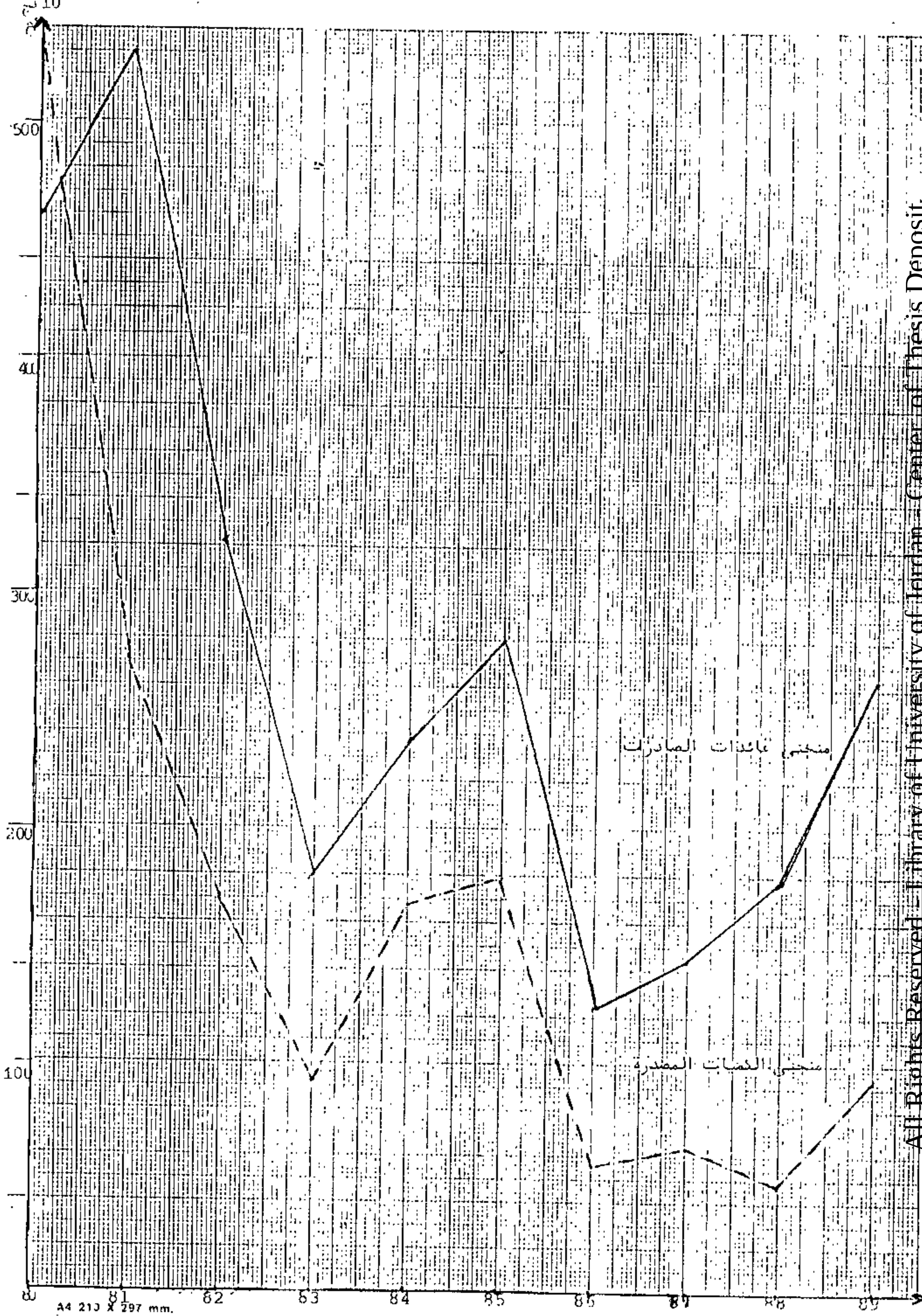
	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أ عائدات الصادرات غ	0،46	0،53	0،32	0،18	0،23	0،28	0،12	0،18	0،17	0،26
ب الواردات الغذائية	7،6	9،1	9،2	9،7	8،8	10،9	6،7	8،5	10،8	22،2
أ/ب × 100	6	5،8	3،5	1،8	2،7	2،5	1،4	1،7	1،6	1،1

تطور نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات الغذائية خلال الفترة 80 ـ 89 — الوحدة : مليار دج

Source : Direction generale des Douanes , op.cit.



منحنى تطور اسعار الواردات
منحنى تطور الكميات المستوردة
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89



500
400
300
200
100
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
منحنى عائدات الصادرات
منحنى الكميات المصدرة
A4 210 X 297 mm.

المبحث الثاني : حدود مساهمة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي

بعد تعرضنا لتحليل وضعية الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 80 - 89 نحاول في هذا المبحث التعرف على حدود مساهمة الانتاج الزراعي الوطني في تغطية الحاجيات الاساسية للسكان و افاقه المستقبلية .

- مكانة الانتاج الزراعي من الناتج الداخلي الاجمالي

اذا كنا قد راينا من خلال تقييمنا للمخططين الخماسيين ان الانتاج الزراعي قد نما بطريقة غير منتظمة من حيث الحجم خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الاساسية كالحبوب و الخضر الجافة فان ذلك التطور الكمي ليس كافيا لمعرفة دور القطاع الزراعي في تكوين الدخل الاجمالي ، بل يتطلب الامر معرفة القيمة المالية له و مكانته من الناتج الداخلي للاجمالي و الجدول ادناه يوضح ذلك

الجدول رقم 39

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الانتاج المحلي الزراعي	12،9	16،2	16،1	16،3	19،4	27	33،2	38،1	38،7	47،5

تطور الناتج الزراعي المحلي — الوحدة : مليار دج

المصدر : بالنسبة للفترة 80 -84 ، الجزائر بالارقام ، وزارة التخطيط ، ص 22
بالنسبة للفترة 85 - 89 مشروع تقييم المخطط الخماسي الثاني ، المرجع السابق الذكر ، ص 11

الجدول رقم 40

	81/80	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87	89/88
معدل النمو السنوي %	25،7	- 0،6	3	16،6	39،4	22،9	14،7	1،6	22،7

(1) معدل نمو الانتاج الزراعي المحلي (%)

---

1 - الجدول اعد من طرفنا استنادا الى المعطيات المذكورة في الجدول رقم 39 .

من خلال الجدول نلاحظ و انه باستثناء الحملات 82 و 83 و كذا 88 العارضة فان الناتج الزراعي المحلي عرف نموا لا بأس به تراوح ما بين 14،7٪ خلال الحملة 87/86 و 39،4 خلال الحملة 85/84. و يمكن ان يفسر الانخفاض المسجل خلال السنوات 81 - 83 و كذا 87 - 88 الى الظروف غير المواتية التي ميزت تلك الفترات خاصة الجفاف الذي ادى الى تدهور انتاج العديد من المحاصيل الزراعية . كما ان الزيادة المسجلة خلال الحملة 85/84 تعود كذلك الى الظروف المناخية الجيدة حيث سجلنا مثلا في محصول القمح ما يعادل 30 مليون قنطار و هو ما لم يسجل منذ سنين .

زيادة الى كل ذلك فان التحسن العام في الناتج الزراعي المحلي يعود اصلا الى الزيادة في المبالغ التي ارصدتها الدولة للاستثمار في هذا القطاع .

و عن مدى مساهمة فروع القطاع الزراعي اكثر في الناتج الزراعي المحلي ، يرى رابح زبيري في دراسة حول القطاع الزراعي أن مساهمة القطاع الاشتراكي في بداية الثمانينات كانت ضعيفة و يفسر ذلك قائلا " ان الثبات النسبي في القطاع الاشتراكي من الناتج المحلي الزراعي الذي مثل 20٪ سنة 1982 مقابل 19٪ خلال الفترة 78/67 ، امر يؤدي الى التأكيد على مشكل الانتاجية في هذا القطاع الذي استفاد بحوالي 1،1 مليون هـ في اطار الثورة الزراعية و كذلك على نظام الاسعار المطبق على هذا القطاع و الذي شجع المنتجين الخواص على السلوك المضاربي ، خصوصا بعد الاجراءات المتخذة بشأن حرية التسويق و بشأن اسعار التموين بالاسمدة و التجهيز بالعتاد الذي بقي مجمد لمدة طويلة " [1]

لكن معرفة القيمة المالية للناتج الداخلي الزراعي لا تعطينا فكرة واضحة عن حدود مساهمته في تكوين الناتج الاجمالي بل لا بد من معرفة النسبة المئوية له عن طريق مقارنتها بالناتج الداخلي الاجمالي .

الجدول رقم 41

	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
أ الناتج الزراعي المحلي	12،9	16،2	16،1	16،6	19،4	27	33،2	38،1	38،7	47،5
ب الناتج المحلي الاجمالي	143،3	169	181	203	225	287،1	285،9	305،5	316،7	374،3
أ/ب × 100	9	9،5	8،9	8،1	8،6	9،41	11،6	12،4	12،2	12،7

المصدر : مشروع تقييم المخطط 85/ 89 ، الوحدة : 10^9 دج

1 - رابح زبيري ، المرجع السابق الذكر ، ص187

ما يلاحظ على الجدول هو ان الناتج الزراعي المحلي قد نما خلال المخطط الخماسي الثاني بطريقة احسن من المخطط الخماسي الاول . فبينما تراوحت حصته خلال الفترة 84/80 ما بين 8،1 و 9،5 نجدها في الفترة 89/85 تتراوح بين 9،4 و 12،7. زيادة على ذلك فان نموه خلال المخطط الاول تم بطريقة غير منتظمة ، بينما في الثاني نجده قد عرف نموا متزايدا سنة بعد اخرى ، باستثناء سنة 1988 حيث وصل الى 12،2 اذ انخفض بمعدل ـ 1،6 عن 1987. و الزيادة المسجلة في الناتج الداخلي الزراعي انما تعود الى الزيادة المسجلة في نمو الانتاج الزراعي بصفة عامة خلال المخطط الخماسي الثاني .

ـ مساهمة الانتاج المحلي في تحقيق الاكتفاء الغذائي

استنادا الى النتائج المحصل عليها خلال المخطط الاول و الثاني ، يتضح جيدا القصور الذي يعاني منه القطاع الزراعي خاصة المحاصيل الاساسية ، حيث انه لم يستطيع التصدي للطلب المتزايد على الانتاج سنة بعد اخرى رغم كل الجهود التي بذلت من اجل ذلك الغرض . و الجدول ادناه يبين التدهور في نسبة تغطية الطلب الوطني بالانتاج المحلي.

الجدول رقم 42

	1970	1972	1981	1983	معدل النمو
	الاستهلاك	نسبة الاكتفاء ذا	الاستهلاك	نسبة الاكتفاء ذا	في الاستهلاك
مجموع الحبوب	2877،94	71،30	5444،55	31،79	5،97
البطاطس	298،54	83،77	731،72	65،34	8،49
البقوليات	50،61	83،58	145،47	27،43	10،9
الخضر	764،47	100،71	375،73	38،50	2،24
الفواكه	1217،09	159،85	640،82	37،53	3،91
السكر	243،86	3،01	274،34	0،00	9،18
الزيوت	129،30	15،32	238،08	14،99	7،08
جملة اللحوم	149،87	90،41	176،25	89،99	6،48
الاسماك	24،46	105،67	84،50	34،80	8،5
البيض	14،12	80،81	2662،00	32،80	17،66
اللبن	647،05	81،09	—	26،90	13،72

تطور نسبة تغطية الطلب الوطني بالانتاج المحلي لفترتين مختلفتين الوحدة : الف طن

المصدر : احداث اقتصاد، جويليه 1987 ، العدد 18

من الجدول يتبين و ان المحاصيل الاساسية تعرف تدهورا شديدا مقارنة ببقية السلع الاخرى خاصة الحيوانية ، فعلى سبيل المثال نجد و ان الاكتفاء الذاتي من مادة الحبوب (القمح) الذي قدر سنة 1972 بـ 65،77 تراجع الى غاية 23،13 سنة 1983 .

و اذا كان هذا الجدول شاملا لمجموع السلع الاستهلاكية و بالتالي امكننا اخد نظرة عامة عن التطور في الاستهلاك و كذا نسبة الاكتفاء الذاتي ، الا ان ذلك لا يعكس الوضعية الحقيقية مع نهاية الثمانينات . لذا سنحاول اعطاء بعض الارقام التي توضح العجز الذي يعرفه القطاع من خلال مقارنة الانتاج المتوفر بالطلب ، خاصة في مادة الحبوب باعتبارها اساس التغذية .

الجدول رقم 43

	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
الانتاج المحلي	24.0	18،3	15،1	13،5	14،0	29.1	24،0	20،5	10،2	22
الاحتياج	54 ، 3	54 ،4	50،4	48،5	56،8	79،0	75،9	62،5	71	66
% الاكتفاء الذاتي	44،5	33،8	29،9	27،8	24،6	36،9	31،6	32،8	14،3	33،3

تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب الوحدة : مليون ق

يلاحظ و انه على امتداد الفترة المدروسة لم يستطيع الانتاج المحلي من تغطية و لو 50% من الطلب الوطني رغم ان الحبوب تمتد على مساحة شاسعة خاصة في القطاع الاشتراكي و بالتالي فان بقية الاحتياج تم تلبيته عن طريق اللجوء الى الخارج .

و الجدول ادناه يوضح تطور الكمية المستوردة من الحبوب خلال الفترة المدروسة

الجدول رقم 44

	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
الكمية المستوردة	30،1	36،1	35،2	35،0	38،2	49،8	49،6	45،5	61،3	40،7

تطور الكمية المستوردة من الحبوب خلال المخططين الخماسيين الوحدة : مليون قنطار

الجداول اعدت من طرفنا استنادا الى الوثائق التالية :

- التقييم المقدم من قبل المجلس الوطني للتخطيط ، المرجع السابق الذكر .
- مجلة احداث اقتصادية
- H.Mahzoul ,"La stratégie de l'autosuffisance alimentaire" in Economie Appliquée et developpement , N°14, 1988 , P.136/ 137 .

و لم يقتصر العجز على الحبوب فقط بل تعداه كذلك الى بعض المواد الاخرى ذات الاستعمال الرئيسي كالزيوت ، الحليب و مشتقاته . و الجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم 45

	1980	1982	1983	1984	1985	1986
الزيوت	5،	341،5	325،7	315،6	415،6	297،0
الحليب و مشتقاته	225،2	131،3	256،7	199،8	273،8	303،6

تطور الكمية المستوردة من الزيوت و الحليب من 80 الى 86 الوحدة : الف طن

المصدر : - H.Mahzoul , op.cit. , P. 137

و استنادا الى تلك المعطيات نجد و ان الحصة الغذائية للفرد من تلك المواد و التي رسمها المخطط الاول و الثاني تم تغطيتها في غالب الاحيان بالاستراد الخارجي .
فالحصة الغذائية من الحبوب التي رسمت حسب المخططين و المقدرة على التوالي بـ 198 و 170 كغ/ الفرد / السنة ، لم يغطى منها بالانتاج المحلي الا 65 كغ سنة 1984 و 89 كغ سنة 1989 . و من ذلك نستنتج و انه مع نهاية الثمانينات لا يزال الفرد الجزائري يتلقى ما يعادل 66% من حصته الغذائية في مجال الحبوب من الخارج .
و من خلال ذلك التحليل نصل الى ان الانتاج المحلي الزراعي و التبعية الغذائية يسيران في خطين مختلفي الاتجاه ، فكلما زاد الانتاج انخفضت التبعية و العكس صحيح .
و اذا كان هذا حال الوضعية الغذائية مع نهاية الثمانينات رغم الجهود المبذولة للرفع و التحسين من وضعية الفلاحة ، فانه من الصعب علينا التنبؤ بالوضعية الغذائية التي سنكون عليها مع نهاية القرن . فتحسن او تدهور الوضعية مستقبلا يتوقف على مجموعة من العوامل خاصة المسار الذي ستسلكه كلا من الواردات و الصادرات الغذائية .

- التوقعات المستقبلية للواردات الغذائية

بغض النظر عن الوضعية التي ستؤول اليها الواردات الغذائية مع نهاية القرن، فان محاولة توقع ذلك لا يمكن ان يكون دون الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي

تلعب دورا كبيرا في تحديد الواردات من حيث الكمية و القيمة ، و تتمثل بصفة عامة في تطور الانتاج الزراعي الداخلي ، النمو الديمغرافي، الاستهلاك الفردي ، وضعية الاسعار في الاسواق الدولية .

أ من حيث الانتاج الزراعي

حسب التقرير الذي اعده المجلس الوطني للتخطيط حول وضعية الانتاج الزراعي للفترة 85 / 89 تأكد و ان الانتاج الزراعي قد نما بمعدل سنوي يعادل 8،8% ، و تراوحت هذه الزيادة حسب انواع المحاصيل بين اقصى معدل سالب في الحمضيات بمعدل - 2،4% و اقصى معدل ايجابي في مجال الخضر ب 10،7% .

و بالاستناد الى العوامل المتحكمة في الانتاج الزراعي خاصة منها العوامل الطبيعية الخارجة عن ارادة الانسان فانه من الصعب التنبؤ بحال الانتاج الزراعي مع نهاية القرن الحالي، و يمكننا هنا الاستدلال بما تنبأ به رابح زبيري في دراسته حول القطاع الزراعي حيث رأى مع نهاية 1984 " من الصعوبة البالغة التكهن بمعدلات النمو المتوقعة خلال السنوات الباقية على نهاية القرن الحالي ، خصوصا و ان النتائج المحققة خلال فترة التخطيط المنصرمة كانت دائما بعيدة عن توقعات المخطط " ثم يضيف قائلا " الا انه من المرجح ان الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع الفلاحة في السنوات الاخيرة استعدادا لمرحلة ما بعد البترول سيؤدي الى تحسين في معدلات نموه ، و ان تسارع هذا النمو سيستمد الى حد بعيد على تذليل العوائق المالية التي تواجه التنمية الزراعية المكثفة التي تتطلب استثمارات هامة في مجالات الري و استصلاح الاراضي و ادخال التقنيات الحديثة لتطوير الانتاجية المتدنية"[1]
فاذا كان مع نهاية 1984 قد رأى و انه بالرغم من صعوبة التكهن فانه يمكن التفاؤل فنحن نرى و ان تلك التوقعات لم تذهب بعيدا ، فبعد مرور 6 سنوات لا يزال القطاع الزراعي يتخبط في مشاكله بالرغم من المحاولات الجادة لتطعيمه بالتكنولوجيا الحديثة و العتاد اللازم ، و ما لجوء الجزائر في شهر اكتوبر من سنة 1990 الى استراد 100 الف طن من البطاطس الا دليلا قاطعا على التراجع الذي يشهده الانتاج الزراعي ، مع انه تجدر الاشارة هنا الى ان البلاد كانت قد وصلت الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من هذا المنتوج سنتي 86و87 الامر الذي ادى الى ايقاف استراد ما يعادل 300 الف طن التي كانت تستورد سابقا . اضافة الى ذلك هناك العجز المسجل في الحبوب و الخضر الجافة حيث اذى زيادة الطلب

---

1 - رابح زبيري، المرجع السابق الذكر، ص202

عليها الى ارتفاع اسعارها .

نفس الشئ يقال على الانتاج الحيواني ، اذ انه بعدما سجل ارتفاعا لا بأس به ، اخذ يتدهور مع سنة 1990 ، و بوادر ذلك تجلت من خلال ارتفاع اسعارها (اللحوم الحمراء و البيضاء) حيث وصلت على التوالي الى 170 دج و 60 دج للكيلوغرام الواحد ، و ربما يعود سبب ذلك الى ضياع العديد من رؤوس الاغنام بفعل الجفاف و كذا المرض الذي اصابها على غرار مناطق شرق المغرب العربي ، و كذا ضياع نسبة معتبرة من الدواجن بفعل الاغذية القديمة التي تحصل عليها مربوا هذا النوع مما الحق بهم خسائر فادحة .

و اضافة الى كل ذلك فان التغييرات التي مست الهياكل الزراعية خاصة بعد تطبيق قانون 87 / 19 و ما نجم عنه من نزاعات اجتماعية ، كان له شديد الاثر على سير نشاط القطاع ، حيث سبقت الاشارة في الباب الثالث الى انه نتيجة النزاعات القائمة بين المستفدين من جهة و بين هؤلاء و الملاك من جهة اخرى ، خلق نوعا من الخوف في اوساط المزارعين الذين تريثوا مرات عديدة قبل البدء في عملية الزرع خوفا من استلاء الاخرين عليها في نهاية المطاف .

ب النمو الديمغرافي

استنادا الى تقرير المجلس الوطني للتخطيط حول تنفيذ المخطط الخماسي الثاني ، فقد قدر نسبة نمو السكان بما يعادل 2،85٪ سنويا ، بعدما كانت قبل سنوات تقارب 3،2٪ و ربما يعود ذلك الانخفاض الى جهود الدولة الرامية الى تخفيض عدد المواليد عن طريق اتباع سياسة تحديد النسل التي شرع فيها منذ سنين .

و اذا كان عدد السكان في 31 ديسمبر 1989 يقارب 000 000 24 نسمة ، فانه من المتوقع ان يصل مع نهاية القرن (1999) و حسب نسبة النمو السالفة الذكر الى حوالي 450 443 32 نسمة اي بمعدل زيادة سنوية تعادل 950 703 نسمة .

ج ـ الاستهلاك الفردي

استنادا الى الاستقصاء الوطني الذي اجري عام 1968 من طرف الجمعية الجزائرية للابحاث الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و كذا استقصاء 79 ـ 80 المعد من قبل الديوان الوطني للاحصائيات ، اضافة الى نتائج التحقيق عن الاستهلاك لسنة 1988 اتضح جيد و ان الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية يعرف نموا مضطربا ، فتارة نجده

يتصاعد و اخرى ينخفض و هذا حسب انواع المواد . و بصفة عامة نلاحظ و ان الزيادة تحصل دائما في المواد الحيوانية . و قد يعود ذلك الى التحسن الملاحظ في دخول الافراد .

و الجدول ادناه يبين تطور الاستهلاك الفردي من الماد الغذائية على ثلاث فترات مختلفة .

الجدول رقم 46

	70 _ 72	82 _ 81	1988	معدل النمو السنوي% 81 _ 88
الحبوب و مشتقاتها	194	272	189	30،5 _
البطاطس	20	37	41	10،8
القول				
الجافة	3	7	5،8	17 _
الطازجة	52	49	79،5	62،2
الفواكه	82	39	34	12 _
السكر	16	32	20	37،5 _
اللحـــوم	10	15	20،5	36،7
الحمراء	8	9	11،5	27،7
البيضاء	2	6	9	50
الحليب و مشتقاته	44	133	72	45 ،8 _
البيض	1	4	3	25 _
السمك	2	3	3،4	13
الزيوت	9	14	17،2	22 ،8

تطور الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية على 3 فترات مختلفة

الوحدة : كلغ / الفرد / السنة

يلاحظ و ان الا[illegible]ك الفردي لا يقوم على اساس قاعدة ثابتة يمكن الركون اليها عند التكهن بالحالة التي سيكون عليها مستقبلا ، و لذا لا بد من مراعاة معدلات النمو حسب فروع الانتاج عند حساب توقعات الانتاج للعشرية القادمة

1 _ بالنسبة للاستقصاء انظر :

- Revue du CE.N.E.A.P, N° 3 , Sep 1985
- Revue Economie Appliquée et developpement ,N° 14 , 1988

الجدول : احداث اقتصاد، جويليه 1987 ، العدد 18

المجلس الوطني للتخطيط ، المرجع السابق الذكر ، ص 36

د ـ اسعار الواردات

هذا العنصر ايضا تتحكم فيه مجموعة من العوامل ، اذ انه من الصعب جد التنبؤ بوضعية اسعار الواردات مع نهاية القرن الحالي ، خاصة و قد لاحظنا فيما سبق و ان الاسعار في مجال الحبوب قد عرفت انخفاضا خلال الفترة الممتدة بين 81 ـ 83 ، و هو انخفاض لم تشهده السوق الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، زيادة على ذلك فانها تتوقف ايضا على مدى قدرة البلدان المستوردة حاليا من تطويرها للقطاع الزراعي.

و عن مدى امكانية التنبؤ بوضعية الاسعار يرى رابح زبيري انها " لا تقدم حركة اسعار السلع الغذائية خلال الفترة 70 ـ 84 مؤشرا يمكن الركون اليه و اتخاده اساسا للتنبؤ بالاتجاه الذي ستسلكه في السنوات المقبلة ، حيث ان حركة الاسعار في الثلث الاول من الفترة 70 ـ 84 اختلفت كثيرا عن حركتها في $\frac{2}{3}$ الثاني و الثالث ، فبعد ان وصل العديد منها الى ذروته في منتصف السبعينات اخد يميل الى الانخفاض في النصف الاخير ، و واصل الانخفاض الى غاية 1984 ، بينما استمر البعض الاخر في الارتفاع الى نهاية العقد(1979) ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض "[1]

اما اذا حاولنا توقع كلفة الواردات مع نهاية القرن ، فاننا سنضع افتراضا يرتكز على ان الواردات مستقبلا سترتفع بنفس معدل الزيادة الحاصلة مع نهاية 1989 و المقدرة بـ 21،3٪ مقارنة بـ 1980 ، و عليه سنحصل على :

الزيادة السنوية في الواردات = $22{,}2 \times \frac{21{,}3}{100}$ = 4،728 مليار دج

حيث ان 22،2 هي كلفة الواردات سنة 1989 .

و على اساس الزيادة السنوية المقدرة بـ 4،728 مليار دج ستكون قيمة الزيادة خلال فترة العشر سنوات اللاحقة (نهاية 1999) تقارب 47،280 مليار دج . و عليه ستكون كلفة الواردات مع نهاية القرن قد وصلت الى 69،5 مليار دج ، و هذه النسبة تقارب جدا تلك المحسوبة من طرف رابح زبيري عند تكهنه لوضعية الواردات مستقبلا و التي قدرها بـ 70 مليار دج ، استنادا الى نسبة نمو سنوية تعادل 14٪ .

و مهما يكن من امر فمن المتوقع ان تبقى كلفة الواردات تعرف ارتفاعا في العديد من الحالات باستثناء الحالة التي قد تعرف فيها اسعار المواد في السوق الدولية انخفاضا

1ـ رابح زبيري ، المرجع السابق الذكر، ص 209

شديدا و ماعدا ذلك فان الاوضاع الداخلية التي يعرفها القطاع لا تبعث عن الارتياح .
و اذا كانت استقلالية القطاع الزراعي من شأنها الرفع من انتاجيته فان نشاط القطاع الخاص سيقتصر ، بما لا يدع شكا في ذلك ، على انتاج المواد الزراعية بخلاف الحبوب بفعل عائداتها المرتفعة ، فنفور المزارعين من هذا المجال من شأنه زيادة التبعية الخارجية .
و استنادا الى الكلفة المتوقعة مع نهاية القرن ، فان ذلك سيزيد من عبء الواردات على الفرد حيث انها ستصل الى 2157،6 دج بعدما كانت مع نهاية 1989 حوالي 890،6 دج .

و ـ التوقعات المستقبلية للصادرات

على عكس الواردات الغذائية التي قدرت زيادتها السنوية ب 21،3٪ فان الصادرات عرفت انخفاضا قدر ب ـ 4،3٪ سنويا . و لو افترضنا و ان الصادرات ستواصل الانخفاض بنفس النسبة خلال العشرية القادمة فاننا سنحصل على معدل انخفاض يعادل 11،24 مليون دج سنويا .
$261{,}4 \times (-\frac{4{,}3}{100}) = -11{,}24$ مليون دج ، حيث ان 261،4 هي قيمة الصادرات الغذائية سنة 89. و على هذا الاساس سيسجل انخفاض مع نهاية 1999 يقارب 112،4 مليون دج و عليه ستصل عائدات الصادرات مع سنة 1999 الى حوالي 149 مليون دج .
و مع صعوبة التكهن بالوضعية التي ستؤول اليها الصادرات ، فاننا نرى و انه من المتوقع ان تعرف ارتفاعا لا بأس به بسبب التغير الذي يشهده القطاع في هياكله الاساسية و التي سبق الذكر و ان نتيجة ذلك ستكون تركيز الخواص على المنتوجات المرتفع ، و هذا من شأنه تحقيق فائضا في الانتاج قد يوجه الى التصدير .
و بالرجوع الى عائدات الصادرات الغذائية نجد انها بعد ما وصلت الى ادنى حد لها سنة 86 بما يعادل 123 مليون دج سرعان ما ارتفعت الى 261 مليون دج سنة 89 . و عليه فالزيادة في عائدات الصادرات تبقى امرا متوقعا جدا خاصة اذا صادفت الظروف المواتية .

نتيجة عامة للفصل الثالث

تحليل الوضعية الغذائية للبلاد خلال الفترة 80 ـ 89 أكد لنا و بقوة ان الجزائر لا تزال تعاني عجزا كبيرا في الانتاج الزراعي المحلي خاصة الانتاج النباتي ، الامر الذي نجم عنه زيادة في الواردات سواء من حيث الكمية او الكلفة ، في الوقت الذي اخذت فيه الصادرات تتدهور ،مما يؤدي في نهاية الامر الى تغطية تلك الواردات بالعائدات من الصادرات الاخرى خاصة النفطية ، كما ان اقتصار الواردات على المواد الاساسية و كذا اتباعها الى اسواق دول معينة سيكون له مستقبلا اثرا سلبيا على استقلالها الذي يبقى رهن المساومات الدولية خاصة اذا كانت لا تستطيع الاستغناء عنها .

خاتمة الباب الرابع

تحليل المحاور الكبرى لاستراتيجية الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 80 ـ 89 مكنتنا من استخلاص النتائج التالية :

- ان استراتيجية الامن الغذائي كما جرى تصورها في الجزائر لم تكن نابعة من قناعة مطلقة بضرورة الرفع من مستوى القطاع الزراعي و جعله يستجيب للحاجيات الاساسية للمواطنين من جهة ، و يساهم في التنمية الوطنية عن طريق عائدات الصادرات من جهة اخرى فالظروف الصعبة التي مرت بها البلاد على فترات مختلفة هي التي دفعت بها الى التأكيد على ضرورة العمل على تحسين وضعية القطاع و جعله يستجيب للطلب الوطني ، و تجلى ذلك بوضوح من خلال تحليلنا لمفهوم الامن الغذائي في العقيدة الجزائرية .

- ان اهداف المخططات في غالب الاحيان لم تتحقق بفعل عدد من العوامل من بينها ،عدم توفر الاموال الضرورية لتنفيذ المشاريع في الوقت المحدد لها الامر الذي نتج عنه عدم الانتظام في تنفيذ مجمل البرامج ، و الرؤية الضيقة او القطاعية التي ميزت نظام التخطيط ، مما ادى الى وجود نوع من التفاوت بين التوقعات و الطلب الحقيقي ، فاهداف المخطط بعيدة عن الواقع .

- نظرا للمحيط المتوتر الذي جرى فيه انجاز الاصلاحات فان الجزائر لم تستطع الوصول الى الاكتفاء الغذائي الذي طالما اكدت عليه الوثائق الرسمية و الخطاب السياسي ، هذا الهدف اخذ يتراجع سنة بعد اخرى وضع مثل هذا اصبح يبعث على القلق بفعل التزايد المستمر في كل من النمو الديمغرافي و الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية الذي اخذ يتزايد كما و يختلف نوعا ، و التدهور في معدلات نمو الانتاج الزراعي .

و اذا كان الاكتفاء الغذائي الذاتي لبلد ما ـ كما سلف الذكر ـ يتم اما عن طريق الانتاج المحلي او عن طريق تغطية الواردات الغذائية بالصادرات من نفس النوع ، فالجزائر بعيدة كل البعد عن ذلك ، فلا ارضها تسمح لها بانتاج كل ما تحتاج اليه و لا الصادرات الغذائية قادرة على تغطية الواردات المتزايدة .

فالبحث عن الامن الغذائي لا يمكن ان يتحقق و تفتح الجزائر على السوق الخارجية ، اذ ان ذلك لا يساعد على تقليص التبعية الغذائية ، كذلك لن يسمح بالاقتصار على الغذاء المحلي بل سيدخل بعض التغيير على نمط الاستهلاك للافراد مما يترتب عنه الزيادة اكثر في الكميات المستوردة من الغذاء .

خاتمـة عامـة

تحليل السياسات الزراعية للفترة 80 ـ 89 و مدى مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الغذائي للسكان ، دفع بنا الى العودة قليلا الى الوراء للوقوف على بعض الحقائق التي ساعدتنا على فهم خلفيات الاصلاحات الجديدة .

فاذا كانت الاصلاحات الزراعية قبل 1980 قد عرفت عراقيل حالت دون تحقيقها الغرض الذي وجدت من أجله ، فذلك يعود اصلا الى الطابع المميز لها و كذا الظروف التي احاطت بها .

و اذا كانت تلك الاصلاحات قد اختيرت اصلا على اساس سياسي اكثر منه اقتصادي ، فان اصلاحات الثمانينات و ما تميزت به من طابع اقتصادي هي الاخرى لم تستطيع الوصول الى الهدف الذي وجدت من اجله .

اذن لا الاعتبارات السياسية و لا الاقتصادية استطاعت تحسين وضعية القطاع ، ففيما تكمن المشكلة ؟

من خلال تحليلنا للفترة المدروسة امكننا استخلاص ما يلي :

- ما يميز كل تلك الاصلاحات انها اتخذت بمعزل عن المعنيين بالامر (المنتجين) . فلا عملية اعادة الهيكلة التي جسدتها التعليمة 14 لرئاسة الجمهورية ، و لا قانون 19/87 الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 1987 - و الذي رفض اساسا من طرف نواب الشعب - طرح على المنتجين للمناقشة .

الاصلاح الاول و انطلاقا من الاشكالية المطروحة و المرتكزة اساسا على ان ازمة الفلاحة تكمن في كبر المزارع و انعدام المراقبة الفعلية ، رأت و ان الحل يكمن في تفتيت تلك المزارع من جهة (المسيرة ذاتيا) عن طريق تقليص مساحتها ، و كذا تقليص قطاع الثورة الزراعية عن طريق ضم معظم مزارعه للقطاع الاول و الذي اصبح في مجمله يشكل القطاع العمومي الزراعي ظنا منها و ان صغر المساحة من شأنه التخفيف من الرقابة ، مع التأكيد على المحافظة على نفس نمط التسيير السابق اي المطبق على قطاع التسيير الذاتي .

اما الاصلاح الثاني ، فهو الاخر لم يتم التمهيد له لا عن طريق وسائل الاعلام و لا عن طريق حملات الشرح و التوعية في صفوف المنتجين ، و ما كان الا نتيجة لمجهود وزارات اتفقت على ان يكون اصلاح القطاع الزراعي في استقلاليته (الخوصصة) دون مراعاة امكانيات المنتجين

و مدى قابليتهم لذلك النمط . كما ان الحزب (ج.ت.و) طليعة المجتمع لم يبادر بعملية الشرح و التوجيه كما جرت العادة .

فاذا كانت مشكلة القطاع سابقا قد اعتبرت بيروقراطية ، فإن استقلاليته لم تأتي بجديد فلم نلاحظ اي تحسن يذكر ، بل يمكن القول ان صح التعبير و انه تدهور اكثر فأكثر مقارنة بالامكانيات المتوفرة .

فبعد كل تلك التجارب المتعددة ، هل يمكن القول بأن الجزائر قد استطاعت فعلا العثور على الاصلاح الذي يوصلها الى مرحلة الاكتفاء الذاتي ؟

الاصل هو ان كل تلك السياسات اثبتت فشلها و الدليل على ذلك الارقام التي قدمت في الباب الرابع و التي اوضحت بما لا يدع مجال للشك و ان الجزائر تعرف سنة بعد اخرى تبعية متزايدة نحو الخارج و هو ما قد يضع استقلالها الوطني رهن المساومات الدولية في الوقت الذي اصبحت الدول الكبرى لا تتوانى في اشهار الغذاء كسلاح في وجه الدول .

و على اساس تحليلنا للموضوع استخلصنا ما يلي :

- ان تسليم القطاع الزراعي برمته للخواص لن يساعد على حل الازمة . فاذا كان من سمة القطاع الخاص تحقيق اكبر قدر من الانتاج و الناتج اصلا عن المنافسة ، فان هؤلاء اثبتوا عجزهم لا بسبب عدم قدرتهم على ذلك بل الى الطابع المميز للملكيات الجماعية . اذ تم خلق مجموعات غير متجانسة الاطراف مما ادى الى خلق سوء تفاهم بين اعضاءها من جهة و الى التنازلات عن الحصص خاصة من طرف التقنيين و المهندسين من جهة اخرى .

- ان عدم الاستقرار في الهياكل الفلاحية لم يكن و لن يكون ابدا في صالح الفلاحة ،فاعتباره تارة عموميا و اخرى خاصا و ثالثة تعاوني خلق نوعا من الخلل في تسيير تلك القطاعات .

- ان خوصصة القطاع بفعل قانون 87 / 19 و ما نجم عنه من نتائج سلبية ، اضافة الى الظروف الطبيعية و الاقتصادية التي ميزت تلك الفترة ، لم تكن في صالح الاقتصاد الوطني .

ان الفترة التي اقرت فيها الدولة خوصصة القطاع الفلاحي و كذا التغييرات التي حدثت بعد اكتوبر 1988 ، تجعلنا نبدي مجموعة من الملاحظات التي نراها ضرورية بأن تأخذ بعين الاعتبار اذا اريد لهذا القطاع القيام بدوره على اكمل وجه . و استنادا الى ما توصلنا اليه امكننا اقتراح ما يلي :

اذا انطلقنا من المشكل الرئيسي او الهدف من وراء الاصلاحات المتوالية على القطاع و هو تحقيق الامن الغذائي ، فان ذلك الامر يتطلب من الدولة اخذ عدد من المعايير بعين الاعتبار :

- اولى هذه الامور وضع سياسة زراعية محددة المعالم اخذة بعين الاعتبار وضعية القطاع ككل (مختلف الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية ...) و الابتعاد عن تسييس القطاع .
- تجنب ربط القطاع الزراعي ببقية القطاعات تحت لواء اصلاح واحد ، فلكل واحد من تلك القطاعات مميزاته الخاصة التي تجعله ينسجم مع اصلاح دون اخر .
- محاولة وضع حد لعدم الاستقرار في الهياكل و ذلك بتحديد النمط الواجب اتباعه و تجنب مختلف الاشكال القانونية و كذا تحديد من المالك الحقيقي للارض . فعدم وجود قوانين تحدد ذلك كثيرا ما ادت الى خلق مشاكل جمة ، ترتبت عنها نتائج سلبية كثيرة .
- ضرورة اعادة النظر في القطاع الزراعي بعدما خضع بأكمله الى عملية الخوصصة بموجب القانون 87 / 19 و ما ترتب عنه من نتائج سلبية ، فخوصصة القطاع بأكمله دون وجود قطاع عمومي موازي له لن يكون في صالح الدولة (بغض النظر عن نوعية النظام الحاكم) ففترة 3 سنوات كانت كافية للكشف عن سلبيات ذلك النمط من التسيير . فلا الامكانيات وفرت الى اولئك العاملين و لا هؤلاء استطاعوا تطوير الانتاج و بالتالي تقليص الواردات الغذائية . و كل ذلك يعود الى النفور المتزايد في مجال الزراعات الاستراتيجية .
- ضرورة وجود قطاع عمومي لا يعود فقط الى نفور العاملين بل كذلك الى كون الاوضاع الصعبة و التغييرات التي يعرفها المجتمع حاليا ليست في صالح الدولة .

فاذا كان امن الدولة الداخلي مهددا من قبل الخارج بفعل التموينات التي تتلاقاها، فان الخواص كذلك يلعبون دورا كبيرا في ذلك ، اما بفعل الابتعاد عن انتاج المواد الاساسية او عن طريق ما قد يمارسونه من ضغوطات عليها في حالة ما اذا ظهرت بعض الاجراءات التي تتنافى و مصالحهم .

- الاستغلال الامثل للطاقات الطبيعية للانتاج ، فمعظم الدول التي تعاني من التبعية الخارجية لا يعود السبب في ذلك الى قلة الامكانيات او الى عدم جودة اراضيها بل بالعكس الى السياسات المتبعة و عدم الاستغلال العقلاني لطاقاتها الانتاجية . امر مثل هذا يتطلب كذلك مجموعة من الاجراءات منها استعمال التقنيات الحديثة ، الموارد المائية ...) .

بعد الوصول الى تحديد النظام الزراعي (السياسة الزراعية) الواجب اتباعها تصبح ضرورة العمل من اجل توفير الامن الغذائي او ان صح التعبير الاكتفاء الغذائي امرا سهلا نوعا ما خلافا لما كان قد يكون لو بقيت الهياكل الزراعية تعاني من عدم الاستقرار . فهذه الاخيرة لعبت دورا كبيرا في الحيلولة دون الوصول الى الاكتفاء الغذائي اكثر من الموارد

المالية في حد ذاتها .

و اذا كنا قد رأينا ضرورة وجود قطاع عمومي الى جانب القطاع الخاص لتجنب ما قد ينجم عن السياسة الوحدوية القطاع ، فانه لا بد من الاعتناء بالخواص و تقديم لهم يد المساعدة حيث انه حتى لو كان هؤلاء يتجهون الى انتاج الزراعات ذات الدخل المرتفع ، فلن يكون هناك ضررا على الاقتصاد الوطني ما دام بالامكان تصدير الفائض من ذلك النوع و استعمال عائداته في استراد المواد الغذائية الاخرى و هو ما يساعد على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي بطريقة غير مباشرة .

بعد توضيح الامور و تقاسم الادوار بين مختلف الانواع القانونية للقطاع ، تستطيع الدولة رسم الخطوط العريضة لسياستها الغذائية عن طريق:

- اتباع سياسة تخطيط محكمة ، و تجنب طريقة عدم تجانس الاهداف و الامكانيات المتوفرة .
- ضرورة الاتباع و لو لفترة انتقالية نمط معين من الاستهلاك يتماشى و نوعية المواد المتوفرة من جهة و من جهة اخرى تتناسب و تقاليد المجتمع ، و ترك كل ما هو دخيل عن النمط المعيشي المحلي .

و اخيرا نؤكد و ان فتح الجزائر على السوق الدولية و الذي ستدعم اكثر بفعل سياسة السوق لن يكون في صالح الوطن . فاذا لم تتخذ من الآن الاجراءات اللازمة لوقف تزايد الواردات فتسجد نفسها مع مرور السنين في تبعية اكثر .

و اذا كنا قد لاحظنا و ان احتياجات السكان الغذائية تعرف تزايدا مستمرا سنة بعد اخرى فان حل هذا الاشكال عن طريق اتباع سياسة الاستراد لن يكون حل منطقيا بل ملجأ فقط . و لذا فالحل يكمن ضمن فلاحة وطنية متطورة و ذلك عن طريق استخدام كل ما يمكن ان يساعد على اعادة الاعتبار للقطاع .

و اذا كان من الصعب الوصول الى مرحلة الاكتفاء الغذائي الذاتي فان هذا لا ينفي و انه اذا ما توفرت الامكانيات المادية و الارادة الانسانية سنصل و لو الى الاكتفاء الغذائي غير المباشر . و ما ايقاف استراد بعض المواد مثل البطاطس سنة 1986 لدليل قاطع على ذلك .

الملاحـــــــــق

الملحـق الاول	:	لائحـة الفلاحـة المصادق عليهـا من قبل اللجنة المركزية، ماي 1980
الملحـق الثانـي	:	قانون 87 / 19 الصادر بتاريـخ 8 ديسمبـر 1987 .
الملحـق الثالث	:	حول رد فعل المحيط (تجمع اصحاب الاراضي المؤممة) ، مارس 1989.
الملحـق الرابـع	:	المرسوم التنفيذي رقم 89 / 51 الصادر بتاريخ 18 افريل 1989.
الملحـق الخامس	:	حول التأكد عملية التأكد من شرعية الاستفادة الفردية ، ماي 1989
الملحـق السادس	:	التعليمة الوزارية المشتركة متعلقة بتطهير شروط تطبيق القانون 19/87
الملحـق السابـع	:	حـول اجتماع مجلس الحكومـة ، ماي 1990 .
الملحـق الثامـن	:	حـول مساءلة نواب المجلس الشعبي الوطني لوزير الفلاحة ، اكتوبر 90

وثائق

الدورة الثالثة للجنة المركزية

نص اللائحة

عقدت اللجنة المركزية للحزب في دورتها العادية الثالثة لائحة حول الفلاحة ، وهذا نصها :

ان اللجنة المركزية المجتمعة في دورتها العادية الثالثة (...) في اطار دراسة وضعية الفلاحة ، استرشادا بالميثاق الوطني ، وطبقا للدستور ولقانون حزب جبهة التحرير الوطني .

نظرا للوائح المؤتمر الرابع وخاصة منها المتعلقة بالفلاحة والثورة الزراعية ،

نظرا للوائح دورتها الثانية في ديسمبر 1979 ، المتعلقة بآفاق التنمية الاقتصادية وموارد

نظرا الملف الفلاحة والثورة الزراعية الذي قدمته الاقتصادية ،

وعلى ضوء المناقشات الواسعة المثمرة ، التي بالحصيلة العلنية اثناء اشغال اللجنة ، واعتبارا ووعيا منها بالخصوصية التي تكتسيها المسالة وباهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني ، في استراتيجية الشاملة من اجل تشييد الاشتراكي واعتبارا منها بالواقع اليومي الذي التمنيع في هذا المجال ، هذا الواقع الملاحظ على جميع المستويات والذي تدركه وتعالجه المتعددة في مختلف المراحل .

تذكر بالمكتسبات الثورية في هذا المجال .

ان اللجنة المركزية

اذ تعتبر

التوجيهات الواضحة والتي لا رجعة فيها عليها في الميثاق الوطني ، والمسطرة احكام الدستور ، والرامية الى تحويل الفلاحة الى فلاحة اشتراكية .

ان الفلاحة الوطنية قد ساهمت منذ الاستقلال في تعميم وتوسيع القاعدة الاشتراكية ، من اجل الاقتصاد الوطني .

ان تطبيق وتعميم الثورة الزراعية هما الحاصل الموضوعي لطامح مواطنينا المحرومين بالارياف .

الكبير والدور الحاسم للفلاحين في الثورة التي اضطلعوا بها بشجاعة وتفان من طرف سكان الريف حرب التحرير الوطني .

الاستمرار والوزن المتزايد للفلاحين باعتبارهم الاجتماعية للثورة في تشييد وتدعيم الاشتراكية .

الطاقات الحقيقية والموارد الهامة لتراثنا الفلاحي

وتذكر الجميع وخاصة مناضلي الحزب والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، وكذلك الفلاحين عموما بالمقومات المعتبرة التي تتوفر عليها الفلاحة الجزائرية ، هذه الفلاحة التي تحظى بالاهتمام البالغ من طرف القيادة السياسية للبلاد .

نظرا الى ان انطلاق الثورة الزراعية وتطبيقها وتعميقها هي الشجاعة لتطلعات مشروعة لجماهيرنا المحرومة ، ومساهمة في رفع الظلم الذي دام قرونا والذي فرضه المستعمر على شعبنا الذي كان

طليعة كفاحنا التحريري والدعامة الاساسية في اقامة دولة اشتراكية .

نظرا الى ان الانتصارات المحققة على الصعيد السياسي ، لا ينبغي ان تخفي عنا المشاكل الملموسة للحياة اليومية ، وان تصحيحها وتنظيمها يشكلان وسيلة مفضلة في تدعيم الثورة الاشتراكية .

— نظرا لانعدام التوازن العميق الذي يعاني منه العالم الريفي بصفة عامة والانتاج الفلاحي بصفة خاصة ، والحالة الخطيرة التي يعاني منها القطاع الفلاحي ، والمترتبة عن خطورة النقائص الموجودة في اهم عوامل الانتاج ، وكذا التأخر الكبير المسجل بالنظر الى تزايد الاحتياجات الوطنية من المنتوجات الغذائية .

— نظرا للتبعية المتزايدة للخارج ، والمحفوفة بالخطر من اجل تغطية احتياجاتنا الوطنية من المنتوجات الاستهلاكية ، هذه التبعية التي يمكن ان يكون لها تأثيرات مباشرة على السيادة الوطنية .

— نظرا للمتطلبات الوطنية الحيوية في الاستقلال والامن والتوازن بين المدينة والريف ، والتوزيع السكاني للطاقة البشرية على مختلف انحاء البلاد بهدف التوازن الاستراتيجي بالتراب الوطني .

— نظرا للنفور المتزايد والباعث على القلق من عمل الارض ، الناجم عن انعدام التوازن بين مختلف القطاعات ، والقيود المتعددة والمتاعب التي حدت من تحسين ظروف المعيشة والعمل في الارياف .

واذ تعتبر المقومات العقارية للطاقة الزراعية التي تتسم بالفوارق الهيكلية ، وبالاحجام الواسعة وبتفتيت الاراضي ، وكذا تعدد انماط التنظيم وتداخلها المضر بحسن التسيير .

ان اللجنة المركزية اذ تعتبر علاوة على ما سبق :

— القيود على اختلاف طبيعتها القانونية والادارية والمالية والتقنية والاقتصادية اليومية والدورية ، او الدائمة التي تزداد خطورة وتعقيدا ، من جراء المحيط القريب او البعيد ، سواء في بداية او عند نهاية كافة العمليات الانتاجية والتسويق ، هذه القيود التي تضر بالقطاع الفلاحي .

— ان هذه القيود تتسبب في عدم التلاحم وعدم التلاؤم في جميع اطوار النشاط الزراعي لـ انما هي راجعة الى نقائص التنظيم القائم بكل عيوبه ، والى الانحرافات المسجلة على مستوى المزارع او اجهزة الوصاية او الدعم .

— انتشار هذه الاجهزة بدون مبرر ، والتي اصبحت رقابتها احيانا غير ممكنة .

— ارتفاع كمية وحجم التكاليف التي يتطلبها الاستيراد الممنوح الذي يتزايد سنة بعد سنة في مجال المواد الغذائية الضرورية .

واذ تعتبر على هذا الاساس :

— حجم الديون المالية الناتجة عن تسيير المنشآت الزراعية الاشتراكية والاجهزة والدواوين المركزية التابعة لسلطة الوصاية والدعم .

— نقص استخدام الطاقات الكامنة لانماط التسيير في القطاع المسير ذاتيا والتعاوني ، وعدم مردودية التراث الزراعي الذي تعرض للاهمال والتفريط والتدهور .

— تعرب عن انشغالها بالآثار المضرة التي تنجم او يمكن ان تنجم عن هذه العوامل التي تمس بوضع الفلاحين والمناطق الريفية .

— واذ تاخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الايجابية والسلبية التي تجلت من خلال دراسة الملف الزراعي ، ووعيا منها بضرورة الاجراءات على اختلاف طبيعتها القانونية والادارية والمالية العاجلة او الدورية او الطويلة المدى .

فان اللجنة المركزية :

— تلزم الهياكل المختصة للحزب والمنظمات الجماهيرية المعنية بانجاز توحيد تمثيل القطاع الفلاحي بمختلف مقوماته ضمن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وذلك في اقرب الآجال وبصورة تلقائية .

— تلزم المجلس الشعبي الوطني والحكومة والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، بالبحث عن انماط التسيير الاكثر تلاؤما مع الواقع الملموس ، والاكثر انتاجا بصرف النظر عن التحجر الذهني ، وبالتلاؤم مع التوجيهات الاساسية الواردة في الميثاق الوطني والدستور .

— تلزم الحكومة ببذل قصارى الجهود في الميادين التي تخصها ، واستعمال الوسائل اللازمة ، واتخاذ القرارات العاجلة الضرورية من اجل اصلاح الهياكل والمنشآت الزراعية الاشتراكية ، وتلزمها على الخصوص باصلاح او تحويل او الغاء اي ديوان اذا اقتضى الامر ، او اي جهاز يكون مساسا بمبادئ ومصالح القطاع الفلاحي الاشتراكي وصغار الفلاحين .

— تدعو المجلس الشعبي الوطني والحكومة الى اتخاذ جميع الاجراءات التشريعية التنظيمية ، التي من شانها ان تحرر القطاع الفلاحي من القيود الداخلية والخارجية التي تشوه تنميته الاشتراكية .

— تلزم الحكومة بترتيب الاولويات ، والراج عملها في هذا الميدان تبعا لافق فوري وخماسي .

— تناشد الفلاحين حتى يتجندوا لخدمة هذه الاهداف ، وتهيب بالشعب لكي يساهم في تنمية الفلاحة على مستوى امالنا .

ان اللجنة المركزية اذ تعتبر ما سبق ذكره تقرر

— تسخير جميع الوسائل وفي اقرب الآجال من اجل اعداد تنفيذ مخطط وطني متكامل ومتناسق للتنمية الفلاحية وعلى المدى البعيد ، وذلك بدءا من المخطط الثالث بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان الى اقصى حد ، وترقية العالم الريفي ، وتحقيق اهداف الاستقلال الاقتصادي .

— دعم الثورة الزراعية ، اختيارا استراتيجيا والعمل على تعميق تطبيقها ،

الفلاحة

... كل الجهود قصد حماية الفلاحين الصغار ... باعتبارهم حلفاء الثورة ...
وفي هذا الاطار ينبغي العمل على :

— القضاء بصورة فورية على كل العراقيل البيروقراطية ، وتحرير الفلاح من كل القيود التي يعاني منها في نشاطاته اليومية .

— تمكين المنتجين من تحمل مسؤولياتهم واتخاذ المبادرات ضمن توجيه واضح يدخل في اطار مخطط متناسق .

— وضع حد فوري لكل اشكال التدخل والتداخل التي من شأنها أن تعرقل النشاط الفلاحي والريفي وتشجيع المنتجين .

— تعبئة كافة الوسائل التي يستلزمها جهاز الانتاج ووضعها في متناول المنتجين بالكميات والنوعيات الكافية بصفة دائمة وعبر كافة ارجاء الوطن بأسعار مدروسة .

— خلق الظروف الملائمة لرفع قيمة العمل الفلاحي حتى يتسنى الحفاظ على الفلاحين الشباب ، وجلب المزيد منهم وحتى نضمن للفلاحة الطاقات البشرية اللازمة لها ، ونساهم في الحد من الهجرة الريفية .

— اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية حتى يكون عقد الاستفادة بمثابة تكريس للمنتج الفلاحي بوصفه مستغلا كامل الحقوق ومسؤولا يتمتع بالاستقرار واستمرارية التحكم الكامل في النشاطات المرتبطة بالاراضي التي يخدمها وفقا لشروط الامن المطلوبة .

— تقنين حقوق وواجبات المنتج وذويه اصحاب الحقوق بصورة شرعية ونظامية في القطاع الاشتراكي .

تعزز اللجنة المركزية :

— استخلاص جميع الوسائل الضرورية لتنمية الفلاحة تنمية حقيقية بصورة مكثفة في اطار مخطط ، واشراك المنتجين في جميع مراحل أعدادها .

— تعبئة كافة الطاقات لانتاج المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك والتي تعتبر استراتيجية .

— العمل على زرع كافة الاراضي ومكافحة اشكال استغلالها غير المنظم وذلك بصورة دائمة .

— العمل منذ الان على توسيع المساحات الفلاحية النافعة لتشمل كافة الاراضي التي يمكن استخدامها وذلك بواسطة عمليات واساليب مناسبة تكفل الاستصلاح الملائم وبوجه خاص الري وتصريف المياه .

— بذل جهود خاصة في مجال الاقتصاد الفلاحي في المناطق الجبلية والغابات والسهوب والمناطق الصحراوية ، تهدف بعث الحيوية في النشاط الريفي واستغلال التراب الوطني استغلالا استراتيجيا .

— توجيه الانتاج الصناعي الوطني نحو انتاج المواد اللازمة لتحديث وتنمية الفلاحة .

— الاعتناء عناية خاصة بالمكننة الرشيدة والتدريجية للانتاج الفلاحي ، ومواصلة ادخال التقنيات المتقدمة في المجال الفلاحي بغية تكثيف الانتاج وتحسين ظروف عمل المنتجين .

— تجسيد المكانة الاستراتيجية للفلاحة في اطار الاقتصاد الوطني ، وتجنيد كافة الهياكل التابعة للحزب والدولة من اجل كسب معركة التغذية بسرعة وتحرير اقتصادنا نهائيا .

— العمل بصورة تدريجية وانطلاقا من نتائج التجربة الميدانية وارادة المنتجين من اجل توحيد اشكال التسيير في الفلاحة وعملا منها على تطوير وتدعيم وتنشيط الانتاج الفلاحي تقرر اللجنة المركزية اتخاذ الاجراءات المستعجلة والملحة التالية :

القطاع المسير ذاتيا :

— اعادة هيكلة الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا قصد التوصل الى وحدات سهلة الاستغلال ، وفي متناول التحكم البشري .

— ادخال طاقات بشرية شابة ، وتحسين مستواها التكويني ، والتكفل بالمصاريف المتصلة بحق العمال المسنين في التقاعد .

— تدعيم التأطير التقني ، والعمل من اجل ادماجه التدريجي ضمن مجموعة العمال بوصفهم منتجين .

— التأمين الفعلي وعلى جميع المستويات لاستقلال التسيير الجماعي للوحدات الانتاجية ، وتحريرها من جميع العوائق مهما كان نوعها .

— تخصيص الوحدات الانتاجية وفقا لطبيعة زراعتها واراضيها وموقعها الجغرافي .

— تمكين المنتجين في تسويق انتاجهم في اطار تعاقدي مع الغير .

— تشجيع كافة الوحدات الانتاجية على تكوين التعاونيات المتخصصة التي من شأنها ان تدعم الطاقات الانتاجية .

— اعداد نظام مبسط لقياس نتائج الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا يقوم على تحقيق الاهداف المخصصة للانتاج والتسويق ومن جهة اخرى ينبغي اعداد نظام اسعار مخططة للضمان قصد تأمين استقرار الاسعار بصفة دورية بالنسبة للتموين والتسويق ، وينبغي أن يضمن تدخل الدولة مداخيل المنتجين والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين .

— استخلاص الدروس من التجربة المكتسبة في مجال بناء القرى الاشتراكية التي تستجيب للحاجيات الحقيقية للفلاح وتتماشى مع الظروف الاجتماعية للفلاحين .

— وضع برنامج واسع للبناء الذاتي لصالح الفلاحين .

— وضع حد للاحتلال اللامشروع للبنايات التابعة للمصالح الفلاحية والمساكن التابعة للقطاع الاشتراكي باتخاذ تدابير جذرية للتطهير وتمكين كل مجلس بلدي من الحصول على برنامج بناء لايواء العائلات التي لها وضع اجتماعي خاص .

— اتخاذ الاجراءات الجدية قصد الحماية القصوى للاراضي الفلاحية من جل اشكال الاستغلال الاخرى .

ب) الثورة الزراعية :

بالاضافة الى الاجراءات المتعلقة بقطاع التسيير الذاتي فان الامر بالنسبة للثورة الزراعية يتعلق ب :

أ) استكمال عمليات المرحلتين الاولى والثانية في اقرب الاجال للتمكن من تحقيق ما يلي :

— البدء في اعادة الهيكلة العقارية .

— وضع ثبت باملاك الدولة « كادستر » .

— تحرير وتشجيع مبادرات الفلاحين .

— رفع الحظر على المعاملات العقارية وذلك بغية تاسيس مزارع اكبر قابلية للحياة واكثر انتاجا في اطار الحدود التي يحددها القانون .

— دراسة واتخاذ الاجراءات التقنية الكفيلة بضمان مردودية افضل لتعاونيات الانتاج الزراعي ، والتفكير في احتمال تحويل المزارع التي تاكد عدم قابليتها للحياة وذلك بمساهمة التعاونيين .

— ان تسوى النزاعات القائمة في الحاضر او المستقبل والمترتبة عن تطبيق الثورة الزراعية على الفور ايا كان مستوى الطعن .

— ان يشرع في دفع التعويضات التي يقررها القانون الى اصحابها لتلبية طلبهم المشروع .

— أن يستفيد الفلاحون الذين سبق لهم ان طبقت عليهم تدابير تحديد المساحة من فائض القيمة الذي هو حصيلة وسائلهم الخاصة ، وذلك دون ان يتعرضوا لتحديد المساحة من جديد ، وذلك بغية تشجيع تكثيف الانتاج الزراعي .

— ان تسلم الاراضي العقارية او المغروسة بالاشجار المثمرة او النخيل والمؤممة والتي كانت مساحتها او عدد اشجارها دون الحد المحدد والتي لم يتم توزيعها تسلم مباشرة الى اقرب منتج .

— ان تتخذ الاجراءات اللازمة قصد تطبيق عادل وسليم للثورة الزراعية ، وان تشجع تجميع الاراضي بكل الوسائل وتحارب تجزئتها الى قطع صغيرة ، كما تجب المحافظة على الاستغلال العائلي لهذه الاراضي بمجرد استلامها ، والشروع في استغلالها من تحاشي تفتيتها .

— ان يصبح كل مواطن يصلح ارضا بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون .

ج) الفلاحون الصغار :

ان المجهودات المبذولة لفائدة الفلاحين ينبغي ان :

1) تندرج في اطار سياسة ترمي الى جعل الفلاحين حلفاء للثورة الاشتراكية طبقا لتوجيهات الميثاق الوطني .

2) القيام بعمليات تقنية تصد حل مشكلة تجزئة الاراضي ، انطلاقا من سياسة حقيقية لتجميعها تكون قائمة على اسس قانونية تقنية واقتصادية مدروسة بدقة .

— تشجيع وتطوير تنظيم الفلاحين داخل انواع شبه تعاونية او تعاونية وذلك بناء على حرية انضمامهم للتعاونيات .

3) تمكين هذا القطاع على غرار باقي القطاعات من الحصول على مجموع عوامل الانتاج الضرورية له ينبغي توفر كافة وسائل الانتاج هذه بالشكل الكافي لدى التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات باعتبارها الهيكل التعاوني الاكثر اتصالا بالمنتج والمعد لدعم عمله .

4) التشجيع على تنمية تربية المواشي الخاصة مثل تربية الدواجن والنحل التي تندمج بسهولة في الوحدات الانتاجية الصغيرة .

وتساهم في رفع مداخيل الفلاحين الصغار وزيادة الانتاج الوطني .

وثائق

الدورة الثالثة للجنة المركزية

نص اللائحة الفلاحية

5) تشجيع تنمية الصناعات التقليدية في الريف التي تكمل النشاط الفلاحي الى جانب كونها تستطيع ان تؤمن مداخيل اضافية للاسر الريفية ، كما انها تساهم في وضع حد للهجرة الريفية ، وتوفر السوق كل الاشياء الضرورية للانتاج ورفاهية المواطنين .

6) اعادة المكانة التي يستحقها القطاع الخاص ضمن العالم الريفي ، وتامين الوسائل الضرورية لاسهامه في مسار التنمية ، والقضاء على طابعه الهامشي ، وكل ذلك على اساس احترام القانون ومبادئ الميثاق الوطني الارض لمن يستخدمها ، والقضاء على اشكال استغلال الانسان للانسان .

7) ان تكون مدعمة بواسطة حملات شرح تحت اشراف الحزب والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، وبتجنيد كافة وسائل الاعلام ، وتستهدف هذه الحملات اعلام الفلاحين وبالتالي مساعدتهم على ادراك الامتيازات التي يمكنهم الاستفادة منها ، وادراك مزايا النظام التعاوني .

وعلاوة على ذلك ومن اجل تمكين كافة المنتجين من الحصول كما وكيفا على عوامل الانتاج الضرورية ينبغي اتخاذ التدابير التالية :

1) ادماج هياكل تدعيم الانتاج لتقريبها من المنتج وجعلها اكثر عملية ومرونة مع تنظيم موحد .

2) فصل هياكل الدعم عن هياكل التسويق والتفرقة بين الوظيفتين داخل هياكل مناسبة وفعالة .

3) التاكد من ان تكون مراقبة تسيير هذه الهياكل فعلية من قبل المنتجين .

4) القيام بعمل حاسم وفوري لتطهير الجهاز الطالي باستبعاد الاعباء التي لا طائل منها وتعزيز التاطير وتقريبه من المستفيد .

5) التقليل الى اقصى حد من الاجراءات وتسهيل الخدمة .

تحديد ووضع الوسائل الملائمة التي توضع تحت تصرف القطاع الزراعي وهذه الوسائل تتعلق بـ :

- التجهيز بالعتاد الفلاحي .
- انجاز البنيات الاساسية الفلاحية .
- تحقيق شبكة كاملة لتخزين المنتوج الفلاحي بما في ذلك اجهزة التبريد .
- تحقيق شبكة كاملة لصيانة التجهيزات الفلاحية مكيفة ابتداء من الوحدة الى مستوى الولاية .
- تعزيز حظيرة النقل .
- ضمان توفير الحبوب والاسمدة ومبيدات الحشرات والادوات وكل ذلك بانشاء مخزون منسق الى جانب التنظيم التعاقدي بين وحدات الانتاج ووحدات الخدمات .

التمويل :

في المجال المالي : وجوب تخفيف الاجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي كي تستجيب للشروط الخاصة بالقطاع الفلاحي والاهداف المخططة للتنمية الريفية والحاجيات الواقعية للوحدات بفضل المشاركة المباشرة للمعنيين .

أ – ان يتم انشاء مؤسسة مالية متخصصة للاضطلاع بمهمة تمويل الحاجيات الخاصة بالقطاع ، وكل ذلك لصالح اعمال التنمية والتجهيز او الاستغلال لجميع الوحدات الفلاحية للانتاج او الخدمات ، وكذلك الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي بالقطاع الفلاحي .

ب – ان يكون المنتجون مسؤولين على اكمل وجه ومشاركين في وضع وانجاز وتقييم المخططات المالية .

ج – لا مركزية كاملة لهياكل التمويل لتقريبها من المستعملين وجعلها عملية اكثر وذلك لتحاشي اشكال القيود الادارية والتقنية .

د – السماح للمنتج عندما يحصل على التمويل بان يتصرف فيه بحرية ، وان يتخذ جميع المبادرات لتنفيذ المهام المرتبطة بها على اعتبار ان تسديد القروض امر اجباري ، ان عمليات الرقابة الصارمة يجب ان تجرى بعد انجاز العمل وتقديم حصيلة الانجاز .

هـ – ان يسدد العجز المالي المسجل على مستوى الوحدات الانتاجية الاشتراكية حتى يتسنى الانعاش الفعلي للقطاع الفلاحي من جديد على اسس سليمة .

و – اتخاذ احتياطات ملائمة قصد تجنب ظهور وضعيات مشابهة عن طريق تحسين الانتاج والانتاجية .

التسويق :

– وبخصوص تسويق المواد الفلاحية وامام الضرورة الحتمية لتلبية احتياجات الطلب عبر كافة ارجاء التراب الوطني ، وامام وجوب ضمان مداخيل المنتجين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وريثما يحصل البلد على بنية قاعدية للتخزين والتوزيع الملائم وحظيرة كافية للنقل ، وهو الهدف الذي يجب تحقيقه اثناء المخطط الثالث ينبغي تنفيذ التدابير التالية :

أ – التغيير الجذري لنظام التسويق الحالي وخاصة تسويق الخضر والفواكه من اجل تكييفه مع الوضع الراهن ، واعداده للتطور التدريجي نحو التحكم فيه على وجه كامل بمجرد توفر الوسائل البشرية والمادية ويجب ان يرتكز التغيير الجذري هذا حول المبادئ التالية :

أ – اضطلاع الدولة بوظيفة انتظام السوق فيما يتعلق بالمواد الاستراتيجية على اساس علاقات تعاقدية مع المنتجين

– وضع سياسة للاسعار تحددها وتراقبها الدولة

– تشجيع المنتجين على تاسيس تعاونيات لتسويق المنتجات الغذائية وفي حالة الحاجة الى تحويلها .

– تشجيع تجار التفصيل على اقامة تعاونيات شراء في سبيل القضاء نهائيا على كل اشكال الوساطة والوسطاء .

– السماح للمنتجين ببيع المنتجات الاخرى مباشرة في السوق .

– وفيما يتعلق بالحفاظ على الطاقة الانتاجية وحمايتها فانه من الضروري القيام ابتداء من الان باعمال من شانها ان :

– تنمي قطاع الصيد البحري بوضع الوسائل المادية الضرورية تحت تصرف المنتجين للحصول على وسائل جديدة للانتاج ، وكذا وضع الهياكل المناسبة المكلفة بالمساعدات التقنية والتمويل والتكوين المهني

– تضمن اعادة تشجير الغابات وحماية الغابات والمحيط والاراضي

– حماية وتحسين المواد من ارض وماء عن طريق محاربة الانجراف والاستعمال المنطقي .

– ضبط وتعميم تقنيات زراعية واختيار انسب النظريات التي من شانها ان تضمن حماية افضل ضد الانجراف .

– القيام بعمل من شانه ان يساعد على اعادة تشجير الجبال يكون الهدف منها خاصة حماية السدود من التوحل وتطوير الفلاحة في الجبال قائمة على تكثيف زرع الاشجار المثمرة .

– وقف زحف الصحراء في المناطق السهبية بواسطة :

– مواصلة التوسع في برنامج السد الاخضر واستصلاح وتنظيم المراعي في اطار المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية مع الحرص بصفة خاصة على احترام الاستعمال الامثل .

وفي ميدان التكوين والبحث وتعميم التقنيات الزراعية من الضروري العمل على :

– وضع برنامج متناسق وطويل المدى يستهدف تلبية احتياجات الفلاحة من الاطارات والرفع المستمر لمستوى المعارف التقنية للمنتج .

– وضع برنامج تكوين متناسق يستجيب للحاجات النوعية والكمية للزراعة وجعل خريطة التكوين خاصة بكل ناحية زراعية .

– العمل من اجل توجيه مجموع نتاج التكوين نحو قطاع الفلاحة بالنسبة الى التخصصات التي تهمه .

– ربط التكوين والبحث والتعميم من خلال تمتين هياكل متخصصة ومزارع تجريبية موزعة توزيعا حسنا عبر مجموع المناطق الزراعية المتجانسة .

– استئناف برنامج محو الامية وتنشيطه وتكثيفه وتعميمه ليشمل مجموع المناطق الريفية .

– وفي الميدان الاجتماعي فانه من المحتم انطلاقا من المخطط 80 – 84 تحقيق ما يلي :

– تركيز الجهود حول المناطق الريفية في مجال المياه العذبة والكهرباء والسكن والصحة والبنيات الاساسية للخدمات وكذلك التجهيزات الاجتماعية التربوية .

– اتخاذ القرارات الضرورية التي من شانها تشجيع المنتج وعائلته وحمايته بضمان تقاعد عادي له .

– اتخاذ الاجراءات القانونية التي تمكن انطلاقا من علاقة الدخل بالانتاج – كل الذين يعملون في هذا القطاع الزراعي وبين ... ن الحصول على دخل منسجم بالتنسيق مع باقي القطاعات .

– اتخاذ الاجراءات العملية والعاجلة التي تسمح للفلاحين من الاستفادة بالعلاج الطبي في الاماكن القريبة من سكناهم .

– وفي مجال التنشيط والتاطير السياسي

– ضرورة دعم الاتحاد الوطني للفلاحين وجعله منظمة جماهيرية موحدة تشمل

– ينبغي ان يقوم الاتحاد الوطني كل المنتسبين الى العالم الريفي ويعملون ضمن هياكله للفلاحين الجزائريين كما يؤكد ذلك الميثاق الوطني ببرنامج واسع للشرح والتربية والانخراط بحيث يتم الاتحاد بسرعة منظمة ينخرط فيها عالم الريف ويعبر فيه عن مطامحه ، ويناضل ضمنه وذلك بالاستعانة بهياكل الحزب والدولة

– الحرص الدائم عبر مجموع برامج العمل على السعي بحيث يكون التكوين السياسي للمزارع الذي هو ضروري لانجاز اهداف التنمية الفلاحية وترقية الانسان في الارياف متكفلا بنفسه في كل مكان وزمان .

– تنشيط عمليات التطوع الموجهة اساسا الى الانتاج :

وفي ميدان التقييم والمراقبة تؤكد اللجنة المركزية ارادتها في تخصيص دورة سنوية لتقييم اللائحة ومتابعة تطبيق الاجراءات المتخذة وتناشد الفلاحين مجموعهم للتجند عمليا كما فعلوا اثناء حرب التحرير من اجل المساهمة بشكل فعال في تطبيق هذه الاجراءات وخاصة بالمساهمة في المناقشة الديمقراطية حول وسائل وضعها موضع التنفيذ ، ومحاربة التبذير بشكل صارم ومن اجل انجاح مخطط يتوقف عليه مصيرهم ومصير الامة .

الملحق رقم 2

قوانين وأوامر

رقم 87 ـ 19 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 يتضمن ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الميثاق الوطني،

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المواد 13 و 14 و 16 و 18 و 22 و 24 و 32 و 59 و 111 و 148 و 151 و 154،

ـ وبمقتضى الامر رقم 66 ـ 154 المؤرخ في صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المعدل المتضمن قانون الاجراءات المدنية،

ـ وبمقتضى الامر رقم 66 ـ 156 المؤرخ في صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المعدل المتضمن قانون العقوبات،

ـ وبمقتضى الامر رقم 67 ـ 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967، المعدل المتضمن القانون البلدي،

ـ وبمقتضى الامر رقم 68 ـ 653 المؤرخ في 11 شوال عام 1388 الموافق 30 ديسمبر سنة 1968 والمتعلق بالتسيير الذاتي في الفلاحة، المعدل والمتمم بالامر رقم 75 ـ 42 المؤرخ في 17 يونيو سنة 1975 والمجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 69 ـ 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

ـ وبمقتضى الامر رقم 70 ـ 91 المؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن تنظيم التوثيق،

ـ وبمقتضى الامر رقم 71 ـ 73 المؤرخ في 20 رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية والنصوص المتخذة لتطبيقه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 74 ـ 26 المؤرخ في 27 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتضمن تكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات،

ـ وبمقتضى الامر رقم 74 ـ 103 المؤرخ في ... القعدة عام 1394 الموافق 11 نوفمبر سنة 1974، ... ل والمتمم والمتضمن قانون الخدمة الوطنية،

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 ـ 43 المؤرخ في 7 ... الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 ... ضمن قانون الرعي،

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 ـ 58 المؤرخ في 20 ... عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، ... ل والمتمم بالقانون رقم 83 ـ 01 المؤرخ في 29 ... سنة 1983 والمتضمن القانون المدنى،

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 ـ 74 المؤرخ في 8 ... القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 ... تضمن إعداد مسح الأراضي العـام وتأسيس ... العقاري،

ـ وبمقتضى الامر رقم 76 ـ 48 المؤرخ في 25 ... الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 ... تعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعـة ... مية،

ـ وبمقتضى الامر رقم 76 ـ 101 المؤرخ في 17 ... الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976، ... ل والمتمم والمتضمن قانون الضرائب المباشرة ... رسوم المماثلة،

ـ وبمقتضى الامر رقم 76 ـ 105 المؤرخ في 17 ... الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976، ... ل والمتمم والمتضمن قانون التسجيل،

ـ وبمقتضى الامر رقم 82 ـ 02 المؤرخ في ... ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 ... تعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي ... بناء،

ـ وبمقتضى القانون رقم 83 ـ 17 المؤرخ في ... شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 ... تضمن قانون المياه،

ـ وبمقتضى القانون رقم 83 ـ 18 المؤرخ في ... ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 ... تضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية،

ـ وبمقتضى القانون رقم 84 ـ 11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الاسرة،

ـ وبمقتضى القانون رقم 84 ـ 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

ـ وبمقتضى القانون رقم 84 ـ 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية،

ـ وبمقتضى الامر رقم 85 ـ 01 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1405 الموافق 13 غشت سنة 1985 الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الاراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها،

ـ وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصـه :

البـاب الاول
أحكـام عامـة

المادة الاولى : يهدف هذا القانون الى تحـديد قواعد استغلال الاراضي الفلاحية المحددة بموجب المادة 19 من القـانون رقم 84 ـ 16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه وتحـديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

ويستهدف هذا القانون على الخصوص ما يلي :

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل،
- رفع الانتـاج والانتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغـذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني،
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الاراضي،
- ضمـان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية،
- اقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الانتاج،

المادة 2 : في اطار تحقيق التنمية الشاملة، وضمان مسار وجدوى للتنمية الفلاحية، تقـوم الدولة على الخصوص بالاعمال التالية :

- التوجيه العام للنشاطات الفلاحية،
- تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الفلاحي،
- السعي الى تطوير و لامركزية هياكل الدعم والاسناد للانتاج الفلاحي.

المادة 3 : تتكون الاراضي المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون وكـذا الوسائل الاخرى المتعلقة بها، في شكل مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذين يتألف منهم الجماعة وقدرتهم على العمل، ومع مناهج الانتاج المتوفرة وقدرات الاراضي.

المادة 4 : تستثني من مجال تطبيق هـذا القانون، الاراضي التابعة للأملاك الوطنية الملحقة للهيئات والمؤسسات من أجل انجاز المهام الموكلـة لها.

يتطبق هذا الاجراء على الخصوص على ما يأتي :

- المزارع النموذجية،
- مؤسسات التكوين والبحث،
- معاهد التنمية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريـق التنظيم.

المادة 5 : يمكن للدولة أن تخصص أراضي لتكوين مزارع نموذجية لتطوير عوامل الانتـاج في الخصوص.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريـق التنظيم.

المادة 6 : تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الاراضي التي تتألف منها المستثمرة.

يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع اتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعاؤها وكيفيـات تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية.

المادة 7 : تمنح الدولة المنتجين الفلاحيـين حق امتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة ما عدا الارض.

ويتم التنازل عن هذا الحق في الملكية، بمقابل مـالي.

تكون الممتلكات المحققة من قبل الجماعات بعد تكوينها ملكا للمنتجين.

المادة 8 : تكون الحقوق العينية العقارية كمـا حددتها المادتان 6 و 7 أعلاه والممنوحة على الشيوع وبالتساوي بين أعضاء الجماعات، قابلة للنقـل والتنازل والحجز، طبقـا لاحكام هذا القـانون والتشريع المعمول به.

المادة 9 : تستغل الاراضي جماعيا وعلى الشيوع حسب حصص متساوية بين كل عضو من أعضاء الجماعات المشتركين بصفة حرة.

لا يجوز لاي منتج الحصول على أكثر من حصة واحدة ولا الانضمام الى أكثر من جماعة.

ويمكن استثنائيا استغلال الاراضي بصفـة فردية حسب الحالات وضمن الشروط المحـددة بموجب هذا القانون.

غير ان الاستفادة الفردية يمكن أن لا تكتسي صفة استثنائية في الحالة الخاصة بالنخيل.

المادة 10 : تمنح الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون لاشخاص طبيعيين ذوي الجنسيـة الجزائرية الذين لم تكن لهم مواقف غير مشرفـة طوال حرب التحرير الوطني.

تمنح هذه الحقوق بالدرجة الاولى للعمـال الدائمين وغيرهم من مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ اصدار هذا القانون، وذلك بصدد الاراضي المشار اليها في المادة الاولى أعلاه.

كما يمكن منح هذه الحقوق، لجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنة مهندسين وتقنيـين فلاحيين وعمال موسميين وكذا الفلاحين الشباب،

على الاراضي الزائدة بعد تشكيل المستثمرات الجماعية من قبل العمال المشار اليهم في الفقرة الاولى من هذه المادة.

وفي كل حالة من هذه الحالات المشار اليها اعلاه، تمنح الاولوية للمجاهدين وذوى الحقوق.

الباب الثاني
المستثمرات الفلاحية الجماعية وقانونها الاساسي

الفصل الاول
التكوين الاولى

المادة 11 : يكون ثلاثة منتجين فلاحين أو أكثر، كما حددت ذلك المادة 9 أعلاه، وباختيار متبادل فيما بينهم، جماعة قصد انشاء مستثمرة فلاحية جماعية.

تحدد كيفيات تكوين الجماعات والمستثمرات عن طريق التنظيم.

المادة 12 : يسلم للمعنيين، بناء على تقديم عقد شرعي بتكوين جماعة بمبادرة منهم، عقد اداري يحدد قطعة الارض التي يمارسون عليها حقهم في الانتفاع الدائم على الشيوع، وبحصص متساوية.

يحدد محتوى ومبلغ الإملاك المتنازل عنها بمطلق الملكية وكذا كيفيات الدفع بعقد ادارى، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
القانون الاساسي للمستثمرة الفلاحية الجماعية

المادة 13 : تعد الجماعة شركة أشخاص مدنية، تخضع للتشريع المعمول به وللاحكام الخاصة التي ينص عليها هذا القانون.

المادة 14 : تتمتع المستثمرة الفلاحية الجماعية بكامل الاهلية القانونية في الاشتراط، والالتزام، والتعاقد، طبقا لقواعد القانون المدني واحكام التشريع المعمول به.

المادة 15 : يتمتع أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية بنفس الحقوق، ويخضعون لنفس

ويمكنهم تنظيم علاقاتهم باتفاق لا يحتج به على الغير.

المادة 16 : يتعين على منتجى المستثمرات الفلاحية الجماعية القيام بما يلى :

- انتاج الخيرات خدمة للامة والاقتصاد الوطنى،
- تحسين الانتاج والانتاجية بصفة متواصلة،
- عصرنة اساليب ووسائل الانتاج.

المادة 17 : يلزم أعضاء المستثمرة الفلاحية بما يتعهد به أحدهم باسم المستثمرة، وذلك بصفة تضامنية ومطلقة.

وأى اتفاق يحصل بينهم لا يحتج به على الغير.

المادة 18 : يتعين على أعضاء المستثمرة الفلاحية استغلال كل الاراضي استغلالا أمثل بصفة جماعية وعلى الشيوع، والمحافظة على طابعها الفلاحي وتنفيذ كل عمل من شأنه ان يزيد في قيمتها.

المادة 19 : يتعين على أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية، أن يتجنبوا فرديا وجماعيا كل عمل من شأنه أن يعرقل السير الحسن للمستثمرة.

المادة 20 : يقرر أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية، توزيع الدخل واستعماله الجماعي، واذا تم ذلك باتفاق فيما بينهم عند الاقتضاء لا يحتج به على الغير.

المادة 21 : يتعين على كل عضو من أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية أن يشارك مباشرة وشخصيا في الاشغال ضمن اطار جماعي.

يمكن تحديد طريقة مشاركة كل واحد من الاعضاء وكذا التوزيع المحتمل للمهام داخل المستثمرة باتفاق لا يحتج به على الغير.

المادة 22 : لا يؤثر على وجود المستثمرة، أى عقاب أو اجراء قانونى، يسلط مباشرة وشخصيا على أحد أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية.

المادة 23 : تكون حصص الاعضاء قابلة للنقل والتنازل والحجز، مع احترام الطابع الجماعي للمستثمرة.

غير أنه لا يجوز التنازل عن الحصص الا في حالة الوفاة خلال السنوات الخمس الاولى ابتداء من تاريخ تكوين المستثمرة الفلاحية الجماعية.

المادة 24 : لا يمكن التنازل عن الحصة الا لصالح عمال القطاع الفلاحي، وتعطى الأولوية في هذا الاطار للشباب الذين استفادوا من تكوين فلاحي وللعاملين ضمن المستثمرة الفلاحية الجماعية.

ويمكن للدولة في جميع الحالات أن تمارس حق الشفعة.

المادة 25 : يشترط في كل مستثمر جديد، ما عدا الدولة والعامل في المستثمرة الفلاحية الجماعية، أن ينال قبول الاعضاء الآخرين مسبقا.

يحل المشتري في جميع الحالات محل البائع في حقوقه، وواجباته.

المادة 26 : في حالة تعدد الورثة وذوي الحقوق، يمكن هؤلاء أن يختاروا واحدا منهم يمثلهم في الحقوق والواجبات ويتكفل بحقوق وأعباء الحصة.

ويمكنهم أن يتنازلوا بمقابل أو مجانا لاحدهم، أو يبيعوا حصتهم حسب الشروط المحددة في المادة أعلاه.

المادة 27 : يترتب عن كل مانع ناتج عن عجز بدني يثبت قانونا أو عن ممارسة مهمة انتخابية وطنية أو دائمة يحول دون المشاركة الشخصية والمباشرة في المستثمرة وجوب تعويض العضو المعني على نفقته بشخص من اختياره، وفي هذه الحالة يبقى ملزما بصفة شخصية ومباشرة بواجبات المستثمرة الفلاحية الجماعية.

وعندما يؤثر المانع سلبا على سير المستثمرة، يجوز للاعضاء الآخرين في الجماعة أن يطلبوا من المحكمة أن تبت ضمن أجل معقول في نقل حصة العضو المعني أو التنازل عنها.

لا ينطبق هذا الاجراء على الاشخاص الخاضعين لواجبات الخدمة الوطنية الذين يستمرون في الاستفادة طيلة مدة الخدمة من نفس الامتيازات المخولة للمنتج الذي يعترضه مانع.

تحدد قائمة المهام الانتخابية الوطنية الدائمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى أعلاه عن طريق التنظيم.

المادة 28 : يمكن أن يترتب عن عدم احترام الجماعة التي تتكون منها المستثمرة الفلاحية الجماعية لالتزاماتها فقدان الحقوق ودفع تعويض عن الضرر أو التلف، أونقص القيمة، لصالح الدولة، وذلك تطبيقا للطرق القانونية.

المادة 29 : يمكن أن يترتب عن عدم الوفاء بالالتزامات من قبل عضو في المستثمرة الفلاحية فقدان حقوقه ودفع تعويضات لصالح الاعضاء الآخرين تعويضا عن الضرر المتسبب فيه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 30 : دون الاخلال بالقرار القضائي المتعلق بالموضوع بصدد المواد 25 و 27 و 28 و 29 من هذا القانون، يجوز للقاضي اتخاذ كل اجراء كفيل بحماية المستثمرة.

المادة 31 : يترتب عن التنازل عن الحصة نقل جميع الحقوق المتصلة بها بما في ذلك تلك المتعلقة بالمحلات السكنية.

وكل شرط مخالف لهذا يعد غير وارد.

المادة 32 : لا يؤدي الى التقسيم انسحاب عضو، أو حدوث أي ظرف يغير تشكيلة المستثمرة الفلاحية، وفي هذه الحالة وحفاظا على وحدة المستثمرة وقابليتها للبقاء، يستفيد العضو المعني أو ذوو حقوقه من تعويض مقابل لقيمة الحصة التي في حوزته.

يحدد هذا التعويض بالتراضي في عقد رسمي، ويمكن أن يحدد، إن اقتضى الأمر، عن طريق القضاء، حسب الاجراءات القانونية المعمول بها.

الفصل الثالث

التعديلات والتغييرات في تكوين المستثمرة الفلاحية الجماعية، وفي مشتملات الحقوق العينية العقارية

المادة 33 : تتكون المستثمرة الفلاحية الجماعية قانونا عند تاريخ نشر العقد الاداري المنصوص عليه في المادة 12 من هذا القانون في سجل الحفظ العقاري.

المادة 34 : كل صفقة يترتب عليها تغيير في التكوين الأولي لأعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية وهويتهم باطلة، اذا لم يثبتها عقد رسمي يخضع لاجراءات التسجيل والاشهار.

المادة 35 : كل صفقة يترتب عليها تغيير في مشتملات الحقوق العينية العقارية في المستثمرة الفلاحية الجماعية أو اتساعها، باطلة اذا لم يثبتها عقد رسمي يخضع لاجراءات التسجيل والاشهار.

المادة 36 : دون الاخلال بأحكام المادتين 34 و 35 من هذا القانون، يمكن أن ينتج الاتفاق الداخلي المبرم بين أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية، الذي لا يحتج به على الغير، عن عقد عرفي خاص، يخضع، عند الاقتضاء، لاجراءات التسجيل.

الباب الثالث

أحكام خاصة

المادة 37 : اذا بقيت ـ بعد تكوين المستثمرات الفلاحية الجماعية ـ قطع أرضية لا يتلاءم حجمها مع طاقة عمل أقل الجماعات عددا و/أو لا يمكن ادماجها ضمن مستثمرة أخرى بسبب عزلتها أو بعدها، فانه يمكن منحها لاستثمار فردي وفق الشروط المحددة في المادة 10 من هذا القانون.

المادة 38 : يتمتع المستفيدون بصفة فردية من قطع أرضية فلاحية، بنفس الحقوق، ويخضعون لنفس الالتزامات التي يخضع لها أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية.

المادة 39 : لا يمكن مخالفة القواعد المنصوص عليها في هذا القانون حتى في حالة البيع الاجباري والمتعلقة بالحد الادنى المقدر بثلاثة أعضاء قصد انشاء مستثمرة جماعية، وكذا بصفة المنتج الفلاحي، وبالتجزئة عن طريق التقسيم.

المادة 40 : يمكن المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية في اطار التشريع المعمول به ابرام أي اتفاق تراه مفيدا لتحقيق أهدافها المشتركة.

المادة 41 : يمكن المنتجين وجماعاتهم الحصول على قروض وفق الشروط المحددة بموجب التشريع المعمول به.

المادة 42 : لا يمكن أن تكون الحقوق العقارية التي تمنحها الدولة للمنتجين الفلاحيين في اطار هذا القانون، موضوع تحديد أو تجريد من الملكية، الا في الحالات وحسب الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

المادة 43 : لا يحق لاحد ان يتدخل في ادارة وتسيير المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية.

وتعد كل مخالفة للاحكام المنصوص عليها أعلاه تسييرا فعليا، ويترتب عليها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا المجال.

المادة 44 : يخضع المستغلون الفلاحيون الفرديون أو الجماعيون للنظام الجبائي المنصوص عليه في التشريع المعمول به.

الباب الرابع

احكام ختامية

المادة 45 : تحدد كيفيات تطبيق هذا القانون، عند الحاجة عن طريق التنظيم.

المادة 46 : تطبق أيضا أحكام هذا القانون على ...تحين المستفيدين من تخصيص فرذى طبقا للامر 71 ـ 73 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1971 المشار ...أعلاه.

المادة 47 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا ...نون، لاسيما منها :

ـ الامر رقم 68 ـ 653 المؤرخ في 30 ديسمبر ...1968 المذكور أعلاه،

ـ المواد من 858 الى 866 من الامر رقم 75 ـ 58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 المذكور أعلاه.

المادة 48 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

الملحق رقم 3

اصحاب الاراضي المؤممة يتحركون :

تجمع أكثر من 2000 « فلاح » من 37 ولاية

أخذت منا ... ووزعت على ...

الزاوية على بعد 3 كيلومتر من مدينة وادي العلايق تجمع مساء امس اكثر من 2000 شخص ممن اممت اراضيهم بموجب قانون الثورة الزراعية جاؤوا من حوالي 37 ولاية يطالبون استرجاع اراضيهم باعتبارهم الملاك الاصليين بدعوى ان الامور قد تغيرت وان الثورة الزراعية قد الغيت ، ولم يبق اي مبرر للاحتفاظ باراضيهم من طرف اي شخص كان.

لماذا هذا التجمع وكيف ظهرت الفكرة ؟؟

يقول احدهم : في بداية السبعينات وكما يعلم الجميع صدر قانون الثورة الزراعية المتضمن تاميم جزء من اراضي الملاك الكبار بتحديد ملكيتهم والحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية ، عندها رضينا بالعملية لانها مست الجميع بالتساوي رغم الاخطاء الكثيرة التي ارتكبت اثناء التنفيذ في الميدان وسكتنا انذاك لان الاراضي رجعت الى الدولة والهدف منها هو النفع العام ، وهذا راجع الى ايماننا الراسخ كفلاحين بمصلحة هذا الشعب وهذا الوطن.

بعد ذلك منيت الثورة الزراعية بعدة مراحل كان مالها الفشل حسب اجماع الجميع بجانب عملية اعادة هيكلة الاراضي الفلاحية في بداية الثمانينات وسكتنا ايضا لكن الشيء الذي اثار ثائرتنا والذي لا يمكن السكوت عنه ابدا هو قانون 1987 المتضمن خلق المستثمرات الفلاحية وتوزيعها على الفلاحين ، هذا من حيث الظاهر ، اما من حيث الواقع فانها وزعت على كل من هب ودب ممن لا علاقة لهم بالارض ولا بالفلاحة واقتسموها فيما بينهم ومنهم من تحصل على اضعاف اضعاف ما بقي لنا من الاراضي ونحن الملاك الاصليين لها لا لشيء سوى لكوننا خضعنا لما يسمى بتحديد الملكية ابان السبعينات ، تصوروا ان الواحد منا لم يبق له سوى هكتارين او ثلاثة ويأتي مسؤول سام في الحزب او الدولة او الجيش ، او غير ذلك ليستفيد بـ 200 هكتار وفي مناطق خصبة ويستغلها باخذ ما فيها من خيرات بدعوى ان قانون المستثمرات الفلاحية لا ينص على تحديد الملكية وانما يوزعها عليهم حسب القدرة ، اي قدرة وهم لا علاقة لهم اطلاقا بالفلاحة اليس هذا تراجع بعينه عن الثورة الزراعية واعتبارها في حكم الملغى وما دام الامر كذلك اليس من حقنا ان نسترجعها ونحن الملاك الاصليون لها ؟؟

ويواصل آخر : انه الظلم بعينه ، في السبعينات لما اممت اراضينا كنا نظن انها ستذهب فعلا الى الدولة ليستفيد منها الجميع (الشعب) لكن كيف يتغير الحال بعد 17 سنة وتوزع من جديد على اناس خواص بطرق غير قانونية ، ويحرم منها اصحابها الشرعيون يقولون ان قانون المستثمرات لا يعطي لهم عقود ملكية ولكن عقود انتفاع فقط ... من يصدق هذا ؟؟ انها مزايدة جديدة بمثابة ذر الرماد في العيون ، ان الواقع علمنا ان من يستولي على شيء لا يرجعه خاصة ان اغلب المستفيدين هذه المرة من الاراضي هم من الفئة التي تعودت على الاستيلاء على الاخضر واليابس في كل موقع يتواجدون فيه.

هذه هي الخلفية الاساسية التي يستند اليها هؤلاء في المطالبة باسترجاع اراضيهم والمبرر الاساسي لذلك في نظرهم لكن متى بدأت الاتصالات ومتى بدأ التحرك الفعلي وكيف وصلوا الى تنظيم تجمع مساء امس ؟

يقول احد الذين يتزعمون المسيرة : الواقع ان الفكرة بدأت تراودنا منذ صدور قانون 1987 خاصة بعد ان اطلعنا على بنوده ووجدنا بانه مجحف في حقنا وانه تراجع صارخ عن الثورة الزراعية التي امنت اراضينا ثم زاد اصرارنا على حقنا في استرجاع اراضينا عندما لاحظنا بام اعيننا سوء تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية وتوزيع الاراضي بدون تحديد على البعيدين كل البعد عن الفلاحة ، انهم اقتسموها فيما بينهم بغير وجه حق ، في البداية لم يكن تحركنا سريعا لان الامور كانت غامضة وعملنا في نوع من السرية ، لكن في المدة الاخيرة وتبعا لعهد الديمقراطية الذي فتح الباب امام الجميع للتعبير بكل حرية عن مكنوناته والمطالبة بحقه امام الملأ ، عند ذلك بدأت الاتصالات والمشاورات على المستوى الوطني وكان اول

اجتماع لنا به يوم 3 مارس الماضي ضم ممثلين من حوالي 13 ولاية اتفقنا خلاله على الاتصال بمختلف الهيئات الادارية والسياسية المعنية في البلاد لطرح قضيتنا المشروعة والاستماع الى ارائها فيه وكان اتصالنا الاول يوم 5 مارس الماضي بوزارة الفلاحة حيث استقبلنا السيد الامين العام للوزارة وبعد الاستماع الينا طمأننا بان اجراءات ستتخذ واعترف لنا بان القانون الجديد لم يضع في الحسبان قضية تحديد الملكية وان اخطاء كثيرة قد ارتكبت اثناء التطبيق واستفاد عدد كبير ممن لا علاقة لهم بالفلاحة ولا اهلية لهم في الارض ، وهذا في راينا اعتراف اولي باحقيتنا في استرجاع اراضينا ... لكن بعد ذلك لم نلحظ اي اجراء اتخذ في الميدان.

وكان علينا الاتصال مرة ثانية بالوزارة وكان ذلك يوم 15 مارس الماضي حيث استقبلنا للمرة الثانية واقترح علينا السيد الامين العام

عدة اجراءات ونقاط نعلن عليها في اجتماع اليوم امام الجميع لتتخذ الاجراءات اللازمة عندها تدخل احد المجاهدين وبكل حماس ليقول لنا : مهما يكن فاننا لن نتراجع عن حقنا وسوف نسترجعه مهما كلف الامر . كما قال : لانه اذا بحثوا في مزارعنا طيلة 17 سنة مضت فانهم لن يستطيعوا اليوم ، لان المستفيدين من المستثمرات الفلاحية وان لم يتحصلوا على عقود ملكية فانهم في نظرنا قد اغتصبوها بالقوة والا فما دخل رئيس دائرة في الفلاحة وقد استفاد بـ 25 هكتارا وضابط في الجيش ووزير سابق وغير ذلك ولنا الادلة على ذلك .

الا تعلمون ان الملاك الاصليين جزائريون ايضا وان اغلبهم من المجاهدين وابناء وارامل شهداء ؟ ! ايعقل ان تسلب الارض من مجاهد وتعطى لفتاة لا يتجاوز عمرها 22 سنة ، وتعطى لاشخاص كانوا « حركة » ابان الثورة التحريرية ؟ !

بعد ذلك كان علينا انتظار الساعة الثانية والنصف زوالا وبعد صلاة الجمعة وبعد وصول الوفود من كل فج عميق لينعقد التجمع الكبير ، وبعد تشكيل المكتب المتكون من اعضاء اللجنة التي اتصلت بالوزارة وافتتح رئيس المكتب الجلسة بقوله : « تجمعنا الثاني اليوم كما تعلمون هو للاتفاق على المساعي التي سنقوم بها في المستقبل القريب والتنسيق فيما بيننا للوصول الى النتائج المرجوة .

نحن نرحب بالمسار الديمقراطي الجديد نحن تاممنا بقوانين الثورة الزراعية التي كانت تهدف الى رفع الانتاجية لكنها فشلت والان انقلبت الاية واصبحوا يتهموننا بالعمالة والبرجوازية رغم اننا كنا الاوائل ابان حرب التحرير واتهمونا اليوم بالبرجوازية ليبرروا توزيع اراضينا . والواقع يشهد على ذلك . يجب علينا ان نكون منظمين ومهيكلين ونعمل في هدوء حتى نصل الى استرجاع حقوقنا . اننا لسنا تنظيما سياسيا ولا نعمل لفائدة اي شخص وانما فقط اشخاص امتصت حقوقهم ويطالبون باسترجاعها . ايعقل ان اراضينا يأخذها آخرون بغير حق واولادنا يحرمون منها ؟ ! ومادامت الدولة اليوم قد تنازلت عن الاراضي اليس من المنطق ارجاعها الى اصحابها الشرعيين ، مادمنا مسلمين فان الاسلام يعترف بالملكية الفردية وكذلك الدستور الجديد في مادته 49 . نحن اناس طيبون والفلاحون في الجزائر عموما ما سرقوا ... ولكن في علم الجميع اننا لن نتراجع عن حقنا .

بعد ذلك تقدم احد اعضاء اللجنة المتصلة بالوزارة ليعرض عليهم نتائج الاتصالات حيث قال : قالوا لنا بالوزارة ما يلي :

1 – المشكل الاساسي الذي يتعلق باسترجاع الاراضي مطروح امام رئيس الحكومة للنظر فيه .

2 – تم انشاء لجنة جديدة بكل ولاية لمراجعة توزيع الاراضي حسب قانون 1987 .

3 – لا توجد اية مادة بقانون 87 تحرم الملاك الاصليين او ابنائهم من الاستفادة منه .

4 – اعطيت اوامر للولاة لتطبيق الطعون المحسومة .

5 – اعطيت اوامر بتسليم التعويضات لكل من خصصت منه الارض للمنفعة العامة .

واتفق الجميع على ان اجراءات الوزارة غير مقنعة وان المسؤولية في ذلك ترجع الى المجلس الشعبي الوطني حين صادق على قانون المستثمرات الفلاحية وباستطاعته تعديله .. او الغاؤه .

وهكذا تقرر تنظيم تجمع عام امام مقر المجلس الشعبي الوطني يوم الاربعاء 22 مارس .

وقالوا : اذا لم نقتنع مرة اخرى يبقى لنا طريق واحد هو تنظيم مسيرة نحو الجزائر العاصمة انطلاقا من هذا المكان وسوف تعين المناطق التي تنزل منها في اجتماع قادم .

ضيف الشرف

علي بلحاج كان ضيف الشرف ، دعوة ليسمعوا منه كلام داعية اسلامي ذاع صيته ، يساند ويعلمهم .. وجاء علي بلحاج لا ليساندهم ولا ليقف ضدهم ، كما يفهم من كلامه ، بل انما لاقول كلمة الاسلام ، وكلمة الاسلام شرحها بان الاسلام اعطى لكل ذي حق حقه ، وان الدين الاسلامي لا يقف الى جانب الاغنياء على حساب الفقراء ، بل اعطى الفقير حقه ايضا .

ومن ناحية اخرى فالاسلام يعترف بالملكية الفردية .. لان الانسان – كما يقول – لا يبدع في شيء هو لا يملكه . ولكن الاسلام يعترف بالملكية في ضوابط الشرع ، وامتن تلك الضوابط ... ان تؤتى بها من خلال ، .. ثم اتى بقوله تعالى : « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل » .. وهذه الاراضي اخذت من اصحابها بغير حق فلابد – اذا من ان ترجع اليهم ولو طال الزمن .. ولابد ان نسعى لذلك .

ملحق رقم 4

م تنفيذي رقم 89 – 51 مؤرخ في 12 رمضان عام 140 الموافق 18 ابريل سنة 1989 يحدد كيفيات طبيق المادة 29 من القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في يسمبر سنة 1987 الذي يضبط كيفية استغلال راضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية ويحدد وق المنتجين وواجباتهم

———

رئيس الحكومة،

بناء على تقرير وزير الفلاحة،

وبناء على الدستور لا سيما المادتان 81 (3 و 4) منه،

وبمقتضى الامر رقم 66 – 154 المؤرخ في 18 صفر 138 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم قانون الاجراءات المدنية،

وبمقتضى الامر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتضمن القانون المدني،

وبمقتضى القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في 17 ربيع عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والذي كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك ويحدد حقوق المنتجين وواجباتهم،

رسم ما يلي :

المادة الاولى : يبين هذا المرسوم كيفيات تطبيق المادة القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في 8 ديسمبر سنة المذكور اعلاه.

المادة 2 : تكون التزامات احد الاعضاء في المستثمرة الجماعية بموجب هذا المرسوم هي الالتزامات ص عليها في احكام القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في سمبر سنة 1987 المذكور اعلاه، وفي القانون المدني، وفي قيات القائمة بين اعضاء الجماعة المشاركة في تغلال.

المادة 3 : كل اخلال بالالتزامات كما هي محددة المادة 2 اعلاه، يرتكبه عضو او عدة اعضاء في الجما المشاركة في استغلال المستثمرة الفلاحية الجماعية ينظر ف القاضي المختص.

يتولى رفع الدعوى الى القاضي احد اعضاء الجما المشاركة في الاستغلال او عدد منهم وتطلع الدولة على ذ مسبقا.

المادة 4 : اذا حكم بسقوط الحق في اي قرار صا نهائيا، ونتج عن ذلك انخفاض عدد المشاركين في استغا المستثمرة الفلاحية الجماعية الى اقل من ثلاثة (03 شركاء، فان الاعضاء الباقين تحدد لهم مهلة ثلاثة (03 اشهر للقيام – حسب الشروط المنصوص عليها في المادة من القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في 8 ديسمبر سنة 1987 المذكور اعلاه – باستخلاف العضو الذي سقط حقه الاعضاء الذين سقط حقهم.

واذا لم يجر استخلاف العضو الذي سقط حقه الاعضاء الذين سقط حقهم في الآجال المحددة – عملا بالم 39 من القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في 8 ديسمبر س 1987 والمذكور اعلاه – فان المستثمرة الفلاحية الجما تتعرض للحل.

ويمكن الدولة، في جميع الحالات، ان تمارس الشفعة طبقا للفقرة 2 من المادة 24 من القانون 87 – 19 المؤرخ في 8 ديسمبر سنة 1987 المذكور اعلا

المادة 5 : يترتب على سقوط الحق المحكوم به تط المادتين 31 و 34 من القانون رقم 87 – 19 المؤرخ في ديسمبر سنة 1987 المذكور اعلاه.

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 رمضان عام 1409 الموافق ابريل سنة 1989.

قاصدي مرباح

انتهاء عملية التأكيد من شرعية الاستفادة الفردية من الاراضي الفلاحية :

489 حالة فقط غير قانونية

ترأس وزير الفلاحة يوم الاربعاء اجتماعا خصص لدراسة نتائج عملية التأكيد والتحقيق في نوعية المستفيدين من المستثمرات الفلاحية الفردية وقد حضر ممثلو لجان التأكد بمختلف الولايات المعنية بالعملية ، كما قامت اطارات مركزية من وزارة الفلاحة بعدة مهمات ميدانية .

وفي ختام هذا الاجتماع الذي خصص للتقييم النهائي لعملية التأكد قدمت الخلاصة التالية :

• من بين 5038 مستثمرة فردية وجد 4،549 حالة بعد التحقيق قد تمت وفق احكام القانون وبالتالي تم ترسيمها وتأكيدها ، اي ان 489 حالة فقط غير قانونية .

الحالات غير المطابقة للقانون بالنسبة لبعض الولايات هي التالية : مستغانم (54 حالة) عين الدفلى (59 حالة) الطارف (35 حالة) باتنة (10 حالات) سيدي بلعباس (04 حالات) قالمة (04 حالات) الشلف (02 حالتان) وهران (04 حالات) تيزي وزو (06 حالات) الجزائر (13 حالة) معسكر (10 حالات) .

وتجدر الاشارة الى ان الوضعيات غير المطابقة للقانون والتي تم احصاؤها تتعلق بالمستفيدين الذين لديهم مصادر دخل اخرى قابلة عموما للتصغير (جمع بين مناصب عمل ، اجر) .

ويبين العدد الكبير للاستفادات غير القانونية الذي تم احصاؤه على مستوى بعض الولايات مثل عين الدفلى ومستغانم والطارف ، مدى الظروف الموضوعية والصرامة التي سادت اعمال لجان التحقيق .

وهكذا وبانتهاء هذه العملية فان وضعية المستثمرات الفلاحية الفردية قد تم تطهيرها .
اما المرحلة الثانية والتي انطلقت فانها تخص المستثمرات الفلاحية الجماعية .

الملحق رقم 6

جبهة التحرير الوطني

==============

الأمانة الوطنية

=========

الاتحاد الوطني للفلاحين

الجزائريين

=========

المرجع / ج.ت.و/ا.و.ف.ج/ 89

تاريخ : 1990.11.07

السيد

الأخ / الأمين الوطني المكلف

بـ: الجهاز الاجتماعي.

....

وثيقة تحويل :

ملاحظة	تجدون رفقة هذا الارسال :
	- تعليمة وزارية مشتركة متعلقة بتطهير شروط تطبيق القانون 19-87

ع / الأمانة الوطنية

الأمين الوطني المكلف بالشؤون الاقتصادية

الإمضاء : [illegible]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية

وزارة الاقتصاد

وزارة الفلاحة

وزارة المالية

تعليمة وزارية مشتركة

الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين

الأمين العام

الوصول في ... رقم 329

رقم التسجيل

الـى السـادة الـولاة.

الموضوع : تطهير شروط تطبيق القانون 87 – 19

ان شـروط تطبيـق القانون 87 – 19 المؤرخ في 8 / 12 / 1987 المتضمن ... كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية ، وتحديد حقوق و واجبات المنتجين ، كانت مصدر احتجاجات مختلفة من طرف مواطنين نتيجة للتفسيرات التي أعطيت لبعض مواد القانون ، وهو الحال خاصة بالنسبة للمادتين :

اولا : المادة رقم 10 المتعلقة بصفة المستفيدين من القانون .

ثانيا : المادة رقم 9 ، المتعلقة بالصفة الاستثنائية للتوزيع الفردي .

ان مسؤولية السادة الولاة بهذا الخصوص تعتبر بارزة مباشرة بصفتهم ممثلين للدولة ومحافظين على تطبيق القانون .

ونلفت انتباهكم الى ضرورية وصرامة التطبيق السليم للقانون 87 – 19 ، خاصة مادتيه 9 و 10 اللتين لا يمكن اعطائهما اية تفسيرات اخرى .

وبالتالي فانه مطلوب من السادة الولاة السهر على تنفيذ التعليمات التالية بصفة خاصة .

1 – بناء على تقرير مشترك لكل من رئيس قسم تنمية اعمال الري والفلاحة والمفتش الفرعي التابع لشؤون املاك الدولة والاحتياطات العقارية ، المكلفين بملاءمة تطبيق عملية التوزيع

– طمأنة وتدعيم المستفيدين بالطرق القانونية السليمة بشأن حقوقهم وذلك بمنحهم في أقرب وقت ، العقود الادارية المكونة لمستثمراتهم حسب ما جاء في المادة 33 القانون ، من طرف ادارة املاك الدولة .

– الغاء وتعديل كل القرارات والعقود المتعلقة بالاستفادات المخالفة للقانون ، وفي هذا الاطار نذكر بانه يعتبر مخالفا للقانون كل توزيع لا يطابق بصورة واضحة مع المادة 10 من القانون 87 – 19 وعليه فان كل الاشخاص الذين يتمتعون بمداخيل أخرى (صناعيين ، تجار ، ... متقاعدين ...) لا يمكنهم ان يكونوا مستفيدين من هذا القانون مهما كان مستوى مداخيلهم او ...

2 – الاحترام الحتمي للترتيبات الواردة في المادتين 9 و 10 للقانون المتعلقة بالصفة الاستثنائية للتوزيع الفردي ، وفي هذا الشأن فان كل المستثمرات الفردية المخالفة لهذه الترتيبات يجب بالتالي أن تنظم كمستثمرات جماعية أو تدمج في المستثمرات الجماعية المجاورة لها .

3 – اعطاء كل الامر مناسبة للمستثمرات الفلاحية في حالة تطبيقها ... الواجبات التي يخضع لها المنتج مقابل الحقوق الممنوحة لهم ... تسليم ... تأجير الاراضي والمستثمرات ... تشكيل ومحتوى المستثمرات .

الجبهة التحرير الوطني [illegible]

هذه التعليمة التي يعتبر تنفيذها من مسؤولية الوالي الشخصية، يجب أن ينسجم [illegible] تطبيقها مع شروط تطبيق القانون 87 – 19 ، كما إنها تعبر عن نظر الرأي العام عن مدى نجاح الإصلاحات التي انطلقت في الميدان الفلاحي.

ان جميع الترتيبات المخالفة لهذه التعليمة تعتبر ملغاة، خاصة تلك التي جاءت في التعليمات رقم 518 بتاريخ 3 جوان 1989 و [illegible] بتاريخ 18 مارس 1989 و 103 بتاريخ 8 فبراير [illegible]

من أجل المتابعة والمراقبة، يجب إرسال تقرير كل أسبوعين حول تنفيذ هذه التعليمة إلى وزير الفلاحة من طرف كل والي معني.

- 3 JAN 1990

وزير الفلاحة

وزير الفلاحة

[illegible] بن داود

وزير العدل

وزير العدل

علي بن فليس

وزير الداخلية

وزير الداخلية

محمد صالح محمدي

وزير الاقتصاد

وزير الاقتصاد

الإمضاء: غازي حيدوسي

الاثنين/الثلاثاء 20/19 شوال 1410هـ
الموافق لـ 15/14 ماي

الملحق رقم 7

في اجتماع مجلس الحكومة

الفلاحة

ربع الاستفادات الفردية غير قانونية

تصحيح أخطاء الثورة الزراعية وصيانة حقوق المستفيدين

اجتمع مجلس الحكومة امس الاحد 13 مايو 1990 برئاسة السيد مولود حمروش رئيس الحكومة. وفي مستهل هذا الاجتماع استمع الى عرض عن حصيلة العمل الجاري في الميدان منذ مطلع يناير 1990 والمتعلق بتطهير الظروف التي يطبق فيها القانون 19/87 الذي يحدد كيفية الاستثمار الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية ويحدد حقوق المنتجين وواجباتهم. ونستخلص من النتائج الاولية للتحريات الميدانية العناصر الاولى الآتية :

- من بين 156 548 مستفيد ادمجوا في 22 356 مستثمرة فلاحية جماعية مكونة وجدنا 2923 لا تتوفر فيهم مقاييس الاستفادة القانونية.
- من بين 5677 منتج فردي نجد 1300 مستفيد لا تتوفر فيهم الشروط الواردة في القانون.

وتعتمد عمليات الغاء قرارات منح الاراضي على دراسة كل حالة على حدة واتخاذ قرار في شأنها على أساس الملفات الكاملة في اقرب الآجال.

أما المستفيدون الذين تتوفر فيهم فعلا مقاييس الاستفادة التي حددها القانون ويستوفون الالتزامات المفروضة فستعزز حقوقهم بالاسراع في ترتيبات اعداد عقود الاملاك الوطنية.

ودرس مجلس الحكومة بعد ذلك الملف المتعلق بالتراجع العقاري المتولد من تطبيق الأمر المتضمن الثورة الزراعية واخذ انطلاقا من العمل الذي جرى في الميدان وقرر التدابير الآتية :

1 - تصحيح جميع الحالات التي يشوبها الاخلال بشرعية تطبيق الأمر الذي يتضمن الثورة الزراعية وصيانة حقوق المستفيدين الحاليين.

2 - حرصا على تحقيق العدالة في اطار الصرامة في تطبيق القوانين يشمل دراسة حالات تأميم الملاك الصغار الذين يلتزمون بخدمة الارض ويجعلونها مورد دخلهم الرئيسي. ويجب أن تقوم الحلول التي تستخلص حسب الأوضاع المحسة في الميدان إما الى رد الاراضي لاصحابها الاصليين وإما الى تعويضها باراضي اخرى أو بوسائل مالية الا كان رها يتسبب في هضم حقوق المستفيدين ويطبق ذلك في الميدان بمشاركة ممثلي الملاك والمستفيدين لضمان كل الشفافية والصرامة اللازمتين للعملية وتوافر شروط التكفل بالمشكلة في كنف الطمأنينة ولضمان جميع الفلاحين تلك الشروط التي تمكن من الوصول بالعملية الى غايتها نزيها.

وعقب هذا استمع المجلس الى عرض عن مدى تطبيق نظام الصيغ الجديدة لتجمعات المنتجين وجمعياتهم في ميادين الدعم لا سيما الصيانة والتنسيق.

وفي هذا المجال لا بد ان يبذل جهد كبير في الميدان لنشر القانون الاساسي على اوسع نطاق وشرحه شرحا وافيا حتى يستطيع المنتجون المنخرطون ممارسة مسؤوليتهم الكاملة ويسيروا فعلا تلك التجمعات والجمعيات.

وقد اتخذت تدابير للاسراع بكيفيات التنازل عن الممتلكات المحولة الى تجمعات المنتجين وجمعياتهم، والتطهير المالي وتصفية التعاونيات القديمة.

وسيخصص دعم تنظيمي وتقني ومالي لتلك التجمعات حتى تتمكن من القيام بالدور الحاسم في مساعدة الفلاحين على التحكم في جميع حلقات التموين والتوزيع في تجمعات المنتجين وجمعياتهم وتحسين مداخيلهم.

ودرس مجلس الحكومة ايضا الملف المتعلق بالتموين الفلاحي الذي يستهدف توجيه دعم الدولة المالي نحو الاعمال الاستراتيجية في التنمية الفلاحية وتسهيل حصول المنتجين الفلاحين على القرض في اطار واضح، فسفالة والتدرج في اعتماد نظام قرض تعاوني يتبلور من خلال انشاء المنتجين صناديق محلية.

كما صادق المجلس على انشاء صندوق وطني فلاحي.

والى ذلك درس برنامج تجهيز المستثمرات الفلاحية واتخذ تدابير لتعزيز حظيرة العتاد الموجودة. وهكذا ستنطلق موسم الحصاد والدرس 1989/1990 وموسم 1990/1991 في ظروف احسن من ظروف المواسم السابقة بفضل تكاثر الحصادات، الدراسات والجرارات وعتاد الغراسة والمعالجة والسيارات النفعية ويكون ذلك اعتمادا على الانتاج الوطني ثم الاستيراد.

ولقد تقرر زيادة على ذلك ضمان سعر ادنى للمنتج فيما يخص الثوم والبصل والبطاطا امتدادا للقرارات التي سبق اتخاذها لضمان اسعار الحبوب والطماطم الصناعية من اجل كفاية مداخيل الفلاحين وتأمين وفرة هذه المنتوجات الواسعة الاستهلاك لدى المواطنين.

كما درس المجلس المشروع التمهيدي للقانون العقاري دراسة نهائية.

وينطوي مشروع هذا القانون على سياسة عقارية تشمل الاصعدة القانونية والاقتصادية والتنظيمية وتفتح المجال لانشاء سوق عقارية.

اما الترتيبات التشريعية المعمول بها حتى الآن فما فتئت تتحرك اساسا خلال الاحتكار الاداري للمعاملات العقارية وتمخضت عنها آثار سلبية وانحرافات كبيرة لا سيما اتساع المعاملات الفوضوية والمضاربة.

اجل ان القواعد التي ادخلها الدستور والقوانين الاخيرة على الولاية والبلدية تستدعي تحولا عميقا في التشريع العقاري للقيام بما يأتي :

- تحرير المعاملات العقارية
- دعم الاصلاح الفلاحي
- ايجاد شروط قانونية جديدة لممارسة صلاحيات كل من الدولة والجماعات المحلية في مجال تسيير الاملاك العقارية وادارتها وضبط وتيرتها بواسطة السوق.

وتتمثل اهداف ضبط الدولة للشؤون العقارية فيما يأتي :

- حماية الاملاك العقارية الفلاحية في البلاد ورفع قيمتها بتشجيع تكوين المستثمرات الفعالة والعصرية وضمان حقوق الملاك والمستثمرين.
- استخدام لوالب التحكم في عملية الاعمار برد الاعتبار الى الارض وحماية مصالح الجماعة لاجتناب اي انزلاق نحو المضاربة العقارية.
- جعل العنصر العقاري اداة لتنشيط سياسة الاسكان لا سيما في فائدة السكن الجماعي.

وبعد ذلك درس المجلس مشروع قانون الاملاك الوطنية ويحدد مشروع هذا القانون مختلف اصناف الاملاك الوطنية ويبين بدقة كيفيات تكوينها وحمايتها ومراقبتها.

كما يضبط شروط تسيير كل من الاملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة سعيا لتحقيق انسجامها مع الاحكام الدستورية

الملحق رقم 8

EXPLOITATION DES TERRES AGRICOLES

Les députés interpellent le gouvernement

L'hémicycle de l'APN a connu hier après-midi une ambiance que l'ont voit rarement dans les plénières de cette institution.

D'abord un moment d'émotion quand le président, M. Belkhadem, a fait observer une minute de silence à la mémoire des victimes d'El-Qods. Il a également été décidé que des messages soient adressés à l'ensemble des Organisations parlementaires internationales au sujet des événements graves qui se déroulent actuellement en Palestine.

Ensuite, cette séance de travail a été consacrée à l'interpellation du Gouvernement représenté par M. Abdelkader Bendaoud, ministre de l'Agriculture, sur l'application de la loi N° 87-19 déterminant le mode d'exploitation des terres agricoles du domaine national et fixant les droits et obligations des producteurs. Cette interpellation a été faite par neuf députés, dont le délégué a été M. Oradi Mohamed.

Après l'exposé des motifs suivants :

EN examinant puis en adoptant la loi n° 87-19 relative aux exploitations agricoles collectives, l'Assemblée Populaire Nationale était convaincue de sa justesse et de son opportunité. Malheureusement, dans son application, beaucoup d'erreurs ont été commises. L'Assemblée avait demandé la rectification de ces erreurs lors de l'examen des lois de finances et des plans annuels ainsi que lors de la présentation du programme du Gouvernement.

Son appel est cependant resté sans suite.

L'instruction interministérielle n° 0045 du 31/01/1990, appelant à l'application stricte et juste de la loi ainsi qu'à l'assainissement de la situation, n'a pas été mise en œuvre jusqu'à présent.

Il convient de rappeler que le Gouvernement s'est engagé à présenter un bilan de l'opération de restructuration du domaine agricole devant l'APN, mais cet engagement n'a pas été tenu.

Par ailleurs, il ressort de l'enquête menée par le quotidien "El Moudjahid" et publiée dans sa livraison du 23/04/1990, que des hauts responsables de l'Etat et du Parti avaient bénéficié d'attributions. L'enquête a également dévoilé que sur 2 millions d'hectares cultivables et parmi 160.000 bénéficiaires, 100.000 hectares ont été attribués à titre individuel à 5000 bénéficiaires. A titre d'exemple, un artiste de cinéma demeurant à proximité de Réghaïa a bénéficié de 22 hectares dans la wilaya de Blida.

La brèche ouverte par l'instruction ministérielle, et notamment l'article 10 de la loi suscitée, a été récemment colmatée par la dernière instruction.

Par conséquent, eu égard aux erreurs qui ont été commises et vu la lenteur qui est constatée dans l'assainissement de cette opération, nous, députés soussignés, interpellons le Gouvernement sur la question soulevée.

Voici le texte de l'interpellation :

Faisant suite aux différentes interventions des députés lors de la présentation et de l'examen des Lois de Finances (1987, 1988, à 1990) et du programme du Gouvernement, mes collègues députés ont soulevé les difficultés et innombrables anomalies relatives à l'application de la loi n° 87-19 auprès des représentants du Gouvernement. Ces derniers ont donné des promesses en vue de revoir les problèmes soulevés aux fins de leur rectification.

A cet effet, une circulaire a été envoyée le 03 janvier 1990 et signée par 04 ministres (Intérieur, Economie, Agriculture et Justice) à l'effet de procéder à la révision des anomalies constatées.

Malheureusement, cette circulaire a été appliquée partiellement allant jusqu'à la mauvaise interprétation par les autorités d'exécution concernées.

A cet égard, nous députés de cette interpellation adressée au Bureau de l'Assemblée Populaire Nationale en date du 15.07.1990, décidons d'interpeller le Gouvernement en raison de la lenteur d'exécution des décisions prises par le Gouvernement, bien que ce dernier ait procédé depuis à la régularisation partielle de cette situation mais malheureusement en dehors du contexte législatif décidé par la loi n° 87-19 et la circulaire n° 0045 du 03 Janvier 1990 laquelle est claire et précise.

Suite à une suite éventuelle enquête sur ce problème et devant les difficultés de contact auprès des services concernés oubliant parfois la logique et les principes de la transparence, ces derniers ne nous ont pas permis d'obtenir les résultats escomptés par notre démarche afin de pouvoir déterminer d'une manière précise le blocage quant à l'exécution des décisions prises.

Il est à souligner que, sur les 2 millions d'ha de terres agricoles, 10.000 ha ont été distribués en E.A.I. au profit de 5.000 bénéficiaires. Nous avons constaté que des cadres de l'Etat, des responsables politiques, des élus, des industriels, des épouses de responsables, des étudiants en formation, une jeune fille âgée de 15 ans y figuraient, chiffres connus selon certaines déclarations de Walis.

Dans une interview datée du 10.04.1989, M. Bendaoud alors secrétaire général de l'UNPA reconnaît que l'article 10 de la Loi 87-19 n'a pas été respecté et que les textes d'application n'ont pas été suivis à temps. Il a déclaré que la priorité devait être donnée à la jeunesse paysanne sans emploi et a souligné également que l'UNPA n'est nullement responsable des erreurs commises bien que dans chaque wilaya, le représentant de l'UNPA faisait partie de la Commission d'attribution !

Lors de l'entretien de M. le Ministre de l'Agriculture avec des journalistes, en date du 25.09.1990, celui-ci reconnut que des irrégularités existent et qu'il y a un manquement aux obligations de la part des attributaires, sans que ces derniers n'aient fait l'objet de sanctions et de mesures sévères prévues par la loi !

Une autre anomalie est à souligner sur l'opportunité du seuil de 5.000 dinars fixé par le ministère au retraité, attributaire de terre ?

Nous vous posons la question sur cette décision permettant ainsi à ces derniers de sauvegarder la cession des terres bien que la circulaire 0045 précise qu'aucune attribution ne doit se faire aux personnes titulaires d'un revenu quel que soit son origine (retraite et autre...).

Une autre anomalie est à signaler, c'est la notion de retraite qui est mal interprétée d'autant que cette dernière n'est pas appliquée à l'ensemble des travailleurs algériens se trouvant dans cette situation (les retraités d'El-Hadjar, des mines de l'Ouenza et de Kenadza et de la SNTF peuvent-ils prétendre à l'application de cette loi compte tenu des attributions déjà effectuées au profit de certains retraités de secteurs différents).

D'autres anomalies sont à signaler particulièrement l'attribution au profit de prête-noms.

Les anomalies ont permis aux nationalisés des terres agricoles, de se manifester en demandant la restitution totale de leurs terres.

Une autre anomalie concerne la révision des listes d'attribution en changeant les mêmes personnes qui ont préparé la première attribution.

Il est à constater, par ailleurs, que la circulaire 318/SM du 03/03/1989 a ouvert une large brèche dans le dispositif législatif permettant ainsi à certains milieux d'affairistes anciens et nouveaux, y compris les cadres de l'Etat et les membres de l'UNPA, à se faire juge et partie en se servant les premiers dans cette course de fond.

Cette circulaire a fait l'objet d'une interprétation erronée et d'une explication façonnée selon les désirs de ces derniers en mettant ainsi un voile sombre sur la Loi 87-19, allant jusqu'à remettre en cause la notion d'agriculteur étant donné que ces parachutés n'ont aucun lien avec la terre.

Suivant une liste incomplète de la wilaya de Blida, nous avons relevé que parmis ces parachutés, s'y trouvent des taxieurs, des étudiants, des employés de la DUCH, des employés de l'ENAFLA, cadres des ministères de l'Agriculture, Hydraulique, energie, cadre du Parti, officiers du MDN en retraite, commerçants... Ceci démontre que l'assiette foncière a été complètement déstabilisée et malmenée dans ses fondements en raison de la mauvaise application de cette loi accusant ainsi une totale dégénération du secteur.

D'autres points sont à signaler à la suite de l'attribution des terres et consistent en :

— La location de ces terres — l'abandon caractérisé — la vente des arbres servant de brise-vent — dévastation des hangars — construction batardisée, sans qu'il n'y ait eu la moindre sanction de la part de nos responsables faisant omission de l'application des Articles 9 et 37 relatifs à la distribution individuelle des terres et suivant la formule à titre d'exception.

Devant ces anomalies et la non application correcte des textes, nous demandons qu'une enquête soit établie afin de redonner à la terre, sa fonction réelle et noble et afin que la crédibilité de l'Etat devant ces faits ne soit pas mise en cause car l'histoire ne nous pardonnera jamais si aucune mesure n'a été prise pour remédier à ces situations dangereuses pouvant mettre en balance les objectifs recherchés par les réformes entamées.

Le représentant du gouvernement, après l'interpellation, a longuement pris la parole pour donner un bilan des travaux effectués jusque-là à travers le territoire national, dans le cadre de la revérification des attributions, chiffres à l'appui.

Nous reviendrons sur l'intervention de M. Bendaoud dans notre prochaine édition.

R.N.

قائمة الجداول

قائمة المراجع

- اولا : المراجع العامة
- ثانيا : الوثائق الحكومية
- ثالثا : المجلات و الجرائد
- رابعا : الاعمال غير المنشورة

اولا : المراجـــع العامـــة

1 - باللغة العربيـــة

- بعلبكي ، أحمـــــد . المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائـــر. بيـروت : منشـورات عويـدات ، 1985 .

- بهلول ، حســــن . القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعـــة بالجزائر : الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيـــع، 1876، 379 صفحة .

- الغزو الراسمالي الزراعي للجزائر و مبادئ اعادة تنظيـــم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال . الجزائر : المؤسســـة الجزائرية للطباعة ، 1984 .

- جلال ، أحمد اسيــن . المشرق العربي و الغرب : بحث في دور المؤشرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي و العلاقات الاقتصاديـــة العربية . مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 .

- الجمال ، محمد عبد المنعم . موسوعة الاقتصاد الاسلامي . بيروت : دار الكتاب اللبناني، الطبعة الاولى ، 1980 ، 730 صحة .

- سويدي ، أحمـــد . التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و التجارب العالمية. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 ، 230 صفحة .

- صايغ ، يوسف عبد الله . مقررات التنمية الاقتصادية العربية . الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الاولى ، 1985

- سدوى ، عمــــر . تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1988 ، 95 صفحة .

- عيون ، عبد الكريـــم . جغرافية الغذاء في الجزائر . الجزائر : المؤسسة الوطنيـــة للكتاب ، 1985 ، 380 صفحة .

- الكيالي ، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية . الجزء الاول ، بيروت : دار المؤسســـة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الاولى ، 1979 .

- مرعي ، محمد عبد المجيد. الاصلاح الزراعي و تنمية المجتمع . القاهرة : الدار المصريـــة للتاليف ، 1968 .

- مراد ، محمد حلمي ، و آخرون . الموسوعة الاشتراكية . بيروت: مطبعة دار الكتب، ب ت

- المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة . التبعية الغذائية . ب ت .

2 - باللغة الاجنبيـــة

- AMMOUR, KADER . La voie algerienne : contradiction d'un devlop pement national. Paris : 1971

- ARTHUR, JEAN LOUIS. L'idée de la reforme agraire en Algerie

- BADILLO ,DOMINIQUE. Stratégies Agro - Alimentaires pour l'Algerie prospective 2000 . Paris : collection " maghreb contemporain " Centre de Recherches et d'Etud es sur les Stés Mediterranéennes , 1980 .

- BALTA , PAUL . L'Algerie des algeriens ; Vingt ans aprés .Paris: ED: OUVRIERES , 1984 ,

- BEDRANI , SLIMANE . L'agriculture algerienne depuis 1966: Etatisation ou privatisation. Paris: ECONOMICA , 1982 .

Note sur la dependance alimentaire. Alger: CREA, 1979 .

Politique alimentaire et developpement rural : Le cas de l'Algerie . CREA , 1980 .

--BENACHENHOU, ABDELATIF . Planification et developpement en Algerie 62-80 . Alger £ O.P.U , 1983 .

- BENAMRANE, DJILALI. Agriculture et developpement en Algerie . Alger: S.N.E.D , 1980 .

--BENHOURIA, TAHAR . L'economie de l'Algerie . Paris: F.MASPERO, 1980.

- BENAOUDA , HAMEL . Systeme productif algerien et independance natio nale . 2 Tomes , Alger : O.P.U , 1983 .

-BENISSAAD, Med EL HOCINE . Economie du developpement de l'Algerie. Alger: O.P.U , 2eme édition , 1979 .

- BENNOUNA, MAHFOUD et EL KENZ , ALI . *Le Hasard et l'histoire* : Entretien avec BEL AID ABDESSELAM. T 2, Alger : ENAG/Editions, 1990 .

- GUBERTAFOND, BERNARD. *La république Algerienne democratique et populaire* . Paris : P.U.F , 1979 .

- DENIS , LAMBERT, et MAURICE, BYE . Le developpement agricole en Algerie

- DOUCY, ARTHUR , et FRANCIS, MONHEIM . *Les revolutions Algeriennes* . Paris : FAYARD, 1971 .

- ECREMENT , MARC . *Independance politique et liberation economique ; Un quart de siecle du developpement de l'Algerie 62 - 85* . Alger : O.P.U , 1986 .

- FRANCOIS , D'ARCY . *Essai sur l'economie de l'Algerie nouvelle* . Paris : P.U.F , 1965 .

- FRANCOIS , PERROUX. *Problémes de l'Algerie independante* . Paris : P.U.F , 1964 .

- GERARD , CHALIAND . *L'Algerie est- elle socialiste* ? Paris : F.MASPERO, 1964 .

L'Algerie independante: Bilan d'une revolution nationale . Paris : F.MASPERO , 1972 .

- GUILLERM , ALAIN, et BOURDET , YVON . *Clefs pour l'autogestion* . Paris : ED:SEGHERS, 1977.

- GUTELMAN, MICHEL . Structures et reformes agraires : Instrument pour l'analyse . Paris: F.MASPERO , 1974 .

- HERSI , ABDERAHMAN. Les mutations des structures agraires en Algerie depuis 1962 . 2ème edition , Alger : O.P.U , 1984 .

- JACQUEMOT, PIERRE, et RAFFINOT, MARC . Le capitalisme d'État Algerien . Paris : F.MASPERO , 1977 .

- LARK , JOHNSSON . La revolution agraire en Algerie : Historique, contenu et problémes . Research report N°47 , SCANDINAVIAN INSTITUTE of AFRICAIN STUDIES, 1978 .

- LARKS, MONIQUE . Autogestion ouvriere et pouvoir politique en Algerie 62 - 65 . Paris : ETUDES et DOCUMENTATION INTERNATIONALES , 1970 .

- Med TAYEB, NADIR . L'agriculture dans la planification en Algerie 67 - 77 . Alger : O.P.U , 1982 .

- MARTENS ,JEAN CLAUDE. Le modele Algerien de developpement : Bilan d'une decennie 62 - 72 .Alger: SNED , 1973 .

- SCHENTZLER, JACQUE . Le developpement Algerien . Paris : ED:MASSON, 1984 .

- SECRETARIAT SOCIALE D'ALGER. Une nouvelle etape de l'autogestion agricole : Les reformes de 1968 .(Information rapide , Bulletin mensuel , 6em Serie , N°1-2 Jan 1968) Alger .

- TEILLAC , JEAN . Autogestion en Algerie. Paris : 1965 .

- TEMMAR , HAMID . Stratégie de developpemet independant: Le cas de l'Algerie , Bilan. Alger : O.P.U , 1984 .

- TIANO , ANDRE . Le maghreb entre les mythes . Paris : P.U.F , 1967 .

- TIDAFI L'agriculture Algerienne : Conditions et perspectives d'un developpement réel . Paris : F.MAS-PERO , 1969 .

- ROUSTOUMI, HADJ NACER ABDERRAHMAN . Cahiers de la reforme . T 2 , Alger: ENAG , 1989 .

- DICTIONAIRE ROBERT

- PETIT LAROUSSE en COULEUR , Librairie LAROUSSE , Paris : 1982 .

ثانيا : الوثائق الحكومية

- قانون رقم 80 - 11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي الاول 80 - 84 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 51 الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980 .

- قانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 16 أوت 1983 .

- قانون رقم 84 - 22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 يتضمن المخطط الخماسي الثاني 85 - 89 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 1 الصادرة بتاريخ 2 جانفي 1985 .

- قانون 87 - 19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 يضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية و يحدد حقوق المنتجين و واجباتهم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 50 الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 .

- مرسوم تنفيذي رقم 89 - 51 مؤرخ في 18 أفريل 1989 يحدد كيفيات تطبيق المادة 29 من القانون 87 - 19 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 16 الصادرة بتاريخ 19 أفريل 1989 .

- منشور صادر عن وزارة الفلاحة بتاريخ 29 جويلية 1980 يتعلق باعادة هيكلة القطاع الزراعي المسير ذاتيا .

- منشور صادر عن وزارة الفلاحة بتاريخ 14 فبراير 1982 يتعلق بشروط انشاء المزارع المهيكلة من جديد .

- منشور صادر عن وزارة الفلاحة بتاريخ 1 مارس 982- يتعلق باعادة هيكلة المزارع التابعة لقطاع الثورة الزراعية .

- منشور مشترك صادر عن كل من وزارة الفلاحة و الصيد البحري ، المالية و الداخلية ، يتعلق بكيفيات تطبيق تدابير اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي ، مؤرخ في 30 أوت 987- .

- تعليمة رئاسية رقم 14 ، صادرة بتاريخ 17 مارس 1981 ، يتعلق باعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا .

- تعليمة وزارية مشتركة صادرة عن كل من وزارة الفلاحة ، الداخلية ، العدل و الاقتصاد بتاريخ 3 جانفي 1990 .

- الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، السنة الاولى ، رقم 10 ، صادرة بتاريخ 9 فبراير 1988 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حزب جبهة التحرير الوطني . الميثاق الوطني 1976 . الجزائر : حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، 1976 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري . الميثاق الوطني 1986 . الجزائر : حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، 1986 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. لائحة اللجنة المركزية في دورتها الثالثة حول الفلاحة . الجزائر : جريدة المجاهد الاسبوعي ، صادرة بتاريخ 16 ماي 980ـ ، العدد 1033 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري اللوائح المصادق عليها من طرف المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد في شهر جوان 1980. الجزائر : المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، الاقتصادية و السياسية ، المجلد 17، العدد 3 ، سبتمبر 1980 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. لائحة اللجنة المركزية حول القطاع الخاص . الجزائر : المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، الاقتصادية و السياسية ، المجلد 19 ، العدد 2 ، جوان 1982 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. اللوائح التي صادق عليها المؤتمر الخامس للحزب . الجزائر : حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، 1983 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. تقرير الامين العام المقدم للمؤتمر الخامس المنعقد من 19 الى 22 ديسمبر 1983 ، الجزائر : حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، 1983 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني . المخطط الخماسي الثاني : المحاور الكبرى 1985 - 1989 . الجزائر : حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، 1985 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة الاعلام و الثقافة . خطب الرئيس الشاذلي بن جديد . الجزائر : وزارة الاعلام و الثقافة ، 3 أجزاء ، من 1979 الى 1981.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية . مشروع التوجهات الطويلة المدى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية . الجزائر: وزارة التخطيط ، ديسمبر 1979 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة التخطيط . المخطط الخماسي الثاني: تقرير عام . الجزائر : وزارة التخطيط ، 1985 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة التخطيط . الجزائر بالارقام . الجزائر: الديوان الوطني للاحصائيات ، 1986 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . المجلس الوطني للتخطيط . تقرير عن تنفيذ المخطط الخماسي الثاني 85 - 89 (مشروع) . المجلس الوطني للتخطيط ، اكتوبر 1990 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين و عمال القطاع الفلاحي . اللوائح المصادق عليها في المؤتمر الخامس للاتحاد. الجزائر: الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين و عمال القطاع الفلاحي ، مارس 1990 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وزارة الفلاحة . دليل المستثمرات الفلاحية المكونة تنفيذا للقانون رقم 87 - 19 ذي التاريخ 8 ديسمبر 1987 و المحدد لنمط استغلال الاراضي الفلاحية و املاك الدولة و لحقوق المنتجين و التزاماتهم . الجزائر : وزارة الفلاحة ، افريل 1989 .

باللغة الاجنبيـــة

- R.A.D.P . MINISTERE de L'AGRICULTURE et de la REVOLUTION AGRAIRE . Décision N° 521/SM du 18 juillet 1981 relative à la mission et aux attributions de l'ingenieur gestionnaire 1

- R.A.D.P . MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE LA REVOLUTION AGRAIRE . Décision N° 658/SM du 15 Septembre 1982 relative à la mise en place des "Secteurs de Developpement Agricole "

- R.A.D.P ; MINISTERE de L'AGRICULTURE, FINANCES et de L'INTER IEUR . Instruction interministerielle du 27 Decembre 1987 relative à la reorganisation des D.A.S .

- R.A.D.P . MINISTERE DE L'AGRICULTURE . Circulaire N°37/CAB/MAB du 26 Octobre 1988 relative à la reorganisation des D.A.S : Opera tions cadastrales .

- R.A.D.P . MINISTERE DE L'INTERIEUR ET DE L'ENVIRONNEMENT , JUSTICE ET DE L'AGRICULTURE . Circulaire du Mars 1989 relative à laapplication des artic,es 28 et 38 de la loi 87 - 19 du 8/12/1987.

- R.A.D.P . MINISTERE DE FINANCES : DIRECTION GENERALE DES DOU ANES . Statistique du commerce exterieure de l'Algerie :Inportations/ Exportations . Alger : 1980 à 1989 .

ثالثا : المجلات و الجرائـــد

1 باللغة العربية

- أحداث اقتصادية : مجلة اقتصادية شهرية تصدر عن المؤسسة الوطنية لاصدار الصحف و المجلات المتخصصة (انريم) ، اعداد مختلفة .

- الشعـــــب : يومية اعلامية وطنية ، تصدر عن المؤسسة الوطنية للصحافـــة " الشعب " ، و منذ ماي 1990 اصبحت اللسان المركزي لحـزب جبهة التحرير الوطني ، اعداد مختلفة .

- الفلاح و الثورة : مجلة شهرية تصدر عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائرييـن .

- المجاهد الاسبوعي : مجلة اخبارية اسبوعية تصدر عن حزب جبهة التحرير الوطنـــي، اعداد مختلفة .

2 - باللغة الاجنبيـة

- Algerie Actualité , Hebdomadaire national.

- El MOUDJAHID , Quotidien national .

- HORIZON 2000, Quotidien national .

- LE MONDE DIPLOMATIQUE .

- LA REVOLUTION AFRICAINE , Organe centrale du Parti du F.L.N .

- ALGERIE SELECTION , 5ein année , 29 NOV 1985 , N° 108 .

- ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , Divers numéros .

- Les CAHIERS du CREAD 1 Economie Agro - Alimentaire 1 ,N°7/8,1986.

- ECONOMIE APPLIQUEE ET DEVELOPPEMENT (EX CAHIER du CREAD) " Economie Agro - Alimentaire 2 " , N°14 , 1988 .

- La revue du CE.N.E.A.P : Politiques alimentaires et agricoles de l'Algerie . N°3 , Sep 1985 .

- La revue algerienne des SC.J.ECO.POL :

F.RIVIER : "L'autonomie des unités agricoles du secteur socialiste". in R.A.S.J.E.P , N°2 , 1976 .

AIT AMARA : "Modele de production et crise cereaculture en Algerie " in R.A.S.J.E.P , N°1 , 1986 .

- La revue Française de SC. Politiques :

G.DEVILLERS: "L'Etat et la revolution agraire en Algerie" in R.F.S.POL , N°1, 1980 .

- La revue MAGHREB / MACHREK :

N.GRIMAUD : " Reforme de structure en Algerie " in M.M N° 49 , 1971 .

N.ABDI : " Reforme agraire en Algerie " in M.M ,N°69 1975 .

H.DELORME : " Deficit alimentaire et developpement" in M.M , N° 91 , 1981 .

G.MUTIN : " Agriculture et dependance alimentaire en Algerie " in M.M , N° 90 , 1980 .

- The review Maghreb :

F.BURGAT / " L'Etat et l'agriculture en Algerie : vers de nouveaux equilibres " in R.M , Vol 8 N° 3/4 , 1983 .

- Revue STATISTIQUES : Publication trimestrielle produite par l'Office National des Statistiques , N°2 , Jan 1984 .

- Les TEMPS MODERNES :

Med N.BOURNANE: L'evolution recente de l'agriculture Algerienne 62 - 82" in T.M , N° 432/433 , 1980 .

- Revue TIERS MONDE :

N.ABDI : " Reforme agraire et voie Algerienne de developpement " in R.T M, N°67, 1976 .

A.QUICHAOUA : " Politique agricole et transformation sociale " in R.T M , N°71 , 1977 .

O.BESSAOUD : " La revolution agraire en Algerie :continuite et repture dans le processus de transformations " in R.T M , N°83, 1980 .

- Revue GEOGRAPHIE ET DEVELOPPEMENT :

DJILALI SARI : " La dependance alimentaire en Algerie" in G et D , Revue de l'Association des Geographes Tunisiens , N°3, Mars 1981 .

- S.BEDRANI : "L'Etat et l'agriculture en Algerie " Communication presentée à la conference internationale sur les politiques des Etats en matiere d'agriculture et de production alimentaire en Afrique . ADDIS ABEBA , 25 – 28 Sep 1984 .

رابعـا : **الاعمال غير المنشــورة**

1 ـ باللغة العربيـة

ـ بلقنـدوز ، عثمـان . مطبوعة حول بنيات الاقتصاد الجزائري . معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1981 .

ـ بوبهي ، محمـــد . القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و مشاكله المالية . رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1987 .

ـ زبيري ، رابــح . تمويل و تطور قطاع الفلاحة في الجزائر . رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1988 .

ـ مرضي ، مصطفـى . تأملات حول اعادة الهيكلة (مطبوعة) . جامعة وهران 1983 .

2 ـ باللغة الاجنبيــة

-BOURNANE , Med NACEUR . Agriculture privée et politiques agraires en Algerie 71-78 . THESE du 3em cycle , Université de Paris, Institut des SC Sociales , 1979 .

Polycopie sur l'agriculture : Cours pour les etudiants de la 1er année magister . Université d'Alger , Institut des SC Politiques , 1988 .

- CHAULET , CLAUDINE . La Mitidja autogeréé : Enquêtes sur les exploitations autogerées agricoles d'une region d'Algerie . THESE , LETTRES , Paris , 1970 .

-CHERHABIL , HOCINE . Structures agraires et pouvoir politique en Algerie de 1962 à nos jours . THESE du 3em cycle , Université de Paris , Institut de SC Sociales , 1982 .

-DE VILLERS , GAUTHIER . Pouvoir politique et question agraire en Algerie . THESE de DOCTORAT, Institut de SC. Politiques et Sociales , Université Catholique de LOUVAIN , 1978 .

-DJENANE , ABDELMADJID . La restructuration du secteur agricole d'Etat : Discours et pratiques .MEMOIRE pour le diplome de MAGISTER en Théorie Economique , Institut des SC.Sociales, Université d'Alger , 1985 .

- KHELAF , ALI ZAZOU . Le developpement de l'agriculture Algerienne 67 - 86 : Essai d'evaluation . THESE pour le DOCTORAT de 3^{em} cycle , Analyse et politique economique , Faculté de SC.ECOnomiques et de gestion , Université de POITIERS , 1986 .

- OLLIVIER , MARC . La politique agraire de l'Algerie : Evolution et prospectives . THESE de DOCTORAT d'ETAT , GRENOBLE , 1978 .

الفهـــــــرس